



سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

تشرح الاميرة الأفغان

صانعة
العلامة محمد بن يوسف الطفيش

الجزء الثاني

١٩٨٦-١٤٠٧ هـ



سَلْطَنَةُ عُومَان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح لاميمية الأفعال

تأليف
العلامة محمد بن يوسف الحفيش

المجلد الثاني

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فدو التعمدَى بكسر حبه وع ذا
وجهين هـ رَ وشد عكه عللا

ومت قطعالم
.

أى إن أردت بيان المضاعف المفتوح المتعدى المكسور عين مضارعه
ندوراً فاعلم أنه على قسمين :

أحدهما : ورد بالكسر فقط ، وهو كلمة واحدة ، وهى حبه
يجبه بكسر حاء المضارع كسراً منقولاً لا من بائه الأولى التى هى
عينه ، وفتح يائه ، فأصل حب حب بفتح الياء الأولى سلب فتحها ،
وأدغمت فى الثانية ، وأصل مضارعه المذكور يجبه بفتح الياء المثناة ،
وسكون الحاء ، وكسر الباء الأولى ، نقل كسرهما الى الحاء ، وأدغمت
فى الثانية ، والكسر شاذ ، ولم يرد معه الضم وبذلك قرأ أبو رجاء
الطارى : (فاتبعونى يحبكم الله) بفتح المثناة وكسر الحاء نقلاً عن
الباء المدغمة ، وفتح الباء الثانية ، المدغم فيها للتخفيف فتحاً مانعاً عن
ظهور الجزم المنوى فيها ، ولو ظهر مع الإدغام لالتقى ساكنان .

قال فى الصحاح : حبه يجبه بالكسر شاذ ، لأنه لا يأتى فى
المضاعف المتعدى بالكسر إلا ويشاركه يفعل بالضم ، وحب الثلاثى
المذكور خمسة فى أحبه يجبه بضم الياء ، وكسر الحاء رباعياً كأكرمه
يكرمه ، وبه قرئت الآية فى السبع ، واسم مفعول الثلاثى محبوب على
القياس ، والمصدر حَبَّ وحَبَّ بالضم والكسر كذا ورد ، وورد
أيضاً الحباب بكسر الحاء والحباب بضمهما ، والمحبة مصدر ميمي .

وأما الرباعى فاسم مفعوله القياسى محب بضم الميم وفتح
الحاء ، لكنه قليل الاستعمال ، فهو شاذ استعمالاً فصيح قياساً ،

والغالب مجيء اسم مفعوله بلفظ محبوب كالثلاثي يقال : أحبه فهو محبوب شاذّ قياساً فصيح استعمالاً ، وقياس مصدره الإحباب بكسر الهمزة ، والأكثر الاستغناء عنه بالمصادر المذكورة .

الثاني : ما ورد بالضم على القياس ، وبالكسر على الشذوذ . وهو خمسة ألفاظ :

الأول : هر زيد الشيء يهره بضم الهاء نقلاً من الراء المدغمة الأولى ، وهو القياس وبكسرها كذلك على الشذوذ ، وأصل هرّ هرر بفتح الراء الأولى سآب فتحها ، وأدغمت في الثانية ، وأصل يهر يهرر بسكون الهاء ، وضم الراء الأولى أو كسرها ، نقل ضمها أو كسرها إلى الهاء ، وأدغمت وهكذا في مثل ذلك مما يأتي وغيره ، والمعنى كرهه يكرهه ، وكذا هرته الحرب تهرة وتهره بالضم ، والكسر كذلك والمصدر ، هرّ وهرير وأصلهما من هرّ الكلب يهر بالكسر دون انضم هريراً ، وهو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد ، كأنه كره البرد وهو لازم ، ولكونه الأصل لهما جاء فيهما الكسر .

وأما هرّ البرد أي صوته فالمضارع له يهر بالضم فقط على القياس ، وكذا هر البعير سلحه أطلقه من بطنه ، وأما هر الشوكة اشتد ييسه أو ييس ، وتنشش مطلقاً ، وهرت القوس صوتت ، وهر أكل هرور الحب ، وهر بسلحه رمى به ، وهر سلحه استطلق ، وهرت الإبل أكثرت من أكل الحمض فالمضارع فيها بالكسر فقط على القياس ، لأنهن لوأزم مثل هر الكلب .

الثاني : شدّه يشدّه بالضم قياساً ، والكسر شذوذاً ، وداله مهالة أي أوثقه أو قواه ، وأصله شدّ الشيء بالزوم أي اشتد ، ولذا جاء الكسر لأن شدّ الشيء بالرفع أي اشتد مضارعه بالكسر على القياس ، لأنه لازم ، وكذا شدّ حمل في الحرب ، وشدّ

عدا ، وشدت النار ارتفعت ، وقيل مضارع شذّ بمعنى عدا
مضموم العين أزوماً شذوذاً وهو ما عليه النظم كما يأتي •

وأما شذّ بذال معجمة بمعنى خرج عن الجمهور فمضارعه بالضم
والكسر ، وهو مفتوح عين الماضي ، لأنه لازم ولم يذكره ، وأما شذّه
بالمعجمة والتعدى ، أى أخرجه عن الجمهور فمضارعه بالضم على
القياس •

الثالث : عله يعله بالضم على القياس ، ويعله بالكسر على
الشذوذ ، أى سقاه السقية الثانية ، أو سقى بعد سقى تباعاً ، أو
سقىا بعد رى ، وهى العله بفتح العين واللام الأولى ، وأما الأولى
فتسمى النهل بفتح النون والهاء ، ويقال أيضاً : العله وإنما جاء فيه
الكسر لأن أصله علت الأرض تملّ بالكسر أى كثر ماؤها ، وهذا لازم :
ويقال : عل بنفسه يعمل ويعل بالوجهين ، أى شرب ثانياً وهو لازم
لأشاهد فيه •

وأما علّ يعل بالبناء للفاعل أى مرض فالمضارع فيه بالكسر
فقط على القياس للزومه ، واحتترز بقوله : علا من عله الله بدون
همزة ، أى مرضه بناء على جوازه ، وعل إيله صرفها قبل الرى ، فإن
مضارعها مضموم على القياس •

الرابع : بتّ الشئ يبتّ بالضم على القياس ، وبالكسر على
الشذوذ ، أى قطعه كما غسره بقوله : قطعاً قاله أبو يحيى •

قال صاحب فتح الأقفال : لم يظهر لى وجه تقييد الناظم له
بقوله : قطعاً إلا أن يكون تفسيراً •

قلت : يجوز أن يريد به التفسير والاحتراز عن بتّ أى هزل ،

فإنه لازم مكسور المضارع على القياس ، وعن بت بمعنى انقطع
 إن قلنا بوروده فإنه لازم مكسور المضارع كذلك ، وإنما جاء الكسر
 في مضارع بثه بمعنى قطعه ، لأن أصاه بت بمعنى انقطع ، المكسور
 المضارع للزومه ، وتاء الكل مثناة ، وأما بثه بمثلثة أى فرقه ونثره
 فمضارعه مضموم مكسور كذلك ، ولم يذكره وأما بث الغبار بمثلثة
 أى هيجه فمضارعه مضموم على القياس •

الخاص : نم الحديث ينمته بالضم قياساً ، وينمته بالكسر
 شذوذاً ، نقله سواء أفشاه وفرقه أم لا ، وقيل : أفشاه وفرقه :
 وسواء نقله على وجه الصلاح أو الفساد ، وقيل : على وجه
 الفساد ، وأما على وجه الصلاح فيقال : أنم أى نقله على الصلاح ،
 وكذلك نم زيد عمراً أى أغراه ، ونم الكلام زينه ينمته وينمته فيهما بالكسر
 والضم وهو القياس ، وكلام الناظم شامل لذلك ، فحمل صاحب
 فتح الأقفال وغيره كابى يحيى وصاحب التحقيق لكلام الناظم ، على
 نم الحديث فقط ، إما قصور وإما اقتصار ، نجانا الله منهما •

وقد يجاب : بأن وجه الحمل عليه فقط أنه هو الذى يقال في
 حيزه : نم الحديث بالرفع أى انتقل ، أو فشى ينم بالكسر فقط على
 القياس للزومه وهو أصله ، فلذا جاء فيه الكسر مع الضم لا النضم
 وحده ، وأما نم المسك أى سطع فمضارعه بالكسر فقط على القياس ،
 والله أعلم •

وظاهر كلام المصنف في هذا النظم وغيره أنه لم يجيء من
 فعل المفتوح المضاعف المتعدى مضارع مضموم العين مكسورها غير
 تلك الخمسة ، وليس كذلك ، فإن بث بمعجمة أى فرق كذلك وصر كذلك
 بمعنى جمع ، قرأ ابن عباس : (فصرهن اليك) بضم الصاد وكسرها
 وتشديد الراء المفتوحة ، وهو أمر يصير بضم الصاد وكسرها نقلًا من

انراء المدغمة ، ذكره الزمخشري ، ورم الشيء يرمه بالضم والكسر
أى أصله كذلك ، ذكره صاحب تحقيق المقال ، وصاحب القاموس .

وهش الورق يهشه ويهشه بالضم والكسر كذلك ، وبهما قرئ :
(وأهش بها على غنى) والكسر قراءة النخعي ، أى أهش الورق
وأصله من هش الخبز بالرفع يهش بالكسر إذا كان ينكسر ، وهذا
لازم ، ولكونه أصلا للمتعدى المذكور ، جاء فى ذاك المتعدى الكسر مع
الضم ، ذكر تلك المادة الزمخشري ، وصاحب القاموس ، وتحقيق
المقال ، وقد تقدم التمثيل بها للمضاعف المتعدى .

ونث الخبز ينثه وينثه بالضم والكسر أى أفشاه ، ونث الجرح
ينثه وينثه كذلك أى دهنه ، وهما بنون فمثلة ذكره فى القاموس ،
وشج رأسه يشجه ويشجه كذلك كسره ، وكذا شج البحر يشجه
ويشجه شقه ، وشج المفازة يشجها ويشجها قطعها ، وشج الشراب
ويشجه مزجه ذكره فى القاموس .

وأضه يؤضه ويؤضه كذلك أى أبلغه المشقة ، أو كسره أو
ألجأه الى كذا ، ولم يذكر فى القاموس فيه إلا الضم ، لأنه ذكر
ماضيه بدون مضارعه ، فهو ككتب يكتب كما تراه فى ترجمته ، فبطل
قول صاحب فتح الأقفال أنه ذكر الوجهين فى القاموس ، فهذه سبعة
أفعال مفتوحة متعدية مضاعفة ، جاء فى مضارعها الضم وهو اقياس ،
والكسر على الشذوذ ، مثل الخمسة التى ذكرها الناظم ، والجملة
اثنا عشر ، ولولا العجل منى لبحثت فأزيد على ذلك إن شاء الله ،
والأمر بيده .

ويعلم من قولى أصل هرّه هو هرر اللزوم الذى هو فصل
الكلب ، وأصل شدّه شدّ اللزوم بمعنى اشتد ، وأصل علّه

علّ اللازم المستعمل للأرض بمعنى كثر ماؤها ، وأصل بته بتّ اللام
بمعنى انقطع ، وأصل نمّ نمّ اللازم بمعنى انتقل ، أو فشى ، وأصل
هشّ هشّ اللازم بمعنى انكسر ، أن الذي سهل مجيء الكسر مع الضم
هو أن أصلها فطّل لازم ، واللازم كما صرحت به ، وأنها تتعدى مرّة
وتلزم أخرى .

تبيين:

الأول : المضارع المضاعف المجزوم مطلقاً وأمره ، يجوز فكهما
وهو لغة الحجاز ، وهو الأفصح ، وبه جاء القرآن غالباً نحو :
(إن تمسككم حسنة) ، (ومن يحال عليه غضبي) ، (واغضض من
صوتك) ، (ولا تمنن) والإدغام وهو لغة تميم .

قال السيوطي : وغيرهم ووجهها اعتداد بتحريك الساكن في بعض
الأحوال نحو : لم يردد القوم ، وأردد القوم ، وأهل الحجاز لا يعتدون
بذلك ، وجاء عليها : (ومن يرتد) في بعض القراءات في المسائدة :
(ومن يشاق الله) في الحشر ، وقول جرير :

✽ فغض الطرف إنك من نمير ✽

وتجب همزة الوصل في الأمر الثلاثي على لغة الحجاز لأجل
تسكين الحرف الأول ، ويجب طرحها على لغة تميم لعدم الاحتياج
إليها ، لأن الأول عندهم متحرك ، وذكر الكسائي أنه سمع من عبد القيس
إثبات همزة الوصل مع الإدغام قالوا : أرد وأغض وأمر ولم يحك
ذلك أحد من البصريين ، وإذا اتصل بالدغم فيه واو جمع ، أو ياء
مخاطبة ، أو نون توكيد ، أبقى الحجازيون وغيرهم الإدغام لأن الفعل
متحرك قبل هذه العلامات ، فتحريكه ليس بعارض ، فلا يرددان من
شرط الإدغام عدم عروض حركة الحرف الثاني من المثنيين .

قال بعضهم : الترم المدغمون ففتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة كردّها ، ولم يردّها لأن الهاء خفية فلم يعتدّوا بوجودها ، فكان ما قبلها متصلا بالالف بعدها ، والتزموا ضمة قبل هاء الغائب نحو : ردّه ولم يردّه ، وحكى الكوفيين ضمّه وكسره قبل هاء الغائبة ، وكسره وفتحه قبل هاء الغائب ، وذلك في مضموم الفاء وهاء الغائب ، يضمها الحجاز بعد ضمة وفتحة وكسرة ، وياء سالكة وغيرها ، ويكسرهما غيرهم بعد ياء سالكة أو كسرة ، وحكى ثعلب فتح المدغم فيه وكسره وضمّه قبل هاء الغائب .

قال الشيخ خالد : وغلطوه في تجويز الفتح .

قلت : مرّ عن الكوفيين حكاية الفتح ، فلا وجه لتغليظه دونهم ، ولا وجه لتخليط واحد ، لأن من حفظ حجة وأما الكسر فالصحيح أنه لغة ضعيفة ، سمع الأخفش من ناس من بنى عقيل مدّه وغضّه بالكسر ، والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن كرّد أنقوم ولم يرد القوم ، وردّ ابن زيد لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ، وبنو أسد يفتحون قبل الساكن .

قال في التسهيل : ولا يضم ا ه ، وحكى ابن جنى الضم وبالحركات الثلاث ، روى :

✽ فغض الطرف إنك من نمير ✽

والضم قليل ، وإن لم يتصل بالمدغم فيه واو الجماعة ، ولا ياء المخاطبة ، ولا نون التوكيد ، ولا هاء الغائبة ، ولا هاء الغائب ولا ساكن ففيه سواء كان مضموم الفاء أو مكسورها أو مفتوحها ثلاث لغات : الفتح مطلقا ، وهو لغة بنى أسد وغيرهم ، والكسر مطلقا ، وهو لغة كعب ونمير ، والإتباع لحركة الفاء وهذا كثير في كلامهم ،

وإذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك وجب الفك عند جمهور العرب ، ولو أدغم لالتقى ساكنان ، لأن لغتهم تسكين ما قبل ذلك الضمير ، والإدغام لغة ضعيفة حكاه سيبويه عن الذيل عن ناس من بكر بن وائل ، كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول الضمير ، وأبقوا اللفظ على حاله بعد دخوله ، أى لم يسكتوا آخره كما يسكته غيرهم لذلك الضمير ، فلم يثق ساكنان ، وإنما جاز الفك والإدغام في المضارع المجزوم ، والأمر لعروض سكون المضارع ، والأمر محمول عليه .

وعن على باشا في شرح التسهيل : أن من يدغم من بكر بن وائل إنما يدغم مع زيادة حرف ساكن نحو : ردن بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناء مدغمة فيها كغيرهم ، وردات بزيادة ألف قبل تاء الضمير .

الثاني : أن في قوله : وضم عين معده ويندر ذا كسر ، كما لازم ذا ضم احتملا ، وقوله : فذو التعدى بكسر حبه الى قوله حرّ نهار لفاً ونشراً مرتين ، هذا هو الحق ، لأن البيت الأول مشتمل على اللف جميعاً والأبيات بعده مشتملة على النشر جميعاً ، وأما أن يكون اللف والنشر بين البيتين الأولين ، أى مع زيادة قوله : وبث قطعا ، ونم كما زعم أبو يحيى فباطل ، لأن البيت الأول مشتمل على جملة اللف ، والثاني مع ما ذكر مشتمل على بعض النشر فقط ، فتأمل .

الإعراب : الفاء رابطة لجواب شرط ما جازم أو غير جازم ، محذوف أو عاطفة للجملة الاسمية بعدها على اللفظة في قوله : ويندر ذا كسر ، وهى (ح) للترتيب الذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو : (فازلحها الشيطان عنها فأخرجها مما كانا فيه) لأن قوله : ويندر ذا كسر كما الخ مجمل ، وقوله : فذو التعدى مفصل قاله الشيخ أبو يحيى ، والترتيب الذكري وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب

الذكر لفظاً لا أن الحكم عليه وقع بعد الحكم على المعطوف عليه كما في المعنوي قاله خالد ، وفيه أن الترتيب الذكري بذلك المعنى موجود مع إسقاط الفاء .

والجواب : أن لو أسقطت الفاء لم يفهم انحطف ، فلا يرتبط الكلام ، بل يحتاج في تصحيحه الى طول بأن يقال : في قام زيد بكر ، قام زيد قام بكر ، والأولى تفسيره بأنه بيان أن المعطوف متأخر ، ذكراً لتأخر رتبته على رتبة المتقدم ، وأكثر ما يكون بل غالبه في عطف مفصل على مجمل ، وتمثيل أبي يحيى مبنى على أن يراد اخراجهما مما كانا فيه من النعم والكرامة ، وإلا فلو أعدنا الضمير في عنها الشجرة أو الجنة ، ف لترتيب المعنوي في الأول ، وللتساوي في الثاني ، لأن اخراجهما من الجنة بعد الإزالة عن الشجرة ، والذي كانا فيه هو الجنة .

وذو مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه واو محذوفة من اللسان ، والمكتوبة خطأ دليل عليها ، وعلّة حذفها دفع التقاء الساكنين وانتعدي مضاف اليه وبكسر متعلق بمحذوف حال من حبه أي كائناً بكسر ، أو ملتبساً بكسر ، فالباء للمصاحبة .

وحبه بجملة اسم واحد محكى خبر ، أي بعض حبه ، لأن المتعدي بكسر هو حب ويضعف كون قوله بكسر حالاً من ذو لضعف مجيء الحال من المبتدأ ، ويجوز تعليقه بمحذوف خبر ، وحبه بدل من ذو بدل كل ، والخبر ليس بأجنبي من المبتدأ ، فجاز فصله بين البـ بدل والمبـدل منه .

والواو للاستئناف أو لعطف الجملة الطلبية على الاسمية التي هي ذو : انتعدي الخ ، وع فعل أمر مبنى على حذف آخره ، وهو الياء ، والفاعل مستتر وجوباً وفاءً محذوفة كما حذف في يعي ولم يع ،

ومعناه احفظ ، وإنما لم يلحقه هاء السكت لأنه في الوصل ، وإذا وقف عليه فلا بد من هاء السكت لئلا يلزم الابتداء بالساكن ، أو سكن الوقف ، ولئلا يلزم الوقف على المتحرك لو حرك وقفاً وهكذا في كل فعل بقي على حرف واحد ، ولا محل للإطالة في ذلك هنا .

وذا حال من هر ، ويقدر لكل واحد من شد وعل وبت وغم حال حذف لدلالة الأول عليه ، أو يقدر الجميع حال واحد ، أى ذوات وجهين ، حذف لدلالة الأول ، أو يجمل ذا حالا من الجميع بتأويله بالفريق أو الصنف أو نحوهما ، أو بتأويل ذا بمعنى ذوات ، ويجوز جمل شد وما بعده مبتدأ معطوفاً عليه محذوفاً خبره ، أى وشد وعل وبت ونم كذلك .

والجملة مستأنفة وهى مفعول ع ، ويجوز جمل ذا مفعولاً به لع ، وهر بدلاً منه بدل كل باعتبار ما عطف عليه ، أو بيان أى احفظ هذا الذى اذكره هر وشد الخ ، ويجوز جمل ذا مفعولاً به ، وهو خبر المحذوف أى هو هر الخ أو مفعولاً لمحذوف أى ، أعنى هر الخ .

ووجهين مضاف اليه ، والمعطوفات كل معطوف على ما يليه أو على الأول ، وعله علا معطوف بواو محذوفة ، والمجموع كلمة واحدة أريد لفظها ، لكن المراد حقيقة بعضه وهو عل .

وقطعا منصوب على نزع الخافض أى فى القطع أو للقطع ، أو على نزعه وتقدير مضاف أى بمعنى القطع يتعلق بمحذوف حال من بت ، لأنه يدل على القطع إذا أريد المعنى ، أو يقدر مضاف حال أى دال قطع أو مفيد قطع ، وليس مفعولاً مطلقاً لبت كما قد يتوهم ، لأن المراد لفظ بت فبت اسم كرجل فى البيت أى لفظاً بت المستعمل بمعنى انقطع ، ويجوز كون بت قطعاً كلمة واحدة محكية قصد بعضها ، وهو بت أصلها ان بت فعل وقطعاً مفعول مطلق ، وبذلك كله يقال فى عله علا .

واضمن مع اللـزوم
 فى أمر ربه وجل مثل جلا
 عبت وفرت وأج كرههم به
 وعم ذم وسح مل أى ذملا
 وآل لمأ وصرخاً شك أب وشـ
 د أى عدا شق خش غل أى دخلا
 وقش قوم عليه الليل جنّ ورش
 المزن طش وثل أصله ثلا
 أى راث طل دم خب الحصان ونبـ
 ت كم نخل وعست ناقة بفلا

فست كذا

.. . . .

أى اضمم ولا بد عين مضارع هذه الأفعال المفتوح
 ماضيها عين المضاعفة اللازمة والقياس الكسر وهى ثمانية وعشرون :

الأول : مر به أو عليه يمر بالضم مرأ أو مروراً خطر وذهب .
 أو ذهب وجاز ، ولو لم يكن الخطور والمنسوب بعده على نزع انخفاض
 ضرورة ، وقيل وسعة لا على التعدى ، وظاهر القاموس أنه على التعدى
 فالضم فيه متعدياً قياسى ، وفيه لازماً سماعى ، وقيده الناظم بقونه :
 به احتراز من مرّ ضد حلا ، فإنه فعل بالكسر ومضارعه يمر
 بالفتح ، وفى الحديث القدسى : « يا دنيائى مرى على أوليائى
 ولا تحلولى فتفتنيهم » .

وقال في القاموس : يفتح ويضم ، وظاهره أن ماضيه فعل بافتح ،
ومن مرّ بميره شد عليه الحبل فانه متعدد مضموم المضارع ومن
مررت بالمزاج أى غلبت على المرة بالكسر ، وهى مزاج بدنى فانه
مبنى للمفعول .

الثانى : جل عن موضعه يجل بالضم جلولا زال عنه ، مثل
جلا عنه يجلو أى انكشف عنه وزال ، واحترز بقوله : مثل جلا أى مثله
في المعنى كما رأيت عن جل بمعنى عظم أو أسن أو احتتك ، فان مضارعه
يجل بالكسر ، وكذا جل الشئ في العين ، وجل احتقر وصغر ، وعن
جل اليعر والعذرة جمعهما والتقطهما ، وعن جللت الدابة أجلها ألبيستها
الجل ، وعن جللت هذا على نفسك حننته ، فانها متعدية مضموم
عين مضارعها .

ويقال أيضا : جلّت الدابة بالكسر أجلها بالفتح لكن جلا غير صريح
في المراد ، لأن له معانى سوى الارتحال عن الموضع مثل جلا
الخير أى اتضح ، وجلا بثوبه ألقاه ، ولكن فعل ذلك اشهرة جلا
بمعنى زال عن موضعه ، وما كان متعديا من معانى جلا يخرج بأن
جل المتكلم فيه لازم ، فتفسيره باللازم أليق ، ولأن معانى جلا كلها
لا تخرج عن بعض معنى الزوال والارتحال ، والناظم حافظ على جل
انذى بمعنى زال وارتحل ، واحترز عن غيره فأخل بطرده ، ولو قال وجل
أى رحلا كان أولى في اللفهام وأبين ، وإن فاتته التنبية على أنه وجلا
مترادفان وجلا في البيت واوى اللام .

الثالث : هبت الريح تهب بالضم تحركت هباً وهبوباً وهيبياً ،
وهب من نومه هباً وهبوباً انتبه ، وهب السائر نشط وأسرع
هبا وهبوباً وهباباً يكسر هاء الأخير ، وهب السيف اهتر ، وهب غاب ،

وهب في الحرب انهزم ، وهب يفعل طفق ، وهبت به دعوته ليترو ،
ولا يقال هبته على التمدي خلافاً للجوهري ، وهب جاء .

فمضارع الكل بالضم فتقيد الناظم في بعض كتبه ، وصاحب فتح
الأقفال كصاحب تحقيق المقال وأبى يحيى ، هب بالريش ليس بشيء ،
وقد يقال : ليس ذلك بتقيد ، وخرج هب يهبه بالضم لأنه متعد ،
أى قطعه أو أيقظه من النوم ، وخرج هب التيس يهب بالكسر ويهب
بالضم نب للسفاد فهو بالوجهين .

الرابع : ذرت الشمس بذال معجمة تذر بالضم ، أى طلعت ،
أو فاض شفاعها على الأرض ، وذر البقل يذر طلع ، وذر الرجل يذر
تخذ ، والكل بالضم فتقيد صاحب فتح الأقفال بذرت الشمس قصور
أو اقتصار ، وخرج ذر الرجل أى شاب مقدم رأسه ، فان مضارعه
يذر بالفتح شاذاً ، وخرج ذرت الأرض انبت أطلعت ، فانه متعد ،
وعين مضارعه مضمومة على القياس .

القاسم : أج الرجل أو المرأة أو غيرها يؤج بالضم أجاً أسرع ،
وأج الظليم أسرع أوعداً ، وأجت النار تؤج تلهبت ، أو سمع
لها دوى ، وأجت الريح سمع لها دوى ، وكزن أج الظليم يؤج بالضم
فقط هو ما عليه صاحب فتح الأقفال ، وصاحب تحقيق المقال ، وهو
باطل ، ومثله قول أبى يحيى : أج الرجل فانه جاء أيضاً بالكسر
على القياس كما في القاموس ، فلا ينبئ تخريج النظم عليه .

وأما أج الماء أى مرّ أى لم يحل فهو بالفتح في الماضي ، والضم
في المضارع ، ككتب يكتب ويأجج بفتح الجيم والماضى أجج بكسر ،
ويأجج بضمها ، والماضى أجج بفتحها ويأجج بكسرهما ، والماضى بفتحها ،
وليس داخلاً في كلام الناظم ، كما لا يدخل فيه أجج بالفتح يأجج بالفتح
أيضاً أى حصل على العدو .

السادس : كر على قرنه بكسر القاف أى كفؤه فى انشجاعة يكر بالضم ، أى رجع ، وكر الى الشئ مطلقاً يكر ، وكر عنه رجع يكر ، ولا فائدة فى تقييده بكر على قرنه ، ولو فعله صاحب فتح الأقفال ، وخرج كر أى صات من صدره صوتاً كموت المنفق ، فانه مكسور العين ، ومضارعه مفتوحها ، ويجىء أيضاً مفتوحها ومضارعه مكسورها •

السابع : هم بالأمـر يهم بالضم أى قصده وأراده ، وقيده بقرله به ليخرج همت خشاش تهم أى دبت ، فانه بالكسر على القياس ، وليخرج همـه الأمر يهمه أحـزنه ، وهم السقم جسمه أذابه وأذهب لحمه يهمه ، وهمـه ما أهمـه أى أذابه ما أغمه ، وهمـه الشحم أذابه ، وهمـه اللبن حلبه ، وهم الناقة جهدها ، فانها متعديات مضموم عـين مضارعها •

الثامن : عم النبات والنخلة تـعمان ، أى طالا وهو بعين مهملة ، وكذا عم بمعنى صار عما فتقييد صاحب فتح الأقفال بعم النبات والنخلة تصور أو اقتصار ، وخرج عمه يعمه بالضم أى شمله ، فانه متعد ، وخرج غمه بغين معجمة يغمه أحزنه ، وغم الحمار وغيره يغمه ألغم فاه ومنخرية الغمامة بالكسر ، وغم الشئ غطاه ، فانها مضموم مضارعاتها على القياس لتعديها ، وأما غم اليوم بالمعجمة أيضاً اشتد حره ، فانه لازم مضموم المضارع مثل عم النبات والنخل بمهملة •

التاسع : زم بزاء معجمة يزوم بالضم تكبر ، وزم البعير بأنفه ، أو برأسه رفع رأسه ، وزمت القرية بالرفع امتلات ، وكذا غيرها ، وزم تقدم فى السير أو تكلم ، وكلام الناظم شامل لذلك ، وأما زم المصفور أى صات صوتاً ضعيفاً فمضارعه يزوم بالكسر على القياس ،

وهو وارد على الناظم ، وأما زم الشيء بمعنى شده ، وزم القرية أو غيرها أى ملأها ، وزم البعير حطمه وأوثقه ، وزم النمل جعل لها زمأاً فمعتديات مضموم عين مضارعه .

العاشر : سح المطر يسح بالضم أى نزل بكثرة ، وسحت العين أى نزل دمها بكثرة ، وسح الماء والزيت واللبن ونحوها سال من فوق ، ويقال فى ذلك سحه يسحه بالتعدى ، والضم قياساً صرح به صاحب تحقيق المقال وأشار إليه فى القاموس بقوله : السح الصب والسيلان ، فان الصب متعدد والسيلان لازم ، وهو بمهملتين ، ومثله شخ بمعجمتين ببوله صات ، وشخ فى نومه غط ، فانه لازم مفتوح فى الماضى مضموم فى المضارع .

وأما شحت بالشين المعجمة والخاء المهملة والفتح فمضارعه يشح بالكسر قياساً ، والضم شذوذاً وأما شحت بالكسر فمضارعه مفتوح ، وأما شج بالمعجمة وجيم فقد تقدم ، وأما سج بمهملتين فجيم بمعنى رق غائطه ، فمضارعه مضموم مثل سح بالمهملتين ، وكذا سخ بمهملتين فخاء معجمة آمن فى الحفر أو فى السير ، أو غرز الجراد ذنبها فى الأرض .

الحادى عشر : مل يمل بالضم بمعنى أسرع كذمل أى أسرع أو مشى فارق العنق ، أو مشى لنا ما كان ، واحترز بقوله : أى ذملاً عن مل الخبزة أو اللحم بمعنى أدخلها الملة وهى الرماد الحار أو الجمر ، فإن مضارعه مضموم قياساً لتعديه ، وعن ملته بالكسر وملت منه فمضارعهما أمل بالفتح ، وعن مل السهم أو القوس بالنار عالجها بها ، ومل الشيء فى الجمر أدخله فيه .

وعن مل الثوب خاطه فان مضارع الكل مضموم متعد ، وقيل مفتوح

وأن الماضي مكسور ، وعن مل عليه السفر أى طال يمل بالفتح في المضارع والكسر في الماضي ، وكذا مل بمعنى تقلب مرضاً أو غماً ، وعن ملته بالفتح أملة بالضم أى قلبته فإنه مضموم متعد .

الثاني عشر : آل السيف يؤل بالضم أى صفا ولمع ، كما أشار إليه بقوله : لمعاً ، وآل انطيل وغيره يؤل صرخ كما أشار إليه بقوله : وصرخا وكذا في شرح التسهيل ، واحترز بقوله لمعاً وصرخاً عن آل بمعنى أسرع أو اهتز أو اضطرب ، فان مضارعه بالضم على الشذوذ ، والكسر على القياس للزومه .

وعن آل فلاناً طعنه وطرده ، وآل الثوب خاطه تضريباً ، وآله عليه حملة ، فإن مضارعه بالضم قياساً لتعديها ، وبالكسر شذوذاً ، وبقي على الناطم آل الفرس أى نصب أذنيه وحددهما ، وآل الصقر أى أبى أن يصيد ، فان مضارع الكل مضموم لازم .

وجعل في القاموس مضارع آل الحزين والمريض أى أن وحن ، ورفع صوته بالدعاء ، وآل صرخ عند المصيبة مكسوراً فقط على القياس ، وجعل مضارع آل بمعنى لمع بالضم والكسر مثل : صدّ وآثّ وخرّ .

الثالث عشر : شك في الأمر يشك بالضم تردد فيه ، وشك البعير يشك بالضم أى ظلم ، وشك في السلاح يشك كذلك أى دخل فيه ، وكلام الناطم شامل لذلك فلا فائدة في تقييد فتح الأقفال بالأول ، وكذا تحقيق المقال وشامل أيضاً لشك البعير لزق عضده بالجنب ، وأما شكه بالرمح انتطقه فمضارعه مضموم على القياس لتعديها ، وأما شكته وشككت إليه أى ركنت فهو مكسور ، والمضارع مفتوح .

الرابع عشر : أب يؤب تهيأ لسفر أو لذهاب ما كذا في الصحاح والضياء وشرح التسهيل بالضم ، وجعل في القاموس مضارع أب المذكور ، ومضارع أب الى وطنه أى اشتاق بالضم والكسر ، وأما أب بيده الى سيفه ، وأب بسيفه أى رد يده ليأخذه فمضارعه بالضم شذوذاً ، فكلام الناظم شامل له .

وأما أب يده الى سيفه أى ردها ليسله فمضارعه بالضم قياساً لتعديه ، وكذا أبه أى حركه ، وأما أب أبه أى قصد قصده فبالضم شذوذاً إن جعل لازماً ، وقياساً إن جعل متعدياً ، وأما أب ابت إِبَابَةً أى استقامت طريقته فضم مضارعه شذوذاً للزومه ، وكذا أب بمعنى هزم وأب تيسر .

الخامس عشر : شد يشد بمهلة بمعنى عدا أى تعدى ، وظلم أو مشى نوع مشى ، وأما شده بالتعدى فقد مر أنه بالضم والكسر ، وعنه احترز بقوله : أى عدا ، فانظر ما مر هناك .

السادس عشر : شقّ عليه الأمر يشق شقا وشقه إذا أضر به ، وشق بصر الميت نظر الى شئ نظراً لا يرتد اليه طرفه ، وشق عمود الصبح لاح ، وشق ناب البعير طلع ، وشق عليه أوقعه في المشقة . إما لثق الشئ صدعه أو فرقّه ، وشق العصي فارق الجماعة ، فالضم في مضارعه قياسى لأنه متعد ، ويرد على الناظم شق الرجل أى طـال ، فإن مضارعه يشق بالفتح ، إلا إن قيل : إن الماضى مكسور العين .

السابع عشر : خشّ في الشئ يخشّ بالمعجمتين أى دخل ، وخش السحاب جاء بالليل ، وكلام الناظم شامل لذلك ، فليس قوله أى دخلا تفسير لخش وغل جميعاً ، بل لغل فقط ، وزعم أو يحىي أنه تفسير لها ، وليس بشئ ، لأن خش السحاب أى جاء بالليل ، مثل خش بمعنى

دخل إلا إن قيل : خش السحاب بمعنى جاء بالليل فيه معنى دخل في الليل .

وأما خششت فلانا أى شنأته ولته في خفاء ، وخششت البعير أذخت في أنفه الخشاش ، وهو ما يدخل في أنفه من خشب فمضارعه مضموم قياسا لتعديه .

الثامن عشر : غل فيه يغل ، أى دخل وفسره به الناظم احترازا من غل انشء يغله بالضم أى سرقه ، فانه متمد ، فضمه مقيس ومن غل يغل أى حقد ، وغل يغل أى لم يرو عطشا ، فان مضارعهما بالكسر ، وفي القاموس غل بالبناء للمفعول أى لم يرد فهو عطشان ، وغل البعير يغل بفتحهما ، وقد يقال بتمدى خش وغل اذا كانا مثل دخل كما يعلم من باب التمدى والزوم ، وبسطته في غير هذا .

التاسع عشر : قش القوم يقشون حسنت حالهم بعد بؤس ، قاله أبو يحيى ، وقيل صاحب التحقيق : حيوا بعد الهزال ، وقال في القاموس : صلحوا بعد الهزال ، والأول أعم ، وقشوا أكوا من هاهنا وهاهنا ، وقش لف ما قدر عليه ، وقش مشى مشى المهزول أو أكل ما يلقيه الناس على المزابل ، أو أكل كسر الصدقة ، وقش النبات ييس ، وقش القوم انطلقوا .

وأما قش الشيء جمعه أو حكه بيده حتى يتحات ، قش الناقة أسرع حلبها فضم مضارعاتها مقيس ، لأنها متعدية .

المتهم العشرين : جن عليه الليل يجن أظلم ، وقيده بقوله : عليه احترازا من جنه الليل ، فإن ضم مضارعه مقيس لأنه متمد ، أى ستره ، وعن جن الشيء ستره كذلك بضم مضارعه قياسا لتعديه ، وعن جن

في الرحم يجن بالكسر على القياس أى استقر ، وعن جنّ بالبناء للمفعول أى أزيل عنه ، وعن جنت الأرض بالبناء للمفعول أى أنبت فيها الزهر والنور •

قال صاحب تحقيق المقال : ومادة جن تدور مع السقر حيثما دار سقرنا الله بستره في الدنيا والآخرة بجاء سيدنا محمد ، أى عندما صلى الله عليه وسلم •

الحادى والعشرون : رشّ المزن يرش أى جاء بارش أى أمطر مطراً ضعيفاً ، والمزن السحاب الأبيض أو السحاب مطلقاً ، أو ذو الماء خلاف ، ورشت الطعنة جاءت بالرش أو اتسعت ففتقر دمها ، وأما رش الفصيل حك ذنبه ليرتضع ، ورشّ الفرس عرفه بالركض فضم مضارعهما لتمديهما •

الثانى والعشرون : طش المزن يطش أمطر مطراً خفيفاً دون الرش ، وفوق الرذاذ ، والذي في القاموس أن مضارعه بالكسر وانضم ، وظاهر الصحاح أنه بالكسر فقط على القياس حيث أطلقه ، ولم ينبه على شخوذه كمادته ، ولم يضبطه ، وخرج كرش الرجل بالبناء للمفعول أى أصابه داء كالزكام •

الثالث والعشرون : ثل الفرس والحمار ونحوهما يثل بمثلثة أى راث أى أخرج الروث ، وفسره براث احترازاً من ثل البئر يثلها أى أخرج منها التراب ، ومن ثله أهك ، ومن ثل التراب المجتمع أو الكتيب حركه بيده أو من إحدى جوانبه ، ومن ثل التراب أهاله ، ومن ثل الدراهم صبها ، ومن ثل الله عرشه أماته وأذهب ملكه ، أو عزه •

فإن ضم مضارعاتها قياسى لأنها متعدية ، ولا فائدة في قوله

أصله ثلاثا لأنه معلوم أنه مفتوح ، لأن الكلام على فعل المفتوح المضاعف الا تميم البيت ، وقد يقال : إنه نبيه على أصله الفتح فأدغم إشعاراً بأنه فتح ، ولو كان من الأعراض ، والغالب في الأعراض الكسر ، وفيه أنه معلوم أنه بالفتح ، لأن الكلام في المفتوح بدون تنبيه ، فيظهر أن فائدته تميم البيت ، وأن وزنه فصل بالفتح فأدغم والتنبيه على الفتح من هذا الجانب غير التنبيه المطلق المعترض ، بأنه لا حاجة إليه ، لأن الكلام في المفتوح فافهم .

والرابع والعشرون : طل دمه أى بطل وضاع ولم يعاقب الجاني عليه ، وهو مرادف لهدر ، وقيل : الإهدار أخص من الطل ، لأن الطل لا يقتل قاتله ، ولا تعطى فيه دية ، والإهدار أن يكون القتل مباحاً آمناً فاعله ، ولا يتبع بجريته ، ولا تخشى عاقبته ، وذلك مبنى على استعمال طلّ مبنياً للفاعل والمشهور وهو الأكثر بناؤه للمفعول كما في القاموس ، وعلى استعماله لازماً ، واحترز عما إذا استعمل متعدياً نحو : طلّ زيد دم عمرو ، فإن الضم في مضارعه مقيس ، وتعديته هي الموافقة لبنائه للمفعول ، ونياية الأدم أو ضميره عن الفاعل ، فتعديته أكثر .

وورد طل يطل بالكسر على القياس ، وجاء طلّته بكسر اللام أطله بفتح الطاء نقلاً من اللام المدغمة ، ولا شاهد فيهما ، وخرج أيضاً طل طلاله أى أعجب ، فإن عينه مكسورة ومضارعه مفتوح العين ، وخرج طله لمدة يقصه إياه ، وطله أحقه أبطله ، وطل غريمه مطله ، وطله حقه منعه ، وطله أى طلاه فإن مضارعاتها مضمومة قياساً لتعديتها .

وأما طلّت الأرض نزل عليها الطل أى المطر الضعيف ، أو أخفه وأضعفه ، أو الندى أو فوقه ودون المطر فمبنى للمفعول .

الخامس والعشرون : خبّ الحصان وغيره يخب أسرع ، وخبّ النبات يخبّ طال بسرعة ، وقيل : خب مشى مشيا دون الإسراع ، وقيل : بمعنى مبادئ الجرى ، وقيل من المدوّ ، وقيل : كالرمل ، وقيل : أن ينقل الفرس أيامه جميعا وأياسره جميعا ، وقيل : أن يراوج بين يديه .

قال بعض : وخبّ النبات طال وارتفع ولم يقيده بسرعة ، وخب الرجل منع ما عنده ، وخب نزل المنهبط من الأرض ليجعل موضعه بخلا ، وخبّ البحر اضطراب ، وكذا خبّ الماء مطلقا ، وخبّ انشراب ، وخب زيد صار خداعا .

وخرج ، خب زيد غش فانه مكسورة عين الماضي ، ومفتوحة عين المضارع ، والحصان بكسر الحاء الفرس الذكر ، وقيل : الفرس الضنين بمائه ، وفي الصحاح سمي حصانا لأنه ضنّ بمائه فلم ينز إلا على كريهة ، ثم كثر ذلك حتى سموا كل ذكر من الخيل حصانا .

السادس والعشرون : كمّ النخل يكّم طأنت اكمامه أى أوعيته طلعه ، وكّم النبات والشجر طلع غطاء نوره ، وكّم الناس اجتمعوا .

وخرج كم فم البعير يكمه غطاء لثلا يعضّ ، وكّم الحبّ يكبه شدد رأسه ، فان ضم مضارعاتها قياسى لتعديها ، وخرج أيضا كمت النخلة فهي مكوم بلا هاء ، وكّم الفصيل أشفق عليه فستر حتى يقوى لأنها مبنيان للمفعول متعديان .

السابع والعشرون : عست الناقة تعس بعين وسين مهمتين أى رعت وحدها ، كما أشار اليه بقوله : بخلا أى بموضع خال ، وأصله

المدّ قصر ضرورة ، وانباء ظرفية ، وهذا أولى وأظهر من جعل الخلا بمعنى الحشيش الرطب ، فيكون مقصوراً على الأصل ، والباء بمعنى في ، أى رعت في الحشيش كما قال صاحب التحقيق ، أو بمعنى من كما قال صاحب الفتح ، ومنه أخذت المخلاة لأنه يجعل فيها الخلا لطف ، والواحدة خلا ، ووجه كون ذلك أولى وأظهر مع أن فيه استعمال ضرورة قصر الممدود أن فيه إشارة الى تفسير عست ، وعست معناه رعت وحدها في موضع خال ، سواء رعت من الحشيش الرطب أم من اليباس .

وكذلك عست الناقة تعس أى لا تدّد حتى تباعد الناس ، وعس زيد يعس طاف بالليل ، وعس خبره أبطأ ، وأما عس زيد القوم أى أطمعهم شيئاً قليلاً فضم عين مضارعه قياسى لتعديده .

والخلاء بالمدّ مقلوبة همزته عن واو ، وألف الخلى بالقصر عن ياء ، فان أزيد الأول في البيت كتب بالألف لأنها مقلوبة عن واو ، بل لأنها وسط ، لأن الهزمة مقدرة بعدها ، وهذه الهزمة هي المقلوبة عن واو ، وإن أزيد الثانى كتب بالياء .

والثامن والعشرون : قست بقاف وسين مهملة ، أى رعت وحدها . قال في تحقيق المقال : ولولا قوله : قست كذا لاحتمل أن يكون عست ، معناه لا تدّر حتى تنفرد عن الناس ، وقس الرجل مشى بالنميمة واغتاب ، لأنه أيضاً بالضم في المضارع شذوذاً ، وأما قسه أى أذاه بكلام قبيح فضم مضارعه قياسى لتعديده .

فهذه ثمانية وعشرون فعلاً مفتوح عين ماضيها مضاعفة لازمة ، مضـ موم عين مضارعها شذوذاً ، ولم تكسر مع أن الكسر هو القياس المضاعفة واللزوم هذا مراد الناظم ، وسبق الانتقاد عليه في آل وأب

وطش وغيرها ، وبقيت على الناطم ثمانية وعشرون فعلا أخرى ، هي مثل الثمانية والعشرين التي ذكرها في فتح عين الماضي والمضاعفة واللزوم ، وانفرد الضم شفوذاً في مضارعها ، فإذا حسبناها مع ما ذكر الناطم يكون الخارج ستة وخمسين فنقول :

التاسع والعشرون : متّ اليه بقرابة يمتّ بالضم « أى توسل » ولا يقال في التوسل بغير قرابة خلافاً لبعض .

المتهم الثلاثين : ثجّ الماء يثجّ بمثثة سال ، ويستعمل متعدياً فيكون ضمّه قياساً ، ثجه يثجّه أى أسأله ، وليس مختصاً بالماء ، بل يقل أيضاً : ثجّ دم الهدى يثجّ أى سال .

الحادى والثلاثون : سحّ زيد يسحّ بمهملة فجيم أى رق غائطه ، وأما سحّ الحائط يسحّه أى طينه فمتمدّ مضموم قياساً .

الثانى والثلاثون : أحّ الرجل يؤحّ بهملة سمل .

الثالث والثلاثون : سخّ فى الحفر أو السير يسخّ أمن ، وقد تقدم هذا والذي قبله ، وسخت الجرادة غرزت ذنبها فى الأرض أى لتبيض وقد مرّ أيضاً .

الرابع والثلاثون : أدّ البعير يؤدّ هدر ، أو رجع الحنين فى جوفه ، وأدت الذاقة تؤدّ أى حنت ، وأدّ فى الأرض ذهب ، وأما أدّ انشئ يؤده مدّه فالضم فيه قياس لتعديه ، وأما أدته الداهية فمضارعه مضموم على القياس ، ويكسر ويفتح على الشفوذ .

الخامس والثلاثون : حدّ يحدّ غضب ، وأما حدّ يحدّ

أى طاش وخف عند الغضب فمضارعه بالكسر قياساً ، والضم
شذوذاً •

السادس والثلاثون : عرّ الظليم يعرّ بمهملتين صاح ، وأما عرّ
البعير مثلاً يعرّ أى جرب فمضارعه بالضم والكسر •

السابع والثلاثون : حصّ الحصار يحصّ ضم أذنيه ، وحرك
ذنبه ، وضرب به ، وحصّ يحصّ ضرب أو مشى شديداً ، أو جرب ،
وأما حصّ الشعر يحصّه فمتعدّ ضمّه قياسى •

الثامن والثلاثون : لطّك الناقة بذنبها تلط أى ألصقته بين فخذيها
مطلقاً ، وقيل : عند المسمى بالعدو ، وأما لطّك الخبر أى طواه ، ولط
الباب أغلقه ، ولططت أنشئ ألصقته ، ولطّك حقّه جحده ، والمضارع
فيها مضموم قياس لتعديتها ، وأما لطّك بالأمر أى لزم ، ولط عليه
ستر فمضارعها مكسور قياساً للزومه •

التاسع والثلاثون : كفّ بصره يكف أى عمى ، ويقال أيضاً :
كف بصره بالبناء للمفعول فهو متعدّد لازم ، وكفت الناقة تكف أى
تأكلت أسنانها من الكبر حتى تكاد تذهب ، وكفّ الشاعر يكف أسقط
الحروف السابع الساكن من الجزء •

وأما كف انثوب أى خاط حاشيته ، وكف الإناء ملأه مفرطاً ، وكف
رجله عصبها بخرقة ، وكفّ العيبة شدّها ، وكفه دفعه وصرفه
وصرفه فمضارعاتها مضمومة قياساً لتعديتها ، وأما كف عنه فلازم
مضموم شذوذاً فينبغى عدّه •

الاربعين : بقّ يبق أى كثر كلامه ، وبق النبات طلع ، وبقّت
المرأة كثر ولدها ، وبقّت السماء جاءت بمطر شديد ، وبق الوادى خرج

بقاقه ، وبقت الغنم وادت ، وهى مهازيلة ، وبق أوسع فى العطية «
وأما بق عيابه أى نشرها « وبق ماله فرقه « وبق الجراب شقه « فضم
مضارعاتها قياسى لتعديها •

الحادى والأربعون : شقّ بصر الميت يشق تبع روحه •

الثانى والأربعون : عكّ اليوم أو الليلة كذا قيل ، والذى فى
القاموس كسر مضارعه على القياس أى اشتد حرّه ، وسكنت ريجه ،
وأما عكه عليه عطفه ، وعك فلانا حدثه بحدّث فاستعاذ منه مرتين
أو ثلاثا ، وعك فلانا ماطله بحقه ، وعكه بشر كرره عليه ، وعكه عن
حاجته صرفه ، وعكه بالحجة قهره بها ، وعكه بالأمر رده عليه حتى
اتعبه ، وعكه بانسوط ضربه ، وعك الكلام فسرّه ، فضم مضارعاتها
على القياس لتعديها •

الثالث والأربعون : فكّ يـفك هرم ، وفكّت يده انكسرت ، وفكّ
منكبه استرخى ، وانفـرج ، وأما فكّ أى حمق فى استرخاء فهو مكسور
العين ، مفتوح العين فى المضارع كـفك يـفك ، ومضمومها ككرم يكرم ،
وأما فكّه أى خلصه أو فصله ، وفكّ الرقبة أى خالصها أى أعتقها ،
وفكّ يده فتحها عما فيها ، وفكّ يده كسرّها ، فضم مضارعاتها على
القياس •

الرابع والأربعون : أمكّ المرأة تؤم صارت أمكّا ، وأما أمكّه أى
قصده ، وأمكّه أصاب أم رأسه فضم مضارعيهما على القياس
لتعديهما •

الخامس والأربعون : غمّ اليوم يغمّ اشتد حرّه ، وكذا الليلة •

وغم في الحرب اشتد عليه الأمر ، وأما غمّ الهلال وغمّ الخبر فمبنيان للمفعول به •

السادس والأربعون : حنّ عنه يحنّ أى صدّ وأعرض •

السابع والأربعون : ذبّ عنه بانذال المعجمة يذبّ أى دفع ، وذب يذبّ اختفّ ، ولم يستقم في مكان ، وذبّ العدير جفّ في آخر الحر ، وذب هزل ، وذب النبات دَوْرِي ، وذب النهار بقيت منه بقية قليلة ، وذبّ فلان شحب لونه ، وذب أتعب في السير ، وأما ذبت شفته جفت عطشا فمضارعه بالكسر على القياس •

الثامن والأربعون : نص على كذا ينص عينه وأظهره أو أسنده أى الرئيس الأكبر ، ونص الشواء صوّت على النار ، ونصت القدر غلت •

وأما نص الحديث اليه رفعه ، ونص ناقته استخرج أقصى سيرها ، ونصه حركه ، ونص أنفه حركه غصباً ، ونص الأشياء جعل بعضها على بعض ، ونصه استقصى سؤاله عن الشيء ، ونص العروس أقعدها على المنصة أى ما ترفع عليه ، ونصه أظهره ، فضم مضارعاتها على القياس لتعديها •

التاسع والأربعون : غض من طرفه بمعجمتين يفض أى خفضه ، وغضّ منه نقص كفض من صوته ، وغض من قدره وضع منه ، وقيل غض طرفه بالتمدّد أى خفضه ، وغض منه باللزوم نقص ، فالضم في متعديه قياسى كالضم في مضارع غض الغضن أى كسره ، ولم ينعم كسره وغضّ الشيء نقصه ، وأما غضت البقرة أى كانت قريبة العهد بالنتاج ، أى نتجت قريباً فمكسورة عينه مفتوحة عين مضارعه ، ومفتوحة عينه مع عين مضارعه •

التم الخمسين : حطّ بالمكان يحطّ أى نزل ، وحط من علوّ الى أسفل ، وأما حطه أى وضعه وحط الجلد صقله ونقشه ، فمضارعها بالضم على القياس لتعديهما *

الحادى والخمسون : خطّ بالقلم يخطّ أى كتب ، وخط منه أى أكل عنه قليلا ، وأما خطه أى كتبه بالتصدى وخطها أى جامعها نوعا من الجماع فضم مضارعها قياسا لتعديتها *

الثانى والخمسون : حفّ القوم به يحفون أى آهـدقوا ، وأما حفّ رأسه أى بعد عهده بالدّهن ، وحفت الأرض ييس بقلها ، وحف سمه ذهب كله ، وحفّ الفرس سمع عند ركضه صوت ، وحفت الأقمى صامت بجذها ، وحفّ الطائر كذلك ، وحفت الشجرة صامت ، فمضارعاتها بالكسر على القياس ، وقيل بالضم شفوذاً ، وأما ضم مضارع حفّ رأسه أو شاربه أخفاهما ، وحفت وجهها قشرته فقياسا لتعديهما *

الثالث والخمسون : صفوا يصفون أى وقفوا صفوفاً ، وأما صف الذّاقة أى حلبها فى محلّتين أو ثلاث ، وصف انطائر جناحيه أى جماعها مصطفين ، وصفت الناقة اتّقاداً من لبنها ، وصفت ثديها عند الحلب ، وصفت قوائمها ، وصفت القوم أقمّتهم صفوفاً ، وصفت السرج جعلت له صفةً ، فضم مضارعاتها قياسا لتعديها *

الرابع والخمسون : عتّ عن والده يعقّ ، وعقّ عن المولود ذبح عنه ، وعق بالسهم رمى به نحو السماء ، وعقّ انشقّ *

وأما عتّ والده يعقه فضمه قياسا لتعديّه ، وأما عقت الفرس أى صارت حاملا أو حائلا أو هو على التّقاؤل فمضارعه بالكسر على القياس *

الخامس والخمسون : حلّ بالمكان يحل أى نزل به ، وسمع كسره على القياس ، وأما يحلّه فضمه على القياس لتعديّه ، وأما يحل من إحرامه ويحل أى لم تحرم فمكسوران قياساً •

السادس والخمسون : منّ عليه يمنّ أى أنعم عليه ، ومنّ الشيء نقص ، وأما منهّ أى لمتنّ أى ذكر له ما أنعم عليه به ، ومن الحبل قطعه ، ومنّ انفاقة حسرهما ، ومنه السير أضعفه وأعياه ، فضم مضارعاتها مقيس لتعديها •

ومنّ تتبع كلامنا فى أثناء بيان تلك الستة والخمسين ، فإنه يجد أكثر من ذلك ، وإنما جاء الضم فى ذلك مع الزوم للملاحظة التعديّة ، فإن كثيراً منها يستعمل متعدّياً ولازماً ، وأصل المعنى واحد مثل : خطّ بالقلم فإنه يقال : خط المسألة ، بل قد يقال فى خط بالقلم إنه من باب حذف المفعول ، أو من باب عدم إرادته ، ومثل : طلّ • وكثيراً فى معنى ما هو متعدّد مثل : ثلّ أى راث يقال : ثل التراب أى أهاله وصبه ، فكان الدابة ثلث روثها أى صبته •

ومثل : زم فإنه يقال زمه أى رفع زم البعير رأسه رفعه ، وزمّ الشيء شدّه ، وقد قيل أصله زمّ متعدّد لأجل ذلك ، وأصل ملّ التعدّى ملّّه ، أى ضجر منه ، وأصل شدّ التعدّى شدّ المتاع يشدّه ، وأصل غلّ كذلك غلّه سرقه وأخفاه ، وأصل ثل كذلك ثل التراب منه ، وكذا أصل جلّ ، وهبت الريح ، وذرت الشمس ، وسحّ المطر ، وخشّ وغلّ ، وجنّ الليل ، ورشّ المزن ، وكم النخل ، وحلّ البعير يحلّه التقطه ، وكال القوم عند جلائهم التقطوا أمتعتهم ، ثم حذف المفعول ويقال : هبّه من النوم ، وكان الريح هبت الأشجار أى حركتها •

ويقال : درّ الملح وغيره ، وكان الشمس درت شعاعها أفاضته ، وسححت الماء ، ونخس متاعه وغكّه أى أدخله وأخفاه ، وجنّك الليل ستره ، ورش المكان بله ، وكان المزن رش الأرض ، وكمت الشيء سترته وأصل ذلك التعدى ثم طرأ عليه اللزوم ، وأبقى الضم وكذا غيرها ، وكذا ذبّ أصله التعدى ذبّه يذبّه ، ونصه رفعه أو أظهره ، ويستعملان كذلك ، وغضّ طرفه ، وحط رحله ، وحفّكه (وحفّفناهما بنخل) وصف قدميه ، وصف الطائر جناحيه ، وعقّ العقيق ، وحلّ المنزل أى نزله ، ومن عليه النعمة أى ذكرها (وتلك نعمة تمنّئها) وغير ذلك مما يعلم مما مرّ في تلك المواد ، وكون الشيء أصله التعدية لا ينافي عدّ ضمه بعد لزومه شخوذاً باعتبار ، وكون فعل لازم وافق لفظ فعل متعدّد لا يوجب كون أصله التعدية .

فائدتان :

الأولى : أنه وقع في عبارة الناظم وغيره ، وعبارتي ذكر الشيء وتفسيره ، وقد نصّ الأدباء على أن جمع المفسر والمفسر باطل .

والجواب : أنه ذكر السيد في حواشي الوافية وابنه في الرشاد ، أن محل البطلان ما إذا لم ينشأ الإبهام في المفسر إلا من حذفه ، وأما المفسر الذي فيه إبهام بدون حذفه ، فيجوز الجمع بينه وبين مفسره ، كقولك : جاءني رجل أى زيد ، وما فعلناه من هذا القبيل .

الثانية : ذكر ابن هشام وغيره أنه إذا وقعت أى المنسرة بعد تقول ، وقبل فعل مسند للضمير المذكور قبلها ، حكى الضمير كقولك تقول : استكتمته الحديث ، أى سألته كتماناً ، يقال ذلك بضم التاء أى تاء سألته كما ضمت تاء استكتمته ، ولو فتحت تاء استكتمته لفتحت تاء سألته ، وكذا الكسر .

ولو جئت باذا مكان أى فتحت فقلت : اذا سألته ، لأن اذا ظرف
لتقول ، وهو للخطاب فيكون ما بعده كذلك ، ويضم بعد اذا إن
سبقها لفظ أقول ، وإن كان القول مبنياً للمفعول جاز الوجهان : الضم
بعد اذا على إرادة أقول ، والفتح على إرادة تقول .

وقد ناقش التفتازانى الزمخشري في قوله : لقيته ولاقيته اذا
استقبلته ، فقال التفتازانى : حق التكلم تقول بلفظ الخطاب أو أى
استقبلته بضم التاء ، وبأى المفسرة ، وذلك أنه اذا أريد تفسير الفعل
المسند الى ضمير المتكلم ، فان أتى بكلمة أى كان ما بعدها مطابقاً لما
قبأها ، ويجوز في صدر الكلام تقول على الخطاب ، ويقال بالبناء للمفعول
وإن أتى بكلمة اذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء ، فيجب أن
يكون ما بعده اذا على لفظ الخطاب ، أى اذا استقبلت تقول لقيته ،
ولا يستقيم اذا استقبلته ، يقال : لقيته إلا اذا قدر القائل هو
المخاطب .

قال في فتح الهادى شرح جمل الجرادى : اذا فسرت جملة فعلية
مسندة الى ضمير المتكلم بأى ضمت تقول : استكتمته سرى ، أى
سألته كتمانها بضمها ، لأنك تحكيه ، واذا فسرته باذا فتحت لأنك
تخاطبه أى تقول ذلك اذا قلت ذلك القول ، وفي بعض حواشى الكاف
السرّ في الضم إن أى مفسرة فينبغى أن يطابق ما بعدها لما قبلها .

الإعراب : انوار للاستئناف ، أو لحذف جملة طلبية فعلية بعده
على اسمية خبرية في قوله : فذو التمدى إلخ ، أو على مثله في قوله :
وع ذا وجهين ، بل هو الأولى لأنه يمنع تعاطف الخبر والإنشاء ،
واضمن فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الشديدة ،
ونون التوكيد الشديدة والفاعل مستتر وجوباً .

ومع ظرف متعلق بمحذوف حال من مستتر اضمن ، ويجوز تعليقه بمحذوف حال من امرر به ، وما بعده لإجازة الناظم ، سبق الحال أو ظرفه الاستقراري على صاحبه المجرور بحرف جر ، ولكنه ضيف هنا إن لم يمنع ، لأن قوله في امرر به على حذف مضاف أي في مضارع امرر به ، والحال الآتي من المضاف اليه لا يتقدم هو ولا معموله على المضاف ، إلا إن قيل : إذا قدر المضاف أو لوحظ كانت الحالية منه لا من المضاف اليه ، ويبقى بعده ما مر من سبق الحال أو معموله على صاحبه المجرور بحرف جر ، ويضف من حيث المعنى تطبيق مع باضمم ، ومفعول اضمم محذوف أي واطمن العين في مضارع امرر به ، ومضارع جـل ، ومضارع هبت وهكذا بتقدير مضاف مع كل مادة .

والمختصر تقديره مرة قبل أمر به جمعا أي في مضارعات امرر به ، وجل وهبت إلخ أو مفردا أريد به الجمع ، وانما احتجنا لتقدير ذلك ، لأن الضم في عين المضارع لا في الماضي والأمر ، واو كان الضم في غيره لكن تبعا للمضارع ، والمقصود هنا المضارع ، ويكون امرر فعل أمر وبه متعلقا به ، وجل وما بعده أفعالا ماضية ، والتاء للتأنيث هو بحسب الأصل .

وأما الآن فأسماء محكية مع المجرور والجار ، ومع التاء كما مر مثل ذلك ، ويقدر مضاف آخر في امرر به وهم به ، وقش قوم عليه الليل جن وظل دم ، وخب الحصان ، وكم نخل ، وعست ناقة ، وفي هبت وذرت وقست أي أبعاض ذلك ، أي بعض امرر به ، وبعض هبت وهكذا وهي مجرد تلك الألفاظ بدون الجار والمجرور والتاء ، أو أفعال ذلك ، أو يقدر ذلك تعبيراً بالكل وإرادة البعض كما مر ، لأن المضارع انما هو لامرر لا لامرر به ، ولهم لا لهم به وإجن لا لجن عليه الليل ، ولقش لا لقش قوم وهكذا .

ولهب لا لهبت ، ولذر لا لذرت ، والنزوم مضاف اليه ، وفي
امرر به متعلق باضمم أو بمحذوف حال من مفعول اضمم ، وهو
لفظ العين المقدر ، وتلك المواد معطوفة على امرر به ، أو كل على متلوها
بعضها بعاطف مذكور ، وبعضها بعاطف محذوف ، كما ترى .

ومثل بالنصب حال من جل ، وإضافته لمعرفة لا تفيدته تعريفاً وهي
لفظ جلا لأنه علم على الفعل الماضي الذي في مث جلا زيدا ، وخبر
لمحذوف أي هو مثل جلا ، فالجملة تفسيرية لا محل لها ، واستثنائية
نحوية أو حالية محلها النصب ، أو مثل بدل أو بيان من جل ، وجلا
مضاف اليه ، وهبت اسم واحد وهكذا مثله والأصل فعل ، وتاء
التأنيث وأي حرف تفسير ، وذمل بدل أو بيان من مل باعتبار
تقدير مضاف أي مل دال ذمل أي الدال على معنى ذمل

وعلى قول الكوفيين أي حرف عطف وما بعدها معطوف ، وسبقت
الكلام عليه في النحو ، وهكذا قوله أي عدا مع قوله شد ، وقوله
أي دخلا مع قوله غل ونحو ذلك .

وهم به كلمة واحدة محكية وأصلها فعل ، وجار ومجرور ،
وقش قوم كلمة ، وأصله فعل وفاعل ، وعايه الليل جن كلمة ،
وأصله جار ومجرور متعلق بجن ، والليل مبتدأ ، وجن ماضٍ مستتر
الفاعل خبره ، والجملة نعت قوم هذا في الأصل .

وظل دم كلمة وهكذا خب الحصان ، وكم نخل وعست ناقه ،
والأصل فعل وفاعل ، وتاء التأنيث في الآخر ، بل خب الحصان ونبت
كلمة واحدة أصلها فعل وفاعل ومعطوف ، وفي قوله لما ما مر في قوله
علا ، وقوله قطعاً وصرخاً معطوف على لمعاً ، وأصل مبتدأ ، والهاء
مضاف اليه ، وتلا اسم مفرد خبره حكى فتح آخره منذ كان فعلاً ،
والجملة حال من مثل أو استثنائية استثنافاً نحويًا .

وقست مبتدأ وكذا متعلق بمحذوف خبره أولا يتعلق وذلك المحذوف خبر ، والاشارة بذا الى عست أى مثل عست فى المعنى ، وفى ضم عين المضارع شذوذاً مع اللزوم ، والمضاعفة فيهما ، وهذا لكثرة وجه الشبه فيه ولقربه ، ولعدم التأويل أولى من كرن ذا اشارة الى ما مر كله ، لأنه يأول (ح) ما مر من المواد بقويك ما ذكر حتى تصح الاشارة اليه باللفظ الموضوع للمفرد ، ووجه الشبه (ح) هو مجرد كسر عين المضارع شذوذاً فى اللزوم ، والمضاعفة ، ويصح جعل الكاف اسما خبر المبتدأ مضافا لذا ، ويصح عطـف قست على ما قبله .

وكذا متعلق بمحذوف حال منه أو الكاف اسم حال منه مضاف لذا ، ونصف البيت فى اللام الأولى الساكنة المدغمة من قواه مع اللزوم ، وياء فى محذوفة نطقا لالتقاء الساكنين ، وهى دميم امرر ومدلول عليها بكتابتها خطأ ، ونصف البيت فى الدال الساكنة المدغمة من قوله : وثـد ونصف البيت أيضا فى الشين الساكنة المدغمة من قوله : ورش ونصف البيت أيضا فى باء نبت .

نبت وع وجهى صدّ أث وخرّ
المصدّ حدّت وثرّت جدّ من عملا

ترت وطررت ودرت جم شب حصا
ن عى فحت وشذ شح أى بخلا
وشطت الدار نس الشىء حـرنها

أى احفظ الوجهين الضم شذوذاً وانكسر قياساً فى عين مضارع هذه
الأفعال لثمانية عشر المفتوح عينها المضاعفة اللازمة .

الأول : صد عن الشىء يصد بالكسر والضم أى أعرض عنه ،
وصد منه ضج ، وبالوجهين قرىء (اذا قومك منه يصدون) والأصل
صده عنه يصد بالضم فقط لتعديته ، ولكونه أصله جاء انضم مع
الكسر فيه ، والذي فى القاموس أن صد عنه يصد هو بالانضم فقط ،
وصد منه أى ضج يصد بالكسر والضم ، وهما فى الآية بمعنى
يضجون ، وقيل الضم بمعنى يعرضون ويصدلون ، فالكسر بمعنى
يضجون ، وقيل فى قراءة الكسر معناه يضحون ، ولا يضم ما بمعنى
الضحك ، وقيل : يصد عنه بالضم يعرض ، ويصد منه يضح يتعدى
كل بما يتعدى به الفعل الذى بمعناه ، فيصدّ فى الآية بمعنى يضح ،
ووجه ضحكهم أنهم سمعوا : (إنكم وما تعبدون من دون) الخ فقالوا :
(آللهتنا خير أم هو) أى عيسى صلى الله عليه وسلم ، وذلك لأنه
نسب إليه ما لا يليق بمخلوق من الألوهية ، وضحكوا تعجباً وسروراً ،
ورأوا أن عيسى صلى الله عليه وسلم وآلهتهم سواء فى كونهم حصب
جهنم ، فأنزل : (ولما ضرب ابن مريم مثلاً اذا قومك منه يصدّين)
أى يضحكون وقوله : (ما ضربوه لك إلا جدلاً) أى إلا إرادة للجدال
والأنسو فى الحق .

وقد علموا أن المراد بحصب جهنم معبوداتهم من الموات ، وأنزل
أيضاً زيادة فى البيان ودفعاً للبهتان : (إن الذين سبقتم لهم منا الحسنى

أولئك عنها مبعدون) الخ فشملت عيسى والملائكة ، ومن عبد من دون الله ،
من سبقت لهم الحسنى ، والذي ضربه مثلاً هو ابن الزبيرى قبل
اسلامه ، ومحل بسط ذلك كتب التفسير .

ومن متعلقة ببيد ان كان بمعنى يضحك أو يضح أو يعرض
أو يعدل ، لأنها للتعديل ، أى يعدلون لأجل ضربه مثلاً ،
ولا يمنع من ذلك كون صد بمعنى أعرض وعدل من أجل أنها حينئذ
انما تتعدى بعن ، لأن تعديتها بعن انما هو لطلبها من المعرض عنه ،
والمعدل عنه ، وقد قلنا : ان من للتطيل ، وهذا كما تقول :
أنت من أجل كذا معرض عنى ، وك أن تقول : ان من اذا فسرنا صد
بأعرض متعلقة بمعنى الكلام السابق والتقدير : اذا قومك من أجل
المثل يعدلون ، وكأنه على هذا متعلق بمخضوف ، أى يجدون من أجل
المثل معرضين ، أو بما فى المفاجأة من معنى الفعل .

والظروف والمجرورات يسهل فيها مثل هذا ، ولا يبعد ،
والله أعلم .

ومصدر صد المتعدى صدأ ، واللازم الذى بمعنى أعرض مدود
وبمعنى ضج صديد ، وهو قياس لأنه صوت ، قاله صاحب تحقيق
المقال .

الثانى : أث النبات أو الشجر أو الأغصان أو الشعر يثث ويؤث
بمثلة التث وكثر .

وقال فى القاموس : انه مثلث يضم ويكسر ويفتح ويرد على النظم
أنت المرأة تثث عظمت عجيزتها ، فانه جاء مضارعه بالكسر فقط على
القياس ، وذكر أث ولم يستثنه ، وظاهر القاموس أنه مثلث بل مضموم
فقط .

الثالث : خر انصلد أى الحجر يخسر ويخر سقط من علو إلى

أسفل ، وكذا خرّ الانسان لوجهه ، وانكسر أفصح ، وعليه أجمع
انقراء : (ويخرون للأذقان سجداً) ، (ويخرون للأذقان ييكون) •

وكذا خرّ الماء أو الريح أو الهوة أى صابت ، وخرت العقاب
حفت ، وخرّ الانسان مات ، وخر على الشيء أقام •

قال في القاموس : الخر السقوط أو من علو إلى أسفل ، والصلد
بفتح الصاد وتكرس : الصلب الأملس أى من كل شيء لا من الحجارة
فقط •

الرابع : حدث المرأة تحدّ وتحدّ تركت الزينة لموت
زوجها ، أو للعدة ، فهي حاد لا حادة ، وأصله حده أى منعه يحده
بالضم فقط لتعديه ، وكأنها حدث نفسها من الزينة أى منعته منها
فامتنعت ، فالضم باعتبار التمدى ، والكسر باعتبار الزوم ، وقيل :
انه يقال أحدثت المرأة أى امتنعت من الزينة رباعياً لأحدث ثلاثياً ،
وعليه الأصمعى فهي متحد لا مُحَدّة ، وأثبت في القاموس ارباعياً
والثلاثى •

قال صاحب تحقيق المقال : ولعل قول المصنف حدث بالتأنيث
احتراز من حددت على الرجل أحد حدة وحدا وحدداً من الترق ، وهو
الخفة والطبش والانفعال لغضب ، فانه بالضم وهو مما بقى عليه
مما جاء بالضم أ • • •

قلت : الذى في القاموس أن هذا بالكسر ، وأما حد بينهم
أى حجز فبالضم شخوذاً ، وأما حده أى منعه أو دفعه ، أو أخرج
الحق من فاعل الذنب الكبير ، فمضارعاتها بالضم قياساً لتعديها ،
وكذا حده بمعنى ميزه ، وحد السكين مثلاً أى مسحها بحجر أو مبرد ،
ومطاول هذا بالكسر للزومه يحدها بالضم فتحده بالكسر ، وأما حد
عليه أى غضب ، فمضارعه بالكسر قياساً •

الخامس : ثرت العين بمثلثة تثر وتثر ، أى غزر دمعها ، وثرث السحابة كثر ماؤها ، وثرث عين الماء كثر ماؤها ، وثرث عين المطر وهى مطر أيام لا يقطع ، وسحابة تأتى من قبل قبلة العراق ، وثر بحر النعين ويمخر العين بالحاء والخاء ، وبنات بحر وبخر سحائب يجئن قبل الصيف رفاق بيض منتصبات ، وبنات مخر بالميم أيضا مع اخاء المعجمة ، وأصله من ثر التراب يثره أى صبه وهو بالضم قياساً لتعديه ، ولكونه أصل ثرت المذكور جاء فى ثرت المذكور الضم مع الكسر .

والذى فى القاموس : أن مضارع ثرت العين ، وثرث انفاقة أو الشاة ، أى كثر لبنها ، أو وسع إحليلها ، وثرث انطعنة كثر دماها يكسر ويضم ويفتح ، وإن ثرت المرأة كثر كلامها ، وثره فرقه أو بدده ، وثر أى وسع ، وثر السحاب كثر ماؤه مضارعاتها بالضم إلا الأول ، فلعله بالكسر .

قلت : ويجوز أن يكون تر فى البيت بمثناة ، من تر العظم يتر ويتر بان وانقطع ، فانه بالوجهين أيضا ، والتأنيث لا يمنعه لجواز أن يريد توت العظام أى بانث وانقطعت .

السادس : جد فى عمله يجد ويجدّ بالجيم والبدال المهملة أى قصده بعزم وهمة ، وكذا جد فى الأمر ومعناها اجتهد أيضا ، وعزم عليه وأصله جد الحبل أو غيره قطعه يجده بالضم فقط قياساً لتعديه ، والضم فى اللازم لكون هذا أصله كأنه قطع عنه كل شغل ، واحترز بقوله : من عملا بفتح الميم الأولى من جد فى الشئ ضد هزل ، ومن جدّ الشئ صار جديداً ، فإن مضارعهما بالكسر على القياس ، فانه صاحب تحقيق المقال .

والذى فى القاموس : أن مضارع جد ضد هزل يكسر ويضم ، ومن جد البيت يجد أى قطر ، فإنه مكسور المضارع على القياس ،

ومن جدت المرأة تجد أى صغر ثديها ، أو قطع أذنهما ، أو ذهب لبنهما ، فانه مكسور عين الماضى مفتوح عين المضارع ، ومن جد يجد أى عظم ، أو صار ذا بخت أو حظ أو حظوة أو رزق أو سمن أو عظم بدنه أو عجل أو حلق أو بالغ فى التحقيق ، أو خلقت ثيابه ، فان مضارعها بالضم شذوذاً فقط ، ومن جده أى قطعه وجد النخل صرمه فان مضارعها بالضم قياساً لتعديه .

السابع : ترّت بالفتحة ترّت يده تتر وتتر بانّت عند القطع ، وكذا ترّت النواة وثبت من تحت المرضاخ ، وقيل : فتت ، وقيل : لم يحكموا بالوجهين إلا فى النواة ، ومثله : تر العظم بانّ وانقطع كما مر ، ويحتمله البيت « فيكون التأنيث باعتبار ترّت العظام » ويكون ترّ العظم يتر بالضم والكسر بطل قول من قال لم يحكموا بالوجهين إلا فى ترّت النواة مثل صاحب تحقيق المقال ، إلا إنّ نار القصر فى عبارته اضافيا الى تر بمعنى سمن أو بضّ فانه قال : وأما التّراة بمعنى السمن والبضاضة ففعلها فعل بالكسر ، أى فالمضارع يفعل بالفتح يتر بفتح التاء .

وأما تر عن بلده أى تباعد ، وتر امتلا جسمه وتروى عظمه . وترت انعامه أنقت ما فى بطنها ، فمضارعها بالضم فقط شذوذاً .

الثامن : طرّت يده بانّت وطارت عند القطع ، تطر وتطر ، وأصله وأصل اكذى قبله طرها وترها بالتمدية يطرها ويترها بالضم فقط ، أى أبانها .

قال صاحب تحقيق المقال : وأما طر النباتات والشارب نبتا فمضارعها بالضم ، قلت : صرح فى التماموس أنه بالكسر والضم ، وكذا وجهان فى طر يطر بمعنى سقط .

وأما مضارع طر حوضه أى طينه ، وطر الشيء أى شده أو ساقه

سوقاً شديداً ، وطر الإبل ضمها من نواحيها ، وطر السكين وغيرها
حدّدها ، وطر البنيان جدده ، وطر الشيء قطعه أو شقه أو خلسه
أو لطمه ، فالضم قياساً لتعديها •

وأما طر افتتح من قرعة واحدة ، فمضارعه بالضم أيضا لكن
شذوذاً •

التاسع : درت بالبدال المهلة أى جرى لبنها كثيراً ، وأصله درها
يدرها بالتعدية والضم أى استدرها ، والأكثر دررها بالتضعيف ثانياً ،
ودر اللبن أى كثر كذلك مضارعه بالوجهين •

وظاهر انقاموس أن در اللبن بالوجهين ، ودرت الناقة باللبن
بالضم •

وأما مضارع لا در دره أى لا نكأ عمله ، ودر النبات التفت ،
ودر العرق سال ، ودرت السماء بالمطر ، ودر السوق نفق متاعه ،
ودر الشيء لان ، ودر السهم دار على الظفر ، ودر صاحب السهم
أى أدر سهمه ، ودر السراج أضاء ، ودر الخراج فبالضم شذوذاً •

وأما مضارع در الفرس أى عدا شديداً أو عدواً سهلاً فبالكسر على
القياس ، وأما در وجهه أى حسن بعد علة فمضارعه بالفتح ندوراً •

العاشر : جم الماء يجم ويجمّ كثر واجتمع ، وكذا غير الماء .
وأصله يجمه بالضم والتعدية أى أكثره وجمعه ، وكذلك جم ابتر
رجع ماؤه ، وجم الفرس ترك الضراب فاجتمع ماؤه ، وجم افرس
ترك فلم يركب ، وأما جم الأمر بمعنى دنا فمضارعه بالضم فقط
شذوذاً ، وأما جم الماء يجمه أى تركه يجتمع فبالضم فقط قياساً
لتعديده •

الحادى عشر : شب الحصان يشب ويشب مرح ونشط فرغ يدیه « واحترز من شب أنشء أى ارتفع ، فانه بالضم فقط شدوذا ، ومن شب النار أو الحطب يشبها أى أوقدها ، فبالضم قياسا لتعديه « وكذا شب الخمار أو الشعر لون المرأة أى زادها حسنا ، وأظهر جمالا ، ومن شب الغلام وغيره فانه بالكسر فى المضارع على انقياس ، ومن شبت النار فان مضارعه بالضم على اشدوذ ، وأصله من شبتها أشببها بالتعديه والضم قياسا ، فهو متعد لازم ، ولا يقال من اللازم شابه أى متقده ، بل يقال من المتعدى مشبوبة •

الثانى عشر : عنّ له الشئ يعنّ ويعنّ عرض ، وعن الرجل كثر اعتراضه للأمور ، وجعل فى القاموس مضارع عن بمعنى ظهر أمامك واعترض بالكسر فقط •

وأما مضارع عن الكتاب يعنه أى كتب عنوانه ، وعنت النجام جعلت له عنانا ، وعنت الفرس جعلت له عنانا أو حبسته به ، وعنت زيدا أعطته ، فبالضم فقط قياسا لتعديه •

الثالث عشر : فحت الأفعى تفتح وتفتح أى صانت بغيرها وهر بالحاء المهملة ، وأما كحت فمعناه صانت بجلدها ، ويقال أيضا : فحت بالضاء المعجمة أى صانت بغيرها ، وظاهر فتح الأفعى أنه بالوجهين فى المضارع ، ونص صاحب تحقيق المقال أنه بالكسر فقط على انقياس ، لا بالوجهين اللذين فى فحت بالمهملة « ولا يرد على المصنف فح الرجل أى نفخ فى نومه من حيث ان مضارعه بالضم فقط كما هو ظاهر القاموس « أو بالكسر على القياس كما هو ظاهر التحقيق « لأنه قد قيده بتاء التانيث المناسبة للأفعى دون الرجل ، وقد يقال : هذا مع ما بعده لا يتم « لأنه يقال : فحت المرأة أى نفخت فى نومها ، ويقال : فح بالمعجمة أى نفخا فى نومها يفخان بالكسر « ونفخ أى نام

بعد الجماع أو نام على القفا ، أو نام في الخداة ، وفخت الرائحة
فلحت بالمعجمة مضارعها بالضم شذوذاً •

الرابع عشر : شذ بمعجمتين يشذ ويشذ انفرد عن الجمهور ، وأما
شذه أى أفردته فمضارعه بالضم على القياس •

الخامس عشر : شح يشح ويشح بخل ، كما فسر الناظم ،
وقيل : بخل مع حرص •

وفي القاموس : مثلثة البخل والحرص ، وأما يشح بفتح الشين
فمضارع شح على وزن فعل بالكسر فهو على القياس ، وفسره الناظم
ليتم البيت برويه •

السادس عشر : شطت الدار تشط وتشط بمدت ، وكذا شط
الرجل وغيره •

وأما شط عليه في حكمه أى جار وشط في سلطته تباعد عن الحق ،
وشط في السوم أبعد ، فالمضارع بالكسر على القياس ، وأما شطه
شق عليه وظلمه فمضارعه بالضم على انقياس لتعديه •

السابع عشر : نس الشيء ينس وينس أى جف ، وذهبت
رطوبته •

وأما نس ينس أى لزم المضاء في كل أمر أو ذهب سريعاً ، أو ورد
الماء خاصة ، فبضم المضارع شذوذاً ، وأما نسه أى ساقه
أو زجره فمضارعه بالضم قياساً لتعديه •

الثامن عشر : حرّ النهار يحرّ ويحرّ حميت شمسه ، وأما يحرّ بالفتح فمضارع حرّ بوزن فعل بالكسر وهو قياس ، ومثله حرّ اليوم والميلة وغيرهما من الأشياء •

وفي القاموس : حررت بالكسر أحر بالفتح ، وحررت بالفتح وأحر بالكسر ، وحررت بالفتح أحر بالضم •

وأما حر الملوك أى عتق ، وحر الرجل انتفت عنه العبودية من الأصل ، وحر عطش فبكسرها وفتح مضارعها كعلم يعلم •

قال أحمد بن يحيى : وتقول حر يومنا يحر حراً ، وتقول من انحرية حر الملوك يحر حراراً •

وقال على بن حمزة فى تعقبه عليه : الصواب حر الملوك يحر بكسر الحاء فى المستقبل نقلاً من الرأ وفتح الرأ قبل الادغام فى الماضى ٥٠ •

وهكذا توهم بعض شراح الفصحى على أحمد بن يحيى أن حر الملوك يحر بالفتح فى الماضى وفى المضارع ، وأن فتح المستقبل (ح) لا وجه له كما توهم عليه ذلك على بن حمزة حتى قال : الصواب حر الملوك الى آخر ما مر عنه ، وحتى قال بعض شراح الفصحى هذا يعنى كلام على بن حمزة هو القياس دون كلام أحمد بن يحيى •

وأجاب صاحب تحقيق المقال بأن هذا لا يصح أن يفهم عن أحمد ، لأن الأنصح عنه أو النصيح الفتح فى المستقبل ، وانما يكون ذلك إذا كان ماضيه مكسوراً كما قاله غير واحد ، نعم نقول عن الكسائى أنه قال : حر الملوك يحر بالكسر فى المستقبل والفتح فى

الماضى لا غير ، فان أراد بالصواب هذا فيقرب الحال ،
والله أعلم . ه .

وبقى على الناظم أحد عشر فعلا مثل تلك الثمانية عشر ، فيكون
المجموع تسعة وعشرين فنقول .

التاسع عشر : جفّ الشيء يجفّ ويجفّ ، وأما جف يجف بكسر
الماضى وفتح المضارع فأنكره الكسائي ، وأثبته غيره .

التم العشرين : دم يدم ويدم بالدال المهملة قبح وصغر حبسه .

الحادي والعشرون : عل يعمل ويعمل بالمهملة شرب بنفسه
كما مر .

الثاني والعشرون : شت الأمر يشت ويشت تفرق ، وأصله شته
أى فرقه يشته بالضم والتمدية ، والأكثر تشته بضمه .
ثانياً .

الثالث والعشرون : عرت الإبل بالمهملتين تعر وتعر أى سلحت ،
أو أصابها يتمط منه وبرها .

الرابع والعشرون : قر اليوم أو الليلة أو غيرها يقر ويقر ، قال
في القاموس : ويقر بالفتح .

الخامس والعشرون : أزت القدر تتر وتؤز سمع لغيانها صوت
أى صات غيانها حتى سمع ، أى اشتد غيانها حتى سمع ، وقيل غات
غلياناً شديداً .

السادس والعشرون : رزت براء فزاي الجرادة ترز وترز غرزت
ذنبها لتبيض ، من رزه يرزه بالتعدية والضم ، والأكثر رزه بالتضعيف
ثانياً •

السابع والعشرون : أصت الناقة تثص وتؤص اشتد لحمها وسمنت
وتلاحكت ألواحها •

الثامن والعشرون : كع عن أنشء يكع ويكع جبن وضعف ، من
كمه يكمه بالتعدية والضم أى كرهه وقيل : انما يقال كع بالفتح
يكع بالفتح أيضاً ، وكع بالكسر يكع بالفتح لغتان •

التاسع والعشرون : خلّ لحمه بالمعجمة يخل ويخل أى هزل ، من
خنه يخله بالضم والتعدية ، والأكثر خلله بالتضعيف ثانياً ، أى
أفسده •

ومن تتبع كلامى السابق والآتى ، أو تتبع كتب اللغة وجد أكثر
من ذلك ، ووجد أمثلة المفتوح اللازم المضاعف جميعاً أكثر من
مائة وأربعين •

قال الفراء : ما كان على فعلت بالفتح من ذوات التضعيف غير
واقع ، فإن يفعل منه مكسور العين مثل عفتت تعف ، ومعنى بغير
الواقع اللازم ، وما كان واقعاً أى متعدياً مثل رددت فإن يفعل
منه مضموم العين إلا شدة وعله ونم الحديث ، فإن جاء مثل هذا
مما لم نسمة فهو قليل ، وأصله الضم ا ه •

ولم يذكر الناظم فعل المكسور المضاعف ، لأن مضارعه مفتوح
على القياس أبداً إلا نادراً كما مرّ فهو داخل في قوله : وافتح موضع

الكسر في المبنى من فعلا ، سواء كان متعديا نحو : ودلو يفعل هذا يود ، أصل ودّودد بكسر الدال الأولى ، سلب كسرها وأدغمت في الدال بمدها ، وأصل يود بفتح الواو يودد بسكونها وفتح الدال الأولى ، نقل فتحها للواو ، فأدغمت وهكذا في مثله مما يأتي وغيره .

وودّه يودّّه بفتح المضارع أحبه ، وبرّ وانه يبرّه ، ومضّه بلسانه يمّحه ، وفيه لغة بفتح الماضي وضم المضارع ، ومضّه السقم يمّضه أوجعه ، وسف الدواء يسّفه ، ومل الشيء يملّه كرهه وضجر منه ، ومسه يمسّه وفيه لغة بفتح الماضي وضم المضارع .

وشمّ الرائحة يشمّها وفيه لغة بفتح الماضي وضم المضارع ، أو لازما كخب يخبّ خدع ، وصب يصبّ عشق ، وطب يطب صار طبيا ، وفيه لغة بفتح الماضي وضم المضارع ، ولج بالجم يلج تمادى ، وبع صوته يبع ، وبذّ يبذّ ساءت حاله ، ولذ الشيء يأخذ لذاته ، وبر الرجل يبرّ أطاع الله ، وبر في يعينه يبر ، وحرّ العبد يحرّ عتق وقر بالمكان يقر ، وفيه لغة بفتح الماضي وكسر المضارع ، وقرت عنه تقر وفيه لغة بفتح الماضي وكسر المضارع .

وهر طعم الشيء يمر مرارة ، وفيه لغة بفتح الماضي وضم المضارع ، وحسّ بالخبر يحسّ علم ، وحسّ يحسّ أى دار خسيّاً ، وفيه لغة بفتح الماضي وكسر المضارع ، وبسّ به يبش لقيه بطلاقة وجه ، وهش له يهش ارتاح ، وفيه لغة بفتح الماضي وكسر المضارع .

وغصّ بالطعام يغصّ ، وغصّ المجلس بأهله يغصّ ، وغصّ عليه بأفراسه يغصّ ، وفظ الرجل يفظ صار فظاً غيظاً ، وشلت يده تشلّ فسدت ، وظلّ نهاره يعمل يظلّ ، ومل من الشيء يملّ ضجر

منه ، وجمت الشاة تجم صارت لا قرن لها ، وحمّ الماء يحم صار حاراً ، وضم بالشئ يضمن بالضاد المعجمة بخل ، وفيه لغة بفتح الماضي وكسر المضارع •

وعلى الطالب أن يعتنى بحفظ ما ورد منه ، فإنى اختبرت غير واحد من الطبة فوجدتهم يلتبس عليهم فعل المكسور المضاعف من المفتوح المضاعف ، حتى إن ما كان منه متم - دياً يضم مضارعه متوهماً أنه من فعل المفتوح المضاعف المتعدى ، وما كان منه لازماً يكسر مضارعه متوهماً أنه من فعل المفتوح المضاعف اللازم مع أنه مكسور عين الماضي ، مفتوح عين المضارع ، فتلك الأفعال كلها مكسورة الماضي ، مفتوحة المضارع ، إلا ما فيه لغة بأن كان من باب ضرب ، أو من باب نصر •

ويكون للأعراض كضم وشم أى ارتفعت قصبة أنفه ، وصك صارت ركبته تصطكان ، وسك صغرت أذناه ، وزل صغرت عجيزته ، وزبّ طال شعره ، وزج دق حاجباه ، والنطق بالمضاعف الماضي كـه سواء مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً ، ويظهر الفرق في المضارع بنقل حركة عينه لافاء أو بظهورها عند الفك للجازم في العين ، كيرؤه ولم يدده ، ويحنّ له ولم يخفن ، ويلتبّ ولم يليب ، ويمس ولم يمّس •

فاذا أراد العارف إظهار ذلك مثل بالمضارع أو بما يوجب الفك كالجازم والأمر ، واذا أراد إظهار حركة عين الماضي لمن جهلها أسنده الى ضمير الرفع البارز المتصل المتحرك كتاء الفاعل ، ونونه فيجب في اللغة الفصحى فك الإدغام ، فتظهر الحركة في العين كرددت بفتح الدال الأولى ، ولبّبت بضم الباء الأولى ، وحننت بكسر النون الأولى ، ومسست بكسر السين الأولى تنمة الفعل الثلاثي المكسور المضاعف المسند الى تاء الفاعل أو نون الإناث ، أوأنا الذى هو فاعل فيه ثلاثة أوجه :

الأول : وهو الأصل المتفق عايه استعماله تاما نحو : ظلت بفتح الظاء وكسر اللام ، بعدها وسكون اللام الأخيرة •

الثانى : حذف عينه مع سلب حركة الفاء ، ونقل حركة العين اليها نحو : ظلت بكسر الظاء وسكون اللام الأخيرة التى هى لام الكلمة ، وحذف اللام الأولى التى هى عين الكلمة بعد نقل حركتها ، وهى الكسرة الى الظاء ، وهو فاء الكلمة ، فكسرت الظاء بعد أن كانت مفتوحة ، وإنما حذفت لتخفيف ، ونقلت حركتها استبقاء لها ، ودلالة عليها •

الثالث : حذف عينه بدون نقل حركتها للفاء ، فبقى الفاء مفتوحة ، وسبب الحذف التخفيف ، فالمحذوف هنا عين الكلمة وحركتها نحو : ظلت بفتح الظاء وسكون اللام ، وهى الأخيرة ، واللام الأولى التى هى عين الكلمة محذوفة مع كسرتها ، والمحذوف فى الثانى حركة الفاء وعين الكلمة فقط دون كسرتها ، لبقائها فى الفاء نقلا ، وإن زاد الفعل على الثلاثة ، وكان مفتوح العين تعين الإتمام نحو : حلت وهممت بتشديد اللام الأولى واليم الأولى ، وشذّ مهمت بفتح اليم بعد الهاء غير مشدّدة حكاه ابن الأنبارى •

وإن كان ذلك الفعل الثلاثى المضاعف المكسور مضارعاً متصلاً بنون الإناء ، أو أما متصلاً بها جاز الإتمام نحو تقررر وأقررر يا هنود بسكون القاف وكسر الراء الأولى ، واسكان الثانية ، وجاز حذف العين ونقل حركتها للفاء نحو : تقررر وقررر بحذف الراء الأولى ، وهى عين الكلمة ، ونقل كسرتها للقاف قبلها فتكسر القاف بعد أن كانت ساكنة ، وتحذف همزة الوصل التى فى أقررر لعدم الحاجة اليها لتحريك ما بعدها ، والماضى قررر بالفتح للقاف والراء الأولى ،

وبالحذف والنقل قرأ بعض : (وقرن في بيوتكن) بكسر القاف كسراً
منقولاً من الراء الأولى التالية لها المحذوفة .

وإن كان الماضي مفتوح العين ، أو كان المضارع مفتوح العين ،
فالإتمام نحو : رددت بفتح الراء والదال الأولى ، وإسكان الثانية ،
وقرن في المكان بفتح القاف والراء التالية لها في لغة من جعل قر
بالمكان من باب ضرب يضرب ، ونحو : يقرن بسكون القاف وفتح
الراء الأولى مضارع قررت بكسر الراء ، من باب علم يعلم وهو
لغة ، وقل حذف العين في الماضي نحو : ردت بفتح الراء وسكون
الدال الثانية ، وحذف الأولى بينهما ، وقل حذف العين في المضارع ،
ونقل فتحتها للغاء فتفتح بعد أن كانت ساكنة نحو : يقرن وقرن
بفتح القاف بعد أن كانت ساكنة نقلاً من الراء الأولى المحذوفة التي
عين الكلمة ، وحذف همزة الأمر الوصلية لعدم الاحتياج إليها لتحريك
ما بعدها ، وعلى هذا قراءة نافع وعاصم : (وقرن في بيوتكن)
بفتح القاف نقلاً من الراء الأولى المحذوفة ، وحذف الهمزة .

ووجه قلة الحذف في الماضي المفتوح ، وقلة الحذف مع النقل في
المضارع المفتوح ، وقلة النقل وحذف العين وهمزة الوصل في الأمر
المفتوح ، أن ذلك تخفيف للخطيف ، لأن المفتوح خفيف فلا حاجة إلى
تخفيفه ، وتحتل قراءة : (وقرن) بكسر القاف أن يكون فيها أمر من
الوقار ، وقر يقر كود يعد ، فالقاف عين الكلمة ، والراء لامها وفاؤها
محذوفة ، وهي واو ، وتحتل قراءة : (وقرن) بالفتح أن يكون فيها
أمر من قار يقار ، كخاف يخاف بمعنى الاجتماع ، ولا يترجح كون قرن
بكسر القاف أمراً من قررت بفتح الراء الأولى ، لا من وقر يقر لمجرد
توافق قراءة قرن بفتحها ، لأننا نقول يتم هذا الترجيح لو كان قرن
بالفتح متعيناً لأن يكون أمراً من قررت بكسر الراء ، وليس كذلك !جواز
كونه أمراً من قار يقار كما مر .

هذا والمشهور في قررت بالمكان أقر فتح الماضي وكسر المضارع لا العكس ، وقررت عينا أقرّ عكس ذلك ، ولا يجوز حذف العين في المضارع المفتوح والأمر المقترح بدون نقل الافتح ، لأنه يلتقي ساكنان ، لأن فاء الكلمة مسكنة ولأما مسكنة للضمير ، ولا يدعى النقل في الماضي المفتوح مع الحذف أو غيره ، لأن فاءه مفتوحة قبل إمكان ادعاء النقل ، وقد يجوز الحذف بدون النقل في المضارع والأمر المفتوحين في لغة من لا يفك ، وإن كان الماضي مضموماً أى مضموم العين فالإتصاف نحو لبثت ، ويجوز حذف العين بدون نقل نحو لببت بفتح اللام وحذف الباء المضمومة .

ويجوز مع النقل نحو : لبث بضم اللام نقلاً من الياء المحذوفة ، لأن المضموم لثقله أحق بالتخفيف بالحذف وحده أو مع النقل ، وكذا في مضارعه وأمره المتصلين بنون الإناث ، ولقد أجاز ابن مالك في الكافية وشرحها إلحاق المضارع المضموم العين بالمكسورها ، فأجاز في اغضض أن يقلب : غضض بحذف عين الكلمة وهي الصاد الأولى ، ونقل ضميتها إلى العين المعجمة وهي فاء الكلمة .

قال خالد : واحتج له بأن المضموم فك أثقل من فك المكسور وإذا كان فك المقترح قد فرّ منه إلى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك المضموم أحق بالجواز .

قال ابن مالك : ولم أره منقولاً ، هذا وظاهر قوله في الخلاصة (وقرن) نقلاً بفتح القاف أن النقل في المضارع والأمر المفتوحين المتصلين بنون الإناث لا يطرد ، وصرح به في الكافية فهو غير مقيس ، وأما في المكسورين فصرح في الكافية بقياسه قال : وقرن في اقرن ، وقس معتضداً .

وذكر غيره أنه غير مطرد أى لا يقاس وهو ظاهر التسهيل ، بل

ذهب ابن عصفور الى أن الحذف في نحو : ظلت غير مطرد ، وقد صرح الإمام بشذوذه وبأنه إم يرد إلا في ظلت ومست من الثلاثي ، وفي أحست من الرباعي بحذف السين الأولى التي هي عين الكلمة ، ونقل فتحها للحاء فتفتح الحاء بعد إسكان ، ويرد على سيبويه وابن عصفور أن الحذف في نحو ظلت لغة سليم كما في التسهيل ، فكيف لا يطرد مع أنه لغة ؟ فالحق اطراذه أى قياسه كما صرح به الشوبين ، وهو ظاهر إطلاق التوضيح ، بل قال خالد : إن إطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور والثلاثي ومزيده .

ويجاب بأن مرادهما بالاطراد اللزوم لا القياس ، وأنها أرادا لا يطرد في غير لغة سليم أو أرادا به القياس ، أى لا يقاس بالنظر الى لغة غير سليم لقلة وروده فيها مطلقاً ، أو لقلة بالنسبة لغة سليم إذ هو في لغة سايم أكثر ، وكثيراً ما يراد بالاطراد القياس ، وذكر ابن جنى أن كسر الظاء من ظلت أفعل لغة الحجاز ، وفتحها لغة تميم .

قال خالد : وينبغي العكس فإن الفتح جاء في القرآن ، والقرآن نزل بلغة الحجاز .

قلت : لم ينزل بلغتهم فقط ، بل نزل بعضه بلغتهم ، وبعضه بلغته غيرهم ، وبعضه بلغتهم ولغة غيرهم ، مثل : (يشاقق) بالفك و (يشاق) بالإدغام ، بل فتح الظاء أفصح ، وعليه أجمع القراء في : (ظلمتم تفككون) وما مر من أن المحذوف هو عين الكلمة ، هو مذهب ابن مالك في التسهيل ، وهو ظاهر كلام الإمام ، ووجهه أنها قد تغيرت بالإدغام فلتغير بالحذف اذ التغير يأنس بمثله وقيل المحذوف اللام بقيت العين تالية لاضمير ، فسكت بنقل حركتها للفاء ،

حيث كان النقل ، وبحذف حركتها حيث لم يكن ، وهو مذهب ابن مالك في شرح الكافية .

ووجهه أن النقل إنما حصل بها ، ولأنها آخر الفعل ، والآخر أولى بالتغيير ، وأما تغييرها بالسكون فكلًا تغيير ، ونصف البيت في قوله : وخرّ الصلْدُ الرء الساكنة المدغمة ، وفي قوله : شبّ حصان ألف حصان ، وفي قوله : حرّ النهار ألف نهار .

الإعراب : أوّاو للاستئناف أو للعطف على اضمين أو على ع في قوله : وع ذا وجهين ، ووجهي مفعول علامة النصب فيه الياء ، وهو مثني حذف نونه لإضافته لصدّ ، والمعطوفات بعده بمذكور أو مدحذوف معطوفة عليه ، أو كل على متلوّه ، وخرّ الصلْد كلمة واحدة معطوفة ، وأصله فعل وفاعل ، والمقصود بالذات خرّ وكذا مثله .

وحدث وثرث ونحوهما مما فيه تاء كتائهما كلمة معطوفة ، والأصل فعل ، وتاء تأنيث ، وأصل جد من عملا وفعل وفاعل بعدهما فعل مستتر إتفاعل ، وشبّ حصان ، وشطت الدار ، ونس الشيء وحر نهار مثل خر الصلْد .

والحاصل أن إعراب ذلك كإعراب الإبيات قبله ، والله أعلم وأحكم .

والمضارع من فعلت إن جمـ لا
عين له الواو أو لاماً يجاء به

مضموم عين

أى المضارع المشتق من مصدر فعل المفتوح الذى هو
غير مضاعف ، يجب ضم عينه إن كانت عينه أو لامه واوا ،
وانما فهمنا أن المراد بفعلت فعل المفتوح ، لأن الكلام فيه منذ قال
وأدم كسر العين مضارع يلى فعلا ، فلا يقطع عنه إلا الدليل ، ولأن
الغالب إيصالهم فى التمثيل تاء الفاعل بفعل المفتوح لخفته ، فليحمل
البيت على الغالب ، ولأن المعرفة اذا أعيدت معرفة فالمقصود بهما
واحد ما لم يدل دليل ، ولا دليل هنا ، فإن فعلا فى قوله : يلى فعلا
معرفة بالعلمية على الماضيات المفتوحة ، وحيث أعد فعل فى هذا
البيت ولم يقيّد حملناه عليه ، فهو بالفتح مثله فهما فصل بالفتح ،
ولا يضر تخالفهما باتصال الأول بألف الإثباع ، واتصال الثانى
بتاء الفاعل ، فان المقصود منهما فعل بفتح العين لا بقيد ألف الإثباع
وتاء الفاعل .

وفهمنا منه أن المراد فعل المفتوح غير المضاعف ، لأنه شرط أن
تكون عينه واوا أى ولامه غير واو أو لامه واوا ، أى وعينه غير
واو ، فاذا كانت عينه واوا دون لامه ، أو لامه واوا دون عينه ،
فأين التضعيف إذ لم تكن العين واللام (ح) من جنس واحد ،
فمضارع الواوى العين يجب ضم عينه ، سواء كان متعدياً : كسأه
يسوءه وجابه يجوبه خرقة وقطعه ، أو أتى به ، وشاب اللبن يشوبه
خطه ، وصابه يصوبه بمعنى أصابه يصيبه ، ونابه أمر
ينزبه نزل به ، وفاته يفوته ، وقاته يقوته ، ومائه يمونه ، مثله
أذابه ، ومثله : ماله يموسه ، وحاجه عن الطريق يحرجه عوج به ،
وأوداه بهمة مفتوحة فواو مفتوحة يثوده عطفه ، وداده يدوده طرده ،

وراده يروده طلبه ، وساده يسوده ، وعاد المريض يعوده أى زاره ،
وقاده يقوده ، وساقه يسوقه ، وزاره يزوره ، وشار العسل يشوره
استخرجه من الخلية .

وصاره يصوره أماله ، ويقال أيضا يصيره ، وبهما قرأ :
(فصرهن) بسكون الراء ، وكسر الصاد وضمها ، وقاره يقوره خرقة
مستديراً ، وكار العمامة يكوها أدارها ، وهار الأبناء يهوره هدمه ،
وحازه يحوزه حواه ، ورازه يروزه حزره وقد كدره ، وضازه يضـرزه
حقه نقصه ، وواسه يؤوسه ، وباسه يبوسه قبّله ، وجاس خلال
الديار يجوسها تردد بينها ، وداسه يدوسه وطئه ، وساسه يسوس
أدبه ، وحاش الإبل يحوشها ساقها ، وناشه ينوشه رفعه وتناول ،
وخاص الثوب يحوصه خاطه وشامه يشومه ذلك ، وماصه يمرسه
غسله ، وحاضه يحوضه أى جمعه .

وخاض الماء يخوضه دخل فيه ، وراض المهر يروضه أدبه ،
وعاضه أفه يعوضه أخلفه عليه ، وقاض البناء يقوضه هدمه ،
وحاطه يحوطه صانه ، وساطه يسوطه ضربه بيده ليخلطه ، ولاطه
ياوطه ألصقه ، وناطه ينوطه علقه ، وراعه يروعه أفزعه ، وزاعه
يزوعه حركه ، وصاغ الحلى يصوغه هياه على مثال .

وداف المسك يدوفه بله وخلطه ، وسافه يسوفه سحقه ، وجانه
يجوفه جـلاه ، وباقه يبوقة خانه ، وذاقه يذوقه ، وراقه يروقه أعجبه ،
وعاقه يعرقه منعه ، وشاقه يشوقه هاج شرقه ، وفاقه يفوق ، وياكه
يبوكه حركه ، وحاكه يحركه ، وداكه يدوكه سحقه ، وساكه يسوكه
كذلك .

وشاكنه الشوكه تشوكه أصابته ، ولاكه يلوكه علكه ، وغاله

يقوله أهلكه ، وقال يقول ، ورامه يرومه طبه ، وسامه يسومه ، وصام يصوم ، وفيه خلاف وبحث اطلتهما في النحو .

ولامه يلومه ، وخانه يخونه ، وصانه يصونه ، ومانه يمونه قام بكفايته ، أو كان لازما كفاه يفوه نطق ، وهان يهون سهل أو ذل ، وكان يكون ، وبان عليهم ييئون فاق ، وقام يقوم ، ودام يدوم وحام الطائر يحوم دار حول الماء ، وعال الميزان يعول مال ، وطال يطول على ما مر ، وصال يصل سطا ، وشالت بذنبها تشول رفعت ، وزال يزول ، ودال الثوب يدول بلى ، وحال يحول حجز ، وحال انحول يحول دار ، وحال الحال تغير .

وجال يجول طاف ، وبال بيول ، وآل يثول رجس ، وتاق يترق اشتاق ، وشاف بمعنى تشوف للنظر أى علا يشوف ، وما شاف يشوف أى نظر فمتمد ، وساغ الشئ يسوغ سهل ، وراغ الثعلب يروغ مال فى خفية ، وراغ غيره كذلك ، وضاع المسك يضوع فاح ، وراع يروع قرع ، وجاع يجوع ، وباع الفرس يبوع ، وسع خطوه ، وشاظت النار تشوط التبت ، وجاظ يجوظ ساء خلقه ، وغط فى الشئ يغوط خل ، وشاط الفرس يشوط جرى مرة الى غاية .

وخض فى الماء يخوض فيه ، وكذا غير الماء ، وناص عنه مال ، وناص اليه التجأ ينوص ، وغاص فى الماء يغوص ، وناس ينوس ناح ، وعاس فى الليل يعوس طاف ، وفاز يفوز ظفر أو نجاء ، وجاز يجوز مر ، ونار ينور أضاء ، ومار يمر اضطرب ، وفار الماء يفور جاش ، وغار الماء يغور ، وصار يصور صاح ، ودار يدور ، وخار العجل يخور صاح ، وخار يخور ضعف ، وخارت قواه ضعفت .

و حار يحور رجع ، وجار يجور ، وسار غضبه يسور ، وثار يثور
تحرك ، وبار يبور هلك ، وبار السوق أو غيره كسد ، وناد ينود مال ،
وهاد يهود رجع ، وعاذ به يعوذ التجأ ، ولاذ به يلوذ توارى ،
وعاد يعود ، وجاد يجود سفا ، وساخت رجله في الأرض تسوخ
ويقال أيضا : تسبخ ، وداخ يدوخ ذل ، وباخت انبار تبوخ سدن
نهما .

وناحت المرأة تنوح ، وكذا غيرها ، ولاح يلوح ، وفاخ المسك
يفوخ ، وفاج يفوج ، وفاح يفوح بمعنى ، وزاح يزوح تنحى ، وراح
يروح ، وباح السير ييروح ظهر ، وباح به ييروح أظهره ، وماج
يعوج اضطرب ، وعاج يعوج عطف ، وراثت الدابة تروث أخرجت
الروث ، ومات يموت ، ويقال أيضا : يميت ، وناب عنه ينوب ،
ولاب الطائر يلوب أى حام حول الماء ليرده ولم يصله ، وصاب
يصوب مال ، وصاب المطر يصوب نزل بكثرة ، وراب اللبن يروب ،
وذاب الشيء يذوب ، وحاب يصوب أثم ، وثاب يثوب ، وتاب
يتوب ، وآب يؤوب بمعنى ، وناء ينوء نهض بمشقة ، الى غير ذلك من
المقصدى واللازم من تلك المواد مسندة الى غير ما ذكر ، ومن غير تلك
المواد وسواء فى لزوم الضم فى ذلك ما كانت لامه غير حرف حنر
أو حرفه كما رأيت فى تلك المواد .

وقد أحمد بن يحيى فى بغية الآمال : إن عين مضارع فعل
المفتوح الواوى العين تضم سواء كان متعديا أو لازما ، إلا أن يكون
لامه حرف حلق فانه يجىء على يفعل بالفتح ويفعل بالضم قال :
ماهت البئر تموه وتماه كثر ماؤها أو ظهر ، وظاهر التسهيل أيضا
أنه إن كانت لامه حرف حلق فتح وهو ظاهر إطلاقه أيضا فى
قوله :

❊ فى غير هذا لى الحلقى فتحا أشع ❊

الى قوله :

من دخلا •

كذا قال صاحب فتح الأقفال بإشارة •

واحق أن الحكم نقوله : والمضارع من فعلت إن جملا عينا به
الواو أو لاما يجه به مضموم عين لا لقوله في غير هذا : لدى
الخلقى إلخ فهو مقيد بقوله : والمضارع من فعلت إن جملا إلخ فنقول
الآن وهو احق : أن ظاهر إطلاقه في قوله : والمضارع من فعلت إلخ
أنه لا اثر لحرف الخلق في المفتوح الواوى العين ، وكذا في الواوى للام
والعين حرف خلق ، ثم إن انحق عندى لزوم ضم الواوى العين المفتوح
واطراده ، بحيث لا ينفص ، وأن ما جاء منه بالكسر فيه لغتان لا فيه
وجهان ، وهو واوى العين كما هو ظاهر كلام بعض : كفاح يفوح ،
ويفيح من قال يفوح فهو عنده واوى ، ومن قل : يفيح فهو عنده يائى ،
وكذا صار يصور ويصير أى ضم ، قرأ : (فصرهن اليك) بسكون
الراء مع ضم الصاد وكسرها •

وجاء يجوء ويجىء ، وطاح يطوح ويطيح كما مر ، ومات يموت
ويميت ، وساخ يسوخ ويسبخ ، وعال الميزان يعول ويعيل ، وصار
وجهه يصوره ويصيره أقبل به ، وقد ظفرت أنا بمثال جاء مفتوحا
في القاموس وبغية الآمال ، وأم يظفر به صاحب فتح الأقفال ، وهو :
ماهت انبئر وغيرها تمامه وتموه •

وقد يقال : لا نسلم أن تمام مضارع ماه المفتوح ، بل مضارع
ماه المكسور عسى أنه وجد ، فماهت تمام كخاف يخاف ، وجاء
أيضا ماهت تميه ، فماه هذا الذى مضارعه تميه بوزن فعل بالفتح ،
لكن أله عن ياء ، وإنما القرم ضم عين مضارع فعل المفتوح الواوى

المعين ، لأن الضمة تناسب الواو ، ولئلا يلبس يائي المعين لو كسر ،
ولئلا يخفى كونه واوياً أو يائياً لو فتح ، بل يلبس إذا فتح بيباب علم ،
ونظير ذلك تقدم في قوله : أو اليا عينا ، ولأن اليائي المفتوح ينقل
الى فعل بالكسر نحو : باع وبعت ، في قول على ما يأتى إن شاء الله ،
والواوى الى فعل بالضم كقال وقتلت في قول على ما مر ، ويأتى
إن شاء الله . .

وفعل بالكسر يتردد بين الفتح في المضارع وهو قياس وبين الكسر ،
وقد علم أن فعل المضموم يلزم طريقة واحدة ، فالتزم في اليائي ما جاز
في غيره ، إما لأنه فرع بالنظر الى التحويل فأعطى الكسر الذى هو
فرع فعل بالكسر ، وإما لئلا يخرج عن طريق فعل بالفتح إذا كان
صحيحاً ، وإما لئلا يفوت إبيان فيتوهم أنه مكسور أصالة : كخاف
يخاف ، وإما لئلا يوقع في اجمال واحتمال ، لأنه لو فتح المضارع صح
في الجملة ، واحتمل أن ألفه عن ياء أو عن واو .

قال ابن عصفور : شذ من الواوى المفتوح : طاح يطيح ، وتناه
يتيه في لغة من قال ما أطوحه وما أتوّه .

ويجانب : بأنهما مضارعاً طاح يطوح ، وتناه يتوه ، استغنى بالياء
عن الواو تخفيفاً ، وقال (س) والخليل : طاح وتناه الواويان فعل يفعل
بكسر الماضى والمضارع ، يدلك على الواوية : طوحت وتوّهت ،
وما أطوحه وأتوّه ، ومن قال طيحت وتيهت فقد جاء بها على باع
يبيع .

ورده ابن عصفور بأن فعل يفعل شاذ في الصحيح والمعتل ، وفعل
يفعل وإن شذ فيما عينه واو غير شاذ في الصحيح ، فليحمل على
ما يكون غير شاذ في حال .

وأجيب : بأن الشخوذ المرتكبة هو غير موجود نظيره في النوع ،
والذى ارتكب غيره موجود النظير في النوع ، ومراعاة النوع في
النوع أولى من مراعاة النوع في الجنس ، والله أعلم .

ومضارع انواوى اللام المفتوح ، يجب ضم عينه لبيان أنه واوى
اللام ، ولأن الضم يناسب الواو ، ولئلا يلتبس بذوات الياء لو كسرت
العين فتقرب الألف ياء ، ولئلا يحتمل القرب عن ياء لو فتحت العين
فتبقى الألف ، وسواء فيه المتعدى كأسى الجرح يأسوه داواه ، وآلاه
يألوه قصر : (لا يألونكم خبالا) وبلاه يبلوه اختبره ، وتلاه يتلوه
تبعه ، وتلا القرآن قرأه ، وجفاه يجفوه هجره ، وجفا البلد يجفوه
خرج منه ، وجلا السيف يجلوه صفاه ، وجلا العروس أراها الناس ،
وجلاه يجلوه أظهره وأخرجه ، وجباه يجبوه أعطاه ، وحدا
الإبل يحدوها غنى لها ليسوقها ، وحذاه يحفوه أعطاه ، وحساه
يحصوه شربه جرجا ، وحشا الوسادة يحشوها ، وذراه يذروه فرق .
ورجاء يرجوه ، ورشاه يرشوه ، ورفا الثوب يرفوه ألصمه ،
وشجاء يشجوه أطربه ، وشجاء يشجوه أيضا أحزنه ، وعداه يعدوه
جاوزه ، ورغاه يغرزه ، وقفاه يقفوه تبعه ، وكساه يكسوه ،
وهجاء يهجوه شتمه بشمر .

وهكذا تلك الأعمال متعدية الى غير ما ذكر أو آتية بمعان غير
ما ذكر كما تراه في القاموس في أواخره ، جاعلا صاحبه الواو قبل
الكلمة حمراء ، أو كبيرة سوداء ، علامة على أن الألف في آخر الكلمة
منقلبة عن واو ، أو على أن الواو في آخرها أصل أى غير منقلبة عن
ياء ان صرح بها ، واللازم كالألف يألوه اللازم ، وبدا يبدو أى ظهر
أو سكن البادية ، وبذا يبدو فحش في الكلام ، وجلا يجلو ظهر ، وجبا
يحبو مشى على بطنه ، وحنا يحنو عطف ، وخبت النار تخبو سكنت ،
وخطا يخطو أى مشى ، وخلا يخلو ، ودجا الليل يدجو أى أظلم ، ودنا

يدنو ، وذكت النار تذكو أى اشتعلت ، وربا يربو زاد ، ونما ينمو
كذلك ، ورسا يرسو ثبت ، ورنأ اليه يرنو نظر ، وزكا يزكو ، وسجا
يسجو ، وسطا يسطو ، وسلا اليه يسلو وفيه لغة سلى يسلى كرضى
يرضى ، وأخرى سلى يسلى بفتحهما كآبى يآبى شاذاً أو مركباً من
اللفتين .

وسما يسمو ارتفع ، وشبأ يشبو مثله ، وشدا يشدو غنى ،
وشذا المسك يشذو فاح ، وصبا يصبو مال ، وصحا يصحو ، وصفا
يصفو ، وضفا الثوب يضو ، وطرا يطرو حدث ، وطفأ يطفو أى علا
على الماء ، وعدأ يعدو جرى ، وعشا يعشو الى النار قصدها
من بعد ، وعفا يعفو ، وغدا يعدو ، وغضا يغفو نام ، وغلا يغلو جاوز
الحد ، وفشا الخبر يفشو ، وقسا يقسو ، وكبا يكبو ، ونبا ينبو ، ونجا
ينجو خلص ، ونزا ينزو وثب ، وهفا يهفو زل .

وهكذا تلك المواد اذا كان فاعها أو متعلقها غير ما ذكر ، وغير
تلك المواد أيضا كما ترى ذلك فى القاموس فى أواخره ، وسواء
فى ذلك كانت عينه حرف حلق أم لم تكنه ، واشترط أحمد بن يحيى فى
يفية الآمال ، والناظم فى التسهيل للزوم الضم هنا أن لا تكون
عينه حرف حلق ، فإن كانه حرفه فالضم غير لازم ، فعنه ما يجيء
بالضم وحده ككغت الشاة تشغو صانت ، وحجا القرباب يحجوه جرفه ،
ودعاه يوعوه ، ودهته الداهية تدهوه أدايته ، ورهوت الرحي
أرحوها أدرتها ، وسخا يسخو جاد ، وأما يسخى بالفتح فمضارع
سخى بالكسر كرضى ، ورغا البعير يرغو صات ، وسها يسهو ،
وشغت سنه تشغو خالفت غيرها بزيادة أو خروج ، وصحا يصحو ،
ولحاه ينحوه أى غذله ، ولحا الشجر قشره ولخاه أندواء يلخوه
أسعطه إياه ، ولغا انشىء يلغو لم يعتد به ، ونها يلهو ، ونخا ينخو
افتخر ، وغير ذلك من المتعلقات مع تلك المواد .

ومن المعانى لتلك المواد ومن مواد غير تلك المواد •

ومنه ما جاء بالضم والفتح كدحا الأرض يدحوها ويدحاها بسطها ، وسحا التراب سحوه ويسحاه جرفه ، وصفا يصفو ويصفا ، وضحا للشمس يضحو ويضحا برز ، وطها اللحم يطهوه ويطهاه أنضجه طبخا وشيا ، ومحاه يمحوه ويمحاه كذا لصاحب فتح الأفعال •

قلت : وجاء أيضا يمحيه بالكسر ونحا نحوه ينحو وينحا وغير ذلك ، ومنه ما جاء بالفتح فقط كطحا الأرض يطحها ، وطنى يطنى وفيه لغة طنى بالكسر يطنى بالفتح أيضا ، وفخا انتراب ينفخه جرفه •

ومنه ما جاء بثلاثة أوجه : كمحاه يمحوه ويمحاه ويمحيه ، فكلام صاحب بغية الآمال ، والناظم في التسهيل صحيح ، لأنها اشترطا عدم كون العين حرف حلق للزوم الضم لا لوجوده ، أو لوجود غيره ، فاعتراض صاحب فتح الأفعال للناظم ، واستدلالة بما ذكر مما جاء بالضم ، وما جاء بالفتح ، وما جاء بهما ، وبأنه لم ينفرد الكسر إلا في قليل باطل جاءه من عدم إمعان النظر ، كما بطل قوله : إن ظاهر قوله في غير هذا لدى الحلقى الخ اشتراط أن لا تكون تلك العين حرف حلق ، لأن قوله : في غير هذا الخ مقيد بأن لا تكون اللام واو أو لا العكس كما مر في واوى العين •

ولو سلمنا اعتراضه في حد ذاته ، لم نسلم استدلاله لصحة أن يقال : ان تلك الأفعال الواردة بالفتح وحده أو مع الضم ، وما جاء بالكسر وحده أو معها من تداخل اللغات ، وكذلك كونها من التداخل مبطل لادعاء الناظم ، أن مثل تلك الأفعال التي جاءت بالضم مع غيره ، أو بغير الضم خارجة عما تقر من لزوم الضم ، لأنها إذا قننا بالتداخل فالمضارع الآتى بغير الضم ألفه عن ياء لا عن واو ، وهو

لغة فالضم في الواوى اللام المفتوح العين مطرد لازم لا ينتقض بحرف الحلق ، فقد قال صاحب تحقيق المقال : إن ما جاء منه بالكسر فلان فيه لغتين مثل : نما ينمو وينمى ، فمن قال ينمو فألف نما عنده عن واو ، ومن قال ينمى فألف نما عنده عن ياء ، وكذا أتى يأتو ويأتى ، وقلا يقلو ويقلى ، وطما يطمو ويطمى ارتفع ، وطباه يطبوه ويطبيه دعاه ، وبرأ يبرؤ ويبرى وهو كثير مرت منه أمثلة خلاف ما يوهمه كلام بعضهم ، أنه محصور في أفعال ذكرها الضرير في نظمه ، فتوهم الخصوص بها وأما طباه عن كذا صرفه فألفه عن ياء .

فأنتان :

الأولى : قال في بغية الآمال : إن مضارع فعل المفتوح الواوى اللام مضارعه على يفعل بالضم ، سواء كان متعدياً أو لازماً ما لم يكن عينه حرفاً من حروف الحلق نحو قولك : صفا يصف ، وطمى يطمى ، وقالوا محامى ، فان المضارع منها جاء على يفعل بالفتح واللام واو لمكان حرف الحلق ، وانقلبت الواو والياء ألفاً في المضارع لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ولم يفعلوا ذاك فيما عينه واو وياء نحو : قال يقول ، وباع يبيع ، لئلا يلتبس بما ماضيه في الأصل فعل بالكسر ، ولأن الحركة لا تظهر للزوم سكون العين أ * ه * .

ومراد بقوله : ما لم يكن عينه الخ أنه إذا كان عينه حرف حلق فليس الضم بلازم ، بدليل تمثله بمحامى مع أنه قد مثل به فيما مضى هكذا محامى بالواو ، محامى بالياء ، وبدليل ذكره صفا يصف بالواو ، فلو أراد أنه إذا كانت عينه حرف حلق ، فإنه يفتح حتماً لقتافى كلامه .

الثانية : سمي المضارع مضارعاً لأنه مشابه للاسم في الإبهام والتخصيص والمضاربة المشابهة ، مأخوذة من الضرع كأن كلا المشابهين

ارتضعا من ضرع واحد ، وأصل المضارعة تقابل السخلتين على ضرع الشاة عند الرضاع ، بأن تأخذ كل واحدة بحامة من الضرع ، فهو الاسم أخوان رضاعاً ، ووجه الشبه الإبهام والتخصيص ، فإن نحر رجل حر النكرات مبهم ، يصلح أن يكون لزيد أو لمعرو أو غيرهما ، والمضارع يصلح للحال والاستقبال ، ويخصص الاسم بنحو : اضافة أو وصف كرجل أحمر ، ورجل هند ، والرجل ، وهذا الرجل ، وكذا زيد ونحوه من المعارف المتعددة الوضع ، مبهم لصلوحه لكل واحد ممن سمي به ، فيخصص بذلك نـحو : زيد الحداد ، وزيدنا ، ولا تدخله أل على الأصح .

ويخصص المضارع للاستقبال بنحو : ان ولن وغيرهما من النواصب ، وسوف والسين ، والحال بنحو : الآن ، والمراد بالتخصيص هنا غير التخصيص في باب الاضافة ، فإنه في بابها التخصيص بالحرف المقدر كاللام ، ومن وهما لا يقدران في الفعل ، فلا يقال : انهم نصوا في بابها أن التخصيص والتعريف لا يكونان إلا في الاسم ، تكون في الجملة أو دائماً على خلاف لأجلهما .

وقد يقال أيضا : مرادهم بذلك أنهما لا يكونان جميعا إلا في الأسماء ، فلا يرد أنه يكون أحدهما في الفعل وهو التخصيص ، أو المراد أنه لا يكون التخصيص بالأصالة إلا في الاسم ، وما ذكر من احتمال المضارع الحال والاستقبال عند عدم القرينة قول ، والقول الآخر أنه حقيقة في الحال ، فجاز في الاستقبال ، والقول الآخر عكس ذا ، وبسط ذلك في النحو .

وقيل : وجه الشبه قبول لام الابتداء ، فإن كلا منهما يقبلها نحو : لزيد قائم ، وأنه ليقوم ، ومنه ليقومن ونحوه في قول ، وفي ذلك بسط ذكرته في غير هذا .

وقيل : وجه الشبه الجريان على اسم الفاعل ، ولو باعتبار الأصل في الحركات والمسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد نحو : يضرب وضارب ، فان كلا منهما متحرك الأول ساكن الثاني ، متحرك الثالث ، ونحو : يقوم وقائم ، فان أول يقوم في الأصل متحرك ، وثانيه ساكن ، وثالثه متحرك ، لأن أصاه يقوم بفتح الياء وسكون القاف وضم الواو ، كما أن قائما محرك الأول والثالث ، مسكن الثاني ، ولا يضر اختلاف الحركات بأن يقابل كل من الضم والفتح والكسر بالآخر ، ولا اختلاف المسككات بأن يكون أحد المسككات صحيحا ، والآخر معطلا ، أو أحدها حيا والآخر ميتا ، ونحو : ينطلق ومنطلق باختلاف حركة الأول .

والأصول في الاسم هي الأصول في الفعل ، وما سواها زوائد ، فالزائد في يضرب الياء قبل الضاد ، وفي ضارب الألف بعدها ، ومثله قائم ويقوم الزائد في قائم الألف بعد القاف ، وفي يقوم الياء قبلها ، وفي منطلق وينطلق الميم والنون والياء قبل الطاء ، ومثل تلك الميم والنون والياء في الزيادة همزة الوصل المحذوفة .

وقيل : وجه الشبه جميع ما ذكر ، ولا يبعد أن يقال وجه الشبه قبوله معاني مختلفة كالاسم ، ووجود بعض تلك الأوجه الشبيهة في الماضي لا يوجب تسميته مضارعا ، لأن وجه التسمية لا يوجب التسمية ، مثل أن الماضي يحتل الزمان القريب والبعد الماضيين ، وتقربه قد للحال على قول ، ويقبل لام الابتداء ، ولو مجردا على قول نحو : انه لقام ويقيل اللام بعد لو ، وهي قيل لام الابتداء ، ويجرى على الاسم في مثل فرح فهو فرح* ، وأثر فهو أثر* ، وغلب غلبا* ، وجلب جلبا* ، ولا يضرنا أن المضارع قد لا يجري على الاسم فيما مر ، لأنه يكفى جريانه في بعض وجريان بعض الأفعال المضارعات دون بعض* .

وقد يقال : وجه الشبه أنه معرب كالاسم ، ولا يبطله قولهم أن المضارع أعرب للحمل على الاسم لمثابته لأننا نقول : هذه العملل مناسبات لا موجبات ، والمراد بالحال عند النحاة والصراف أو آخر الماضي وأوائل المستقبل ، أو بعضها والكلام على ذلك كله بسطته في النحو .

الإعراب : أو: للاستئناف أو لعطف جملة اسمية خبرية أو طلبية أن قيل : يجاء به بمعنى جىء به على فعلية طلبية ، وهى آدم بناء على جواز ذلك ، أو هى ضم عين معداة أو على كذا المضارع ، أو على اضمعن ، أو على ع ذا وجهين ، أو على ع وجهين صد ، وذلك كاه من عطف قصـة على أخرى ، والجامع كون كل واحدة فى مضارع فعل المفتوح ، وفى حركة عينه ، وإنما قلت بالعطف محل الأول والأوسط والآخر ، مع اشتها أن العطف على الأول أو على الآخر فقط اذا كان العاطف غير مرتب لجواز ذلك ، أو لأنه اذا عطف على واحد جاز ذلك العطف على ما هو الآخر بالنظر اليه ، ويتوهم أن العطف على الأول والأوسط لجىء المتعاطفات قبل وبعد ، أو قبل وبعد وهذا اذا صح فى المعطوف المسبوق بمعطوف أو أكثر ، أو معطوف عليه المتقدم عن معطوف أو أكثر أن يكون استثنائا فافهم .

وهكذا يقال فيما مر أو يأتى ، والمضارع مبتدأ ، ومن فعلت متعلق بمحذوف صفة المضارع لأن آل فيه للجنس ، بل ولو قدرناها لغير الجنس بناء على اجازة كثير من المتأخرين وصف المعرفة مطلقا بالجملة وشبهها ، ويضعف كونه حالا من المضارع ، لأنه مبتدأ ، ويجوز كونه حالا من هاء به بناء على جواز تقديم الحال ومعمولها ، وأحدهما على صاحبها الجرور ، والتعاقب بجاء ان جعل خبر المبتدأ ،

وان جعل جوابا أو بعض جواب فلا يعلق به ، ولا يجعل حالا من هاء به إلا على مذهب من أجاز تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط .

وان حرف شرط ، وجعل فعل ماض مبنى للمفعول في محل جزم بأن على الشرط ، وعينا مفعوله الأول ، والواو نائب فاعله وهو المفعول الأول في الأصل ، ولا معطوف على عينا ، وجعل ونائبه لا محل لهما ، لأن الجازم طلب محل الفعل وحده كما بسطت ذلك في النحو ، وله متعلق بجعل ، أو بمحذوف ونعت لعينا ، أو مفعول ثان ، وعلى هذا الأخير فعينا حال من الواو ، ومن ضمير الاستقرار ، أو تعدد المفعول الثاني ، ويجاء مضارع مبنى للمفعول .

وبه جار ومجرور متعلق به في محل رفع نائب يجاء ، أو النائب هو المجرور فهو وحده في محل رفع ، والجملة خبر المبتدأ في محل رفع ، والرابط الهاء ، وهى دليل جواب الشرط المحذوف أو لا جواب للشرط لسدّ الخبر مسدّ ، كما أجزاه في التسهيل أو جملة يجاء به بعض الجواب خبر لمحذوف ، أى فهو يجاء به ، والمبتدأ والخبر جواب ، والفاء محذوفة للضرورة أو لجزاز حذفها سعة لكثرة ورودها ، كما بسط في محله أو جملة يجاء به جواب مع قد المحذوفة مقرونة بفاء مقدرة ، أى فقد يجاء به .

وقد لغير التقليل والشرط والجواب خبر المبتدأ ، وكذا اذا جدل يجاء هو الجواب بلا تقدير ، ولم يجزم لأنه لما لم يعمل أداة الشرط في الشرط عملا يظهر فيه أثره ، بل عمل في محله ضعف عن العمل

في الجواب ، وفي ذلك مبحث ذكرته في النحو ، ومضموم حال من
هاء به مضاف لعين ، واقفه أعلم .

نتيجه :

الأولى في إعراب كلام كل مصنف وتخليجه ان يعرب ويخرج على
مذهبه من المنع والجواز والترجيح ويجوز تخليجه على ما لم ينص على
منعه ولو نص على ترجيح غيره .

● وهذا الحكم قد بذلا ●

لما لبذ مفاخر وليس له

داع لزوم انكسار العين قبل

أى وهذا الحكم الذى هو ضم عين مضارع فعل المفتوح قد أعطى للمضارع انذى هو لغلبة المفاخر الذى ماضيه فعل بالفتح الذى انيس فيه موجب الكسر ، وهو كون الفا واواً وكون العين أو اللام ياء ، سواء وجد حرف الطلق عيناً أو لاماً أم عدم ، وذلك الذى فيه موجب الكسر هو مثل قلنى على لغة كون لامه ياء تقول قلانى فقلتيه فأنا أقلية ، أى فأنا غلبته فى القلاء ، وهو البغض بكسر أقلية ، واو دل على غلبة المفاخر ، لأن لامه ياء ، ومثل واعدنى فوعدته فأنا أعد بكسر عين أعد ، ولو دل على المفاخرة لأن فاءه واو ، ومثل بايعنى فبعته فأنا أبيعه بكسر أبيع ، واو دل على غلبة المفاخر ، لأن عينه ياء .

ومثال ما يلزم ضمه لدلالته على غلبة المفاخر ، مما ليس فيه داعى الكسر : سابقنى فسبقته فأنا أسبقه بفتح باء سبقته وضم باء أسبقه أى غلبته فى السبق وجادلنى فجادلته فأنا أجده بضم دال أجدل ، أى غلبته فى الجدال ، وإنما لزم الضم فى الدال على غلبة المفاخر مما ليس فيه داعى الكسر للمناسبة ، لأن الغلبة فيها استعلاء فأعطى الفعل الدال عليها ما كان أشرف الحركات ، وهو الضم ليناسب اللفظ المعنى ، ولأن الضم قوى فالزم باب المغالبة ليدل على معناها ، وليكون منبهة على معنى طراً فى الفعل ، لأن لزومهم إياه مشعر به .

فأصل أسبق وأجدل المضمومين فى المثالين أسبق وأجدل بكسر الباء والدال ، لأنهما مضارعاً سبق وجدل الثلاثين المفتوحين ، ولما طراً

عليهما الدلالة على غلبة المفاخر ضُمَّ وكسروا المضارع الدال على المفاخرة اذا كان فائزاً واواً ، أو عينه أو لامه ياء لاستتقال الضم فيه ، وأيضاً لو ضم ما عينه أو لامه ياء لقلب الياء واواً ، فيلتبس يائى العين ويائى اللام بواويهما •

وكذلك ضم الصحيح الدال على المفاخرة مع ، أن أصله الكسر لفتح ماضيه ، لما في انضم من القوة المناسبة للمفاخرة والغلبة ، وهو قابل للضم المطلوب ، ولو لم يضمه لاختلط بالمعتل ، فالتزموا في الصحيح في باب المغالبة ما جاز في غيره ، وحكم المضاعف اللازم المفتوح حكم غيره ، فيضم مضارعه في باب المغالبة كالمفتوح المضاعف المتعدى في باب الغلبة وغيرها ، لأن موجب الكسر وهو اللزوم قد زال لتعديه بسبب المغالبة •

واذا كن مضارع فعل المفتوح مضموماً قبل الدلالة على الغلبة مثل : نصر ينصر ، وجبه يجبه ، وصبه يصبه ، فالضم الذى فيه بهـ الدلالة على الغلبة غير الذى قبلها ، ولا يصاغ المضارع للغلبة من فعل ناقص مثـ كان الناسخة اتفاقاً ، ولا يصاغ المضارع للمغالبة من الماضى المكسور العين ، والمضموم العين لا مضموماً عند عدم موجب الكسر ، ولا مكسوراً عند عدمه هذا مذهب ابن عصفور •

وإنما يصاغ من فعل المفتوح المتصرف التام ، وصوغه مقيس ، وإنما خصه بالمفتوح لأنه لم يأت استعماله عنهم إلا منه •

وقال غيره : يصاغ قياساً من كل فعل ثلاثى تام متصرف مفتوح العين ، أو مضموماً أو مكسوراً ، ولكن تفتح عين الماضى ، ولو كانت قبل المفاخرة مضمومة أو كسورة ويتمدّى ، ولو كان قبلها لازماً نحو : كرمته بفتح الراء خفيفة أكرمه بضمها كما في المضى وغيره ، وإنما يقاس لكثرة وروده كثرة ما •

وقال صاحب بغية الآمال : وباب المغالبة سماعي ، إنما تقف فيه عند ما سمع من العرب ، وروى عنها قال : قال سيبويه : وليس في كل شيء يكون هذا ، ألا ترى أنك لا تقول : نازعى فنزعت ، استغنى عنها بغلبته وأنشأه ذلك ، يريد أنهم قد يقولونه من غير لفظ الأول كقولهم : نازعى فغلبته ، وذلك مسموع اهـ .

ومعنى بذلا بذال معجمة أعطى ، والمضارع يبذل بضم الباء والذال وكسرهما ، والماضي بذل بفتحها ، والإشارة بذال إلى المجيء بالمضارع مضموم عين المفهوم من قوله : يجاء به مضموم عين ، أو إلى الضم المفهوم من قوله : مضموم عين .

وقال صاحب تحقيق المقال : إلى لزوم الضم أى لزومه المفهوم من قوله : يجاء به مضموم عين ، لأنه قال : يجاء به وإم يقل : قد يجاء به ، ولا يجاء به جوازاً ، ولا مثل ذلك ، أو لأنه يؤول يجاء بالطلب الدال على اللزوم .

والبذّ بفتح الباء وتشديد الذال المعجمة بمعنى الذبّة ، وهو مصدر ، ومثله البذيز ، والفعل بذّه يبدّه ، ككسره ينصره .

ومفاخر بكسر الخاء وضم الميم اسم فاعل ، إضافة بذّ إليه إضافة مصدر لفاعله ، أو بفتح الخاء ، وضم الميم اسم مفعول ، فالإضافة إضافة مصدر لمفعوله ، قاله صاحب تحقيق المقال ، وليس بمتعين لجواز أن يكون إضافة بذّ لمفاخر بكسر الخاء إضافة مصدر لمفعوله ، أى لغلبتك من فاعلك ، وإضافة بذّ لمفاخر بالفتح إضافة مصدر لفاعله ، أى لغلبة من فاعلته إياك ، ويجوز على بعد أن يكون مفاخر بضم الميم وفتح الخاء مصدرأ ميمياً بمعنى مفاخرة ، والمصدر

الميم قيل : مصدر وقيل : اسم مصدر ، وعليه الكودى خلاف
أوضحته في النصوص .

وزعم صاحب تحقيق المقال : أنه يجوز كونه اسم مصدر بمعنى
افتخار ، أما كونه اسم مصدر فهو قول كما رأيت ، وأما كونه بمعنى
افتخار فلا حاجة إليه ، بل المناسب بمعنى المفاخرة ، لأن مصدر فاخر
مفاخرة لا افتخاراً ، ومفاخر اسم ذلك المصدر ، إلا إن أراد مطلق
مطلق المعنى ، لأن معنى افتخار من حيث كونه يقع من شخص في مقابلة
شخص في معنى مفاخرة ، ولو كانت لفظة المفاخرة للمفاعلة بين اثنين
دون افتخر ، وافتخار ، ويجوز فتح الميم وكسر الخاء جمع مفخر أى
فخر فيمنع من الصرف ، ويجوز صرفه للبناء على القول بجواز صرف
مفاعل سعة ، وضرورة لا للضرورة ، لأن الوزن يقبل تنوينه وعدم
تنوينه بناء على أن الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه ، وهو مذهب
الناظم وفيها مبحث طويل ذكرته في النصوص .

وفي كثير من النسخ لما لمبدي اسم فاعل أبدي بيدي رباعياً
بمعنى أظهر يظهر ، ومفاخر (ح) بفتح الميم وكسر الخاء وهو جمع
مفخر بفتح الميم والهاء ، وتتابع الإضافات في قوله : داعى لزوم
انكسار العين ، بأن لم ينون داعى وتتابعهما لا يخرج الكلام عن
الفصاحة ، وقد وقع في التنزيل قال الله تعالى : (مثل دأب قوم نوح)
وقال : (ذكر رحمة ربك عبده) .

وزعم بعضهم أنه مخرج للكلام عن الفصاحة ، ويردّه وقوعه في
التنزيل ، ويردّه أيضاً أنه إن ثقل اللفظ بسبب تتابعها على اللسان
فمخرج عن الفصاحة ، وهو نوع من التناثر ، وإن لم يثقل فلا يخل
بالفصاحة كما في البيت والتنزيل ، فإنه لا ثقل فيهما فبطل تنوينه أن
تتابع الإضافات مخرج عن الفصاحة ، وبطل جعله تتابعهما نوعاً مخرجاً

عن الفصاحة غير نوع التنافر ، هذا ما يظهر لى ، وما ذكره : انناظم
من أن قلب مفتوح العين لغة مشهورة ، وكذا ما ذكره من أنه يائى
اللام ، وفيه لغة بكسر عينه كرضى ، ولغة بأنه واوى اللام فلا يقو ،
كدعا يدعو ، وقد مر ذلك •

فمعنى أنه يائى اللام كما فى البيت يكتب بالياء ، ويوجد فى جميع
النسخ بالألف فى البيت موافقة للإلفات ، أو آخر الأبيات قبل وبعد ،
وقياسه كتبه بالياء وعلى أنه واوى اللام يكتب بالألف •

تتمة :

قال صاحب تحقيق المقال : سماع خاصته فأننا أخصمه
بالكسر ، أى مع كونه للمعالبة ، وكونه خالياً من موجب الكسر اذى هو
كون الفاء واواً وكون العين أو اللام ياء ، قال : ويأبى ذلك
البصريون • • •

قلت : وجه الكسر الرجوع للأصل ، بل البقاء عليه ، لأن أصل
مضارع فعل بالفتح يفعل بالكسر ، ويخضم مضارع خضم بالفتح ،
وفهم من قوله ويأبى ذلك البصريون أن الكوفيين مثلاً يجوزون قيس
ذلك أنكسر لوروده ، فيجوز عندهم كسر عين مضارع فعل بالفتح الدال
على الغلبة رجوعاً لأصله ، بل بقاء عليه ، وعلى هذا النمط فقد يجوز
أيضاً فتح عين مضارع فعل بالكسر الدال عليها ، وإبقاء ضم عين
المضارع المضموم من فعل بالفتح أو بانضم بدون تجديد ضم آخر
للغلبة لسماع البقاء على الأصل ، ولو فى نوع واحد ، وهو المضارع
الذى حقه الكسر لولا المبالغة ، ومنه منى متع البصريين لذلك أنكسر
منع القياس عليه لقلة وروده •

الإعراب : الواو للاستئناف أو لمطف الجملة الاسمية على مثلها
فى قوله والمضارع إلخ ، أو على فطية هى قوله : يجاء به ، ولا يقال

إذا جعلت خبراً ففيها رابط ، وليس في المعطوفة عليها رابط ، لأننا نقول : الإشارة بمنزلة الرابط ، أو ال نائبة عن الضمير أو محذوف أي ، وهذا الحكم المذكور له قد بدلا إلخ .

وهذا حرف تنبيه مبني على سكون الألف ، وإذا اسم إشارة مبتدأ مبني على سكون الألف ، والحكم بدل من ذا أو بيان له ، وقد اشتهر في مثل ذلك جوازها وجواز النعت ، وقد بسطت ذلك في النحو .

وقد حرف تحقيق ، وبذل فعل ماض مبني للمفعول ، ونائبه مستتر فيه جوازا ، والجملة خبر المبتدأ ، والرابط بعضها ، وهو الضمير المستتر ، ولما جار ومجرور متعلق ببذل إن لم تجعل اللام زائدة ، وإن جمت زائدة ، وما مفعول ثان لبذلا ، والأول هو النائب فلا تطلق كذا قيل ، والحق عندي أنه إن جعلنا بذل من باب أعطى وأعلنناه عمله ، وجعلنا اللام زائدة فالمفعول الأول هو ما ، لأن ما لبذ مفاخر هو الآخذ بالمد ، وكسر الخاء تأخر عن الثاني ، والثاني هو النائب المأخوذ لعدم التباس الأول بالثاني ، كما نقول : أعطيت درهما زيدا ، فزيدا هو الأول ودرهما الثاني ، وإنما ناب المفعول الثاني لعدم التباس وهو مذهب النازم ، وفي ذلك خلاف مذكور في النحو .

وما موصول اسمي واقع على المضارع ، أو نكرة موصوفة واقعة عليه ، لا يقال : إن الذي أعطى الضم هو عين المضارع لا جمته ، لأننا نقول : إذا أعطيت عينه انضم فقد أعطى هو الضم ، لأن العين بعضه كما تقول ضريت زيدا مع أنك ضريت بعضه لا كله ، ولك مع هذا أن تقدّر المضاف ، أي لعين ما لبذ مفاخر إلى عين المضارع الذي لبذ مفاخر ، ولا تقع ما على العين إلا بتقدير مضاف في قوله : لبذ أي لعين التي لذي بذ مفاخر ، وذو بذ المفاخر هو المضارع ، والإضافة قد تكون الأدنى ملابس ، ولبذ متعلق بمحذوف ، وذلك

المحذوف هو وفاعله المستتر فيه أو في قوله لبذّ صلة ما أو صفتها ،
أي ما ثبت لبذّ ومفاخر مضاف إليه •

وهذه النسخة أولى لكونها أدل على المقصود من نسخ لما
لبذّرى مفاخر ، ومن نسخ لما يدل على فخر ، وفي وقوع ما على
العين أو المضارع على انسختين ما فيه على نسخة لما لبذّ ، والواو
واو الحال ، وصاحبها ضمير الاستقرار ، والرابط الواو ، وهاء له أو
للمعطف على جملة ثبت التي هي صلة ما أوصفتها عطف فعلية جامد
فعلها ، على فعلية متصرف فعلها وهو جائز قطعاً ، والرابط فيها هاء نه ،
وليس فعل ماض على الصحيح ، وفيه خلاف بسطته في النحو •

وله متعلق بمحذوف خبر ايس إن قدر اسماً ، وإن قدر فعلاً
فخبرها هو وفاعله المستتر فيه ، وداع بكسر العين وبالتنوين اسم ليس
مرفوع بضمة مقدرة على ياء محذوفة لالتقاءها ساكنة مع التنوين
الساكن الأصل داعى بالتنوين ، وضم الياء نكتت الضمة على الياء
فحذفت تلك الضمة ، فبقيت الياء ساكنة ، وبمدها التنوين ساكناً ،
فحذفه الياء ، لأنها الساكن الأول المعتل دون التنوين ، لأنه الساكن
الثاني الصحيح ، ولزوم مفعول داع وإن لم ينون داع ثبتت ياؤه ،
ويضاف للزوم •

وانكسار مضاف إليه ، والعين مضاف إليه ، ونحو خبر لمحذوف ،
أي ذلك ائذى فيه داعى الكسر هو مثل قلى ، أو مفعول لمحذوف ،
أي أعنى نحو : قلا أو لا تمط نحو قلى هذا الحكم ، لأنه فيه داعى
لزوم انكسار العين ، وانكسار مطاوع الكسر أو هو بمعنى الكسر •

وفتح ما حرف حلق غير أوله

عن الكسائي في ذا النوع قد حصلا

يعنى أن الكسائي يفتح عين المضارع الذى حرف الحلق عينه
أو لامه ، أو عينه ولامه حرفا حلق لا فاءه الذى ماضيه فعل
بافتح الدال على المغالبة ، وليس فيه داعى الكسر ، فهو يغلب حكم
حرف الحلق وهو افتح على حكم المغالبة ، وهو الضم ، وكذلك قل
في الصحاح .

وقد اختلف البصريون في نقل مذهب الكسائي ، فبعضهم نقل أنه
يوجب فتح عين المضارع الدال على الغلبة إذا كان غير أوله ، وهو
عينه أو لامه حرف حلق قياسا على غيره من المفتوح ، إلا ما سمع
بالضم ، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه ، وهكذا نقل ابن الناظم في شرح
هذه القصيدة ، ومنهم من ينقل عنه أنه يجيز فتح العين في ذلك
قياسا على غيره من المفتوح ، لأجل حرف الحلق أى ويجيز ضمة أيضا ،
لأنه للمغالبة ، ولعله أجاز الوجهين عند عدم سماع أحدهما ، أو كان
ممن يجيز القياس مع وجود السماع في بعض المواضع ، وكذلك نقل
عنه الناظم في شرح التسهيل .

وكلامه هنا يحتمل النقلين ، وينبغى تخريجه على النقل اثنانى ،
لأنه مذهب الناظم في النقل عنه ، فتخريج صاحب فتح الأقفال له على
وجوب فتح عين المضارع ، الذى عينه أو لامه حرف حلق في باب
الغلبة قياسا على داعى الكسر ، ولسماع الفتحة في أفعال منه ، وعلى أن
حرف الحلق مانع الضم وهو النقل الأول عن الكسائي مما لا ينبغى ،
لأنه نقل ابن الناظم عنه ، لا نقل الناظم .

وما تقدم من ترجى أن الكسائي أجاز الضم وانفتح في ذلك ، وإن سمع الضم قياساً على غير باب المغالبة هو ظاهر قوله : في ذا النوع ، على ما قال صاحب التحقيق *

قال : ويحتمل أن يكن قصره الحكم على النوع ليفيد أن الكسائي إنما يلحق الحكم بالنوع لا بالشخص ، فيفتح ما لم يسمع ضمه ، لا ما سمع ، قال : وإنما يفتح الكسائي إذا خلا من موجب الكسر ككون الفاء واواً ، وكون العين ياء ، لأنه لا تأثير لحرف الحلق فيهما في باب المغالبة ولا في غيره اهـ *

ومذهب الجمهور ضم عين المضارع الدال على الغلبة ، ولو كان حرف الحلق لاواً أو عيناً ، وحماوا ما سمع بالفتح للطلقى على الشذوذ ، كما سمع الكسر في أفعال من المغالبة *

وأقول : إنما آثروا داعى الكسر في باب المغالبة ، فكسروا لأجله ولم يؤثر حرف الحلق فيه فيفتحوا لأجله ، لأن داعى الكسر أقوى من حيث إنه يقدم على جالب الفتح ، وهو حرف الحلق ، فيحكم له إذا اجتمع معه نحو : باع يبيع ، اجتمع داعى الكسر وهو كون العين ياء ، وداعى الفتح وهو كون اللام حرف طلق ، فحكم بحكم داعى الكسر فكسرت العين ، ونحو : بنى يبنى اجتمع داعى الكسر وهو كون اللام ياء ، وداعى الفتح وهو كون العين حرف طلق ، فحكم بحكم داعى الكسر فكسرت العين ، إلا إذا سمع الفتح ومن حيث إن جالب الكسر يجر الى المطلوب الذى هو مخالفة حركة عين المضارع لحركة عين الماضى *

بخلاف جالب الفتح ، فإنه يجر الى غير المطلوب ، وهو توافق حركتيهما ، وهو هنا أن تكونا فتحة ، وهاتان الحثيتان دالتان على أن جالب الكسر أقوى من جالب الفتح ، فحكم له في باب المغالبة *

ولم يحكم لجالب الفتح إلا على مذهب الكسائي ، فالحكم له أو أجاز الفتح والضم ، وذلك الخلاف بين الجمهور والكسائي في مضارع فعل بالفتح ، الدال على الغلبة الصحيح ، أى الذى ليست فاؤه واواً ولا عينه ولا لامه ياء .

ومثله مضارع فعل بالضم وفعل بالكسر فى المعالفة اذا كان صحيحاً إن قلنا بمجيئها للمغالبة عندهم ، وما نقل عن الكسائي من انفتح صحيح منقول ، نقل السخاوى عن أهل اللغة عن العرب : شاعرنى فشمرته فانا أشمره ، وفاخرنى ففخرته فانا أفخره بالفتح .

وحكى أبو زيد عن العرب : شاعرنى فشمرته فانا أشمره ، وفاخرنى ففخرته فانا أفخره بالضم ، مع أن العين حرف حلق ، وهو مذهب الجمهور ، ونقل الجوهري : واضأنى فوضأته فانا أوضئه بافتح وهو مذهب الكسائي ، قال : وذلك للحلقى .

قال صاحب التحقيق : ولعله علق بذلك تبعاً للكسائي ، ولو تبع غيره لقال : إنه من الشاذ إلا أن يكون علق ما سمع ا هـ .

قلت : يدل على أنه تبع الكسائي قوله فى حرف الميم فى مادة : خصم خصمه أى بالفتح يخصمه أى بالكسر غلبه وهو شاذ ، فإن فاعلته ففعلته ، أى بالفتح يرد يفعل منه أى بالكسر الى الضم إن لم يكن عينه حرف حلق ا هـ .

وظاهر هذا أيضاً موافقة نقل ابن الناطم ، من أن حرف الحلق مانع من الضم عند الكسائي ، وما فى قوله : وفتح ما حرف حلق غير أوله ، واقعة على المضارع ، لأن فتح عين المضارع فتح للمضارع ،

لأنها بعضه أو التحدير مضاف ، أى وفتح عين ما حرف حلق غير أوله ، ويضعف وقوعها على العين ، أى وفتح العين التى حرف الحلق غير أول لها ، أى غير سابقة لها ، أى غير فاء ، لأن فاء الكلمة قبل عينها .

وكونه غير أول لها شامل لأن يكون هو العين نفسها ، أى حرف الحلق عين الكلمة ، وأن يكون آخر الهاء أى بعدها ، أى لا ما للكلمة ، لأن لام الكلمة بعد العين ، والمقصود بالعين عين المضارع ، ويكون التذكير حينئذ فى أوله باعتبار لفظ ما ، أو لجواز تذكير العين على ما مر ، وسمى حرف الحلق حرف حلق لأنه يخرج من الحلق ، وهو ستة : الهمزة والحاء والخاء ، والعين والين والهاء ، يجمعها أوائل كلم هذا البيت :

أترى عين خليلي
هجت حين غليـلي

وهو من مجزوء الرمل .

هذا مذهب الجمهور ، وهو المراد هنا ، وقيل سبعة السابع الألف ، ونقل عن الخليل وسيبويه ، وروى اللقاني عن الخليل أنها ستة كما هو مذهب الجمهور ، والألف عندهم حرف هواء لا مخرج له ، وإيس ذكر الغزى وغيره فى مثل هذا المقام أنها ستة اختيـاراً لمذهب الجمهور ، كما توهم بل لأنها التى يفتح لها عين الكلمة والألف ، ولو كانت حرف حلق لا يفتح لها على ما مر ، وربما شمل الألف ذكرهم الهمزة بأن يراد بالهمزة اللينة والألف ، ولا بعد فى عدد الألف من حروف الحلق فى مثل هذا المقام أيضاً ، لأننا نقول : محل الفتح ما لم يسمع غيره ، فنحسب : أتى سمع كسر مضارعه ، ولو كانت لامة حرف حلق وهو الألف ، فليبق على كسره .

وممن قال بأن الألف للهواء ، أى الخلاء الداخل فى الفم ، حتى لا يكون لها حيزٌ محقق شيخ الإسلام •

وممن جعلها من حروف الدّاق الشاطبي ، لأن مبدأها مبدأ الحلق • ثم تمتدّ وتمر على الكل ، وجعلها بعد الهمزة وقبل الهاء ، لأن الثلاثة وإن كانت من مخرج واحد فهي مرتبة فيه الهمزة ، ثم الألف ، ثم الهاء ، والصحيح فى مذهبه أنها بعد الهاء •

وحكى عن الشاطبي أن الألف حرف هواء لا حرف حلق ، وجعلها سيبويه من مخرج الهمزة ، قيل ومعناه أن مبدأها مبدأ الحلق ، ويمد على الكل ، أن هذا معنى قول مكى : الألف حرف يهوى فى الفم حتى ينقطع مخرجه فى الحلق • وقول الدانى ، لا معتمد لها فى شئ من أجزاء الفم ، قيل : وعليه يحمل قول الشاطبي وغيره الألف من حروف الحلق •

وخرج بقوله : غير أوله ، ما حرف الحلق أوله أى فائوه ، فإن الكسائى يضم عينه للمغالبة كالجمهور •

والكسائى هو أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله بن سليمان بن مرار الأسدى الأهوازى الكوفى ، أحد القراء السبعة كان إماماً فى النحو واللغة والقرآن ، ولم يكن له فى الشعر يد ، حتى قيل : ليس من علماء العربية أجهل من الكسائى بالشعر • أخذ عن أبى بكر بن عباس وحمزة وغيرهما ، وأخذ عنه الفراء وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهما ، وسمى الكسائى لأنه أحرم فى كساء ، وقيل : لأنه كان يتشح ويتخلل فى كساء فى زمان قراءته على حمزة •

وكان حمزة يقول : اعرضوا على صاحب الكساء ، وقيل : لأنه دخل الى الكوفة وجاء الى حمزة المذكور ، وهو حمزة الزيات بن حبيب ، وعليه كساء ، وقيل : لأنه كان يصنعها فى ابتداء أمره ، واجتمع يوماً

بمحمد بن الحسن الحنفى الفقيه فى مجالس الرشيد ، وقال لـ محمد :
النـصـو يهـدى الى جميع العلوم ، فقال له محمد : ما تقول فيمن سها
فى سجود السهو ، هل يسجد مرة أخرى ؟

قال الكسائى : لا .

قال : لماذا ؟

قال : لأن النحاة يقولون : المصغر لا يصغر .

وقال له : ما تقول فى تعليق الطلاق ؟

قال : لا يصح لأن السيل لا يسبق المطر .

والكسائى شأنه فى الفقه والحديث أرفع من أن يستدل على المسألتين
بما ذكر ، ولكن استدل بهما مجازاة لـ محمد ، والاستدلال على الثانية
لا تعلق له بالنحو إلا بتكلف .

وذكر الخطيب فى تاريخ بغداد : أن هذه الحكاية جرت بين
محمد المذكور والفراء ، وهما ابنا خالة ، وللـ كسائى مع سيويه وأبى محمد
الماتريدى مناظرات ومجالس أشهرها قصة العقرب والزنبور ، وله
منزلة عند هارون الرشيد ، وكان يعلم هارون الرشيد الأدب ببغداد ،
ثم ابنه الأمين ، ولم تكن له زوجة ولا سرية ، وكتب الى الرشيد :

مازلت مذ صار الأمير مـى

عبدى يـدى ومطيتى رـجلى

فى أبيات ، فأمر له الرشيد بعشرة آلاف درهم ، وجارية حسناء
بجميع آلاتها ، وخادم وبرذون بجميع آلاته ، واستوطن بغداد ، وبها
مات سنة تسع وثمانين ومائة ، وقيل : مات بالرعى خرج اليها صحبة
هارون الرشيد ، وقيل : مات بطوس سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين
ومائة .

والإشارة بذا في قوله : في ذا النوع الى المضارع الدال على الغلبة بدون داعي الكسر ، والنوع الصنف والضرب والتقسم ، وكلهما ألفاظ متقاربة المعنى أو متحدة في اللغة ، وهو المراد هنا لأن ألفاظ كل فن تحمل على معانيها الأنغوية إن لم يكن في ذلك الفن اصطلاح لها ، فليس المراد بالنوع النوع المنطقي ، وهو ما دل على كل ، ولم يدخل في الحقيقة وهو ما به يكون الشيء هو ، ولم يخرج عنها ، بل هو مجموع الحقيقة .

ويعرف أيضا بأنه الكلى انذى هو تمام الحقيقة كالإنسان ، فإنه يدل على أفراد وليس بداخل في الحقيقة وهي الحياة والنطق ، فبهما كان الإنسان إنساناً ، ولا بخارج عنها ، بل هو ما اشتمل على مجموع الحياة والنطق ، والشيء لا يدخل في بعضه ، كما لا يدخل في نفسه ، ولا يخرج عن بعضه ، كما لا يخرج عن كله ، فهو صادق على حقيقة واحدة وهي الحياة والنطق بجنسها وفصلها ، فإن الحيوان جنس ، والناطق فصل .

واشتهر تعريفه بأنه ما دل على كثيرين متفقين في الحقيقة ، مختلفين في العدد ، فإن الإنسان دال على أفراد أى أضاف كثيرة كالذكر والأنثى ، والجنون والعاقل وغير ذلك ، وحقيقة هذا كله الحيوان الناطق ، واختف بالعوارض وهي الذكورية والأنثوية ، ومعنى قولهم : مختلفين بالعدد أن أفرادهم مختلفة بالعوارض والشخصات ، وأفراد النوع أصنافه ، وأفراد الجنس أنواعه ، واختلاف أفرادهم بالحقيقة كالحيوان فإنه جنس ، وأفراده الإنسان والفرس وغيرهما ، وكل من الإنسان والفرس نوع مخالف للآخر في الحقيقة ، فإن حقيقة الإنسان الحيوانية والناطقية ، وحقيقة الفرس الحيوانية والصاهلية ، ومعنى كون الصهيل ذاتياً أنه طبع في الفرس معنى يصهل به ، وإلا فصوت الصهيل عرض خاص .

فأقسام الشيء إن اختلفت حقائقها فهي من تقسيم الجنس الى أنواعه مثل تقسيم الحيوان الى الإنسان والفرس والبعير ، وإن اختلفت فمن تقسيم النوع الى أصنافه كتقسيم الإنسان الى ذكر وأنثى ، وليس المراد بالنوع في البيت هذا النوع المنطقي لما مر .

ولو صدق عليه من حيث إن المضارع جنس ، وأنواعه الدال على الغلبة ، وغير الدال والمبدؤ بالمهزة ، والمبدؤ بغيرها ، كالنون الى غير ذلك كالمفتوح والمضوم والمكسور ، وأصناف الدال على الغلبة مثلاً ما فيه حرف الحاق عينا أو لا ما ولم يكن فيه .

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف الجملة الاسمية بعده على مثلها في قوله : وهذا الحكم إلخ ، وفتح مبتدأ مصدر مضاف الى منعمول ، وهو ما مع حذف فاعله أو استتاره فيه على خلاف ، وما مضاف اليه مرسولة اسم أو نكرة موصوفة ، وحرف خبر مقدم مضاف لحلق ، وغير مبتدأ مضاف لأول ، وأول مضاف للهاء ، والجملة صلة ما أوصفتها ، والرابط على كل هاء أوله ، أي وفتح عين المضارع الذي حرف حلق إلخ ، أو فتح عين مضارع حرف حلق إلخ .

ولم أجعل حرف مبتدأ أو غير خبره لأن الكلام مريضوع في عين الكلمة أو لامها هي حرف حلق أولا ، ولو صح الابتداء بكل من حيث إن لكل منهما مسوفاً ، فإن غير ولو كانت نكرة مع إضافتها لمعرفة ، وكانت إضافتها لا تفيد تخصيصاً على ما زعموا لكنها تفيد نزع تخصيص غير ذلك التخصيص كاف في التسوين .

وكان أبا يحيى في جماله حرف مبتدأ أو غير خبره راعى قول ابن هشام : إن المتقدم من نكرتين صالحتين للابتداء هو المبتدأ مع أن للبحث فيه مجالا ، وربما جاز على هذا جعل حرف مبتدأ وغير بالنصب ظرفاً خبرياً لإضافته لما يكون ظرفاً ، وهو أول .

وعن الكسائي متعلق بحصلا ، وقدم للوزن والرّوى أولهما ، وللحصر أى ما حصل إلا عن الكسائي باعتبار أن من وافقه معه أو بعده ، إنما هو تابع له ، أو أن الحصر إضافي ، أى عن الكسائي لا عن الجمهور ، وفي ذا جار وهو في ، ومجرور هو ذا الإشارة المحذوف ألفها لالتقاء ساكن مع النون الأولى المقلوبة عن لام آل المدغمة في نون نوع متعلق بحصلا ، وقدم للوزن والرّوى •

والنوع عطف بيان أو بدل على رأى الناظم الذى اختاره اختياراً لا نعت لأنه رأى ابن الحاجب لا رايه ، ويجيز النعت ، ووجه كونه بياناً أو بدلاً أنه جامد ، ولا يقال إن لشرط البيان أن يكون أعرف من المبين ، واسم الإشارة أعرف من ذى آل ، لأن البيت الناظم ، والناظم أجاز أن يكون البيان مساوياً للمبين في التعريف ، وأعم وأعرف ، ولو سلمنا اشتراط الأعرافية كما هو مذهب ابن عصفور الاختيارى ، فللناظم أن يقول آل للحضور مفيدة مفاد اسم الإشارة من الحضور ، وتفيد زيادة عليه أن الحاضر من جنس المغالبة الدال على الغلبة ، فذو آل في مثل هذا المقام أعرف من اسم الإشارة ، فلا يرد أن البيان يكون أعرف ولا بد •

ووجه النعت أن النوع ولو كان جامداً لكنه مؤول بالمشق ، فلا يرد أن الصحيح المشهور كون النعت مشتقاً أو مؤولاً به ، لأن هذا مؤل به ، وآل (ح) للعهد الذكري ، كأنه قال في ذا وهو النوع الذى ذكرته وعهدته اك ، ولا دلالة فيه على الحضور ، واسم الإشارة يدل عليه ، فهو أعرف من النعت ، فلا يرد أن النعت إما مساوٍ لمنوعته تعريفاً وإما أقل •

واشترط بعض في البيان أن يكون مساوياً أو أعم فقط ، وإن كان أعرف فزيادة إيضاح غير واجبة ، وفي ذلك مباحث ذكرتها في النحو ، وقد حرف تحقيق ، وحصل ماض مستقر الفاعل جوازاً ، وقد والجملة خبر المبتدأ الذى هو فتح •

فتح الله لنا وللمؤمنين بالخير وختم به ، والله أعلم •

في غير هذا لدى الحلقى فتحاً أسمع
بالالتحاق كان صيغ من سـ لا

إن لم يضاعف ولم يشهر بكسرة أو
ضم كييفي وما صرفت من دخلا

أي المضارع الذي عينه أو لامه حرف حلق الذي هو غير دال على
المفاخرة ، تفتح عينه باتفاق من الكسائي وغيره ، وبشيموع إن لم
يضاعف ولم يشتهر بكسر أو ضم ، وذلك كالمضارع المشتق من
مصدر سأل بسين مهملة ، فهزة مفتوحة ، وهو يسأل ، لأن حرف
الحلق ثقيل فخفضوا ما هو فيه عيناً أو لاما بالفتح في عينه ، فإن حروف
الحلق أثقل الحروف لتباعدتها بالقياس إلى سائرهما ، والفتح أخف
الحركات ففرّ به من ثقل حروف الحلق الذي هو أمر ثابت للمعادلة .

ولا يقال إنه أتى بحرف الحلق الثقيل ايقاوم ثقله خفة الفتح ،
لأن الفتح ليس ثابتاً إلا بمد ثبوت حرف الحلق كذلك .

قالوا : وقد يبحث فيه بأنه إنما تحسن المعادلة لو كان المطلوب
الذي هو المشروط ، كون العين واللام أحد حروف الحلق ، فيقال :
لا بد من الفتح ، فيحصل التعادل فيندفع الثقل ، وتحصل الخفة
أما حيث كان الأمر بالعكس وهو أن المشروط المطلوب يفعل بالفتح
فلا يضر ترك المعادلة إذ اللازم على تركها غاية الخفة ، وهو حسن
مطلوب ، لا محذور فيه ، فليتأمل قوله ابن قاسم نحو : سأل يسأل ،
ودع يدع مزح ، وذهب يذهب ، ورعه يربه أفزعه ، وسحبه يسحبه
جره على الأرض ، وشعب الإناء يشعبه صدعه ، وشعبه يشعبه أيضاً
أصلح شعبه وأزاله ، وبغته يبغته دخل غايه بغته ، وبهته يبهته افتري
عليه ، وسحت اللحم عن الطعام يسحته قشره .

وبحث عنه يبحث طلبه ، وبعثه يبعثه أنثاره ، ولبث يابث أخرج
لسانه عطشاً أو عياء ، وجحده يجحده أنكره مع ثبوته ، واستعماله
بمعنى مطلق النفي مجاز ، وجهد يجهد أى أتى بطاقته ، وسعد
يسعد ، ولحده يلحده عمل له لحداً أو دفنه فيه ، ولحد القبر
يأحده وهو شق داخله عن جانب ، ولحد عن الحق يلحد مال عنه
ومال عن جانب ، ومهده يمهده وطأه ، وشحد السكين يشحدها حدّها ،
وبحره يبحره شقه ، وبمر البعير وبمر النوه هاج يبعر .

وبهر القمر الكواكب يبهرها غلب ضوءه ضوءها ، وشفر الإناء
يشفر ثلمه أى جعل فيه فرجة وجار يجار رفع صوته بالاستغاثة ،
وجهر يجهر ، ودحره يدحره طرده ، وذخره يذخره خبأه ، وذعر يذعر
خاف ، وزار الأسد يزأر صات .

وزخر البحر يزخر ، وزغر يزغر ، وزهر يزهر ، وسخره يسخره ،
وسخره يسخره قهره ، وسعر النار يسمرها أوقدها ، وشفر المكان
يشفر لم يبق به أحد يحويه ، وشهره يشهره ، وصهرته الشمس
تصهره أحرقتة ، وصهر الشحم أذابه ، وظهر يظهر ، وفخر يفخر ،
وقهره يقهره ، ومخرت السفينة تمخر شقت الماء ، وسمع لها صوت
عند الجرى ، ونحر الجمل ينحره ، ونهر السائل ينهره ، نجسه حقه
ينجسه نقصه ، ونشبه ينشبه رفعه ، ونهش اللحم ينهشه عضه
بأفراسه ، وشخص يشخص أرتفع ، وشخص اليه بصره رفعه ،
وفحص عنه يفحص بحث ، ومحص الذهب بالنار يحمصه أخلمه
مما يشوبه ، وجهضه عن الأمر يجهضه أعجله .

ودحضت رجله تدحض زلقت ، ونهض ينهض قام ، ونهطه الأمر
أعجله ، ورخصه يرخصه غسله ، ومحضه يحمضه سقاء الخالص ،
وجحظت عينه تجحظ عظمت متعلقها أو ندرت ، ولحظه واليه يلحظ نظر

اليه بلحاظه بكسر اللام وهو مؤخر العين ، وبخع نفسه يبخعها قتلها
غمماً ، وزحف اليه يزحف مشى قدماً ، وزحف البعير أعياء ، وسحف رأسه
حلقة ، وشغفه النحب بالعين المهملّة يشغفه أصاب شغافة قلبه وهي
رأسه ، شغفه بالمعجمة يشغفه أصاب شغاف قلبه وهو غلافه ، قرىء
في يوسف بالعين والعين •

ودهق الكأس يدهقها ملأها ، ودهقها أيضاً يدهقها أفرغها ، وزهق
يزهق ذب ، وزهق السهم أيضاً جاوز الهدف ، وسحقه يسحق دقه ،
وصمقته الصاعقة تصمقه أصابته ، ومحقه يمحقه محاه ، وممكه
يممكه ولكن في التراب ، وبهله يبهله لعنه ، وبهله رابه ، وجمله
يجمله ، ودغل يدغل أى دخل خائفاً ، وذله يذله تركه عدواً وقيل :
نسياناً ، وذهل عنه نسيه ، ورحل يرحله ، ورحل بعيره يرحله أيضاً
جعل فيه الرجل ، وشغل النار يشعلها أو قدما ، وشغله يشغله ، وفعل
يفعل ، وجحم النار يجحمها أو قدما فهي جحيم ، وفحمها يفدحها أطفأها
وصيرها فحماً ، وذأمة يذأمة حقره ومنه : (اخرج منها ذعوماً)
وزحمه يزحمه ، وقعم الإناء يقعمه ملأه فهو مقعم كمكرم ، ولأم الصدع
يلأمه ، ورهنه يرهنه ، وشحن الفلك يشحنه ملأه ، ووطن الحب
يطمن •

وظن عن المكان يظن ، ولعنه يلعنه ، ومحن الذهب بالنار يمحنه
اختبره ، وبدعه الأمر يبدعه فجاء ، وجبهه استقبله بما يكره ، وشده
شغله ، وندد البعير ينده زجره ، ونزغ بينهم الشيطان أعادنا الله
منه ينزغ أغرى وأفسد ، ولدغته العقرب والحية تلدغه ، وهطع يهطع
أقبل مسرعاً خائفاً ، وهرع يهرع أسرع ، وهجع يهجع نام ليلاً ، ونفمه
ينفمه ، ومنعه يمنعه ، ولمع يلمع ، ولسمته الحية والعقرب تسمعه ، ولدعه
يلدعه بمهملتين بالنار كواه ، وقنع يقنع بفتح نونيهما قنوعاً بضم القاف

فهو قانع وقنيع ، ومنه قولهم : نموذ بك اللهم من القنوع ومعناه
أسؤال والتذلل ، ومنه : (وأطمعوا القانع) •

ويستعمل أيضا ذلك بمعنى الرضى بالقسم ، ومنه المثل : خير
الغنى القنوع ، وشرّ الفقر الخضوع ، وأما قنع بكسر النون يقنع
بفتحها قناعة بفتح القاف وقنعا بفتحها وفتح النون ، وقنعا بضم
القاف وسكون النون فهو قنع بفتح القاف وكسر النون ، وقانع وقنيع-ع
وقنوع بفتح القاف فمعناه الرضى بالقسم ، ومنه : نسألك اللهم
القناعة ، فقد علمت أن مضارعيها جميعا مفتوحة عيناها أما قنع
بالفتح ففتح مضارعه للحاقى ، وأما قنع بالكسر ففتح مضارعه لكونه
من باب فرح يفرح ، وقد حفظت قديماً في زمان الطلب بيتين في بعض
ذلك ، وهما :

العبد حرٌّ إن قنع
والحر عبد إن قنع
فاقتنع ولا تقنع فما
شيء يشـين سوى الطمع

وهما من الكامل المجزوء بكسر نون قنع الأول وفتح نون الثانى
الأولى بمعنى رضى بالقسم ، والثانى بمعنى سأل وتذلل ، واقنع
بفتح النون أمر تقنع بفتحها أى أرض بالقسم ، وتقنع بفتح النون أيضا
المجزوم بلا بمعنى لا تسأل وتذلل •

وفي رواية الحر عبد إن قنع بفتح النون ، والعبد حر إن قنع
بكسرها ، ويلزم عليها سناد التوجيه بين قنع-ع بالكسر آخر البيت ،
وبين الطمع آخر البيت الآخر ، باختلاف حركة ما قبل
الررى المتكىد بالسكون ، ومثله التخالف بضمه وفتحة مع

التقييد ، وهما أشدّ ضمناً من التخالف بضمة وكسرة ، بل لزم
إسناد أيضاً ، ولو قدم الشطر الثانى ، لأن البيت متقى ضربه فلزم
توافق العروض والضرب ، وقلع يقطع ، وقطع يقطع ، وقرع يقرع ،
وصنع يصنع ، وطبع يطبع ، وصرع يصرع ، وصدع يصدع
شقه شقا (فاصدع بما تؤمر) أى شق جماعاتهم بالتوحيد ، وافرقت
به بين الحق والباطل ، وشفعه يشفعه صيره شفعا ، ومنه أمر بلال
أن يشفع الأذان بفتح انياء وسكون الشين وفتح الفاء ، وكونه كيقدر
تشديد للمبالغة ، وشفع له يشفع أعانه ومنه : (من يشفع شفاعة)
ومثله : ذرع له يذرع ، وشرع فى الشيء يشرع دخل ، وشرعه رفعه ،
وسعفه بناصيته يسعفه جذبها ، وسطح النور يسطع ظهره وارتفع ،
وسجع الحمام يسجع صات ، وزرع يزروع ، وركع يركع ، ورقعه يرقعه
ورفعه يرفعه ، وردعه يردعه ، ورتع يرتع ، وذرع قدره بذراعه ،
وذراعه القى سبقة ، ودفعه يدفعه ، وخنق يخنق ذل أو فجر ، واسم
التفضيل فى قوله صلى الله عليه وسلم : « ان أخرج الأسماء أن يسمى
الرجل شاهان شاه » أى ملك الملوك ، يحتل أن يكون بمعنى أذل
أو بمعنى فجر ، وخنشت حواسه وقلبه تخشع ، وخنشت جوارحه
تخضع ، وخنده يخنده ، وخنح يخنح كخنح يخنح ، جمعه
يجمعه ، وخنحه يخنحه »

وبضمة يبيضمه قطعه ، وبضمها يبيضمها جامعا ، وبدعه يبدعه
أنشأه ، ونضخه ينضخه رشه ، ونضخت العين فار ماؤها ، ونسخه
ينسخه ، ومسحه يمسحه ، ولطخه بكذا يلطخه لوثه به ، وشدخ رأسه
يشدخه كسره ، وسلخه يسلخه ، ويقال أيضاً يساخ بالضم ، ورسخ
قدمه يرسخ ثبت ، ونفخ الطيب ينفخ انتشر ، ونفخت الريح هبت ،
ونصح الشيء ينصح خلص ، ونصح له أخلص ، ومسحه يمسحه ،
ومزح يمزح ، ومدحه يمدحه »

ولم يلعم ، ولمح يامح ، ولفحته النار تلفحه حرقته بحرها ،
وكح وجهه يكلح عبس ، وكدح يكدح سمي ، وقرحه يقرحه جرحه ،
وقدح فيه يقدح ، وقدح على الشاهد ، وغلحه يغلحه شقه ، وفضحه
يفضحه ، وفتحته يفتحته ، وفسح يفسح ، وطمح يطمح ارتفع ، وطمح
الإناء يطمح امتلا ، وطرحه يطرحه ، وضبحت الخيل تضبح صاتت عند
العدو ، وصفح يصفح ، وسنح الطبي والطائر ، ولاك ميامنة ، وسنح
يسنح عرض ، وسمح بكذا يسمح جاء به .

وسرحت الماشية تسرح سامت ، وسرحها يسرحها أسامها ، وسبح
في النهر يسبح ، ورشح يرشح ، وذبحه يذبحه ، وجمع الفرس غلب
فارسه ، وخرج لعياله كسب ، وجرحه يجرحه ، وبرح الطائر والطبي
ولاك مياسرة ، ويمج بطنه ييمجه شقه ، ويطحه على بطنه ييطحه ،
وهذا يهدأ سكن ، ونسأه ينسأه أخره ، وملا يملأه ، وكلاه يكلأه
حرسه ، وفقأ العين يفقأها ، وطراً عليهم يطرؤ جاءهم فجأة ،
وزناً في الجبل يزناً ، ورقا الدمع سكن ، ورقأ الثوب أصلحه ،
وذراً يذراً فرقه ، ودرأه يدرأه دفعه ، وخلأت الناقة تخلؤ بركت في
حال السير ، وخسأ الكلب يخسؤ بعد ، وخسأته طردته ، وخبأ
الشيء يخبأه ستره ، وجفأ يجفأ قذف الجفاء أى الزبد .

وجسأت نفسه ارتفعت أخوف ، وجشأ يجشؤ صات من حلقه ،
وجزأه يجزئه قسمه أجزاء ، وجزأ به يجزؤ اكتفى ، وبرى المريض
يبرؤ في لغة ، وبرأه يبرأه خلقه ، وبدأه يبدأه .

وسواء في ذلك المتعدى واللازم ، هذا ويفهم من المقام أن
الفعل الذي يفتح لحرف الحاق هو الثلاثى المفتوح عين ماضيه ، لأن
الباب للثلاثى ، والكلام في فعل المفتوح ، وأما الزائد على الثلاثى
فلا يؤثر فيه ، حرف الحاق فعنه ما كسرت عينه كأوقع يوقع ،
وانترع ينتزع ، واستقرأ يستقرأ .

ومنه ما فتحت عنه لا لأجل حرف الحلق كيتواقع ويتأزح ،
لأن وزنه لا يتغير مثل تغير فعل بانفتح الذى يأتى مضارعه تارة
على يفعل بالكسر ، وتارة على يفعل بالضم ، فلا يلزم مستقبله شيئاً
واحداً فاستجازوا أن يخرج منه إلى يفعل بالفتح .

وأما الثلاثى المضموم فلا يؤثر فى مضارعه حرف الحلق ، لأن وزنه
لا يتغير كما مر فانظره ، كصبح ويصبح ، وضخم يضخم بضمها .

وأما الثلاثى المكسور فلا يؤثر فيه حرف الحلق ، وما الفتح فى
مضارعه إلا لتخالف حركته حركة ماضيه على ما مر فى محله ، وليس
لأجل حرف الحلق ، وفهم من قوله لدى الحلقى أن حرف الحلق اذا كان
فاء لا يؤثر ، ووجه فهم ذلك منه أن أل فى الحلقى للمهد الذكري ،
وهو حرف الحلق فى قوله : وفتح ما حرف حلق غير أوله ، فإن حرف
الحلق الذى هو ليس بأول أى بفاء هو عين الكلمة أو لامها ،
ولا يشترط فى المهد الذكري ذكر للفظ الأول بتعامه على ما هو عليه .

وسواء فى ذلك كان قوله : ادى الحلقى بلام مفتوحة ودال مهملة
مفتوحة ، أو بلام مكسورة وذال معجمة مكسورة .

وأما اذا كسرت اللام ، وأعجمت الذال ، وفتحت فتصريح بذلك
لأن ذا إشارة الى حرف الحلق فى غير أوله ، وإنما لم يؤثر حرف
الحلق اذا كان أولاً أى فاء ، لأنه يسكن فى المضارع فى الجملة ،
والساكن ضعيف لا يوجب فتح ما بعده الضعفه بالسكون والفتح ،
إنما هو لثقل حرف الحلق وهو هنا خفيف بالسكون ، واذا لم يسكن
حمل على ما اذا سكن ، أو يقال إنه لا يثقل بالتحريك لكونه أولاً فى
الماضى بعد أول فى المضارع ، ولذلك لا يؤثر اذا كان عين الكلمة تلزم
السكن ، كونها من ذوات الواو ، كجاع يجوع ، أو الياء كباع

يبيع ، أو التضميف كشح يشح بضم المضارع ، وذلك أن الكلمة قد خفت بالسكون والفتح لكونه ثقيلاً بالنسبة إليه يصيرها ثقيلاً .

قال صاحب تحقيق المسال : ولم تؤثر حروف الحلق فاءات ، لأنها تسكن في المضارع ، وليس ما بعدها بمنزلة ما قبل اللام .

قال سيبويه : لأن هذا إنما هو مثل الإدغام ، والإدغام إنما يدخل فيه الأول في الآخر ، والآخر على حاله ، وتقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد ، ويكون الآخر على حاله ، وإنما شبه هذا بهذا الضرب من الإدغام ، ولا يتبمون الآخر الأول في الإدغام ، فعلى هذا يجري هذا ، ومع هذا أن الذي قبل اللام **فتحت** اللام حيث قرب جواره منها ، لأن الهزة وأخواتها لو كن عينات فتحت ، فلما وقع موقعهن الحرف الذي كن يفتحن به لو قرب فتح ، وكرهوا أن يفتحوا هنا حرفاً لو كان في موضع الهزة لم يحرك ، ولزمه السكون فحالهما في الفاء واحدة ، كما أن حال هذين في العين واحدة أ . ه .

وإنما آثروا حروف الحلق عيناً أو لاما ، لأنها سفلت في الحاق ، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف ، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف ، وإنما الحركات من الألف والواو والياء ، وكذلك حركوهن إذا كن عينات ، ولم يفعل هذا بما هو من موضع الواو ولا الياء ، لأنها من الحروف التي ارتفعت ، والحروف المرتفعة حيز على حدة ، فانما يتناول المرتفع حركة من مرتفع .

وكره أن يتناول للذي سفل حركة من هذا النحو ، هذا
ولا فرق بين حرف الحلق الأصلي وحرف الحلق المنقلب عن غيره ،
ولم يبين الناظم حروف الحلق إما لاشتراكها ، وإما لأنه قد أضاف
الحرف ونسبه للحلق ، فأى حرف خرج من الحلق فهو حرف حلق ،
ويظهر مخرج الحرف ظهوراً واضحاً بأن يسكن وتدخّل عليه همزة
الوصل ، فحيث انتهى الصوت فهو مخرجه تقول : أب فتجد الشفتين
عند السكوت قد انطبقت إحداها على الأخرى ، أو ينظر إليه
ساكتاً بعد أى حرف كان •

قال صاحب تحقيق المقال : لا تدخّل الألف في حروف الحلق ،
لأنها ساكنة أبداً ، ولأنها هوائية ، ولا تكون في مثل هذا إلا بدلا من
واو أو ياء قال : وحروف الحلق الستة بعضها أقوى من بعض في
استدعاء الفتح ، فالهاء والهمزة أدعى للفتح من غيرهما ، ثم هي مندوحة
كذلك • • •

ونص السعد أن الهمزة مخرجها من أقصى الحلق أسفل ، وفوقها
الهاء إلى جهة الفم ، وفوق الهاء الغين المهملة ، وفوق الميم الحاء
المهملة ، وفوق الحاء الغين المعجمة ، وفوق الغين الخاء المعجمة •

قلت : هذا لا يفيد تعيين المخرج في غير الهمزة ، وقد ذكروا أن
الهمزة والهاء من أقصى الحلق ، أى والهاء بعد الهمزة والميم والحاء
المهملتان من وسطه ، أى والهاء بعد الميم والغين والحاء المعجمتين
من آخره ، والحاء بعد الغين •

قال في الدرر اللوامع :

فالهاء والهمزة ثم الألف

وأخر الحلق جميعاً تمرف

قال شارحها قيل : موضع الثلاثة واحد ، وقيل : الهاء أبعد
مخرجاً وبعدها الهمزة ، وبعدها الهمزة الألف على ترتبيها في البيت ،
وقيل : أن الهمزة هي المتقدمة ، ثم الهاء ، ثم الألف ، وهو مذهب
الشاطبي ، وقيل : أن مخرج الألف على حسب مخارج الحروف ،
إلا أن مستقره الطق ، ولذلك يقال : الهاوى أ . ه .
قال فيها :

والمين من وسطه والحاء
والنمين من آخره والخاء

قال شارحها : قيل : العين والحاء المهملتان موضعهما واحد ،
وقيل : الحاء بعد العين بيسير ، وكذلك الخلاف بين العين والخاء
المجمعتين ، قيل : من موضع ، وقيل : الخاء بعد العين بيسير ،
وأول الحلق مما يلي منه الفم ، وآخره مما يلي البطن ، لأن وضع
الحلق على الانتصاب ، ولا يؤثر حرف الطق في المعتل العين ، لأن
الفتح للتخفيف ، وحرف العلة ساكن ، والسكون أخف من الفتح ،
وعبارة التسهيل أن الضم يلتزم فيما عينه أو لامه واو ، وليس أحدهما
حلقياً . ه .

وهي توهم تأثير الخلق في الأجوف ، وصوابه أن يقول :
والضم فيما عينه واو مطلقاً أو لامه واو وليست عينه حلقية .

وأما المعتل اللام فيؤثر فيه حرف الطق كما هو ظاهر من عبارة
التسهيل ، وعمله صاحب التحقيق بأن العين قبله متحركة ، فيخفف
الكلمة بحركة خفيفة وهي المفتحة ، ولا يؤثر في واوى الفاء فانظر
ما مر في ذلك ، بل قيل ظاهر اقتصار الناظم هنا على استثناء

المضاعف ، والمشهور بكسر أو ضم أن الحلقى يؤثر في غير ذلك مطلقا ، ولو كان فيه داعى الكسر ككونه واوى الفاء كوعد يعد ، وكـونه فائى العين كباع يبيع ، وكونه يائى اللام كبفى يبنى ، أو داعى الضم ككونه واوى العين أو اللام كدعا يدعو ، وفاح يفوح ، وأن قياس ذلك كله الفتح ما لم يشهر بكسرة ، أو ضم وتمثيله في النسخ المشهورة بيمعى يدل على ذلك •

ويجواب : باحراج ذلك بما مر في النظم من اطلاق كسر واوى الفاء ، ويائى العين أو اللام ، واطلاق ضم واوى العين أو اللام عن التقيد بعدم حرف الحلق ، وهذا واوى من أن يجاب بأن واوى الفاء يؤثر فيه حرف الحلق لاما كوضع يضع ، ووقع يقع ، وشذ خلاف الفتح فيه •

ويؤثر عينا لما لاه ياء كسمى يسمى ، وشذ ما خالفه ، وانهما داخلان في اطلاق قوله : في غير هذا لدى الحلقى الخ ، ولا يؤثر اذا كان عينا للواوى الفاء أو لاما ليائى العين ، أو لاما لما عينه واو وعينا لما لاه واو •

وجه الأولوية أن هذه الأربعة واردة في هذا الجواب على اطلاق هذا البيت فيما يقال ، وإرادته ما قبل هذه الأربعة دون الأربعة لا تدفع الإيراد ، لأن الإرادة لا تدفع الإيراد على الصواب إلا بقريضة ظاهرة ، وقد مر عن بعض أن إطلاق التسهيل يدل على كسر واوى الفاء الحلقى العين ، وإن اطلاق النظم مخالف له هنا ، وأن حلقى اللام منه مفتوح على اطلاق النظم هنا مخالف لإطلاق التسهيل ، وأن حلقى اللام اليائى العين مكسور على اطلاقه دون اطلاق النظم هنا ، وإن شرط كسر يائى اللام أن لا تكون عينه حرف حلق على تصريح التسهيل ، واطلاق النظم هنا •

وشذ بنى يبنى « ونعى ينمى ، وأن واوى العين لا أثر لحرف
الحلق لاما فيه ، وشرط ذلك فى التسهيل ، وهو ظاهر اطلاق النظم
هنا ، وكذا فيما لامه واو أن غالب مؤاده مضمومة ، وقد سبق
ما فى ذلك .

ولنا أيضا أن نقول : الاشارة بذا فى قوله : فى غير هذا الخ
الى جميع ما تقدم لا على باب المغالبة فقط ، أى أشم الفتح لأجل
الحلقى فى غير واوى الفاء ويأى العين أو اللام ، وغير المضاعف ، وغير
واوى العين واللام ، وغير الدال على المفاخرة ، واشترط عدم المضاعفة
فى قوله : ان لم يضاعف ، ولو كان تكرارا للاشارة اليه مع غيره بذا لكته
يفتقر احتياطا وتأكيدا ، لأن من الناس من جعل الحلقى مؤثرا فيه .

حكى سيويوه عن يونس عن العرب : كع يكع ، ويفهم
من قوله لدى الحلقى حيث علق الحكم بالحلقى ، أن الحلقى - بب
موجب لافتح ، وليس كذلك لوجود الضم والكسر مع وجود الحلقى
فى كثير ، بل الحلقى شرط للفتح ، فلا يوجد الفتح بدونه وبدون
شذوذ ، ولا يمنع عدم وجود الفتح فى الحلقى .

ويشير الى ذلك قواه فى التسهيل : ولا تفتح عين مضارع فصل
دون شذوذ ان لم تكن هى أو اللام حلقية ، وذلك أنه لا يلزم من
وجود الشرط وجود المشروط ، والسبب يلزم من وجوده الوجود ،
فلا يرد علينا ما لم يفتح من الحلقى ، بل هو من تداخل اللغات ،
أو من الشذوذ ككتب ينحب بكسر المضارع ، ودخل يدخل .

ويجاب : بأن قوله : لدى الحلقى بلدى ، بمعنى عند ، أو بذى

بمعنى صاحب ، أو بهذا الإسم-ارية ، ولو أنهم على الأول والثانى
تعليلا ، وصرح به على الثالث ، لكن تعطيل غير موجب ، وأنهم
قول : أشم بالاتفاق ، إنما ورد بدون فتح شاذ ، وذلك أن
الحلقى إما مفتوح العين فى المضارع كالماضى كمال يسأل وهو
القياس ، وإما مشهور كسر عينه كينفى أو ضمها كيدخل كما رأيت فى
النظم .

وإما وارد بالكسر والضم على الشذوذ : ككعب ثدى الجارية
يكعب ويكعب ، ومهرها ويمهرها ويمهرها ، ونغض ينغض وينغض ، ونخر
ينخر وينخر ، ونعم ينعم وينعم ، وورد فتحة كما مر ، ونعم
ينعم وينعم .

وإما وارد بالكسر والضم شذوذاً ، والفتح قياساً كنعم المذكر ،
ونغب ريقه يغب ويغبه ، ونحت المواد ينحت وينحته وينحته ،
وجنح إليه يجنح ويجنح ويجنح ، ومخطه يخطه ويمخطه ،
ونبع الماء ينبع وينبع وينبع ، ومثله نبغ بالمعجمة .

ومبغ يصبغ ويصبغ ويصبغ ، ونمت الظبية تبغ وتبغ
وتبغ ، ورجح يرجح ويرجح ويرجح ، ودبغ يدبغ ويدبغ
ويدبغ ، ونهق ينهق وينهق وينهق ، ونحل ينحل وينحل وينحل ،
وهنا الجمل يهنا ويهنا ويهنا ، ولفى يلفى ويلفى ويلفى ،
ومحا يحا ويمحا ويمحا ، وسحا الطين يسحاه ويسحاه ويسحاه
إلى غير ذلك .

وإما وارد بالضم شذوذاً والفتح قياساً ، ومثل له فى بغية

الآمال : شَحَبَ يشحَبُ ويشحَبُ ، وفيه لغة بضم الماضي والمضارع ، وصلح يصلح ويصلح ، وفرغ يفرغ ويفرغ ، وجنح يجنح ويجنح ، ومر أنه كسر أيضا ، ومضغ ي مضغ ويمضغ ، ومخض ي مضض ويمضض ، وسـلح يسلح ويسلح ، ورغف يرغف ويرغف ، ونعس ينعس وينعس ، ورعدت السماء ترعد وترعد ، ويرأ من المرض يبرؤ ويبرؤ .

قال السيرافي : لم يأت مما لامة همزة على فعل بالفتح يفعل بالضم إلا برا يبرؤ ، والحق أن مثله هنا يهنا ويهنؤ ، وقرأ يقرأ ويقرؤ قاله في بغية الآمال .

وقد مر غير ذلك ، ومن ذلك شخب يشخب ويشخب بالفتح والضم ، ونهب ينهب وينهب ، وفيه لغة : نهب بالكسر ينهب بالفتح ، وملح الماء يملح ويملح ، وفيه لغة : ملح يملح يضمهما ، وسلخ يسلخ ويسلخ ، وطبخ يطبخ ويطبخ ، ورعد الرعد يرعد ويرعد ، ونهد الندى ينهد وينهد ، وغرفاه يفره ، ويففره ، وسقط الدواء يسقطه ويسقطه ، ومخط السهم يخط ويمخط ، ونخس ينخس وينخس ، وطلع سن الصبي ، وطلع النخل خرج طالعها يطلع ويطلع ، وهمت عينه تهتم وتهتم ، ودمغه يدمغه ويدمغه ، وفي رغب مع ما مر لغة بضم ماضيه ومضارعه ، ولغة بكسر ما فيه فتح ، ومضارعه ، وكحل عينه يحكها ويحكها ، ونحل جسمه ينحل وينحل ، ومر كسره أيضا وفيه لغة بضم الماضي والمضارع ، ولغة بكسر الماضي وفتح المضارع .

وطعنه يطعنه ويطعنه بالرمح أو بالقول ، وطعن في السن كذلك ،
ودخنت النار تدخن وتدخن ، ومهنة يمهنة ويمهنة .

ومثل صاحب التحقيق بمحا يمحو ويمحا ، وقد مر يمحي
أيضا .

وإما وارد بالفتح قياسا ، والكسر شذوذاً ومثل له صاحب
التحقيق بمنح يمنح ويمنح ، وكذا في بغية الآمال ، وزاد صاحب
بغية الآمال : زار الأسد يزار ويؤثر ، وهنا يهنا ويهني ، أعطى ،
وشحج البغل يشحج ويشحج ، وشهق الرجل يشهق ويشهق ،
ورضع يرضع ويرضع ، ونطح ينطح وينطح ، ونبح ينبح وينبح ،
ومثل ذلك نصب الغراب ينصب وينصب ، ونبح الكلب والظبي والقيصر
ينبح وينبح ، وقد مر .

ونزح عن مكانه ونزح الماء ينزح وينزح ، ونكح ينكح وينكح ،
ورضع له بسهم يرضخ ويرضع أعطاه ، وأصله العطاء التقليل ،
ورضع الشيء دقه ، ونعق بغنمه ينعق وينعق ، ونفق الغراب ينفق
وينفق بمعجمة ، وسحل البغل والحصار يسحلان ويسحلان ، وصهل
الفرس يصهل ويمهل ، ونام الظبي ينام وينثم صات ، ونهم إليه
ينهمها وينهمها ، ونكه ينكه وينكه .

وإما وارد بالضم فقط كعمد يقعد ، وإما وارد بالكسر فقط
كرجع يرجع ، وهذان داخلان في ما شمر بضم أو كسر ، وقد
علمت مما مر في بعض الأمثلة أن الحلقى الماضي إما مفتوح العين

كمنع يمنع ، وإما مفتوحه ومضمومه كسحب يشحب بفتحها وشحب يشحب بضمهما •

وملح الماء يملح بفتحها ، وملح يملح بضمهما ، وصبا يصبو بفتحها ، وصبا يصبو بضمهما ، خرج من دين الى دين ، ونشأ ينشأ بضمها شب ، وصلح يصلح بفتحها ، وصلح يصلح بضمها ، وشعر يشعر بفتحها وضمهما •

ومحلت الأرض تمحل بفتحها وضمهما ، وشام يشام بفتحها وضمهما •

وإما مفتوحة ومكسورة : كحنا عليه يحنا بفتحها ، وحنى بالكسر يحنا بالفتح ، وزراه يزراه بفتحها ويكر الماضي وفتح المضارع نقصه ، وشناه يشناه بفتحها وكسر الماضي وفتح المضارع ، وفجأه يفجأه بفتحها ويكر الماضي ، وفتح المضارع ولطأ يلطأ بفتحها ويكر الماضي وفتح المضارع رشغه ويشغبه بفتحها ويكر الماضي وفتح المضارع ، وقرح الفرس ونحوه يقرح بفتحها ويكر الماضي وفتح المضارع ، وربخت المرأة تربخ بفتحها ويكر الماضي ، وفتح المضارع ، ودخر يدخر بمهملة فمجمدة بفتحها وكسر الماضي وفتح المضارع •

وهكذا تعس الماضي ونهس اللحم بالمهملة ، وجهش ورعش ، ومخضت المرأة ، وشط وقط ، وجرع الماء ، ودمعت عينه ، وكرع في الماء ، وزهقت نفسه أو الباطل أو السهم ، ونهكت الحمى ، وقطل الصود ، وجهمه وأبه وعمه ونقه يفتح الماضي ويكر ويفتح مضارعه مطلقا •

وإما مفتوح ومكسور ومضموم ، ومضارع المفتوح والمكسور مفتوح ، مضارع المضموم مضموم كمراً الطعام يمرؤ بفتحهما ، ومرى بالكسر يمرأ بالفتح ومرؤ يمرؤ بضمهما ، وكذا انغب الماشى ورجح الميزان ، وزهد في الشيء ، وبرع الرجل ، ورأف ورعف ونحل جسمه ، ورعن وسخن ، وأما نعم فمن باب فرح ونصر وضرب ، فيكسر الماضي مع فتح المضارع ، ويفتح مع ضمه أو كسره ، وأما رضع الصبي فمن باب فرح وضرب يكسر ماضيه ويفتح مضارعه ، ويفتح ماضيه ويكسر مضارعه ، وأما نهق الحمار فمن باب ضرب وسمع يفتح ماضيه ويكسر مضارعه ، ويكسر ماضيه ويفتح مضارعه ، وفهم من قول التسهيل لا تفتح عين مضارع فعل دون شذوذ إن لم تكن هي أو اللام حلقية أن هناك ما شذ بالفتح دون حرف الحلق ، ولم يذكر هو وكثير سوى أبى يابى .

وزاد صاحب بغية الآمال : جبى الماء يجبى رقلى يقلى وسلا يسلا وشجا يشجا ، قال : وسمع فيها مجيئها على القياس إلا أبى يابى فإنه متفق على فتح ماضيه ومضارعه .

قلت : لم يتفقوا على ذلك ، بل فيه أبى بالكسر كما مر فانظره .

وأقول أيضاً ذلك من تداخل اللغات وهو مقيس فيما يظهر ، لأن من استعمله لم يخرج من كلام العرب غايته أنه نطق بماض على لغة ، وبمضارعه على لغة ، كما أجاز الفقهاء للمكاف في غير باب الأحكام مثل انطهارة والصلاة أن يأخذ بقولين فاكثر في مسألة ، تارة يأخذ

بذا وتارة بذاك وتارة بذلك ، بل زعم بعضهم أن كل فعْل من ذكر في القاموس أنه من باب منع ، وأيس فيه حرف الحلق ، فهو باب تداخل اللغتين أو اللغات .

وأما مثل قولك : هلك كضرب وعلم ، ومنع وركن ، كنصر وعلم ، ومنع وقنط كنصر وضرب وكرم وفرح ، ومنع وحسب وهاتان اللغتان على الجمع بين اللغتين ، يعنى قوله : وحسب فظاهر .

وحكى الجوهري عن أبى زيد : ركن يركن بفتحهما ، وجمله من تداخل اللغتين ، ويحصل بالتداخل أمثلة كثيرة ، وتتولد به اللغات مثل : هلك فإن فيه ثلاث لغات : فتح الماضى وكسر المضارع ، وعكس هذا ، وفتحهما ، فإذا أخذ مضارع كل واحدة مع ماضيها زادت لغات أى ما هو كناية أخرى ، وفى الحقيقة لم يزد شئ ، ولكن لا يقال : بأن المضارع المفتوح مضارع للمفتوح بدون حلقى إلا بدليل ، فلا يدعى أن يهلك بالفتح مضارع للغة هلك بالفتح إلا بدليل ، لأن جطه مضارعا لهلك بالكسر هو الأصل فافهم .

وقوله : بالاتفاق هو بكسر لام آل لالتقاء الساكنين لا للنقل من همزة اتفاق ، لأنها محذوفة لفظا لا تثبت فى الارج حتى تنقل حركتها ، وهكذا فى مثل ذلك ، فنطق بعض فى مثل ذلك باللام ساكنة ، وبالهزة مكسورة لحن فى الوصل ، وقبيح فى الوقف .

وقوله : صيغ من سالا ، أى من مصدر سأل أو المراد أخذ من سأل لا اشتق منه وباب الأخذ أوسع ، وقد مر ذلك فى قوله :

في المبني من فعلا ، وقد وعدتك أن أتتكم على الخلاف في الأصل
المشتق منه .

وفهم من قوله : ان لم يضاعف أنه ان ضوعف لم يؤثر فيه
حرف الصلق ، بل ان كان لازما فقياسه الكسر ، أو متعديا
فالنضم .

وفهم من قوله : ولم يشهر الخ أنه ان شهر بالكسر فهو على الكسر
كبنى يبنى ، وبه مثل في النظم ، ونعى ينعى ، وقد سبق الكلام
عليهما ، ونضحه بالماء ينضحه ، ونتخه ينتخه نزع ، وشخر
بمعجمتين يشخر صات من حلقه وأنفه ، ورجع يرجع ، ونزعه ينزعه ،
ورضع يرضع ، ومر أنه يكسر ماضيه أيضا ، ويفتح مضارعه ، ومثله
نهق وسغب ، وان شهر بالنضم فهو عليه كيدخل الذي صرفته من
دخل أى أخذته منه ، أو حولته أو اشتققته من مصدره ، وصرخ
يصرخ ، ونفخ ينفخ ، وقعد يقعد ، وأخذ يأخذ ، وطلعت
الشمس تطلع ، ويزغت تبزغ ، وبلغ يبلغ ، وسبغ الثوب يسبغ ، وسمل
يسمل ، ونحله ينحله ، ونخل الدقيق ينخله ، وزعم يزعم ، وقصمه
يقحم دخل بلا تفكر ، ولحم الفضة يلحمها .

وقواه : كينغ مثال لما اشتهر بالكسر .

وقوله : وما صرفت من دخلا مثال لما اشتهر بالنضم ، ففي ذلك
تلفيف ونشر مرتبان ، وذلك هو ما في أكثر النسخ ، وفي بعضها
كيني وما صرفت من دخلا بالتمثيل بيهني بكسر النون اشتهاً ،
وسهل همزته أو سكتها للضرورة ، ومعناه يعطى ، وجاء فيه الفتح
قياساً ، وما يهني الجهل أى يطلبه بالقطران فاليفتح والنضم ، وفي
حديث ابن مسعود رضى الله عنه : « لأن أزاحم جملاً قد هنيء بقطران
أحب إلى أن أزاحم امرأة عطرة » .

تنبيهات :

الأول : قد علمت أنه كلما سفل حرف الحلق كان الفتح له ألزم ، لأن الفتح من الألف ، وهي أقرب إلى حروف الطلق من الواو والياء ، فالضم مع الهمزة كبراً يبرؤ ، والكسر كهناً يهنيء أقل ، لأن الهمزة أقصى الحروف وأشدّها سفولاً .

قال صاحب التحقيق : وكذلك انتهاء لأنه ليس في السنة الأحرف أقرب إلى الهمزة منها ، وإنما الألف بينهما هذا كلام سيئويه وحسبك به بياناً أ هـ .

الثاني : مثل غير واحد من شراح التسهيل لما جاء بالكسر من الحلقى : بجاء يجيء ، ولما جاء بالضم بساء يسوء وهذا في نفسه صحيح ، ولكنه بطل من بحيث تمثيلهم به لقول التسهيل وقد يجيء ذو الحلقى غيره بكسر أو ضم ، لأن الحلقى لا يؤثر في يائي العين وواوياً كذا لصاحب تحقيق المقال بزيادة إيضاح مني .

وأقول : لا يبطل إلا تمثيله بجاء يجيء ، لأن صاحب التسهيل صرح بأن يائي العين لا يؤثر فيه انحلقى ، وأما تمثيله بساء يسوء فلا يبطل ، فإنما هو مجارة للتسهيل ، لأنه نص فيه على تأثير الحلقى في معتل العين بالواو غافهم .

الثالث : تقديم توجيه ضم باب قال يقول ، وباب دعا يدعوا وباب المغالبة ، وباب المضاعف المتعدى ، وتوجيه كسر باب باع يبيع ، ورمي يرمى ، ووعد يعد ، والمضاعف اللازم ، وتوجيه فتح الحلقى .

ونقول : لما لم يكن في باب ضرب ونصر وجه يرجح ضم عين مضارعه ، ولا كسرهما ، كان القياس جواز ضمها وكسرهما لاستوائيهما ،

ولكن سماع الكسر في مضارعات نحو : ضرب مانع من اجازة الضم
قياساً وبالعكس في مضارعات نحو : نصر ، ولذا جاز الوجهان فيما لم
يسمع بضم ولا بكسر ، واذا سمعا جميعا جازا .

الإعراب : في غير متعلق بأشع ، وقدم للوزن ، وكذا لدى بنتح
اللام والذال المهملة ، وهي ظرف بمعنى عند هذا أشهر النسخ ، وفي
بعضها لدى بكسر اللام جارة ، والذال المعجمة أى لصاحب ، والخلقى
مضاف اليه ، وكذا اذا مضاف اليه غير فصلت بينهما هاء التثنية ،
والخلقى على النسخة الأولى نعت لمحذوف ، أى لدى الحرف الخلقى ،
وهذا ولى من تقدير لدى المضارع الخلقى ، وعلى الثانية يتعين تقدير
المنسوت لفظ الحرف ، وذى واقعة على المضارع أى للمضارع الذى
هو صاحب الحرف الخلقى ، وفي نسخة لذا بكسر اللام جارة ، وفتح
الذال معجمة هى مع الألف المحذوفة اسم اشارة ، والخلقى نعت
أو بدل أو بيان من ذا ، وهو فى الحقيقة نعت لمحذوف أى لهذا
الحرف الخلقى ، ولا يصح هذه النسخة الثالثة إلا أن تكون اللام
للتعليل قاله صاحب التحقيق .

قأت : ويجوز أن تكون بمعنى عندى ، أى عند هذا الحرف
الخلقى ، ويجوز أن تكون للتعدية فيشار بذا الى المضارع ، أى
أشع فتحا لهذا المضارع الخلقى ، أى لذى فيه حرف الخلق ،
وأن تكون بمعنى فى أى أشعه فى المضارع هذا الخلقى وغير ذلك .

وتجوز هذه الأوجه على النسخة الثانية غير التعليل ، والمقصود
بالمضارع المشار اليه بهذا على النسخة الثانية ، والمضارع المنسوت
بالخلقى فى الأولى والثالثة مضارع فعل المفتوح المتكلم فيه ، والاستثناء
فى قوله : فى غير هذا باق على حاله على كل نسخة ، وتقدير وذا فى

قوله : في غير هذا اشارة الى مضارع المناخرة ، أو الى جميع ما مر .

وفتحا مفعول به لأشع ، وقدم للحصر والوزن وأشع فعل أم مستتر الناعل وجوبا ، والجملة مستأنفة ، وبالانفتاح متعلق به ، أو بمحذوف نعت لفتحها ، كما يجوز في لدى أو لذا ، وفي قوله في غير أن يتعلق بمحذوف حال من فتحها ، ولو كان نكرة لتسوين التقديم على ما في محله .

وكآت متعلق بمحذوف خبر لمحذوف ، أي وذلك ذُبت كآت ، وعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للالتقاء الساكنين .

وصيغ ماض مبنى للمفعول ، ونائبه مستتر فيه جوازا والجملة نعت لآت إن قلنا بتغلب الاسمية عليه ، وإن قلنا ببقاء وصفيته فالجملة نعت ثان لمحذوف ، أو حال منه بناء على جواز الحال جملة ماضوية مصرفا ، فعلها مجردة ، وآت نعت أول أي كمضارع آت صيغ من سألا ، أو الجملة حال من مستتر آت ومن سألا متعلق بصيغ أو بآت على انتزاع ان بقى آت على وصفيته ، وإلا تعلق بصيغ لا غير ، والواضح تغلب الاسمية لأن المراد به المضارع الذي للمحال أو للاستقبال أو للماضي ، وأيس المراد الوصف بالإثبات .

وان حرف شرط ، ولم حرف نفى وجزم وقلب معنى المضارع ماضيا ، ويضاعف مضارع مبنى للمفعول مجزوم بلم ، والجملة في محل جزم بأن ، وليس من باب التنازع خلافا لبعض ، لأن ان تطلب الفعل منفيا بلم لا مثبتا ، فلا تنازع مع لم ، وقد أطلت الكلام على ذلك ، وكان الجزم بلم لأنها أشد اتصالا به ، ولأنها لا تدخل الا على المضارع فهي أخص به ، ونائب يضاعف مستتر جوازا ، وإنما حذف

جواب ان مع كون الشرط مضارعاً ، لأنه مقرون بـنم ، ولم ترد المضارع كالماضى أو للضرورة ، ودليل الجواب أشع .

وقال الكوفيون والمبرد : ان دليل الجواب هو الجواب ، فجملة أشع على الأول وهو الصحيح ، ومذهب الناطم لا محل لها لأنها مستأنفة ، وعلى الثانى فى محل جزم على الجوابية ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها ، لأنها مستأنفة ، والواو عاطفة ، ولم جازمة نافية مقابلة معنى المضارع ماضياً ، ويشعر مضارع مبنى للمفعول مجزوم بلم مستقر النائب ، معطوفة جملة على جملة لم يضاعف ، ولا محل للجملة ، لأن لم طلبت الفعل فقط ، وان طلبت لم والفعل وبكسرة متعلق ببشر أو بمحذوف حال من ضمير يشعر ، وكسرة ممنوع الصرف للوزن فهو مفتوح انتاء أو مكسورها بدون تنوين ، وان نون وكسر تنوينه وحذفت همزة أو للضرورة صح الوزن أيضاً وضم معطوف بأو على كسرة .

وكيف متعلق ببشر أو بمحذوف نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف ، أى اشتيهاً ثابتاً كاشتهار يبنى : وما صرفت من دخلا أو خبر لمحذوف ، أى وذلك ثابت كينغ أو الكاف اسم مضاف ليبنى نعتاً لمصدر محذوف ، أو خبر لمحذوف .

وعلمة جر يبنى فتحة مقدرة على الإياء صار من قبيل الأسماء المنقرضة ، ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وما معطوف بانواو على يبنى موصولة اسم أو نكرة موصوفة .

وصرفت فعل ماض ، وفاعل صلة ما أوصفتها ، والرباط محذوف أى وما صرفته ، ومن دخلا متعلق بالفعل وألف لدى الظرفية أو ذا الإشارة ، وياء ذى بمعنى صاحب حذفتا لانتفاء الساكنين كما علمت .

قاعدة مختصرة : في عند ولدى ، أما عند فمثلة العين والكسر أكثر ،
وهي ظرف لمكان الحضور الحسى وللمعنوى كثير ، أو للزمان قليل ،
والنظم يحتمل المكان الاعتبارى والزمان ، وقول الناظم : عند اسم
للحضور على حذف مضاف أى لمكان الحضور ، أو النسبة الأدنى
ملازمة ، ولا تخرج عن الظرفية إلا بمن أو بارادة لفظها ، وتكون
عمدة وفضلة ، وجراها بمن كثير ، وهي معربة ملازمة للاضافة
لغير الجملة .

وتكون ظرفا للأعيان والمعانى ، وتقول : عندي مال ، وإن كان
غائبا ، وجراها إلى لمن ، وتكون اسم فعل بمعنى خذ قليلا ، ومثلها
لدى فيما ذكر إلا أنها لا تجر بمن ولا بغيرها ، ولا تكون ظرفا
للمعانى ، ولا تقول لدى مال إلا إن حضر ، ولامها مفتوحة ، وقيل
هما بمعنى واحد إلا في لامها ، فانها مفتوحة ، ومثلها لدن بفتح
اللام مع تثنيث الدال وضمهما ، والنون مفتوحة ، وفتح اللام مع
سكون الدال ، والنون مكسورة أو مع تثنيثها ، والنون محذوفة
وتسكن انون أيضا حيث لم تسكن الدال .

ويسقطها في غير هذا إلا أنها لا تكون لمبدأ الغايات ، كما تكون
له عند ولدى ، وأن الغالب جرها بمن ، وأنها مبنية لما بسطته في
محله ، وأعربها قيس وقيل : أن فتحت اللام وضمت الدال وثبتت
النون ، وأنها تجوز اضافتها للجملة ، وأنها قد لا تضاف ولا تقع
إلا فضلة ، ولا تكون اسم فعل ، وقيل : أن لدى مبنية وعن بعضهم
أنها تكون ظرفا للمعانى ندورا ، وقيل قياسا فصحا ، وقيل : أدى
لغة في لدن .

عين المضارع من فعلت حيث حلا
من جالب الفتح كالمبنى من عتلا

فأكسر أو اضمم اذا تعيين بعضهما
لفقد شهرة أو داع قد اعتزلا

أى أكسر أو اضمم على السواء عين مضارع فعل بفتح العين
إذا خلا من جالب الفتح ، وهو حرف الحق عينا أو لاما ، ولم يتمق
الكسر لفقد شهرته وداعيه ، وهو كون الفاء واواً ، وكون العين
أو اللام ياء ، والتضعيف مع الزوم ، ولم يتعين الضم لفقد شهرته
وداعيه ، وهو المضاعفة مع التمدد ، وكون العين أو اللام واواً ،
المفارقة كلفظ عتل ، فانه خال من جالب الفتح ، وجالب الكسر وجالب
الضم ، ومن الشهرة ، لأنه فى نفسه غير مشهور ، قليل ورود
من كلام العرب ، فضلا عن شهرة ضمه أو كسره فانه ولو ورد بالكسر
أو بالضم ، لكن لا بشهرة فيجوز فى مضارعه الضم والكسر ، وبهما
قرئ : (خذوه فاعتلوه) بكسر التاء وضمها وتخفيف اللام ، هذا
مذهب الناطم هنا ، وفى الكافية والتسهيل ، وعليه صاحب القاموس ،
تبعا لأبى زيد وجماعة .

قال أثير الدين فى شرح التسهيل : وما قاله أى ابن مالك فى
الشهرة ليس بجيد ، بل الأولى أن يقال : ان لم ينقل أحد الأمرين فيطوق
التخيير بانتقاء النقل ، والذي نختاره هو أن التخيير لا يكرن
إلا عند انتقاء النقل كما قلنا .

وهو قول ثان وهو قول أئمة اللغة وينسبه صاحب التحقيق عن
أبى زيد ، قال : وهو الصواب فالسمع عند هؤلاء مانع من التخيير
مطلقا ، سواء سمع بشهرة أو بدونها ، وعلى الأول المانع منه

الشهرة لا مطلق السماع ، وقد يقال : مراد الناظم بالشهرة مطلق السماع استعمالا للخاص في العام قال صاحب بغية الآمل : ويريدون بمجازة المشاهير أن يرد عليك فعل لا تعرف مضارعه ، كيف هو بعد البحث عنه في مظانه ، فلا تجده ، ومجازة المشاهير ليست لكل إنسان ، وإنما هي بعد حفظ المشهورات ، فلا يأتي من لم يدرس الكتب ، ولا اعتنى بالمحفوظ فيقول : قد عدت السماع فيختار في اللفظة يفعل بالضم ، أو يفعل بالكسر ، ليس له ذلك .

وقال ابن عصفور بجواز الضم والكسر ، وأو اشتهر أحدهما فقط ، وأم يسمع الآخر أو سمع على غير شهرة ، هذا ما فسر به بعضهم عبارته وهو قول ثلث ، وعليه فيجوز في يضرب الضم مع أنه لم يسمع إلا انكسر ، وفي يقتل الكسر مع أنه لم يسمع إلا الضم .

قلنا : هو باطل ، لأنه قياس في معرض النص ، فلا يلتفت إليه .

وقال بعضهم : أراد ابن عصفور بجواز الضم والكسر سمعا أو لم يسمع إلا أحدهما جوازهما مع عدم شهرة أحدهما ، أما إذا اشتهر أحدهما فهو المتعين فيرجع إلى المذهب الأول .

وقال ابن جنى : إذا انتفى سماع أحدهما وجب الكسر ، لأن الباب للمخالفة ، فكما أن ما كسر ماضيه بابه أن يفتح مضارعه فكذلك ما فتح ماضيه بابه أن يكسر مضارعه ، وهو قول رابع .

قل في بغية الآمال : إذا عرف أن الماضي على وزن فعل بفتح العين ، ولم يعرف المضارع فالوجه أن يجعل يفتح بالكسر ، لأنه أكثر والكسرة أخف من الضمة ، وكذا قال أبو عمرو المطرز حاكيا عن الفراء إذا

أشكل عليك يفعل بالضم أو يفعل بالكسر ، فتب على يفعل بالكسر ،
فانه الباب عندهم ، والمختار الأول .

قال أبو عمر اسحاق بن صالح الجرمي : سمعت أبا عبيدة يروى
عن أبي عمرو بن الصلاء ، قال : سمعت الضم والكسر في عامة هذا
الباب ، لكن ربما اقتصر فيه على أحد الوجهين إما على الضم
فقط كقولك يقتل ويخرج ، وإما على الكسر فقط نحو قولك : يضرب
فهذا الذي اقتصر على وجه واحد فيه لا بد فيه من السماع ،
ومراد أبي عبيدة ، أبو عبيدة الوهبي الأباضي من أصحابنا رحمه الله
ورضى عنه ، وهو من العلماء المتقنين وترجمته مبسطة في السير ،
ويكفي ما قاله الثميني في حاشيته المغنى أنه لم يكن أعلم منه في
الخوارج ، ولا في غيرهم .

وقول صاحب الفتح الأتقال : إنه تتبع مواد الصحاح والقاموس ،
ولم ير مادة من هذا القسم إلا منصوصا على ضبطها بضم أو كسر
أو بها ، وأنه لم يظهر ما هو الذي يجوز فيه الوجهان قياسا
عند عدم سماع أحدهما شهرا وقصور ، فان صاحب القاموس قد تتبع
وتفحص في ذلك فضبط كل كلمة لم تشهر بضم أو كسر بالضم والكسر ،
وخلطها بما اشتهر ، ولم ينبه على عدم الشهرة ، وأن من ذلك غل
فان مضارعه لم يشتهر بضم أو كسر ، ولم يسمع أحدهما أو سمع
بدون شهرة فنجيز فيه الآخر وهو بمثناة فوق ، ومعناه دفعه
بتعنف .

ويفهم من قوله : اذا تعين بعضهما الخ أن ما شهر بكسر يكسر ،
أو بضم يضم ، وأن ما فيه داعي الضم يضم ، وهو كونه متديا
مضاعفا ، أو واوى العين أو اللام ، أو دالا على الغلبة ، وأن ما فيه
داعي الكسر يكسر ، وهو كونه واوى الفاء أو يائى العين أو اللام ، أو
مضاعفا لازما .

كما أفهم قوله حيث خلا من جانب الفتح أنه إن لم يخل من جالبه
وهو حرف الحاق يفتح ، فأما المشهور بكسرة في المضارع فنحو :
جذبه : وخصبت الأرض ، وفيه لغة بكسر الماضي وفتح المضارع ،
وضربه وعضبه ، وغصبه ، وغلبه وقصبه بالحاء المهملة أى
قطعه ، وقضبه بالضاد المعجمة كذلك ، وكذب وكسب ، ونصبه وألته
أنقصه ، وكبته رذّه ، وكنته وصره ، ولفته صرفه عن وجهه ، ونصت
وجلده ، وحرد عليه وحقد ، ويقال بفتح المضارع فيهما وكسر الماضي
أيضا ، ورفده وسفد الذكر على الأنثى ، وصغده أوثقه ، وعضد
الشجرة قطعها ، وعقده وفقده ، وقصده ونصده جعل بعضا على
بعض ، وحيدة وحفذه شواه ، ونبذه وأسرّه وأمره عطفه ، وبشرت به
سررت ويقال أيضا بكسر الماضي وفتح المضارع ، وتبره دقه وحفرت أسنانه
تأكلت ، ويقال بكسر الماضي وفتح المضارع وحفر الأرض •

وحفر ذل ويقال أيضا بضم الماضي والمضارع ، وخسر ويقال
أيضا بكسر الماضي وفتح المضارع ، وحظر في مشيه تعاليل وزفر
وسفر كشف ، وصبر على البلاء وصبره حبسه ، وعذره قبل عذره ،
وعصره وغصره وعقره ، وعكر الريح كثر غباره ، وكسره وكثر عن
أسنانه ، وهدر البعير ، وهصر الغصن عطفه وكسره من غير إيانة ،
وجنز الميت سقره ، وخبز الخبز وعجز ويقال بكسر ماضيه وفتح
مضارعه •

وغرز الإبرة وقفز ، وكنز الذهب ونيزه نثفه بأطراف أصابعه ،
وجلس وحبسه ، وشمس اليوم ، ويقال بكسره وفتح مضارعه أيضا
وعبس وعكسه ، وغرس الشجرة وغطس في الماء ، وفرسه قتله ،
وقبس نارا ، وقرس البرد ، ويقال بكسر الماضي وفتح المضارع ، وكس
الطبي دخل كتاسه ، ولبس عليه الأمر وحمشت ساقه ، ويقال أيضا
بضم الماضي والمضارع •

وخدشه وخرشه وخمشه ، وغطش الليل أظلم وفتشه ، ونقش الشوكة استخرجها ، وحرص ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وغمصه غابه ويقال أيضاً بكسره ، وفتح مضارعه ، وقنص الظل انقبض ، وقنص الصيد وخفضه ، وربضت الشاة ، وعرض له كذا ويقال بكسره ، وفتح مضارعه وقبضه وفرضه ، وحبط ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وخبط البعير وخطه ، وضط وعبطه ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه .

وغمطه حقره ، وقسط جار ونشطه جدبه ، ولفظه ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وحذفه رمى به ، وحرف لعياله كسب ، وحرفته عن وجهه صرفه الى حرفه أى جانبه ، وحنف أى مال واستقام ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه .

وخسف القمر كسف ، وخسف الشيء انخرق ، وخسفه خرقه ، وخمصف البرق خطفه ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وذرف سال ، وصدف أعرض ، وصرفه وطرف طرفه أغمصه ، وعرفه ، وعرفت نفسه أنصرفت ، وعصفت الريح ، وعطف وعلفها وقذفه رماه بالحجارة ، وعصف الغصن أى هصره .

وقمصف العود كسره وأبانه وسمع له صوت ، وقطف الثمرة ، وكسفت الشمس وكشفه ، ونزف الماء نزحه ، ونزف بنفسه أى عدم وانقضى ، ونسف البناء نقضه من أصله ، وحذق فى الصنعة مهر فيها ، ويقال أيضاً بكسر الماضى وفتح المضارع ، وحذق به طاف ، وحذق شعره ، وخرق الثوب ، وسرق وطفق ، ويقال أيضاً بكسر الفاء وفتح المضارع .

وعتق العبد ، وفلته شقه ، ولفقه خاطه ، ومزقه ونطق ، ونزق وهرق عند الغضب ، ويقال أيضاً بكسره وفتح المضارع ، وكذا

في أفك بمعنى كذب ، وأفكه صرفه ، وسبكه أذابه ، وشبك أصابعه وملكه حواه ومأك على قومه ، وملك العجين أثنى عجنه ، وهتك استر وهلك ، ويقال بكسره وفتح مضارعه ، وحمله وعذل ، وعزله ، وغزل القطن وغسله ، وفتله وفصله ، وقزل تعارج ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وقصله قطعه ، وقفل الشجر ييس شديداً ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وكبله قيده ، ونتل كنانته صب ما فيها ، ونزل بالمكان ، وهنت السماء رهطت وهمت ، وهزل في كلامه ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه وكذا في ثلمه ، وجرم وجرمه قطعه ، وجرم الحكم أمضاه وحتمه ، وحسمه قطعه ، وحطمه كسره ، وختمه رختم عليه ، وخضمه أكله رطباً أو بأقصى الأضراس عكس القضم ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه .

وصرمه وظلمه ، وعزم غايه ، وعزم الأمر نفسه ، وعزم عليه باقه أقسم ، وعصم القربة جعل لها عصاماً ، وفصمه كقصمه أو هو بالفاء في الرطب ، وبالطاف في اليايس .

وفطم الرضيع وقسمه وقلمه ، وكظم غيظه ، وكظم البعير أمسك عن الجرة ، وكلمه جرحه ، ولثمه قبله ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، ولطمه ونظمه وهدمه ، وهزمه وهشمه كهممه بالهملة ، وهضمه أذله أكله ، ويتم الصبي ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه وبضمهما .

ودفنه وصفن الفرس قام على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة ، وعمن أقام ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وغبنه وفننه وكفنه ، ونتين ريحه ، ويقال أيضاً بضمه وضم مضارعه ، وهدن سكن فهذه كلها أفعال ماضيات مفتوحة العين ، ومضارعها مكسور العين باشتهار .

وأما ما اشتهر بالضم في مضارعه فنحو : ثقبه بالثبئة أو بالنون

خرقه ، وحجبه وسلبه ، وخطب ورتب ثبت ، ورسب في الماء أغاص ،
ويقال أيضاً بضمة وضم مضارعه « ورقبه » ويقال أيضاً بكسره
وفتح مضارعه ، وسكب الماء ونكبه صـبه ، وطلبه وعقبه خلفه ،
وعزب أى غاب ، وكتب « ونديه في الأمر » ونذب الميت ، ونصب الماء
نقص « ونكب عن الطريق » ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه •

وهرب وثبت ، وخفت سكن ، وسكت وصمت ، وغلت في حسابها
وقتت ، ونبت البقل ونكت في الأرض طعنها ، وحدث ويضم مع
مضارعه اذا ذكر مع قدم لتتاسب « ومكث ويقال أيضاً بضمه
مع مضارعه •

ونبت القبر ونبشه بمعنى ، وخرج ودرج ورتج الباب أغلقه ،
وعوج في سلم ، وفرجه فتحه ، ومرجه خاطه كمرجه ، ومسجه ومشجه ،
وبرد الماء ، ويقال أيضاً بضمه مع مضارعه « وخضد الفصن كسره ،
وخلد وخمدت النار ، ويقال بكسره وفتح مضارعه « ورشد « ويقال
أيضاً بكسره وفتح مضارعه •

ورصده وخرصه ، وورقد وركد ، وسجد وسرد الدرع نسجها ،
وسرد الحديث تابعه ، وسعد رفع رأسه متحيراً « أو سند في الجبل
صـمد ، وشرده ، وصمد وطرده وعبدته وعضده وعمده أقامه ،
وعمد له قصده ، وقصد في أمره اعتدل ، وكسد المتاع « ويقال أيضاً
بضمه مع مضارعه ، وكنده كثر بنعمته ، ولبد بالأرض مثلاً لصق «
ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه •

ومجد ويقال أيضاً بضمه مع مضارعه ، ومسد الجبل فنتله ،
ونشد الضالة سأل عنها أو عرفها ، ونشدتك الله ، ونقد الدراهم ،
وهجد ، وهمدت النار طفت ، وهمدت الأرض ماتت ، وفلده قطعته ،

ونفس السهم خرج طرفه من الرمية ، وبكره سبقه ، وبذر الحب فرقه
كبزره ، وبسر وجهه عبس ، وبشره سره بخبر ، وبضره شقه ، وبكر
انيه أناه بكرة .

وتجر وثبر هلك ، وثمرت الشجرة ، وجبر العظم وجبرته أكرهته ،
وحبره ستره ، وحجزه وحظه ، ودبر ودتر ، وذكره وزجره وسبر الجرح
اختبر غوره ، وستره ، وسجر التتور أحماه ، وسجر النهر ملاه ، وسطر
الكتاب خطه ، وسقرته الشمس أحرقتها ، وسمر لم ينم ليلا ، وشجر
اعترض ، وشطره قسسه ، وشكره وشمر ذيله ، وصبر طعامه جعله
صبرة ، وعبر الوادى قطعه عرضاً ، والعبر الجانب

وعبر الرؤيا ، وعبر الدراهم نظركم وزنها ، وعثر اطلع ، وعثر المال
أخذ عشره ، وعمر ، وغبر مكث أو ذهب ، وقذره استفذره ، ويقال
أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وقسره وقصر عليه ، وقصر عنه ،
وقصرها حبسها ، وقصر الثوب غسله ، وقطر الماء ، وقفر أثره ،
وكفر بالله ، ومطرتهم السماء ، ومكر ونذر ، ونشرت الريح هبت ،
ونشر الميت انبعث ، ونشره بعثه ، ونصره ، ونصر الله وجهه نعمه ، ونظر
اليه وفيه ، ونظر غريمه أمهله .

وهجره وهجر في كلامه ، وبرز خرج الى البراز بالفتح أى الفضاء ،
وحرزه كحرسه ، وعجزت المرأة صارت عجوزاً ، ويقال أيضا بكسره
وفتح مضارعه ، ونجز الوعد انقضى ، ويقال أيضا بكسره وفتح
مضارعه .

ودرس ودرسه عفا وأغفاه ، ودرس الخنطة ، وركسه قلبه كتكسه ،
ورمسه كتمه وأخفاه ، وقدرس طهر ، ومكسه حقه نقصه ، وملس ويقال
أيضا بضمه مع مضارعه .

وفرشه ونجش الصيدَ آثاره من مكانه ، وجلبه ونفش المصوف
شعثه بأصابعه وفرقه ، وخرصه وحرزه وقدره وخلص صار
خالصاً ، وخلص اليه وصل ، وخلص منه فصل ، وربص به انتظر ،
ورقص وقرصته النملة ، ونقص الشيء ونقصه ، ونكص رجع عن
الخير ، وركض وغمض خفى ، ويقال أيضاً بضمه مع مضارعه ، وغمض
عنه سامحه ونبض العرق تحرك ، ونفض الثوب وبسطه وثبطه عن
الأمر ، وسرط الطعام ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه .

وضبطه وفرط قبلهم تقدم ، وقشطه وكشطه ، ولقطه وجرفه
كسسه ، وخرف أثمار خبأها ، وخلف فم الصائم ، وخلف بعد أصحابه ،
وخلفه ناب عنه ، ورجف تحرك ، وردفه تبعه ، ويقال أيضاً بكسره وفتح
مضارعه ، وزلف وسلف مضى ، وقرف لعياله كسب ، ولطف به ،
ونشف العرق ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه .

ونكف ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وبرق البصر تحير ،
ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وبرق لمع ، وبزق وبسق وبصق ،
وبسق النخل طال ، ورتق الثوب رقبه وفتقه خرقة ، ورزقه أنفق عليه ،
ورشقه ورمقه بعينه نظر اليه اختلاصاً ، وزاقت قدمه ، ويقال أيضاً بكسره
وفتح مضارعه ، وسلقه بالنار غلاه ، وبالكلام آذاه ، وشرقت الشمس ،
وصدق في الحديث وصددته الحديث ، وصدق وصفقه ، وصدق
الباب رده ، وطرقه أثناء ليلا ، وطرقه ضربه بالطريقة ، وعرق العظم
سلمت ما عليه من اللحم .

وفرَّقَ بينهما فصل ، وورق السهم خرج من الرمية ، ونسرق
الكلام نظمه ، ونفقت السلعة ، ونفقت الدابة ماتت ، وبرك جثا ، وتركه
ودلكه مسجه ، ودلكت الشمس زالت ، وداكت رجله زلقت ، وربكه
خلطه كعبكه ، وسبك البناء رفعه ، وعركه دلكه ، وفرك الثوب حكه ،

وفرك الشيء فكه ، ونسك ، ويقال أيضاً بضمه مع مضارعه ، وأكله وأمله ، وبذله شقه ، وسباه لزمه أشد اللزوم ، وبطل وبقل النباتات ، وحصل وخمل ، ودبل النبات ، ويقال أيضاً بضمه مع مضارعه ، ومثله عبت أى صخم ، ورمل فى مثيه ، وشمله عمه ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه .

وصقل السيف وطبل بالطبل ، وعذله لاهه ، وغفل ، ومحت يده فطت من عمل ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وكذا فضل أى زاد ، وقتله وكفله ومطاه ، ومثله فى الماء غمسه ، وفصل السهم ونفله أعطاه ، ونقله وحكم عليه ، وحلم فى نومه ورجمه ، ورسمه كرقمه ، وركمه ، وعجمه وعجم العود غمسه ليختبر صلابته ، وكتمه ، ونجم الزهر طلع ، وهجم عليه ، ويطن خفى .

وحرنت الدابة وقفت عن الجرى ، ويقال أيضاً بضمه مع مضارعه ، وحزنه وحسن وجهه ، ويقال أيضاً بضمه مع مضارعه ، وحضن الصبى ، وفزن المال ، وضمنه حزره ، وقدره كضمه ، وركن إليه ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وسجنه ، وسفنت الريح هبت على وجه الأرض ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وسكن الدار ذلك الفقر ، ويضم أيضاً مع مضارعه ، وشطن بعد وقطن أقام كمدن ، وحرن على الشيء تعوده ، فهذه كلها أفعال ماضيات مفتوحة العين ، ومضارعها مضموم العين ، وسمعت أفعال كثيرة بالضم والكسر فى مضارعها مما خلا من جالب الفتح وداعى الضم والكسر : كجلب ، وحلب اللبن وخابه بمخابه ، وخدعه ، وعتب عليه لاهه ، وكتبه بالمثناة صبه ، ونسبه ورفقه دقه ، وسبت نام كثيراً وسلت قطع أنفه ، وسمعت حسنت سمته أى سيرته ، وحرث اللحم مزقه ، وحرث الأرض ، وفرت الكرش ، ونفت فيه ، ونكت المهد والحبـل ، وحلج القطن ، وخدجت الناقة ألقت ولدها قبل التمام ، وفلج بحجته ، ونسج الثوب وحصد ، وحشد .

وضـمد الجرح ، وغمد السيف ، وأبر النخل لقحه ، وأثر الحديث
نقله عن غيره ، وأجره على عمله ، وأطره عطفه ، وبطر الجرج شقه ،
وجزره قطعه ، وجزر البحر حسر ، وحدر نزل بسرعة ، وحزره قدره ،
وحسره كشفه ، وحسر البعير انقطع ، وحشرهم جمعهم ، وحصره
ضـيق عليه أو عرف مقداره ، وختر عنه ، وخطر بباله ، وخزره أجاره ،
وذبره كتبه ، وزبره الحاكم انتهره ، وزحر بالزمار ، وسـنر بينهم
أصلح ، وسمره بالمسمار ، وصدر رجيع ، وعسر غريمه طلبه على
عسره ، وغـدر وفتر غزمه ، وفسره كشفه ، وفطره سـته ، وقـبر
الميت ، وقتر عليه رزقه ضاق .

وقشـره سلقه ، ونثره فرقته ، ونذر على نفسه وعد على شرط ،
ونشر الخبر أفشاه ، ونفر الظبي شرد كاستقر ، وهـدر دمه أبطاه ،
وهدر هو بطل ، وحجز وحزز الخف ، وركز ورمز ولز ، ونشز وهمزه ،
وبجس الماء شقه ، وحـدس وخنس ، ودرس الكتاب ، ورفسه برجله ،
وغطس ، وغنت الجارية جاوزت حدّ التزوج ، ويكسر ثيفتهـج
مضارعه ، وقمسه في الماء غوصه وقمس هو غاص ، ولمسه .

وبطش به وجرش الحبّ دقّه غير ناعم ، وعرش بنى عريشاً ،
ونفشت الغنم انتشرت ، ورفضه تركه ، وعرض العود مدّه عرضاً ،
وعرض المتاع عليه ، وخرط الورق ، وربطه ، وسـمط الجدّى تنف صوفه
بالماء الحار وشرط عليه كذا ، وشرطه الحجام ، وقسط أى عدل ،
وقمط شدّ يديه ورجليه ، وقنط يئس ويضم الماضي المضارع
أيضاً ، ويكسر الماضي ويفتح المضارع أيضاً .

ونبط البئر استخرج ماءها ، وهبط ، ورسف في قيده ، ورشـه
مصّه ، ويكسر الماضي ويفتح المضارع ، وعطف رغف ، وقطف قارب
خطوه ، وكنف الإبل آواها الى حظيرة ، ونظف الماء سال ، وخرق الأرجل

كذب ، وأبق العبد هرب ، ويكسر ماضيه فيفتح مضارعه ، ودفع
الماء ، ودرق الطائر سلح ، وسبقه ، وفسق ، وحبك أحكم ثدّه ،
وعلكه مضغه وفتك به ، وأفل النجم ، وتبله قطعه ، وبذل المال ،
وتنل بصـق ، وجبله على كذا طبقة ، وجدل الحبل وحظله منعه ،
وبخله خدعه ، وسدل شعره أرخاه ، وشمل الناقة غطى ضرعها ، وعثله
جره بصف ، وعضلها منعهما الترويح .

وعقل الشيء فهمه أو شدّه أو ودّاه ، وعقل عنه أدّى جنائته ،
وعك عليه التيس ، وقبل من السفر ، وكفل به ، ويكسر ماضيه فيفتح
مضارعه ، ونسل مشى سريعاً ، ونكل عنه رجع ، وجثم الطائر لزم
مكانه ، وجذمه بالمعجمتين قطعه ، وجزم على الحرف وقف ، وحجمه
الحجام ، وحشمه أسمع ما يكره ، وخدمه الخادم ، وسجمعت العين
الدمع أسألته ، وعتم بالإبل أبطأ بحلبها إلى العتمة ، وعتم الماء تغير
رأسه ، ويكسر ان فيفتح مضارعهما .

وختن الولد ، ورسن الدابة جعل لها رسناً ، وعطن الإبل مرفها
إلى عطنها ، وعجن الدقيق وعدن بالمكان أقام ، وعطن الأعر ظهر ، وغير
ذلك ، وهذه كلها أفعال ماضيات مفتوحة العين ، ومضارعها يجسوز
ضم عينه وكسرها لورودها باشتها هذا .

واعلم أن فعل المفتوح الذي ليس بحلقى قد يشاركه الضم
في مادة واحدة ، فتكون المادة مفتوحة ومضمومة ، ومضارعها
جميعاً مضموم : كرسب في الماء ، ومكث ، وبرد الماء ، وجمد المائع
وكسد المتاع ، ومجد الرجل ، وعجزت المرأة ، وهاس الشيء ، وغضض
وضفف ، ونسك وذبل النباتات ، وعبل ، وحرنت الدابة ، وحسن
وجهه ، وسكن فهو مسكين بضم عين الماضي وفتحها ، وضم المضارع
مطلقاً .

وقد يشاركه الكسر فتكون المادة الواحدة مفتوحة ومكسورة ،
ومضارع المفتوحة مضموم ، ومضارع المكسورة مفتوح : كسب أي
جساع ، ونكب أي مال ، وخمدت النار ، ورشد اهتدى ، ولبد لزق ،
وقدره نفر منه ، ونجز الوعد ، وسرط الطعام ، وردفه ، ونشف
الثوب العرق ، ونكب تكبر وبرزق البصر دهش ولم يبصر .

وزلقت قدمه ، وشملهم عنهم ، وفضل زاد ، وفجلت يده ،
وركن اليه ، وسفنت الريح هبت على وجه الأرض ، ومنه سميت
السفينة ، وكمن له اختفى .

وقد يشاركه الضم فتكون المادة الواحدة مفتوحة ومضمومة ،
ومضارع المفتوحة مكسور ، ومضارع المضمومة مضموم : كحقر
الرجل ، وحضمت ساقه ، وتتن ريجحه .

وقد يشاركه الكسر فتكون المادة الواحدة مفتوحة ، ومضارعها
مكسور ، ومكسورة ، ومضارعها مفتوح : كخصب المكان ، وحرد عليه ،
وحققد ، ويشرت به ، وحفرت أسنانه ، وخسر وعجز ضعف ، وشمس
اليوم اشتدت شمس ، وقرس البرد اشتد ، وحرص ، وغمصه
بالصاد المهملة ، وعرض له ، وحبط عمله ، ونبطه وغمطه بالطاء المهملة
استحفظه ، ولفظه من فيه رمى به ، وحنف وخطف ، وجدق وطاق ،
ونزق خف عند الغضب ، وأفك كذب وهلك وقزل ، وقفل أشجر ، وهزل
في الكلام ، وثلم الإناء ، وخضم الشيء ، ولثم فاما قبله ، ويتم
الصبي وعن .

وقد يشاركه الضم والكسر فتكون المادة الواحدة مفتوحة
ومضارعها مضموم ، ومضمومة ومضارعها مضموم أيضا ،
ومكسورة ومضارعها مفتوح : ككتب ورقث في كلامه ، وعند عن الطريق

وعن الحق ، وأمر صار أميراً ، وعمر المال بنفسه صار عامراً ،
وقذر صار قذراً ، وكدر صار كدراً ، ومضر اللبن صار حامضاً ،
ونظر وجهه ولونه ، والفصن نعم وحسن ، وخص بطنه خصاً بلضم
خلا ، وبغض صار بغيضاً ، ورفق به ، وسفل ضدّ علا ، وعقمت
المرأة .

وقد يشاركه الضم والكسر ، مع أن المادة المنوطة مضوموم
مضارعها ومكسور ، والمضمومة مضوموم مضارعها ، والمكسورة مفتوح
مضارعها : كحثر اللبن ، وعثر المشى كبا ، وأنس به وقنط من الرحمة .

هذا وقد زعم صاحب الفتح الإقبال أن في جعل الناظم حرف
الحق جائباً للفتح تسامحاً لأنه شرط ، أى لا يفتح إلا إذا وجد حرف
الحلق ، وليس المراد أنه إذا وجد وجب الفتح ، فانهم لا سبب موجب
أى ليس حرف الحلق كما وجد وجد الفتح لذاته .

قلت : ليس في تسمية حرف الحلق جائب الفتح ما يوهم أنه يجاب
الفتح وجوباً ، لأن قوله جالب الفتح في قوة قضائته غير مقيدة بضرورة
ولا دوام ، إذ لم يقل جالب الفتح ضرورة أو دائماً ، فهو موجب للفتح
في الجملة لا ضرورة ولا دائماً ، فهو شرط ، وسبب غير موجب .

وأيضاً لنا أن نقول : حرف الحلق وجوده علة بالنسبة لجزاز
الفتح ، وشرط بالنسبة لتحقيق الفتح ، فيلزم من وجود حرف الحلق
جواز الفتح بقضية أنه علة ، ولا يلزم من وجوده وجوده بالفعل
بقضية أنه شرط ، فحيث دلّ قوله جالب الفتح على الشرطية ، يكون
المراد وجود الفتح ، وحيث دلّ على العلية ، يكون المراد جوازه .

وفي قوله : كالمبنى من عتلا ما في قوله : وافتح موضع الكسر في

المبنى من فعلا ، وقوله : بعضهما الضمير فيه عائد للكسر والضم
المفهومين من قوله : فأكسر أو اضم على ما تقرر في محله .

الإعراب : عين مفعول مقدم لكسر ، وحذف مفعول اضم ،
وذكره جائز ولو فضلة ، لأنه ليس على التنازع ، وقول صاحب تحقيق
المقال ، وصاحب فتح الأقفال ، وأبى يحيى : إنه يجوز أن يتنازع فيه
أكسر أو اضم مع تقديمه ، يضعفه أن تنازع المتأخرين في متقدم ،
وأو أجازاه بعض لكن منعه الناظم ، فلا يخرج بيته عليه ، ولا حاجة إلى
ادعاء أنه جمل التنازع فيه ، وقدمه للضرورة والمضارع مضاف
اليه .

ومن فعلت متعلق بمحذوف حال من عين ، أو نعت للمضارع ، أى
المضارع المصوغ من فعلت ، فانظر ما مرّ في نظيره .

وحيث ظرف مكان مجازى ، ويجوز للناظم أن يأتى بها ظرف
زمان على القلة على قول الأخفش ، أى إذا خلا بنيت لافتقارها
لجملة كافقار الحرف لما بعده ، أو لشبهها به في عدم التصرف
التام ، أو لشبهها بالحرف في المعنى معنى فى ، وهى مفتوحة الشاء أو
مضمومتها ، أو مكسورتها ، والأول فصيح كالثلاث ، والثانى أفصح ،
والكلام على بنائها وسببه وإضافتها للجملة والمفرد ، وخفضها بمن أو
الى ، وكونها مفعولا فى بعض المواضع ، وكون حوث فى لغتها
واستعمائها اسم شرط مطلقاً ، ومنعه مطلقاً وإجازته بشرط زيادة ما بعدها
وغير ذلك أطته فى النحو .

وتتعلق بأكسر ، ويتقدّر مثلها لاضم على حدّ ما مرّ فى عين
لا على سبيل التنازع ، وإنما لم أجعل عين مفعولا لاضم ، وحيث
ظرفاً له لاقتران اضمم بعاطف ، والعاطف له المصدر لا يخرج عنه

إلا في التنازع ، وتقديم همزة الاستفهام عليه ، مع أنها مما بعدها
في قول في نحو : (أفلم يسيروا) وإذا جعلناها اسم شرط عاقبت
بجوابها وهو أكرس ، وبُنِيَتْ لما مرَّ أو تضمنتها معنى أن الشرطية ،
وإذا جعلت شرطية على مذهب من يجزم بها ، ولو خلت من ما
مطلقاً .

أو مذهب من يجزم بها خالية من ما بشرط نيتها ، أو مذهب من
يجعلها اسم شرط كذلك ، لكن لا يجزم فلا يجوز جعل عين مفعولاً
لاكرس ، ولا متنازعا فيه ، لأن معمول الجواب لا يتقدم على أداة
الشرط ، اللهم إن بنى على جـ-واز تقديمه ضرورة ، أو على مذهب
الكسائي من جوازه سعة ، بل مفعول محذوف دل عليه أكرس
واضحه .

وبجاز تعليقها إذا جعلت شرطية بفعل الجواب ، أو بفعل الشرط
إن لم نقل بإضافتها لفعل الشرط وفاعله ، أما إذا قلنا : بإضافتها وهو
الصحيح فلا ، لأن المضاف إليه لا يعمل هو ولا جزؤه في المضاف .

وخلا ماض مستتر انفعال جوازاً ، ولا محل لهما إن جاءت
شرطية جازمة ، ومحل الجزم الفعل وحده ، ولهما الخفض بإضافة حيث
إذا لم تجعل جازمة ، أو جعلت جازمة وينينا على القول بإضافتها ، ولو
جازمة ، وهو القول الحق ، وحذف ما الزائدة بعد حيث الشرطية للضرورة
من أحسن المضائر ، لأن فيها رداً إلى الأصل ، ويرجع شرطيتها الفناء
بعدها .

وأما ما ذكره أبو يحيى من أنها إذا جعلت غير شرطية ، لم يكن لها
عامل فباطل ، لأن العامل أكرس أو محذوف ، ثم ذكر أبو يحيى بعض
هذا بمد ذلك .

ومن جالب متعلق بخلا مضاف الى الفتح ، وكالمبنى أى كالمضارع
المبنى متعلق بمحذوف حال من ضمير خلا ، أو بمحذوف نعت لمصدر
محذوف على حذف مضاف ، أى خلواً ثابتاً كخلواً المبنى من عتلا ،
أو بمحذوف خبر لمحذوف ، أى ذلك كالمبنى ، والجملة معترضة أو
بخلا ، ومن عتلا متعلق بالمبنى ، والفاء زائدة فى ما بعد حيث لتضمنها
معنى الشرط ، ولو لم تجزم أو رابطة لجوابها إن جعلت اسم شرط
جازم أو غير جازم ، لكن إن جعلت جازمة فالجملة بعد انفاء أو مع انفاء
فى محل جزم ، وإن لم تجعل شرطية أو جعلت شرطية غير جازمة فلا محل
لها ، لأنها مستأنفة .

ويجوز جعلها رابطة لجواب أما مقدرة أى أما عين المضارع
فاكسر ، وجملة قولنا : وذلك كالمبنى معترضة مطلقاً إلا اذا جعلنا
فاكسر جواباً مقدماً لإذا على القول بجوازه مطلقاً ، أو ضرورة إن أجاز
الناظم اتباعه ، وعليه فعامل عين وحيث اكسر أو اضمم على التنازع
محذوفين مقدرين قبلها إن أجاز تنازع المحذوفين ولا محل لها إن
جعلناها دليل الجواب ، أعنى جملة فاكسر لأنها (ح) مستأنفة أو
جعلناها جواباً مقدماً ، لأن الشرط غير جازم إلا إن جعل اذا
جازمة ضمراً ، فحملها الجزم .

وجملة اضمم مثلها فى المحل وعدمه لعطفها عليها واو حرف
عطف ، واضمم أمر مستتر الفاعل وجوباً وواو ، أو مكسورة لالتقاء
الساكنين ، ويجوز ضمها لكون الضم حركة همزة الوصل بعدها
لو أثبتت ، بل تبعاً لضممة الميم بعدها لضعف الساكن بعدها لسكونه ،
وذلك شأن الضم اللازم أن يتبع له الساكن قبله الساكن المسبوق
بهمزة الوصل المتصل به ساكن قبله لا للنقل منها ، لأنها لم تثبت
فضلاً عن تحركها ، ونقل حركتها ، قيل : ويجوز فتحها تخفيفاً .

واذا ظرف زمان مستقبل متعلق بجوابه المقدر المدلول عليه
باكسر ، أو بجوابه المذكور وهو اكسر على القول بأنه الجواب
وهو في نيته التقديم على جوابه ، أو بتعلق باكسر على أنه خارج
عن معنى الشرط ، بل يتنازع فيه اكسر أو اضمم المذكورين قبله
إذا جعلناها شرطية جوابها اكسر ، أو غير شرطية ، وتعين فاعل المحذوف
مفسره اعتزلاً بالبناء للفاعل .

قال صاحب التحقيق : فافتعل بمعنى فعل ، أو نائب المحذوف
يفسره اعتزلاً بالبناء للمفعول .

قال صاحبه : فيكون مطاوعاً لفعل عند من أثبتته ، وجملة اعتزل
المذكورة لا محل لها ، لأنها مفسرة ، وللمحذوفة محل خفض بإضافة
إذا إليها ، وإن قلنا : بعدم اضافة إذا لشرطها جاز تعليقها بفعله ،
ولا محل للجملة ، والفعل المقدر يقدّر غير مقرون بقد ، لأن إذا
لا يكون شرطها مقروناً بقد ، وكذا غيرها ، ولا يضرّ ذلك اقتران
المفسر بها كذا ظهر لى ، ثم رأيت صاحب التحقيق ذكر ذلك وقال :
إن التفسير عهد فيه ما هو أوسع من هذا ، ولا يلزم من مصاحبة قد
للمفسر أى بكسر السين أن تكون كذلك مع المفسر بالفتح ، ويجوز على
مذهب الأخفش وغيره جعل تعيين مبتدأ ، وقد اعتزل خبره ، ويجوز
على مذهب الكوفيين ، وعايه الناظم في بعض مصنفاته جعل تعيين فاعلاً
أو نائباً مقدماً ، وبعض مضاف اليه تعيين مضاف هو للهاء بعده ،
والميم زائدة ، والألف كذلك دالة على الاثنين ، وبنيت الهاء لوضعها على
حرف أو لشبهها بهاء إياهما وإياه في المعنى ان قلنا : الضمير إيا ،
وقيل : الضمير هما ، وبسطت ذلك في النحو .

ولفقد متعلق باعتزل المحذوف أو المذكور ، وقدم للوزن والروى ،
ولا تتنازع بين المحذوف المذكور على الصحيح مضاف لشهرة ، وتاء

شهرة مفتوحة أو مكسورة بدون تنوين منعاً لصرفه للوزن ، أو مكسورة بتنوين مكسور لالتقاء ساكنين على حذف همزة ، أو للضرورة •

وداع معطوف على شهرة ، وقد حرف تحقيق مكسور القاف لالتقاء الساكنين ، أو مضمومة لأن حركة الهمزة بعدها لو ذكرت ضمة اذا بنينا اعتزل للمفعول ، بل تبعاً لضمة التاء ، وفاعل اعتزل أو نائبه مستتر جواز •

تتمة:

لو قدم الناظم البيت الثانى لم يكن إشكال ، ولو قال بدلها كسر وضم :

لمين آلات من فمـلا

إن لم يكن داع أو مشهور ما نقلـا

لم يكن إشكال أيضاً ، وكان اختصاراً لجمعه المعنى ، والناظم أتى بالمعنى الواحد فى البيتين ، ولكن تحذف ياء الآتى من هذا البيت ، ويكون فى عين داع وجهان : كسره من غير تنوين للوزن ، أو مع تنوين مكسور لالتقاء ساكنين على حذف همزة ، أو للضرورة ، وإنما قدم موجبات الكسر والفتح والضم ، على جواز الوجهين ، لأنها وجودية ، ورفعها هو الموجب للتخير ، ولا ريب فى تقديمها ، لأن الطرف الوجودى يعرف به السلبى ، ولا يقال : لم خص جالب الفتح ، لأننا نقول لم يخصصه ، لأن قوله : داع شامل لجالب الضم والكسر •

فصل:

هو غالباً ما اشتمل على مسائل ، وقد مرّ تعريفه وتعريف التراجم ، قال الأندلسى فى محصاه شرح مفصل الزمخشرى : هو

الحجز بين الشيين ، ومنه فصل الربيع ، لأنه يحجز بين اشد-تاء والصيف ، فكان ينبغي أن يوصل بين فيقال : فصل بين كذا وكذا إلا أن المصنفين يجرونه مجرى الباب ، فيصلونه بنى فيقولون : فصل فى كذا ، كما يقولون : باب فى كذا ، وهو خبر لمخوف ، أو مبتدأ لمخوف ، وسوغ ابتداءه تخصيصه بتتوين الواحدة ، وفى المط-ول إدخال التتوين فى الإثبات سور الجزئية أو وصفه بمخوف ، أى فصل عظيم أو مفيد أو صغير ، أو حصول الفائدة كما أثبتته المتقدمون وابن هشام والسعد ، كابن الدهان .

إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أى نكرة أو مفعول المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، فيكسر الصاد على حدّ التقاء الساكنين ، أو يفتح لتحصل الخفة ، وعدم التقاءهما ، أو ينقل فتحة اللام الى الصاد ، وسكون الصاد الى اللام ، هذا ولا يخفى أن الفعل إما أن يسند الى الظاهر أو الى الضمير البارز المنفصل ، أو الى الضمير المستتر ، فيبقى على حاله نحو : رمى زيد ، وإنما رمى هو ، وهو رمى ، وباع زيد وضرب ، وإما الى ضمير بارز متصل لا يسكن له آخر الفعل وهو الألف والياء والواو ، فيبقى عين الفعل على حاله كباعا مع الألف ، ومع الواو كباعوا وتقلب العين المعتلة ياء إن كان أصلها ياء ، وواواً إن كان أصلها واواً مع ياء المخاطبة كيمي وقولي إلا فى نحو اختار من غير الثلاثى فتنقى .

وحاصل الأمر أنه كالمضارع ، ويكسر فاؤه إن كان أصل العين ياء وتضم إن كان واواً إلا إن كان المضارع يفعل بالفتحبقى كما هو نحو : خافا وخافوا وخافى ، ويفتح آخر الفعل للألف ، ويضم الواو ، ويكسر للياء مطلقاً ، وإن كان آخره معتلاً بالألف ردت الى أصلها مع الألف نحو : رميها ودعوا بفتح الياء والواو ، إلا إن اتصلت به تاء التانيث حذفت : كرمتا ودعتا ، وتحذف مطلقاً مع

الياء والواو نحو : ارمى وادعى يا هند « وارموا وادعوا » ويكسر ما قبلها للياء « ويضم الواو » وشذّ حذفه مع الألف نحو : الزيدان رما بالألف ممدودة للأعلى « وهى ألف الاثنين » ولام الكلمة محذوفة وقد يفتح ما قبل الواو للتخفيف .

ولا تغير الواو والياء بالحذف إن حركتا عينا أو لاما مطلقا كمورا وبقيا إلا مع الواو « فتحذف الياء آخرأ وسواء فى ذلك المعتل الثلاثى وغيره إلا أن لام الكلمة المعتل تقلب ياء مطلقا فى غير الثلاثى » وكذا عينها إلا فى الماضى ، فلا تقلب العين ، وذلك مبسوط فى محاله .

وإما الى ضمير بارز متصل يسكن له آخر الفعل وهو القاء والنون ونا ، فتصون لام الكلمة إن اعتلت الى أصلها من واو أو ياء ، وتحذف عينها إن التقى ساكنان ، ولا يحذف أحدهما ان تحرك كبقى ورضى وعور وحول ، وذلك على الإطلاق .

لكن إن كان ثلاثياً متصرفاً خصّ بنقل حركة العين الى الفاء « إلا إن كانت حركتها فتحاً فإن الفاء تحرك بما يجانس العين ياء كان أو واوآ ، ولا يغير الصحيح ، والى بعض ذلك المختصر أشبهار بقوله :

وانقل للفاء الثلاثى شكل عين اذا اء-

تلت وكان بتا الإضمار متصلا

أو نونه اذا فتصا يكون فمنا-

ه اعتض مجانس تلك العين منتقلا

أى انقل الى فاء الفعل الثلاثى ، وهى الحرف الأسمى الأول منه حركة عينه ، وهى الحرف الثانى الأسمى اذا كانت هذه العين معتلة ، أى حرف علة ساكناً ، وكان الفعل متصلاً بتاء المتكلم ، أو تاء المخاطب ، أو تاء المخاطبة ، أو بنون الإناث ، ومن نزل منزلتهن أى أو بناء الموضوع للمتكلم ، ومن معه ، وللمعظم نفسه ، واذا كانت حركة العين فتحة ضمت الفاء إن كانت العين واواً ، وكسرت إن كانت ياء عوضاً عن فتح العين ، وميائناً للواو والياء ، واذا كانت حركة العين ضمة نقلت للفاء أو كسرة نقلت للفاء أيضاً .

مثال المضموم العين : طال ضد قصر ، واذا اتصل به أحد الضمائر المذكورة حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، لأنها ساكنة وآخره سكن للضمير ، وتنقل حركة العين وهى الضمة ، لأن أصله طول بضم الواو الى الفاء وهى الطاء تنبياً على بنية الكلمة ، ولئلا يقع الإجحاف بحذف العين وحركتها جميعاً فيقال : طلت بضم الطاء وسكون اللام .

ومثال المكسور : هاب ، واذا اتصل به الضمير حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، لأنها ساكنة وآخره سكن للضمير ، وتنقل حركة العين الى الفاء تنبياً على البنية ، ولئلا يقع الإجحاف والعين هى ما عنه الألف ، وحركتها الكسرة ، لأن أصلها هتير بكسر الياء وافتاء

الهاء فتقول : هبت بكسر الهاء وسكون الباء ، ولو بقى أول الفعل وهو فاء الكلمة على فتحه بدون نقل حركة العين اليه ، لم يعلم أنه من باب فعمل بالضم ، أو فعل بالكسر ، أو فعل بالفتح ، وقد مرّ ذلك مبسوطاً مختلفاً فيه .

وتقدم سبب قلب الواو والياء ألفاً ، وتقول في خاف : خفت بكسر الخاء وسكون الفاء ، أصله خوف بكسر الواو ، وقلبت ألفاً واتصل به الضمير فسكن آخره ، فالتقى ساكنان وحذف الأول وهو الألف ، ونقلت كسرة أصله الى الفاء وهي الخاء ، وإنما قلنا : إن الضمة والكسرة في الهاء منقولتان من العين ، لأن أول الفعل المبني للفاعل مفتوح .

ومثال المفتوح العين : قال وباع ، أصلهما قول وبيع بفتح الواو والياء ، قلبتا ألفاً بعد سلب فتحهما وتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما ، وإذا اتصل به الضمير قيل : قلت وبعث بضم القاف دلالة على أن ألف قال عن واو ، لأن الضم يجانس الواو ، وبكسر الباء دلالة على أن ألف باع عن ياء ، لأن الكسر يجانس الياء ، وسكون اللام والعين لاتصال الضمير بهما ، فليكونهما حذف الألف قبلهما ، إذ لو ثبتت لالتقى ساكنان في غير الوقف ، ومن غير أن يكون الأول حرف علة ، والثاني مدغماً من كلمة واحدة ، فالضم دلالة على أن العين واو ، والكسر دلالة على أنها ياء .

ويدل على أنهما دلالة لا أصالة أن أول الماضي المبني للفاعل في مثل ذلك مفتوح لا مضموم ولا مكسور ، ولو أبقى على فتحه لفاتت تلك الدلالة ، ولو نقلت اليه فتحة العين لم تكن فائدة في النقل ، لأن نقل فتحة عينه الى فائه لا يدل على أن وزنه فعل بالفتح ، لأن أول الماضي مفتوح فتمدّرت الدلالة على الوزن ، فراعوا الدلالة على كون

العين واواً أو ياء ، لئلا يجحفوا بحذفها ، وبعدم الإشعار بأن أصلها واواً أو ياء .

وقد يقال : هلا اقتصروا على بيان الوزن ، فبيقوا الفاء على فتحها فرقاً بين فعل المفتوح وفعل المضموم والمكسور ، فييقون أول المفتوح على الفتح وينقلوا حركة العين الى الفاء في المضموم والمكسور ، أو هلا نقلوا فتحة العين لفاء بعد زوال فتح الفاء للفرق المذكور ، ولتنقل حركة فعل وفعل من العين الى الفاء لا حركة المضموم والمكسور فقط .

ولا يقال بأنهم حافظوا على بيان العين واواً أو ياء ، وبيان كونها مفتوحة يعلم من المضارع ونحوه كالأمر واسم الفاعل ، لأنه يقال : هلا حافظوا على ذلك في المضموم والمكسور ، مع أن بيان ضمه أو كسره يعلم مما ذكر أيضاً ، وما ذكره الناظم مذهب جماعة منهم الكسائي .

قال ابن الحاجب : الصحيح في باب قال وطال ضد قصر أن الضم في فائه عند اتصال الضمير لبيان الواو لا للنقل ، وكذا في باب باع وراعوا في باب خاف بنية الكلمة أ . بتصرف .

وقد مر أنه إنما قيدنا طال بضد قصر ، لأنه المضموم وهو لازم بخلاف طاله بمعنى فضله ، فانه مفتوح متعد ، وتعلم حركة العين المعتلة بالمضارع ، واسم الفاعل ، فان كان المضارع بالألف كيخاف علم أن الماضي مكسور العين ، لأن يفعل بالفتح لا يكون مضارعاً لفعل بالفتح في المعتل إلا شاذاً أو بتداخل لغات ، ولا لفعل بالضم كذلك .

وإن كان بالياء كيبيع علم أن الماضي مفتوح العين ، إذ لو كان مضموما لما كان مضارعه على يفعل بالكسر إلا شاذاً ، أو بتدخل ، ولأن الضم في ذوات الياء مفقودة إلا هيئاً ، لكنه غير متصرف للمضارع له ، وياؤه مصححة ، ولو كان مكسوراً لما كسر مضارعه ، والكسر في الماضي والمضارع شاذ ، فلا يحمل عليه .

وإن كان المضارع بالواو نظر الى وصفه المقابل لاسم فاعل من نحو : ضرب فإن كان على فعيل فالماضي مضموم العين ، لأن فعيلاً منه يبنى غالباً وأصله كطويل ضد قصير ، وصف طال يطول ، وإن كان على فاعل علم أنه فعل بالفتح ، لأن فاعلاً فرع في فعل بالضم كقال يقول فهو قائل ، وطال يطول فهو طائل ، بمعنى فضل فهو من الطول بمعنى الفضل ، وهذا إيضاح ما ذكره أبو يحيى .

وقد مر أنه قلنا : أصل طال ضد قصر طول بالضم لمجيء وصفه على طويل ، وإن أصل خاف خوف بالكسر لمجيء مضارعه على يفعل بالفتح ، وإن أصله قال قول بالفتح لا بالضم لتعديته ، لأن فعل المضموم لا يتمدّى إلا بتضمين أو تحويل على ما مر ، ولا بكسر لأن مضارعه يقول ، وإن أصله باع بيع بالفتح ، وإن عينه ياء لأن مضارعه يبيع بالكسر والياء ، وجل ذلك يعلم من كلام أبي يحيى المذكور ، واللام في قوله لفاء بمعنى الى ، وقوله الثلاثي نعت لمحذوف أى الفعل الثلاثي ، ولو ذكر الفعل ولم يقيده بالثلاثي ، أو لم يذكر الفعل ولا الثلاثي .

وقال : انتقل شكل العين لفاء ، لصح لأن الكلام في الفعل الثلاثي والباب له ، وكذا لم يقيده بالماضي لذلك ، ولعله قيده بالثلاثي لأجل أنه قال : فصل ، فقد يتوهم الإطلاق في الثلاثي وغيره ، أو في غير الثلاثي ، ولكن الحق أنه لا يتوهم ذلك ، لأن الباب للماضي

الثلاثى ، والباب يشتمل على فصول فلا يخرج عن الماضى الثلاثى إلا بقريئة ، وقد ترجم بعد للمضارع مطلقا ، ولا بنية الزيد على ثلاثة ، وسكن ياء الثلاثى للوزن وهى الياء المتحركة من ياء النسب المشددة لما سكنها التقى ساكنان ، فحذف الأولى وهى الياء الساكنة ، أو حذف المتحركة للوزن ، وبقيت الأولى ، وهذا أولى لأنه لا حاجة الى إسكان الثانية ، والأول أولى فى الوقف .

وإن قلنا : أعطى الناظم الوصل حكم الوقف ، حكمنا بالأول ، وقد أطلت ذاك فى حاشية التمرين فانظره .

والثلاثى بضم الأول نسب لثلاثة على غير قياس كما قاله الجار بردى ، والقياس فتحه ، وكذا رباعى وخماسى وغيرهما بالضم ، وزيادة الألف والقياس عدم الألف ، وشكل الأول بما شكل قبل النسب فى أربعة وخمسة وغيرهما ، وقيل : إن ذلك منسوب الى ثلاث ورباع ونحوهما بضم أولهما على أنهما دالان على ثلاثة واحدة ، وأربعة واحدة ، بلا تكرار كما هو مذهب سيويه .

ويجوز ذلك أيضاً على مذهب غيره من دلالتهم على تكرار ، ولكن استعمالاً فى ثلاثة واحدة ، وأربعة واحدة استعمالاً لهما فى جزء معناه مجازاً ، وفيه تكلف ، واحترزنا بالثلاثى من غيره كأجاد وأقال وأبان وأخاف واستعمان وانقاد ، فانه لا يغير بالنقل ، ولا بشكل الفاء بحركة تناسب العين لثلاث يخرج عن كلامهم ببقاء الكلمة على وزن لم يرد ، ولتحصيل الحاصل فى نحو أجاد وأقال وأبان وأخاف واستعمان ، لأن الإعلال بالنقل قد حصل قيل لأن الأصل أجود وأقيل وأبين وأخوف واستعوى بفتح الواو والياء ، وسكون ما قبلهما ، ونقل فتحهما للسكان قبلهما ، فقلبتا ألفا وللإجفاف بالكلمة لأنها قد سكن آخرها للضمير ، وحذف لتسكينه ما كان قباه ساكناً ، وهو الإلف كذا قيل .

وفيه أنه لا إجحاف إلا مثل الإجحاف في اثلاثي ، ولئلا يلتبس غير نحو استعان بالثلاثي المضموم والمكسور ، واحترز بقوله : اذا اعتلت عما صح فيه حرف الملة كحور وحول وصيد ونحوها مما مر في محله ، فإنه لا ينقل فيه عند الإسناد الى الضمير شكل العين الى الفاء ، ولا تحذف عينه لأنه لم يلتق ساكنان ، ولا تحرك الفاء بحركة تجانس العين ، بل يجري مجرى الصحيح ، وكذا في غير الثلاثي مما صح نحو استحوذ فمراده بقوله : اعتلت أنها كانت حرف علة ساكناً ، فخرج حرف العلة المتحرك كما رأيت ، فتعبيده باعتلت ولو قبله أبو يحيى وصاحب فتح الأقفال وغيرهما غير صواب ، لأن اعتلال الكلمة عندهم كونها فيها حرف العلة ، سواء كان صحيحاً أى محركاً ، أو غير صحيح أى ساكناً ، فيشمل كلامه نحو عور مع أنه لا ينقل فيه ولا تحرك الفاء بما يجانس العين ، لأن العين فيه لا تحذف فضلاً عن أن يحتاج الى بيانها بتحريك الفاء بحركتها ، أو بيان حركتها .

والصواب أن يعبر بأعلت رباعياً أو علت ثلاثياً ، لأنها لا يشملان إلا حرف الملة الساكن فنصو : قال وباع وخاف واستعان وأجاد مطول ومُعلّ ومعتلّ ، ونحو عور واستحوذ معتل لا معلول ولا معل ، فكل معل ومطول معتل ، ولا عكس فبين معل ومعلول ، وبين معتل عموم مطلق اصديق أحدهما وهو المعتل على كل ما صدق عليه الآخر وزيادة من غير عكس ، وهذا الآخر معل ومعلول ، والذي صدقته كل أعم مطلقاً ، والآخر أخص مطلقاً ، والإعلال تسكين حرف العلة .

ويطلق على تغيير حرف العلة التخفيف وتحتة القلب ، كما في قال ، والحذف كما في قلت ، والإسكان كما في تقول .

والجواب : أن الناظم أطلق اللفظ العام وأراد الخاص ، فمراده باعتنت الدال على عموم حرف العلة أعلت أو عت الدال على حرف العلة الساكن أو إن اعتلت مطاوع أعلت نحو : أنجرت فانتجرت ، وأنصفت فانتصف ، وأشعت النار فاشتعت ، وأضرمتها فاضطربت ، وأوقدتها فانتقدت ، أو مطاوع علّ كجمعت فاجتمع ، وغممت فاغتم ، وما مرّ من تعريف الإعلال بتغيير حرف العلة للتخفيف هو ما لابن الحاجب .

وخرج بتغيير حرف العلة تخفيف الهمزة ، فليس بإعلال ، لأن الهمزة عند انضمامها ليست حرف علة ، وخرج به أيضا الإبدال في نحو : أصيلا في أصيلان .

وخرج بالتخفيف نحو : عالم بالهمزة بساكنة في عالم ، فبين تخفيف الهمزة والإعلال مبانة كلية ، وبين الإبدال والإعلال عموم وخصوص من وجه ، إذ وجدا في نحو : قال ووجد الإعلال بدون الإبدال في نحو : تقول ، والإبدال بدون الإعلال في أصيلا ، ويجمع الإعلال على ما قالوا القلب كما في قال ، والحذف كقلت ، والإسكان كقول .

وأما الاعتلال فيطلق على كل كون كلمة فيها حرف علة أو أكثر أصلا أو زائدا ، سواء كانت الكلمة حرفا أم اسما أم فعلا ، وقد يطبق على المثال خاصة غيبة .

وحدّ الزنجاني والعلام التفتازاني المثل بأنه في الاصطلاح ما أهدأ أصوله أو حروفه الأصلية حرف علة ، وخرج بالأصلية نحو : اعشوشب وقائل وتفيق ، فإن الأصول عشب وقتل وفوق ، ودخل فيه المثال كوعد ، والأجوف كقال ولا يخرج الليف بقونه أحد

حروفه ، لأن اللغيف ولو كان حرفان عليان من أصوله ، لكن يصدق عليه أن أحد حروفه حرف علة ضرورة ، لأن الواحد جزء للانين فصاعداً ، وتحقق الجزء لازم لتحقيق الكل قاله الناصر اللقاني •

ويبحث فيه : بأن ذات الواحد هو انجزء ، اللازم تحقيقه لتحقيق ما فوقه ، وليس الكلام فيه ، وأما مفهومه الذي الكلام فيه فهو الذات مع وصف الوحدة ، أى الانفراد ، وذلك غير جزء لما فوقه ، ولا لازم له ، بل مضاد له لعدم صدقهما على ذات واحدة ، باعتبار واحد ، ففيه جزء زائد على مفهوم الجزئية ، وهو قيد الوحدة ، ومن ثم صح اعتبار مفهوم العدد فيه على وجه الاستقلال ، وفي غيره وهو ما فوقه كذلك باعتبار ما فيه من وصف الوحدة فيقال : هذا واحد ، وهذان اثنان ، وهؤلاء ثلاثة ، فيعتبر مفهوم كل واحد منها ، وهذا المفهوم المستقل باعتبار الوصف تتحقق به المغايرة ، سواء سمي عدداً أم لا ، لأن انقسمية أمر لفظي خارج عن الاعتبار ، فلا يقال : الواحد ليس بـ عدد ، لأننا ولو سلمنا أنه غير عدد لكن مفهومه معتبر •

وكونه لا يسمى عدداً مبحث أم خارج لا يتوقف عليه اعتبار المفهومية ، لأن اعتبارها فيما تعتبر فيه للدليل الدال على الاعتبار في المسمى ، سواء سمي بالاسم الخاص به أم لا ألا ترى أن الدليل دال على اعتبار المفهومية في الشرط ، مثلاً في أكرمك إن جئت سواء سمي شرطاً أم لا ، مع أن التحقيق أن الواحد عدد •

قال اللقاني ولا تنسى في هذا المقام ما نصوا عليه من أن الشيء قد يؤخذ بشرط شيء أو بشرط لا شيء ، أو لا يشترط شيء •

قال ابن قاسم : وكان غرضه من هذا تأييد اعتراضه ، وأن الواحد هو الذات بشرط شيء هو الوحدة أى الانفراد فيتوقف على

وجود الانفراد ، فلا يكون جراء لما فوقه للمناواة كما قرره ،
وستعلم ما فيه •

وقل البخارى : لعل مراد اللقانى جواز أن يعتبر أحد أحروف
لا بشرط الوحدة ، بل من حيث ذاته ، فيصدق باللفيف ، فيكون
كالعذر للسعد ، وأشار ابن قاسم انى ذلك ، وزيادة بقوله الظاهر
أنه مندفع بأحد أمرين :

إما بتسليم أن الجزء وهو ذات الواحد ، وهو الذى اعتبره
الزنجانى ، فقوله : أحد حروفه أى ذات من ذوات حروفه حرف
علة ، وأما وصف تلك الذات بوصف الوحدة فهو عنوان خارج
عن حقيقة تلك الذات ، ولما كان من العنوان كذلك لا يلزم اعتباره
فى الحكم ، ويكفى صدقه فى الجملة ، وفى بعض الأحوال •

وإما بمنع أن الجزء هو مجرد الذات ، بل الجزء هو الذات ،
مع وصف الوحدة ، لكن لا نسلم أن الوحدة التى هى وصف الواحد
بمعنى الانفراد ، بل هى بمعنى عدم التعدد ، ولا شبهة فى أن مجموع
الذات والوصف بهذا المعنى جزء لما فوقه ، ولازم له •

فقول المصنف يعنى الزنجانى أحد حروفه ، معناه شىء من
حروفه ، متصف بعدم التعدد ، وهذا صادق بكل واحد من الحرفين ،
فان كلا منهما شىء متصف بعدم التعدد ، ومع جزء من مجموع
الاثنين ، بخلاف مجموع حرفين من حروفه ، فانه شىء من حروفه ،
لكنه ايس متصفا بعدم التعدد •

فحاصل التعريف : هو الفعل الذى شىء من حروفه موصوف
بعدم التعدد حرف علة ، ولا شبهة فى صدقه حينئذ على اللفيف ،

لأن كلا من حرفيه شيء من الحروف موصوف بما ذكر ، وكل منهما مع هذا الوصف جزء من مجموعهما مما في قول الزنجاني ما أحد أصوله واقعة على الفعل على ما قال السعد ، والحق وقرعها على الاسم ، والحرف أيضا سواء كان الاسم متمكنا أم لا .

قال الطبراني : لك أن تتوقف في صحة ما قاله الشيخ ، يعني اللقاني ، فإنه لو اعتبر في مفهوم الأحد الانفراد ، لم يصدق على غير اللغيف أيضا إذا انفرد ، وهو باطل اتفاقا ، لا يقال . المراد الانفراد عن غيره من حرف العلة لا مطلقا ، لأننا نقول : هذا التخصيص بطل أيضا ، بذليل أن اللغيف يوصف الواو مثلا من حروفه بأنه أحد حروفه ، مع عدم انفرداها عن غيرها من حروف الصلة .

قال ابن قاسم : قول اللقاني : بل مضاد له عائد لقوله : ولا لازم له دون ما قبله ، إذ الجزء لا يمتنع أن يضاد الكل بالمعنى الذي ذكره ، وقوله : ومن ثم صح مفهوم العدد فيه أن أراد به المفهوم الأصولي ، أي التثنية بالواحد يخرج غيره ، وبالأكثر يخرج الواحد ، ففيه بحث ، لأنه إن كان المشار إليه قوله : وذلك غير جزء الخ ، ففيه أن صحة ذلك الاعتبار لا تتوقف على ما ذكر ، بل ممكنة مع تحقق الجزئية ، واللازمة لجواز أن يختص بعض الأحكام بالجزء دون الكل ، أو باللازم دون الملزوم أو بالعكس .

وان كان قوله : لعدم صدقهما الخ ، فكذلك لجواز أن يختص بعض الأحكام بأحد المفهومين من حيث خصوصه دون الآخر ، وإن صدقا على ذات واحدة باعتبار واحد .

هذا وقد قال صاحب الإقفال : قوله : شكل عين اذا هو بنقل حركة همزة الى تنوين عينا ٠ ٠ ٠

قلت : وجهه أنه لو نون عينا بدون نقل كسرة همزة إذا الى تنوينه لكان البيت غير مخبون المروض ، وخبن المروض في البسيط كالضرب واجب في غير المروض والضرب المقطوعين إلا شاذاً كما أوضحت في شرح قوله : فهناك نظماً ، والخبن هو حذف الحرف الثانى الساكن في الجزء ، أى عدم الإتيان به ، وإذا سكن التنوين ولم يكسر كان هو ذلك الثانى مذكوراً ، وإذا كسر فتحذف الهمزة لنقل كسرتها ، وجدت الجزء ليس فيه حرف ثان ساكن ، ويتوصل الى ذلك أيضاً بمنع صرف عين ، أى بإسقاط تنوينه ضرورة ، ولكن اختار النقل لأنه أمر اختياري ، ومنع حرف المنصرف ضروري ، فافهم لا كنت من جهال هذه البلاد .

واعلم أن تاء : اعتلت الأولى للشرط الآخر من البيت ، وعينه لنشر الأول ، وكذا في قوله : فمنه النون للشرط الأول والهاء للشرط الآخر ، وشكل عين حركتها المنطوق بها ، هذا مراده وأصل ذلك في الكتابة .

قال في القاموس : شكلت الكتاب بفتح الكاف خفيفة ، وأشكلته أزلت عنه الإشكال أى بضبط القلم ، ويجوز أن يكون بصريح النطق ، وربما أفهم قوله : اذا اعتلت أنها اذا كانت حرفاً صحيحاً لا تتقل حركتها للفاء ، مع أنها تتقل قياساً نحو : حسن زيد بضم الحاء وسكون السين وفتح النون ، ورفع زيد الأصل حسن بفتح الحاء وضم السين ، سلبت فتحة الحاء ، ونقلت ضمة السين إليها ، فبقيت السين ساكنة ، ونقول : ظرف زيد بضم الظاء نقلاً من الراء ، وسكون الراء ، ورفع زيد ، وعلم زيد بكسر العين نقلاً من اللام ، وسكون اللام ، ورفع زيد ، وقد مر ذلك .

وذلك أن الشرط ما يلزم من عدمه المدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ، وقوله : إذا اعتلت شرط فيلزم من عدم الاعتلال عدم النقل وهو باطل ، لأن النقل موجود مع عدم الاعتلال كما رأيت .

ويجاب : بأن المشروط له وجوب النقل كما تدل عليه صيغة الأمر في قوله : انقل لفاء إذا الأدر للوجوب على الصحيح ما تم تدل قرينة على خلافه ، ومعلوم أنه إذا انتفى الاعتلال ، انتفى وجوب النقل ، وانقل في نحو حسن وظرف وعلم غير واجب ، فقد لمزم من عدم الشرط الذي هو الاعتلال عدم المشروط الذي هو وجوب النقل ، كذا ظهر لى وهو مبنى على أن المراد بالشرط المذكور ما يشمل اللغوى وهو النحوى .

وأما لزوم وجود النقل عند وجود الشرط الذى هو الاعتلال والاتصال بالضمير ، فليس لذات وجود الشرط ، بل لبيان حركة العين ، وللاستبقاء للمعين على أن الناصر اللقانى قال : وأما الشرط اللغوى وهو مدخول إذا وأخواته فالمحققون على أنه مزموم والجزاء لازم ، أو سبب والجزاء مسبب ، فوجوده مستلزم لوجوده استلزماً لذاته لاقتضاءه إياه اقتضاء ذاتياً ، أو جملياً نحو : ان جئت أكرمك ، وتخلفه عنه إنما هو لانتفاء شرط أو وجود مانع .

ويجاب أيضا : بأن الناظم لا يرى الأخذ بمفهوم الشرط ، وبسط ذلك في الأصول ، وخرج بقوله : وكان بتا الإضمار الخ ما اعتلت عينه ، ولم يتصل بالضمير المذكور ولا بنا كطال زيد ، وخاف بكر ، فإنه لا تنقل فيه حركة العين للفاء ، وكذا لا ينقل في نحو باع ، لأنه لو نقل لقليل : طول وخيف فيلتبس بالمبنى للمفعول على لغة من يكسر في باب المبنى للمفعول كقليل ، أو يضم كبوع ،

وحصل على ذلك قال وباع ، ولأنه لو نقل لقل قول وبيع بفتح أوليهما وسكون ثانيهما فيلتبسان بالمصدر ، ويلتبسان في الخط بقول بضم أوله وبيع بكسره ، ولأن من العرب من يقول قَوَّل كبوع قال بعض ذلك سيبويه وأبو علي .

قال صاحب تحقيق المقال : فروا من اللبس في قال وباع ، ولم يفروا منه في قات وبعث وخفت ، وفعلوا النقل مع الضمير المذكور ، ولم يراعوا اللبس لأنهم جعلوا النقل في حال ، وتركه في حل ، علامة فارقة بين البناء للفاعل والبناء للمفعول ، إذ لو كان التغيير للمفعول لزم ، ولأنهم أرادوا أن لا يحذفوا بالكلمة إذا كانوا مضطرين إلى زوال حركة العين استقلا ، ولابد من حذفها لالتقاء الساكنين ، فاستقلوا حذف العين وحركتها ، فنقلوا لذلك .

وقيل : أنهم نقلوا ليدلوا بالتغيير على أن الفعل متصرف ، ولذا لا يكون هذا في الحروف لجودها كيت ، ولا في غير المتصرف كليس ، فإذا قلت : لست لم تكن ثم حركة تدل على العين كما قيل ، وفيه نظر إذ ليس في ليس حركة فتنتقل إلا أن يقال اعتباراً بالأصل ، فإن أصلها إما فعل أي بالكسر ، وإما فعل أي بالضم فيمن قال : است بضم اللام أ . . .

وأما النقل في نحو : عور وصيد إذا اتصل به الضمير أو لم يتصل ، فجائز لا واجب ، وتوهم بعض عدم الجواز فتقول : غير وصيد بقلب الواو ياء ساكنة لكسر العين قبلها ، وكسر الصاد ، وأسكن الياء وقل النظم في العمل بدون اتصال الضمير كما مر في زال وكاد ، قال الشاعر :

وكيد ضباع الحى يأكلن جنتي

وكيد خراش يوم ذاك يتيم

وعلة ذلك أمن اللبس مع قلته ، لأنه لا يبنى للمفعول منهما ،
وقصر الناظم تاء للضرورة ، أو على لغة تاء بلا همزة ، وأضافها
للضمار لأدنى ملائمة ، لأن التاء تدل على صاحبها بإضمار رأى
بخفاء بالنسبة الى دلالة اظاهر ، ولأنها تسمى ضميراً ومضمراً ،
والإضمار يشمل التكلم ، وخطاب المذكور وخطاب المؤنث ، وسواء
في تاء الخطاب انفردت أو اتصلت بما يدل على اثنين أو جماعة :
كقلتما وقتتم وقتن ، وطلتھا وطلتتم وطلتن ، وخفتما وخفتمت
وبعتما وبعتمت وبعتن ، وكان الناظم جعل الضمير التاء فقط دون
لواحقها ، وهو قول ومطل ذلك غير هذا ، وأراد بقوله : أو نونه الإناث ،
ولو استعملت في الذكور والهاء عائدة للإضمار ، والإضافة ذيه
كالإضافة في تاء الإضمار ، وبقي على الناظم نا وهي مرادة له ،
والأصل أو نونه أو نا فحذف العاطف والمعطوف إن أجزنا ذلك
في أو فھر من باب الاكتفاء ، وإنما اقتصر عنها لأنها في انتقال
والحذف موافقة لها في العلة ، أعنى للتاء والنون .

وما يتوهم من فتح الأقفال والصغير من أن المراد بنونه ما يشمل
نون الإناث ونا ، لا يخفى ضعفه ، لأن نا لا يقال له نون نص في
المعنى أن ما فيه حرفان ينطق بلفظه مثل نا فتقول : نا ، أو تعبر عنه
بالضمير ، ولا تقول النون والألف اللهم إلا أن يقال إضافة
نون الهاء للحقيقة ، لأن الإضافة ، كما قال السيد ، تنقسم انقسام
آل ، وأطلق لفظ النون على نا تعبيراً باسم البعض عن الكل مجازاً
مرسلاً لملاقة البعضية والكلية ، أو إحداهما ، وأراد بالنون نون
الإناث ، بنا استعمالاً للكلمة في حقيقتها ومجازاً معاً في حال واحد ،
وعبارة واحدة ، بناء على جواز ذلك ، لأن لفظ نون حقيقة في نون
الإناث مثلاً ، مجاز في نا كما رأيت .

ولا يخفى ما فى ذلك من التكلف قوله : واذا فتحا إلخ قال صاحب التحقيق : ظاهر فى أن التصريح إنما يكون مع الإسناد إلى الضمير لا قبله ، لقوله : فمنه اعتض « أى من الفتح عوض ، وانقل أى عوض من فتح العين ما يناسب العين » وهو الضم أن كانت العين واواً لكسر إن كانت ياء حبال كون ذلك المناسب منقولاً أى مجلوباً ، أى ما تياً به من خارج إلى الفاء لا من العين .

قال أبو عثمان : اذا قلت فِعَلْ أى بتحريك العين صارت العين تابعة لفاء أى فى الفتح ، وذلك باع وقال وخاف وهاب ، وإنما فعلوا ذلك كراهة أن يلتبس يفعل أى بالبناء للمفعول حيث أتبعوا الهمزة الفاء وقالوا : بوع وقول .

قال ابن جنى : هذا القول من أبى عثمان يدل على أنهم ينقلون بَيْعَ وَقَوْمَ ، أى بفتح الياء والواو إلى بَيْعٍ وَقَوْمٍ أى بكسر الياء وضم الواو ، كما ينقلون بَيْعَتٍ وَقَوْمَتٍ يعنى يفتح الياء والواو إلى بيعت بكسر الياء ، وقومت بضم الواو ، ولا فصل بين فعل وفعلت ، وسألت أبا على يعنى الفارسي عن هذا فقال : نعم ، ينقلون فعل كما ينقلون فعلت ، ووزن متصلاً مفتعل أصله مُوتَعِلٌ أبدأت الواو الساكنة ، وهى فاء الكلمة تاء ، وأدغمت فى تاء الافتعال ، وذلك لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لتقارب مخرجيهما ، ومنافاة الوصف ، لأن حرف اللين مجهور ، والتاء مهموسة .

قال فى الخلاصة : ذو اللين فا تا فى افتعال أبداً كما بسيط فى محله ، ووزن اعتض بفتح التاء افتعل ، الأصل اعتوض بكسر الواو وسكون الصاد ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً بعد سلب حركتها ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ووزن اعتوض افتعل ومعنى الافتعال هنا الاتخاذ أى اتخذه عوضاً ، أو مطاوعة فعل بالفتح أى أطع من أمرك بالمعوض ، وفيه أن مطاوع المتعدى لواحد

يكون لازماً ، وهذا متعدّد ، أو لموافقة المجرّد أى غرضه ، أى اجتهده
عوضاً ، والمراد عوض عن الفتح شكلاً مجانساً لأنعين ، منتقلاً الى
الفاء ، وهذا بناء على نقل نحو : قال ، الى فعل بالضم ، وباع الى
فعل بالكسر ، أما على عدم النقل فإمراد عوض عن الفتح مجانساً
منتقلاً من خارج الى الفاء ، ويجوز فتح القاف مطلقاً على أن الأصل
منتقلاً به .

الإعراب : الواو للاستئناف ، وانقل فعل أمر مستر الفاعل وجوباً ،
ولفاء متعلق بانقل ، والثلاثى مضاف اليه ، وشكل مفعول انقل ،
وعين مضاف اليها شكل ، وإذا ظرف زمان مستقبل ، واعتلت ماض
مستتر الفاعل ، وتاء التانيث الساكنة وهى حرف على الصحيح لا فاعل ،
والجملة فى محل خفض بإضافة اذا اليها ، وجواب اذا مقدّر بعد
قوله أو نونه ، وفى فعله تعلق اذا ، والدليل عليه انقل .

وزعم بعض أن دليل الجواب هو الجواب ، ومن علق اذا بشرطها
لم يفسفها الى جملته ، وإن خرجت اذا عن الشرط تعلقت بانقل قبله ،
كما يقول من يجعل انقل جواباً متقدّماً اذا لم يعلقها بشرطها ،
وكان ماض مستتر الاسم عائداً ذلك المستتر الى الثلاثى ، وبما متعلق
بمتصلاً ، وقدم للوزن والروى ، مضاف للإضمار كما مرّ ، ومتصلاً
خبر كان ، والجملة معطوفة على جملة اعتلت ، أو حال بدون تقدير
قد عند كثير ، أو بتقديرها على مذهب من لا يجيز مجئ الجملة
الماضوية المتصرف فعلها ، المجرّد فعلها من حرف النفى ونحوه حالا ،
إلا إن قرنت بمعد .

ومذهب المصنف الجواز ، فلا حاجة الى تقدير قد ، وصاحب
الحال ضمير اعتلت العائد العين على حدّ : جاء زيد وقد طلعت
الشمس .

وزعم أبو يحيى أن صاحب الحال هو الثلاثى ، ويرده أن الثلاثى

مضاف اليه ، ولم يستوف شرط مجيء الحال كذا قيل ، والجواب أنه له مسوغ ، وهو كون المضاف ، وهو فاء جزء المضاف اليه ، لأن فاء الكلمة جزء منها ، أو عاطفة لذنون على تا ، وأجاز بعض أن يقال : تا بلا همزة في السعة ، وعليه فلم تقصر تا في البيت للضرورة ، وليست ممدودة ، ثم قصرت وبسطت ذلك في حاشية التعرین ، والواو للاستئناف أو للعطف ، وإذا ظرف متعلق بـ يكون بدون إضافته الى جملة ، أو باعتض وهو الصحيح ، لأنه الجواب ، فتضاف لجملة الشرط ، وفتحاً خبر مقدم للوزن على يكون ، ويكون مضارع مستتر الاسم عائداً ذاك المستتر الى شكل عين .

وزعم بعض أن فتحاً خبر ليكون مقدرة تاليتة ، لإذا مفسرة بـ يكون المذكور ، وبسطته في حاشية التعرین ، والفاء رابطة لجواب اذا ، ومنه متعلق باعتض ، واعتض أمر مستتر انفاعل وجوباً ، والجملة جواب اذا ، وقدّم منه للوزن والحرص ، ومجانس أى ملائم ومناسب مفعول اعتض ، وتلك مضاف اليه ، بل تى مضاف اليه حذفت ياؤه لالتقاء الساكنين ، والمشهور أن الأصل تاء حذفت الألف للساكن ، وكسرت التاء واللام حرف بَعْد والكاف حرف خطاب ، والعين نعت أو بيان أو بدل على ما مر ، ومنقلا حال مقدرة ، لأن الانتقال بعد التعريض لا مصاحب له ، وصاحب الحال ضمير اعتض أو مجانس ، بل هو صيغة المحذف أى شيئاً مجانساً وإضافة مجانس لفظية .

ويجوز كونه حالا من ضمير مجانس ، ومنقلا على الأول بمعنى ناقل أو هو اسم مفعول افتفتح قافه بمعنى منقول موافق نقل ، قاله صاحب التحقيق .

ويردّه أن المتكلم المعروض لا يكون منقولاً ، وعلى الثانى بمعنى تنقل بفتح التاء والنون ، وتشديد القاف مفتوحة أو مطاوع نقل كذا قال ، وفي كثير من النسخ : فَعَنَهُ اعتض وهو أحسن ، والله أعلم .

باب أبينة الفعل المزيد فيه

الفعل بكسر الفاء مقابل الاسم ، والحرف والحاصل من المصدر ،
وبالفتح مصدر فعل بفتح العين يفعل بفتحهما وهو القياس ، وضمها
وكسرها كما لاسعد في شرح الزنجاني ، والنسيد في شرح المفتاح ، وقال
اللغاني ذلك بحسب الاصطلاح .

وأما لغة فهما مصدران ، فالمفتوح لم يخرج عن المصدرية
البتة ، والمكسور خرج عنها اصطلاحاً إلى الكلمة المقابلة للاسم
والحرف ، ويوافقه قول السعد في المطول ، يستعمل المكسور للفظ
والحدث ، وقد يقال : أراد بالحدث الضرب من ضرب مثلاً لا مدلول
مصدر فعل يفعل ، وقول الهندي سمي فعلاً لتضمنه الفعل اللغوي ،
وهو المصدر يوافقه ، لكن يبحث فيه بأن ما تضمنه الفعل الاصطلاحي
من المصدر هو الفعل بالفتح لا بالكسر كما في الصحاح ، وذكر في
التوضيح في بحث الحسن والتجريح أن المكسور يطلق على المصدر
وعلى الحاصل به .

قال اللغاني : ولا تقضى سوى انترام ما في التوضيح أو الحمل
على التسامح ، فكله أراد بالتضمن الاستئزام ، ويقول : وهو المصدر
حاصل المصدر على حذف مضاف ، أو على تسمية الحاصل بالمصدر
باسم المصدر ، ولا خفاء أن الفعل الاصطلاحي يستلزم اللغوي
الحاصل بالمصدر ، فجاز أن يسمى به .

واعلم أن ما يصدق عليه الفعل الاصطلاحي إما ثلاثي ، وإما
رباعي ، وكل منهما إما مجرد أو مزيد فيه ، وكل منها إما سالم أو غير

سالم ، إن كانت حروفه الأصلية ثلاثة فنلاثى ، أو أربعة فرباعى ، فإن بقى على حروفه الأصلية فمجرد أولاً فمزيد فيه ، فإن خلت حروفه الأصلية من حروف العلة والهمزة والتصنيف فسالم ، وإلا فغير سالم .

وقد مرّ الثلاثى والرباعى ، والصحيح والمعتل ، والمهموز والمضغف ، والكلام الآن فى المزيد فيه ، والزيادة تكون للإلحاق وغيره ، والإلحاق مطلقاً جعل مثاعل على وزن مثال أزيد منه زيادة حرف أو أكثر ، أى جعله موازناً له فى عدد الحروف ، وفى الحركات والسكنات ، ولذا لا يجوز فى الملحق الإدغام مطلقاً ، ولا الإعلال فى غير الأخير ، ويجعل ذلك الحرف الزائد فى المزيد مقابلاً للأصلى فى الملحق به ، ليعامل معاملة فى أحكامه كاللتصغير والتكسير ، فنحو : تردد ملحق بجعفر ، فيقال : قريدد وقرادد كجئيفر وكجعافر .

واعلم أن المزيد فيه إما ثلاثى الأصول فيصير بالزيادة ، رباعياً إن زيد حرف واحد ، وخماسياً إن زيد حرفان ، وسداسياً إن زيد ثلاثة .

وأما رباعى الأصول فيصير بالزيادة خماسياً إن زيد واحد ، وسداسياً إن زيد اثنان ، وللرباعى المزيد ثلاثة أوزان :

تعمل بفتحتين فسكون ففتح : كتدحرج ، والزائد التاء على ما مرّ .

والمعتل بسكون الفاء وفتح العين ، وسكون النون وفتح اللام الأول : كاحرنجم الزائد الهمزة ، والفنون وهما المطاوعة الفعل الرباعى الذى لا زيادة فيه .

وافتملك بسكون الفاء وفتح العين واللام ، وتشديد اللام
الثانية نحو : اقشعر ، وقيل : ملحق باحرنجم ، زادوا الهمزة وأدغموا
الأخير ، وعلى الإلحاق يكون مزيد الرباعي وزنن ، ويدل على إلحاقه
اتحاد مصدرهما تقول : اقشعر اقشعراراً ، كاحرنجم احرنجاماً ،
وفيه أنه لا دال في ذلك كما يأتي إن شاء الله ، فإن شأن المصدر
المبدوء وبهزة الوصل واحد ، والحق أنه مقتضب أى موضوع
على مثال غير مسبوق بآخر هو له أصل ، أو كالأصل مع خلوه عن
حرف مزيد لمعنى أو للإلحاق ، وقد يطاوع فاعل بفتح العين قبلها همزة
ساكنة كاطمان مطاوع طامن ، لكنه دخله القلب المكنى أى قدمت الميم
في اطمان ، وأخرت في طامن ، وقيل الأصل تقديم الميم .

وإنما يكون اتحاد المصدرين دليل الإلحاق في الأفعال ، والملاحق
الذى له أصل سابق كجلبب لدرج ، وأصل جلبب جلب ، وأدى
له كالأصل كاشعر لاحرنجم ، والمراد اتحادهما في الزنة بأن تقع
حروف الميزان في الفرع الملحق موقعها في الأصل الملحق به ، لا مجرد
التوافق حركة وسكوناً ، ولذا حكم على اقمنس بمماثلته ، وإلحاقه
باحرنجم ، ولم يحكموا على استخراج بأنه ملحق باحرنجم ، مع
أنه موافق له حركة وسكوناً ، لأن استخراج على خلاف ما ذكر في
الأصلية والزيادة بالنسبة الى احرنجم أما في الأصلية ، فلأن الفاء
وهى فاء وقعت موقع النون الزائدة في احرنجم الذى هو الأصل ،
وأما في الزيادة فلأن النون واقعة في هذا الأصل د الفاء والعين
وليس الفرع ، وهو استخراج كذلك .

والفرق بين الملحق والأصل ، أن الملحق يجب أن يكون فيه زيادة
للإلحاق دون الملحق به مثلاً يجب في باب حوقل زيادة الواو بين الفاء
والعين ، دون باب درج ، ويجب في باب اقمنس وجلبب تكرير اللام
دون باب احرنجم ، وعلى هذا القياس نحو : تدخرج ، فإنه ملحق

تقعس بتدحرج من حيث تكرير اللام ، لا من حيث زيادة التاء أولا فإنها فيهما والفرق بين الملحق والمتشعب أن زيادة الحرف في المتشعب لتقصيد زيادة معنى ، كما أن زيادته في الملحق لتقصيد موافقة لفظ للفظ لا لذلك ، بل ليعامل معاملته ، وإن صحبه معنى وهذه العبرة بالفعلة لأطرادها وعمومها في جميع صور فعل .

قال اللقاني : إن قوت الإلحاق هو جعل المصدرين على زنة واحدة ، فكيف يكون اتحادهما دليلا على الإلحاق الذي هو عليه ، والدليل يفاير المدلول ؟

قلت : الإلحاق جعل الكلمة من باب غير بابها الأحـلى ، واتحادهما مغاير له لازم ، واللازم يصح أن يكون دليلا على المازوم ، ودليل الإلحاق عند جار الله أن حرف الإلحاق ما ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف له ، كواو حوقل ، ولام شمللا ، وهذا أولى لجريانه في الأسماء والأفعال ، فليس المراد من زيادة الإلحاق أن لا يصحبها معنى أصلا كما قيل ، لأن معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى حقل وشمل ، بل أن لا يكون لإفادة معنى كزيادة همزة أكرم ، وراء فرح بالتشديد ، وألف فاعل بفتح العين ، فلا يقال : إنها الإلحاق وإن صار اللفظ بواسطتها على وزن الرباعي ، وذلك لظهورها في معنى آخر فلا يجوز حملها على الغرض اللفظي ، مع إمكان المعنوي والمزيد لغير الإلحاق لأبد لزيادته من معنى .

وإذا قيل مثلا : إن أقال بمعنى قال فتسامح نحو : ما يقال في من في مثل : (ما من إله) إنه زائد لما لم يفد سوى المنى الحاصل ، وتأكيد ، وكذا همزة أقال أفادت المبالغة كما للرضى في شرح الشافية .

وأما الثلاثي المزيد فيه ، فإما ملحق بالرباعي المجرد عن الزيادة ، وهذا منه ما يكون حرف الإلحاق قبل الفاء ، وله ستة أوزان : تفعل ونفعل ، ويفعل وفهمل ، وسفعل ومفعل : كترمس ونرجس ، ويزنا وهلقم ، وسنبس ومدرع .

ومنه ما يكون حرف الإلحاق فيه بعد الفاء وقبل العين ، وله ستة أوزان أيضا : فيعل وفعول ، وفنعل وفهمل ، وفاعل بفتح العين قبلها همزة ساكنة ، وفمعل نحو : يبطر ، وجورب وسنبك ، ورهمس وطامن ، وزملق .

ومنه ما يكون حرف الإلحاق فيه بعد العين وقبل اللام ، وله أربعة أوزان : فعمل وفعل ، وفعل وفمعل ونحو : قنس وجلمط ، وعديط وهرول ، ولنا خامس وهو : فمعل ككلب .

ومنه ما يكون حرف الإلحاق فيه بعد اللام ، وله أربعة أوزان أيضا : فعلى وفعلم ، وفعلن وفعلس ، ونحو : سلقى وغلصم ، وقطرن وخبلس .

وإما ملحق بالرباعي الأصول ، المزيد فيه ، وهذا منه ما ألحق بباب احرنجم ، وله خمسة أوزان : فعنلا بهمزة بعد اللام ، وافعلنى بألف بعدها ، وافعنل بزيادة إحدى اللامين ، وافرنل وافعنلس نحو : احبنط واسلنقى ، واقعنسس واحونسل ، واعلنكس .

ومنه ما ألحق بباب تدحرج وله تسعة أوزان : تفعل وتفهمل ، وتقلعت وتفعنل وتفنعل وتفعيل ، وتفوعل وتفعول ، وتقل نحو : تسلقى وترهشف ، وتعفرت وتقلنس ، وتسنبل وتعذيط ، وتجورب وترهوك وتمدوع .

وإما مماثل للرباعي غير ملحق به ، وإله ثلاثة أوزان : افعل
وفعل ، وفاعل نحو : أعظم كأكرم ونحو : قدس بالتشديد ، وقاتل
بالفتح .

وإما مزيد فيه أيضاً غير ملحق بالرباعي ، وغير مماثل له ، وهو
ما في أوّله همزة وصل ، سواء كان خماسياً أو سداسياً ، فالحماسي
له أربعة أوزان : افتعل وانفعل ، وافعل بتشديد الفاء ، وافعل
بتشديد اللام نحو : اعتدل وانطلق ، واظلم بتشديد الظاء أصله
اظلم ، قلبت التاء ظاء وأدغمت فيه الظاء ، واحمرّ بتشديد
الراء .

والسداسي له عشرون وزناً : استفعل وافعل بتشديد اللام ،
وافعول وافعول بتشديد واوه ، وافعل وافعل بتشديد الفاء ، أصله
تفاعل قلبت التاء من جنس فاء الكلمة ، وأدغمت فيها بعد الإسكان وجيء
بهمزة الوصل ، وافعل بتشديد الفاء والعين ، أصله تفعل بتشديد
العين فقط ففعل فيه ذاك ، وافتعال باللف ودونه ، وافعل بتشديد
الياء ، وافعول وافعل وافعل بتشديد اللام الثانية ، وافعل
بتشديد الأولى ، وافعل وافعل بتشديد اللام ، وانفعل بتشديد
اللام ، وافعل بتشديدها ، وافعل بتشديد الميم ، وافعل بتشديد
اللام ، وافعل بزيادة همزة قبل اللام المشددة نحو اجفاظ ، وزاد
بعضهم افعل بتشديد الفاء والعين ، وافعل بتشديد الفاء اللذين ليس
أصلهما تفعل وتفاعل بناء على ثبوتها .

وذكر المصنف في كتبه ستة وأربعين وزناً ، ومثال تلك العشرين :
استخرج واحمار بتشديد الراء ، واخشوشن واجلود بتشديد الواو ،
واحرنجم وادّارك بتشديد الدال ، أصله تدارك أبدلت التاء دالا
وسكنت وأدغمت وجيء بهمزة الوصل ، واخصم بتشديد الخاء

والصاد ، أصله تخصم بتشديد الصاد ، أبدلت التاء خاء ، وأدغمت وجلب همزة انوصل ، واقتدار بفتح التاء وبألف بعد الدال ودونه ، واهبيخ واعوجج ، واسلفق واشمخر بتشديد الراء ، واجرمز بتشديد الميم ، واحونصل واكوال بتشديد اللام قبلها همزة ، وانكسر بتشديد الراء ، واكتسب بتشديد الباء ، واهرمع بتشديد الميم ، وارهشف بتشديد الفاء ، وجملة ذلك ثمانية وستون وزناً على خلاف في بعضها ، وافعلل بتشديد اللام الآخرة وزيادة الأولى تاسع وستون كاسلمهم ، وهو مذكور في النظم ، وافعالل بالفك متم سبعين نحو : احرار رَ ارَّجَّله أى غضب .

والدليل على ما ليس بملحق منها عدم اتحاد مصدره ومصدر ما قد يدعى أنه هو ملحق به ، كافعل وفاعل وفعل بالتشديد ، فإنها لم تلحق بدرج لعدم مجيء مصدرها كدرجة ، وذكر صاحب التحقيق أن مزيد الثلاثي سبعة وعشرون ، وينقسم الى ثلاثة أقسام :

الأول : زيادته للإلحاق فيكون على بناء الرباعي ، وذلك ستة أبنية : فوعك ككوتر ، وفعل كبيطر ، وفعل كجهور ، وفعل ككلنس وهو قليل ، وفعل ككهمل ، وفعل كساقى فهذه ملحقة بفعل كدحرج ، بدليل مجيء مصدرها كمصدر دحرج الذى هو درجة ، وتلحقها التاء كما تلحق دحرج .

الثاني : ما على شكل الملحق لا ملحق ، وهو افعل وفاعل وفعل مشدداً ، وتلحق التاء الآخرين كقتائل وتكلم .

والثالث : ما لم يشاكله وهو تسعة ، ثلاثة خماسية : تفعل وانفعل واففعل ، وستة سداسية : استعمل وافعال وافعول وافعول

بتشديد الواو ، وافعلنل نحو اسحنكك ، وافعنلى ، وهذان الوزنان
الأخيران ملحقان باحرنجم من مزيد الرباعى .

ومزيد الرباعى ثلاثة : تفعلل كتدحرج ، وافعلل كاحرنجم ،
وافعأل كاطمأن ، فذلك أربعة وثلاثون بناء ، عشرة بالتاء وأحد عشر
بهمز الوصل وغيرها بدونهما تسعة فى الثلاثى ، واثنان فى الرباعى ،
وأربعة أصول ، وستة ملحقة بالثلاثى ، وثلاثة على وزن الملق .

قال : هذا هو المعلوم عند الأكثرين فى عدد المزيد ، وزيدت
أبنية شاذة ، فذكر ابن عصفور يكفم بفتح الياء وانعين واللام ،
كيرناً لحيته سبغها بأيرناء وهو الحناء ، وتفعللت بفتح التاء
والفاء واللام كتعفرت ، وزاد الزبيدى أفعالا تبرا من عهدتها افعيل
كاهبيخ ، وافعولل كاعشوجج ، وافونل كاحونصل .

قال : ذكر صاحب كتاب العين هذه الأفعال ، ولم أسممها لغيره ،
ولا أحقها فعهدها عليه هـ .

وكتاب العين فيه مناكير لا يعزل على ما انفرد به ، لما علم من
عدم صحة نسبته الى الخليل أو لكونه لم يصحح .

قال الزبيدى : وقد جاء فعل حكى بعض اللغويين سنبل الزرع ،
وأسبل ودنق الرجل اذا افتر ، وكنتات لحية ركنات عن أبى عبيدة ،
وفعيل قالوا طشياً رايه ورهياً اذا غلط ، وافعول بتشديد اللام
ككوهد ارتعد ، واكوال قصر ، ذكر هذا كله فى آخر باب ما ألق
من الأفعال الثلاثية بالرباعى ، وأنكره غيره .

وأما هرقت وهرحت وأهرقت واسطاع فلا يقال إنها من مزيد
الثلاثى ، قال سيبويه : وأما هرقت وهرحت يريد أرحت ، فأبدلوا مكان

الهزة الهاء كما تحذف استثقالا لها ، فلما جاء حرف أخف منها لم يحذف في شيء ، ولزم لزوم الألف في ضارب وأجرى مجرى ما ينبغي لألف افعل أن يكون عليه في الأصل •

وأما الذين قالوا : هرقت فإنما جعلوها عوضاً من حذفهم انعين ، وإسكانهم إياها ، كما جعلوا ألف يمان عوضاً ، وجعلوا الهاء عوضاً لأنها ترداد ، ونظير هذا قولهم اسطاع يستطيع ، جعلوا الموضع السين لأنه فعل وهي فيه ، وجعلوا الهاء بمنزلتها ، لأنها ترداد ملحقة في آخر الفعل نحو : أرمه وعه ، وكذا لا يقال في أروعى وأجأوى يجأوى أى اسرود في غيرة وحمرة أنهما من مزيد الثلاثي ، لأنهما من باب احمر ، ولم ينحقهما الإدغام لانقلاب حرف العلة ألفا للفتحة ، بل للإلحاق بمزيد الثلاثي •

وذكر بعض شراح الألفية : أن المزيد من ثلاثي الأفعال خمسة وعشرون بناء مشهورة في بعضها خلاف ، وهي : أفعل كأكرم ، وفعل كهدس ، وتفعل كتملم ، وفاعل كقاتل ، وتفاعل كتقاتل ، وافعل كاكسب بالتخفيف ، وانفعل كانطلق ، واستفعل كاستغفر ، وافعل بتشديد اللام كاحمر بتشديد الزاء ، وافعال كذلك وهو بالألف قبل اللام كاحمار ، وافمعل كاخشوشن ، وافمعل كاجلوز ، وافمعل كاعشوج ، وافعل كاهبيخ ، وفمعل كحوقل ، وفمعل كهرول ، وفعل كسمل ، وفعل كشيطن ، وفعل كرهياً ، وفعل كسلقى ، وافمعل كاسنقى بالألف ، وافمعل كاجنبط بالهمزة لغة في اجنبط بالألف ، وافمعل كاحرنجم ، وفعل كسنبل ، وتمفعل كتمندل ، والكثير تتدل ، ويجيء كل من هذه الأوزان لمعان متعددة •

قلت : يرد عليه أن منها ما لم يوضح لإفادة معنى من المعاني

التي تقاد بالأبنية ، بل وضع ليفيد معنى بجوهره : كفعل وفعل «
وفعل وفعل » .

قال : وللمزيد من رباعيتها ثلاثة أبنية تفعل كدخرج ، وافعل
كأخرج ، وافعل كأقشر ، وهي لازمة ، واختلف في هذا الثالث
ف قيل : هو بناء مقتضب ، وقيل ملحق بأخرج ، زادوا فيه الهمزة
وأدغموا الأخير ، فوزنه الآن افعلل أى وقبه غعلل كدخرج ، ويدل على
إلحاقه بأخرج مجيء مصدره كمصدره هـ .

قلنا : وعلى الإلحاق أصله قشمر كدخرج ، زادوا الهمزة
وإحدى الراءين ، فصار أقشمر ، نقلوا إلى العين فتحة الراء الأولى
توصلا إلى إدغامها في الثانية ، ورد القول بالإلحاق بأن الملحق به
إذا كانت فيه زيادة يجب اشتغال الملحق عليها واقعة فيه موقعها في
الأصل كما مر ، والنون في أخرج دون أقشمر ، وبأنه لا يجوز في
الملحق مطلقاً الإدغام ولا الإعلال في غير الآخر ، ومجرد اتحاد المصدرين
لا يدل على الإلحاق ، بل لابد من استيفاء شروط الإلحاق قاله الصبان
تبعا للقائى .

قأت : صرح الجار بردى بأنه ملحق ، وقد أجاب ابن قاسم بأن
شرط عدم الإدغام في الملحق باعتبار الغالب ، أو تكون المسألة
خلافية .

وأما أوزان الأسماء المزيد فيها فثلاثاء وثمانية أوزان عند
سيبويه ، وثلثاء ونيف وثمانون عند الزبيدي ، إلا أن منها ما يصلح
وما لا يصلح ، ويزاد في الاسم حرف وحرفان ، وثلاثة وأربعة ،
ويصير الاسم الثلاثى رباعياً إن زيد حرف ، وخماسيا إن زيد حرفان ،
وسداسيا إن زيد ثلاثة ، وسباعيا إن زيد أربعة ، ويصير الرباعى

خماسياً إن زيد واحد « سداسياً إن زيد حرفان ، وسباعياً إن زيد ثلاثة ، ويصير الخماسى سداسياً إن زيد حرف ، وسباعياً إن زيد حرفان .

قال الشيخ خالد : ومواضع الزيادة أربعة : ما قبله الفاء ، وما بين الفاء والعين ، وما بين العين واللام ، وما بعد اللام « ولا تخلو من أن تقع متفرقة أو مجتمعة ، فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو : اجدل ، وما بين الفاء والعين نحو : كاهل ، وما بين العين واللام نحو : غزال ، وما بعد اللام نحو : علقى ، والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو : أجادل ، وبينهما العين نحو : عاقول « وبينهما اللام نحو : قمصري ، وبينهما الفاء والعين ، نحو : إعصار ، وبينهما العين واللام : نحو : حيزلى ، وبينهما الفاء والعين واللام نحو : احملى والمجتعتان قبل الفاء نحو منطلق ، وبين الفاء والعين نحو : جراجر على القول « بأن المضاعف الزائد فيه الأول ، وبين العين واللام نحو : خطاف على القول بأن زائد المضاعف هو الثانى ، وبعد اللام نحو : عباء ، والثلاث المتفرقات نحو : تماثيل ، والمجتمعة قبل الفاء ، نحو : مستخرج ، وبين العين واللام نحو : سلايم ، وبعد اللام ، نحو : عنفوان « واجتماع ثنتين ، وانفراد واحدة نحو : أفنوان ، والأربعة نحو : اشهباب مصدر اشهاب أ هـ .

واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء :

الأول : الدلالة على معنى وهو الأصل والغائب « كدلالة الهمزة على التعدية ، وهى يصير الفاعل مفعولاً ، وحاصل ذلك أمر معنى فى نحو : أكرمته ، وثلاثيه : كرم بمعنى حسن حاله فأكرمته بمعنى ميزته حسن انحال « وأعلمته ، ودلالة الألف فى ضاربته وقاطنقه على الاشتراكى فى الفاعلية والمفعولية ، ودلالة السين على الطلب فى

استغفرت ربى ، ومعرفة هذه المعانى أصل مهمّ سأذكرها مع
الآيات إن شاء .

وكدلالة همزة أقوم على تكلم الواحد ، والنون عن تكلمه وحده
أو عن جماعة أو اثنين في نقوم ، وكدلالة الياء والتاء على الغيبة ، ودلالة
التاء على التانيث في يقوم زيد وتقوم هند ، ودلالتهما على الخطاب في
تقوم يازيد ونحوه ، وكدلالة زيادة التثنية والجمع والتصغير والتكسير
وغير ذلك مما يكثر عدّه .

الثانى : الإلحاق كواو كوثر وجوهر ، وياء صيرف وعيثر ،
وآلف أرطى وآلف شمال ، ونون جحنفل ورعثن ، وقد مر تعريف
الإلحاق ، وعرفه في التسهيل بجعل ثلاثى أو رباعى موازناً لما فوقه ،
أى موازن له صورة وإلا فقد يختلف الوزن بحسب الحقيقة ، فإن
جعفراً فعل ، وكوثرأ فوعل ، والموازن صورة هو الموازن وزناً طبيعياً
وهو الموافق حركة وسكوناً ، وإو خالف أصالة وزيادة ، والموازن
وزناً صرفياً هو الموافق حركته وسكوناً وأصالة وزيادة ، والموازن
وزناً عروضياً الموافق في مطلق الحركة والسكون ، ولو قبلت ضمة
بفتحة أو كسرة فكل وزن صرفى أو طبعى عروضى ، وكل صرفى طبعى
ولا عكس .

الثالث : المد كآلف رسالة ، وياء صحيفة ، وواو حلوبة ،
وكحروف المد في سريال وقنديل وعجوز .

الرابع : التعويض ، كتاء زنادقة فإنها عوض عن ياء زناديق ،
وتاء مشاركة ومغاربة عوض عن ياء النسب ، وتاء إقامة واستقامة ،
فإنها عوض عن آلف الأفعال بكسر الهمزة والاستفعال ، أو عن عين
الكلمة على الخلاف في المحذوف ، وسين يستطيع ، فإنها عوض عن حركة
عين الكلمة بدليل ضم حرف المضارع ، إذ لو كان حرفاً زائداً بلا

تعويض لكان خماسياً فيفتح « وميم الهم فانها عوض عن حرف النداء .

الخامس : التكمير كميّات ستم وزرقم وابنم فإنّهما زيدت لتكثير اللفظ ، وتخييم معنى الستة وهو العجز والزرقمة والابن فكثرت اللفظ ليكثر المعنى ، وهذا داخل في الأول ، وكألف قبعرى وكمثرى .

السادس : الإمكان ، كهزمة الوصل ، لأنه لا يمكن أن يبدأ بساكن ، ويمكن الابتداء بها كذا لصاحب تحقيق المقال كالشيخ خالد ، وهو المشهور الذى عليه الجمهور ، وهو الحق .

قال الجاربردى فى شرح تصريف ابن الحاجب : من أنكر ذلك فقد أنكر العيان وكابر المحسوس ، وعبرة السعد أنهم رفضوا الابتداء بالساكن .

قال الغزى : وفيها إشارة الى إمكانه فى نفسه ، وهو ما صرح به جماعة وقالوا : إن عدم جواز الابتداء به ربما يختص بلغة العرب ، لا لأنه ممتنع فى نفسه ، بل لأن لغتهم موضوعة على غاية من الإتيان ، وفى الابتداء به نوع لكه ويشاعة ، ويجوز فى لغة أخرى كلفة الخوارزم ، وعليه السيد فى حواشى الكشاف ، قال فيها الحقّ جوازه ، ومن قال باستحالة لا يسمع منه إلا حكايتها ، وإذا استعربت لغة العجم وجدت فيها الابتداء بالساكن المدغم لا سيما فى لغة الخوارزم إلا أنه غير واقع فى لغة العرب .

وقال اللقانى : إنّ تعبير السعد بالرفض إشارة الى إمكانه ، فإن الرفض الترك ، ولا يطلق الترك إلا حيث يصح عدم الترك ، فالمحال لا يقال متروك صرح به السيد فى شرح المواقف ، بل قال اللقانى : ان

معنى رفضهم ذلك رفضهم جعل الساكن بدءاً للكلمة ، وإن الابتداء به بهذا المعنى ممكن باتفاق ، وإن بعضاً توهم أن المراد بالابتداء بالساكن ابتداء التلطف ، والخلاف في أسحالته وإمكانه شهير في علم الحكمة وغيرها ، وإن التعبير بالرفض إشارة إلى اختيار إمكانه ، وفيه نظر ، لأن رفضهم له بهذا المعنى لا يستلزم عدمه بالمعنى الأول لإمكان بدء الكلمة بساكن يبتدأ التلطف بما قبله موصولاً به .

قال البخارى : ولا يخفى أن في رفضهم له بهذا المعنى الأول مع صدق نحو : (قد أفلح) بسكون الهزة ونقل حركتها إلى الدال في القراءة المتواترة إشكالا ، والظاهر ما ذكره هذا البعض ، ونازعه أيضاً ابن قاسم قال القائل : إن يقول هو وإن لم يستلزمه لكنه يناسبه ، فالحاصل أنهم لما رفضوا الابتداء به تلفظاً مناسباً أن يجعلوه أول الكلمة التي من شأنها الابتداء بأولها ، ففى الحكم بالوهم والنظر نظر اه .

هذا ومثل بعض للإمكان بهاء السكت في نحو : عه وقه ، لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه وقفاً نحوياً ، أما مطلق الوقف عليه فممكن بأن يوقف عليه محرراً لكنه لحن .

السابع : البيان كهاء السكت في نحو : (سلطانيه) و (ماليه)
أبيان أن ألياء متحركة لا ساكنة ، ويزيدها لبيان وصل المنادى بالألف .

واعلم أن الأصل عدم الزيادة ، فلا يحكم بها إلا بدليل ، وأدلتها عشرة وعدّها بعضهم تسعة ، وبعضهم سبعة ، وأكثرهم ستة وهو أظهر عند صاحب التحقيق لازماً زاد يرجع إليها :

التحليل الأول : سقوط الحرف في أصل كسقوط ألف ضاربٍ بكسر
الراء في أصله ، وهو المصدر ، وسقوط ألف ضاربٍ بفتح الراء في
ضرب الذي هو فعل ، وهمزة اعلم في علم ، وسقوط نون حنظل في
حنظلت الإبل أي أكلت الحنظل ، وسقوط تاء ملكوت في الملك ، وهو أقرب
الأدلة إلى الضبط ، وأصحها علة وأقواها .

ويكون في الفعل والاسم ولو علماً ولا سيما الصفات والأعلام
المنقولة ، ونقلها نوع تصرف ، وفي اسم الجنس ولا يعتبره النحوى
لأنه لا يلزم فيه ولا يطرد ويسمى ذلك بالاستتقاق وهو صغير إن كان
بين اللفظين تناسب لفظاً وترتيباً كاشتقاق ضرب وضارب ويضرب ونحراها
من الضرب ، وهو المراعى في الدلالة على الزيادة وكبير إن تناسبا لفظاً
لا ترتيباً لحيد وجذب وأكبر إن تناسبا مخرجاً فقط كنهق ونعق ،
وقيل بالنظر إلى الباب إما أكبر وهو أن تكون المادة واحدة ، ويختلف
حالها بالترتيب وتدل على معنى واحد ، قال بعض : كقعد تراكيب
ق ول على معنى الخفة والسرعة .

ومن قال بدلالات : أبو الفتح ، وربما ركن إليه أبو على ، وإما أصغر
وهو إنشاء مركب من مادة يدل عليها وعلى معناه وهو الموحل عليه
كما مر ، كدلالة أحمر على الحمرة ، ومن قامت به ، وسمى الأول
بالصغير لأن من ينظر إلى ضرب يعلم بدون التأمل أنه مشتق من
الضرب ، لحصول المناسبة لفظاً وترتيباً ، والثاني بالكبير لأن من ينظر
إلى جبد مثلاً يعرف بالتأمل أنه مشتق من الجذب لعدم المناسبة في
الترتيب ، والثالث بالأكبر لأن من نظر إلى نعق يعلم بالتأمل القوى أنه
مشتق من النهق لعدم المناسبة ترتيباً ولفظاً .

وجه الاستتقاق ثلاثة أنه إما بالتبديل فهو الأكبر ، وإما بالتقديم
والتأخير ، وهو الكبير ، وإما بدونهما وهو الصغير ، وكذلك تفهم تحليل

التسمية بالأصغر ، وسمى بعضهم الأول بالمصغر ، وهو موافقة الأصول لفظاً وترتيباً ، والثانى بالصغير ، وهو الموافقة لفظاً لا ترتيباً والثالث بالأكبر وهو عدم الموافقة لا لفظاً ولا ترتيباً ، ويعتبر فى هذا الأصغر موافقة المشتق للمشتق منه فى المعنى واللفظ ، وفى الأخيرين مناسبة له فى المعنى ، فإن كنى أى لم يصرح يناسب مدنى ناك أى نكح فى الإخفاء ، واعتبروا فى الأكبر الموافقة فى أكثر الأصول والمناسبة نوعاً أو مخرجاً فى باقىها ، وسمى بعضهم الأول بالأكبر والثانى بالكبير والثالث بالصغير نظراً الى الظهور .

وإن شئت فحدّد الاشتقاق الأصغر بحسب العلم ، بأن تجد موافقة فرع لأصل بحروفه الأصول ، والمعنى فتردّه اليه وبحسب العمل بأن تأخذ من أصل فرعاً يوافقه فى الحروف الأصول ، وتجعله دالاً على معنى يوافق معناه ، ولك إسقاط لفظ الرد ، لأن الأصل يبنى عنه اذ الأصالة والفرعية لا يتصوران بدونيه .

والدليل الثانى : سقوط حرف فى فرع ، كسقوط ألف كتاب فى جمعه الذى هو كتب ، وهو عكس الاشتقاق ، لأن الاشتقاق استدلال بالأصل ، وهذا يسمونه التصريف استدلال بالفرع .

الدليل الثالث : سقوطه فى نظير لغير علة كسقوط ياء أبطء فى أطل وهو الخاصة ، ويشمل الأدلة الثلاثة ، قولك بسقوط الحرف فى بعض التصاريف .

وشرط الثلاثة كما للمرادى وغيره : أن يكون السقوط لغير علة تصريفية ، فإن كان لها فليس دليلاً على الزيادة ، كسقوط واو وعد فى يعدد لثلا يقع بين ياء وكسرة ، وسقوط ألف طال وخاف وقال وباع

في : طُت وخفت وقلت وبعث لالتقاء الساكنين ، وحذف واو يغزو في لم يغز ، ويا يرمى في لم يرم ، وألف يسمى في لم يسع .

وعرّف في الخلاصة الزائد : بأنه الذي لا يلزم في جميع التصارييف ، والأصلى بأنه الذي يلزم فيها ، ومراده السقوط المذكور . لأن الساقط لعلّة تصريفية كالثابت ، فالأصل اذا سقط للعلّة مقدّر الثبوت ، والزائد اذا لزم مقدّر السقوط ، ولذا يقل : الزائد في سقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديرأ ، فلا يرد عليه سقوط تلك الحروف الأصول ، وثبوت قرنفل وواو كوكب في التصارييف ، مع أنهما زائدتان .

الدليل الرابع : كون الحرف مع عدم الاشتقاق الكلمة التي هو فيها في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق ، أو الأخذ كأننون الساكنة الثالثة غير المدغمة المتلوة بحرفين بعدها : كمنص بمهمات بينها نون ، وهو جبل فنونه زائدة لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة كحجفلف لشفة ذى الحافر .

الدليل الخامس : كونه مع عدم الاشتقاق في موضع تكثر فيه زيادته مع الاشتقاق ، أو الأخذ كالهزة أولاً بعدها ثلاثة نحو : أرنب ، فإنها زائدة ، وإن لم يعلم اشتقاق ما هي فيه لكثرة زيادتها اذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه كأحمر وأكرم ، قاله الشيخ خالد وغيره ، وظاهره أنها قد تكون اذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه أصلاً : كإمعة وإمع فانظره .

الدليل السادس : كونه بموضع لا يقع فيه إلا حرف زائد كنون حنطاو للعظيم البطن وكنثاو بمثناة الوافر اللحية ، وسنداو وقنداو الرجل الخفيف .

الدليل السابع : لزوم عدم النظر في تلك الكلمة التي ذلك الحرف منها ، بتقدير الأصالة في تلك الكلمة كتقتل بفتح التاء الأولى ، وسكون الثانية ، وضم الفاء لولد الثعلب ، ولو حكمنا بأصالة تائه لكان على وزن فعلل بفتح الفاء وضم اللام الأولى وهو مفقود .

قال صاحب التحقيق : وكثير يمثل بإمع وإمعت ، وهو المعنى الذى لا رأى له ، ويقولون : لو كانت الهزمة زائدة لأدعى الى وجود أصل بكسر الهزمة في الصفات وهو فيها مفقود ، وهذا في الحقيقة من أدلة الأصالة ، والأشبه بهذا أن يستثنى من دليل الكثرة ، فإن الهزمة المتصدرة في مثل هذا الأكثر زيادتها ، إلا أن توقع في محذور كعدم النظر في إمعة .

الدليل الثامن : لزوم عدم النظر بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها ، كتنتقل على لغة ضم التاء الأولى والفاء ، فإن تائه أيضا زائدة ، وإن لم يلزم من أصلتها عدم النظر ، لأنها أو جعلت أصلا فله نظير : كبرثن وهو موجود ، لكن يلزم عدم النظر في نظيره الذى هو مفتوح التاء ، فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح لعدم النظر ، حكم بزيادتها في لغة الضم ، لأن الأصل اتحاد المادة أيضا .

الدليل التاسع : دلالة الحرف على معنى كحرف المضارعة وغيره مما مر .

الدليل العاشر : الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظر ، على تقدير الأصالة ، وعلى تقدير الزيادة : كتهبيل بفتح الهاء وبضم الباء مشددة ، فإن وزنه على تقدير أصالة النون فعَلَّل بضم اللام الأولى المشددة ، وهو مفقود ، وعلى تقدير

زيادتها فنعلك بضم اللام الأولى غير مشددة ، وهو مفتود أيضاً ،
ولكن أبينية المزيّد فيه أكثر فنحكم بزيادة نون نهبل ، ومن أصولهم
المصير إلا الى الكثير فهذه عشرة •

ووجه ردها الى ستة وهو الحق أن هذا العاشر داخل في
السابع ، وأن الرابع مندرج في السادس ، إن أرادوا بقولهم بمرضع
لا يقع فيه إلخ ما يشمل المشتق وغيره ، وأريد بنحو الأمثلة الأربعة في
السادس ما يتناول كثنائو بالثلاثة ، وأن الرابع نفس السادس إن قصر
على غير المشتق ، وأريد بنحو الأربعة مثل حنظلو بالظاء المشالة المعجمة ،
وأن الثلاثة الأوائل واحد •

قال ابن هشام : وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال :
اعلم أنه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى يزيد بقية أحرف الكلمة
على أصلين ، أى بقية أصول أحرف الكلمة عند التردد فيها ،
والزائد نوعان :

النوع الأول : مضاعفة أصل وتكرير ، وهذا يكون في جميع
الحروف حتىّ الهمزة ، إلا أنه يثقل فيها إلا ألف فإنها لا تقبل
التشديد ، وسواء في ذلك أن تكون الزيادة بالتضعيف ، والتكرير
للإلحاق أو غيره •

قال صاحب فتح الأقفال : وله شروط معروفة •

قلت : بل شرط واحد ، لكن لما راعى كثرة المسوغات : هذا
مسوغ للتضعيف ، وهذا مسوغ له ، وهكذا عدّها شروطاً وهو أن
يكون المزيّد مماثلاً لللام كجلبب بزيادة الباء الثانية للإلحاق بدرج مع
الاتصال ، كما مثلت ، أو مع الانفصال بزائد كجلباب ، وتكرير اللام
لا يفصل بأصل أبداً ، أو مماثلاً للعين مع الاتصال كقتل بتشديد

التاء بزيادة الأولى أو الثانية على ما مرّ من الخلف ، أو مع الانفصال بزائد عليهما كمعقل بفتح العين المهملة واثاقين بينهما نون ساكنة « وهو كتيب الرمل المتداخل » ويطلق على مصارين الضرب « أو مماثلاً للفاء والعين كمرمريس بفتح الميم وسكون الراء الأولى وفتح الثانية « وهو الداهية « ومثله مرمريث للشر ولا ثالث لهما « أو مماثلاً لعين واللام كمصمّح بمحركات وفتحات إلا الحاء الأولى ساكنة لاشديد أو للمخيط القصير « أو للرأس الأصلع خلاف .

وأما الذى يماثل الفاء وحدها كقرقف بقتان مفتوحتين بينهما راء ساكنة للخمر ، وسندس لرقيق الدّياج « أو يماثل العين المفصولة بأصل كحدود بمحركات اسم رجل ، ولم يجيء على فعلع بتكرير العين غيره فأصلى .

واذا بنى الرباعى من حرفين ، ولم يصح إسقاط الثالث فالجميع أصل ، لأن الاثنين أصل قطعاً « ولا بدّ من ثالث مكمل « وليس أحد الباقيين بأولى من الآخر ، فحكم بأصالتهما .

وقيل عن الخليل رحمه الله ، وعن الكوفيين : وزنه فعمل بتكرير الفاء وهو بعيد ، وإن صح إسقاط الثالث كامه فى لمله فهذا الثالث الصالح للسقوط زائد عن الكوفيين « مبدل من حرف مماثل للثانى أصله لم بتشديد الميم الأولى على ما مرّ « ويردّه مجيئه على فعلة « ولو كان مضاعفاً لقليل فى للم تميم كتقديس ، ويقال : إنه لما كان بوزن دحرج بالزيادة ، كان مصدره كمصدر دحرج .

وقال الزجاج : ذلك الثالث زائد غير مبدل .

وقال البصريون : غيره إنه أصل واختار ابن الناطم قول الكوفيين « وقال : إنه أولى من جعله ثنائياً مكرراً موافقاً فى المعنى للاثلاثى

المضاعف كما يقول البصريون في أمثاله نحو : قفضت وكبكت
وكككت *

النوع الثاني : ما زيد لغير تكرار ، وهذا مختص بعشرة حروف :
السين والهمزة ، واللام والتاء المثناة فوق ، والميم والواو ، والنون والياء
المثناة تحت ، والهاء والألف ، وقد جمعت في تراكيب كثيرة جمـع
ابن خروف منها نيفا وعشرين تركيباً محكيّاً وغير محكى *

قال علاء الدين بن عبد الباقي الخطيب : أحسنها لفظاً ومعنى
قول القائل :

سألت الحروف الزائدات عن اسمها

فقات ولم تبخل أمان وتسهيل

وهي حروف أمان وتسهيل ، كذا قال صاحب التحقيق إنه أحسنها ،
ويجمعها أربع مرّات قول القائل :

هناء وتسليم تلى يوم أنسه

نهاية مسئول أمان وتسليم

من الطويل *

قال أبو يحيى : وقد نسب هذا البيت للمصنف يعنى
الناظم *

قلت : نسبة إليه ابن هشام في التوضيح ، وجمعها بعضهم في
قوله : اليوم تتساء ، حروف زائدة نطقها لكى تحور الفائدة ، وهي
حروف اليوم تتساء ، فقوله : اليوم تتساء مبتدأ محكى ، وحروف
خبره أى حروف اليوم تتساء حروف زائدة *

قال الرضى فى شرح الشافية : إن المبرر سأل المازنى عن حروف
الزيادة فأئشده المازنى لنفسه :

هويت السمان فشيئينى

وقد كنت قدماً هويت السمان

فقال المبرد : أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدنى الشعر ؟
فقال له : أجبتك مرتين ، يعنى فى قوله أولاً وآخرأ هويت السمان ،
وكذا نسبه شارح مراح الأرواح لأبى عثمان المازنى .

وجمعها الناظم فى التسهيل بقوله : سأتموينها ، قال الدمامينى
فى شرحه : هذه العبارة وقعت لبعض النحاة ، وقد سألته بعض
أصحابه عن حروف الزيادة فقال : سأتموينها ، فقال : نعم ، فقال :
أحسبتم تروهموا أنه أراد أسألته ونينا ؟ أى هل طلبتم منى أن أخبركم
عنها ، وسأتموينى عنها ؟ فقالوا : نعم أى استخبرناك عنها ، فقال :
قد أجبتكم أى هى فى قوله سأتموينها بالهمزة بعد السين ، وهو أراد
إخبارهم بها .

وإيهامهم أنه استفهم ، هل أردتم أن أخبركم بها أو الأول أو
الثانى ، ثم على هذا الثانى ظهر له أنه جمعها بقوله : وبعض يعبر
بأسألته ونينا بالهمزة للاستفهام قبل السين ، وإسقاطها بعدها بعد نقل
فتحتها للسين ، وجمعها قولك يتساولونهم ، وقولك : يا هول استنم ،
وقولك : أسلمنى وتاه ، وقولك : أهوت سليمان .

قال الشيخ خالد : وينبغى أن يعدوا الشين المعجمة فى نحو :
أكرمكش فى خطاب المؤنث ، فإن قالوا : هذه مختصة بالوقف ،
قلنا : وهاء السكت كذلك اهـ .

قلت : الحق أن هاء السكت كلمة زائدة مستقلة ، حرف مضى فيما قيل ، والكاف لغة الكشكش لا تختص بالوقف ، وليست تزداد في كلمة ، وتجعل حرفاً من حروفها ، بل هي كتنوين بعد الكلمة قال : وخصت هذه الأحرف بالزيادة دون غيرها ، لأن أولى ما زيد حروف المدّ واللين ، لأنها أخفّ الحروف وغيرها من الحروف العشرة ترجع إليها ، فالهمزة مجاورة للالف في المخرج ، وتتقلب إلى أحرف اللين عند التخفيف ، والهاء أيضاً مجاورة للالف في المخرج والميم من مخرج الواو ، وهو السفة وفيها غنة ، والنون فيها المدّ في الخيشوم امتداد الألف ، والتاء حرف مهموس أبدلت من الواو في تجاه ، والسين حرف مهموس فيه صفير ، ويقرب من مخرج التاء واللام ، وإن كانت حرفاً مجهوراً لكن تشبه النون ، وتقرب منها ا هـ .

والزيادة لللاحق تارة تكون من حروف سألتمونها ، وتارة من غيرها وهو سائر الحروف ، قال المرادي والأشموني وغيرهما ، كصاحب التحقيق : أن معنى تسمية حروف سألتمونها زوائد ، أنها تزداد في الكلمة لغير تكرير ، وليس المراد أنها أبداً تكون زوائد ، لأنها كثيراً تكون غير زائدة كما لا يخفى ، وليس معنى زيادتها أنها لا تدل على معنى لأنها تدل على معنى غير المعنى المدلول عليه بجوهر الكلمة ، بل أنها ليست من أصول الكلمة ، وزيادة اللام والهاء قليلة كأمهات وأهراق ، بدليل سقوطها في الأمومة والإراقة ، فبطل قول المبرد : أن الهاء لا تزداد .

قالوا : ولا جواب عنه إلا دعوى الغلط ممن قاله ، لأنه لما أبدل الهمزة في هراق ، توهم أنه فاء فأدخلت الهمزة عليها ، فأسكنت وأما تمثيل الناظم في الخلاصة وابنه في الشرح بلمه ولم تره فغيره أن هاء السكت كلمة برأسها ، وليست جزءاً من غيرها ، ولا موزنة منزلة الجزء مما قبلها ، ومحل قولهم : أن المناقشة في المثال ليس

من دأب العقلاء والمحصلين ، ما اذا نوقش فيه مثلاً بكونه صالحاً
لغير ما مثل به له •

هذا وقال السيوطي في الأشباه والنظائر : متى كانت الزيادة
لغير التكثر ، تكثير الحروف كانت أولى من أن تكون لتكثر ، ومراده
بالتكثر ما في نحو : قبعثر : أو نهبل ، هذا وقد مرت كيفية الوزن ،
هذا وباب مضاف لأبنية •

وأبنية مضاف للفعل ، والفعل منعت بالمزيد ، والمزيد اسم مفعول
كالمبيع ، وفيه متعلق به نائب الفاعل ، ويستعمل مزيد أيضاً مصدرأ
ميمياً بمعنى الزيادة ، والمزيد عما ما يأتي ان شاء الله في قوله :

كالمصحيح الذي اليا عينن وعلى
رأى توقف ولا تعد الذي نقلنا

والله أعلم •

كأعلم الفعل يأتي بالزيادة مع

ولى ووالى استقام اخرجهم انفصلا

أى الفعل يأتي كائنا بالزيادة أى مصاحبا لها كأعلم ، ووالى ، واستقام و اخرجهم وانفصل ، وهكذا بالعطف فى الأبيات بعد هذا الى الفصل حيث أمكن العطف ، كل ذلك أفعال مزيد فيها أصل بعضها ثلاثة ، وأصل بعضها أربعة ، والمقصود هى وما وازنها ، بدليل كاف التشبيه ، وهذا أمر واضح ، وقد ذكر فى هذا البيت ستة أفعال ، مشيراً الى ستة أوزان ، فهذا البيت متضمن ستة أوزان .

الأول : أفعل وهو مماثل للرباعى الأصلى الحروف لا ملحق به ، والزائد فيه همزة القطع أولاً ، والباقى فى ثلاثة أصول ، وذلك كأعلم وأكرم ، ومنه نحو أعطى ، لأن أصله أعطى بياء مفتوحة ، قلبت ألفا لتحركها بعد فتح ، ومنه نحو : أعد وأشد بالتشديد ، لأن أصلهما اعدد واشدد بسكون اذعين والشين ، وفتح الدالين بعدهما ، نقلت فتحة الدالين اليهما ، فادغمتا فى الدالين الثابتين ، ومنه نحو : أقام وأعان ، لأن أصلهما أقوم وأعون بسكون القاف واثنين ، وفتح الواوين ، نقل فتحةهما للقاف والعين فقلبتا ألفا لتحركهما قبل النقل وانفتاح ما قبلهما بعده .

فالمراد بنحو أعلم ما كان على وزن أفعل مطلقاً لفظاً أو تقديرًا مما كان أصله ثلاثة حروف ، وزيدت أوله همزة قطع ، وسواء كان مكسوراً كعلم وأعلم ، أو مضموماً ككرم وأكرم ، أو مفتوحاً كذهب وأذبه ، ونزل وأنزله ، ودخل وأدخله صحيحاً كما رأيت ، أو معتل الفاء كوعد وأوعد ، ويتم وأيتمه ، أو العين كقام وأقام ، وباع

وأبباع ، أو معتل اللام كأتى بدون مد الهمزة وآتاه بعدها ، وخـلا وأخلاه ، وهكذا سائر أمثلة المجرد الثلاثى المتصرف المذكورة بأنواعها سابقا ونحوها .

ومن معانى أفعل التعدية ، وهى أشهر معانيه ، ويمبر عنها بالنقل أيضا ، وهى عند بعض تصيير الفاعل مفعولا ، ولا تعرف أيضا بإيصال معنى المفعول الى الاسم ، وقال بعضهم : هى أن يجعل الفعل بحيث يتوقف فهمه على متعلق ، بعد أن لم يكن كذلك ، وقال بعضهم : هى أن تضمن الفعل معنى التصيير ، فيصير فاعل أصل الفعل مفعولا للتصيير ، فانك اذا أردت أن تجعل اللازم متعديا ضمنته معنى التصيير بادخال الهمزة مثلا ، ثم جئت باسم وصيرته فاعلا لهذا الفصل ، وجعلت فاعل أصل الفعل مفعولا ، نحو : جلس زيد وأجلسته ، ففاعل جلس هو الذى صيرته جالسا .

قال الجاربردى : وفى تعشية هذا المعنى فى فسقته نظر لأن معناه نسبته الى الفسق لا صيرته فاسقا ، ولو قيل معناها : أن يجعل للفعل لفاعل يصير من كان فاعلا له قبل التعدية ، منسوبا الى الفعل لكن أقرب .

قال ابن قاسم : لا نسلم أن معناه نسبته الى الفسق ، بل صيرته فاسقا ، وإن سلمنا لكن جعله فاسقا مجاز .

وقال اللقائى : التعدية هى إيصال معنى الفعل الى مفعول لا يصل اليه الفعل بدون المعدى ، أى بكسر الدال وهو الهمزة وغيرها كالتضعيف ، وهو أولى .

واعلم أن التعدية بالهمزة مقيسة فى القاصر والمتعدى الى واحد عن بعض لا غير ، وقيل مقيسة فى القاصر ، سماعية فى غيره وهو

الحق عند ابن هشام ، قال : وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وقيل :
سماعية في القاصر وغيره ، ولا تعدى الى ثلاثة ما تعدى الى اثنين
إلا رأى وعلم اذا دخلتهما عدتهما الى ثلاثة ، وأجاز الأخفش أن يعامل
غيرهما معامنتهما اذا كان من أخواتهما القلبية فيقول : أظننت زيدا
عمراً قائماً ، وأحسبته إياه فاضلاً ، وهو مذهب جماعة من البصريين
طردا للباب ، واختاره ابن السراج .

وظاهر التسهيل أن الأخفش أجاز ذلك في ظن وحسب ، وخال
وزعم ووجد فقط ، ومنع جمهور البصريين ذلك ، لأنه لم ينقل
عن العرب ، فالزيادة على ما ورد من ذلك ابتداء لغة ، ولأن المعدي
بالمهزة فرع المعدي مع التجرد ، وليس في الأفعال متمد مع
التجرد ، أى من المهزة والتضعيف الى ثلاثة ، فيقاس عليه متمد
بالمهزة ، وكان مقتضى هذا أن لا ينقل علم ورأى الى ثلاثة ، لكن
ورد السماع بنقلهما فقبل ، ووجب أن لا يقاس عليهما ، ولا يستعمل
استعمالهما إلا ما سمع ، ولو ساغ القياس عليهما لجاز أن يقال
أكسوت زيدا عمراً جبة ، لكن لا يسوغ لما ذكرت ، فلم يجوز أن
يقال ذلك ، وأما ألبست زيدا عمراً جبة فلا يجوز اجماعاً ، ولو أجزأنا
القياس عليهما ، لأن لبس يتعدى لواحد ، فبالمهزة انما يتعدى
لاثنين لا إلى ثلاثة ، اللهم إلا إن عدى لاثنتين بإبدال حركة عينه
فالى ثالث بالمهزة .

وأعلم في البيت يجوز أن يكون مزيد علم الثلاثى المتعدى لواحد ،
فيتعدى لاثنتين ، وأن يكون مزيد علم الثلاثى المتعدى لاثنتين فيتعدى
لثلاثة ، لكن مراده ليس ذلك ، بل مراده مجرد الوزن ، وذلك لأن

المتعدى لواحد يتعدى بالهمزة الى اثنين ، والمتعدى الى اثنين يتعدى الى ثلاثة بها ، والقاصر يتعدى بها الى واحد ، فلذلك بطل قول صاحب فتح الأقفال في الصغير والكبير أن أعلم في البيت مزيد علم الثلاثى المتعدى لاثنتين ، فيتعدى بالهمزة لثلاثة ، إذ يجوز أن يكون مزيد علم الثلاثى المتعدى لواحد فيتعدى لاثنتين بالهمزة ، أو مزيد علم الثلاثى اللام بمعنى شقت شفته العليا أو غيره من المعانى ، فيتعدى بها الى واحد .

ومعنى قولنا يتعدى الفعل بالهمزة الى اثنين أو ثلاثة أنه يتعدى معها الى ذلك ، وندر مجيء أفعل بالهمزة لازماً ، وفعل الثلاثى متعدياً عكس ما ذكر ، وجاء من ذلك كبه فأكب ، وقشعتم فأقشعوا قاله صاحب فتح الأقفال ، وظاهر نص عبارته أنه لم يجيء غيرهما .

قلت : وهو باطل من وجوه الأول : أنه ورد غيرهما وهو عرض فأعرض أى أظهره فظهر نص عليه السعد في شرح الزنجاني ، وطئرت الناقصة فأطئرت أى عطفتها فانعطفت ، واستنقت البصير فاستنق أى استوقفته فوقف ، ونسلت ريش الطائر فأنسل ، أى أسقطته فسقط ، ونزفت البئر فأنزفت البئر فأنزفت ، أى زال ماؤها ، ومريت الناقة بالمسح فأمرت در لبئها ، ذكرها الناظم ، وحجعت القوم وأحجموا أى أوقفتم فوقفوا .

قال السعد : واعظم أنه قد تنقل الشيء الى أفعل فيصير لازماً ، وذلك نحو : أكب وأعرض ، يقال : كبه أى ألقاه على وجهه فأكب ، وعرضه أى أظهره فأعرض .

قال الزوزنى : ولا ثالث لهما فيما سمع أ . ه .

غان أراد الزوزنى فيما سمعته فبناه للمفعول فلا اشكال ، ويؤيده

أن في بعض النسخ فيما سمعناه بناء على الظاهر في مثل ذلك أنه عن نفسه ، وإن أراد فيما سمعه الناس فيبطله الألفاظ المذكورة سواهما ، ويدل على وجود غير أكب وأعرض في كلام السعد قوله نحو : أعرض وأكب ، إذ لم يقل وذلك وأعرض وجعل نحو إشارة الأفراد الذهنية ، خلاف الأصل ، ولا سيما وقد سمعت الألفاظ المذكورة وهي أفراد خارجة .

الثاني : أنه قد لا نسلم أن أكب مطاوع كب ، بل بمعنى دخل في الكب ، أو صار ذا كب ، كأصبح دخل في الصباح ، وأغد صار ذا غدة ، وهما غير نادرين ، وظاهر السعد أيضاً مطاوعة أفعل لفعل ، ونص عليها الناظم في التسهيل ، وابن جنى في الخصائص ، وأشعر به في الكشاف ، وأنكره ولم يذكره سيوي ، ومن أثبت أكب مطاوع كب الصبان .

قال الجاربردي : قال صاحب الكشاف في قوله تعالى : (أفمن يمشى مكباً على وجهه) الآية أنه يجعل أكب مطاوع كبه ، ويقال كبيته فأكب من الغرائب ، ومثله قشعت الريح السحاب فأقشعت وما هو كذلك ، ولا شيء من بناء أفعل مطاوعاً ، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيوي ، وإنما أكب من باب انقض وألأم ومعناه : دخل في الكب ، وصار ذا كب ، وكذلك أقشع السحاب إذا دخل في القشع ، ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع . . .

وما في قوله : وما هو كذلك نافية والواو للحال وانقض القوم هلكت أموالهم ، وألأم الرجل بالعمزة عيناً أتى ما يدعى به لئيماً أو بالآلف إذا أتى ما يلام عليه ، ولا يقول جاهل عصرى : أن ليس مراد فتح الأقفال المطاوعة ، وكذا السعد يحملنا المادة الجارية في مثل عبارة كبه فأكب ، وقشعه فأقشع أنها لحكاية المطاوعة ،

ثم رأيت ابن قاسم صرح به في حاشية تصريف السعد شرح الزنجاني .
اللهم إلا أن يقال : مع ذلك إن غرضهما غير بيان المطاوعة ، فلا يخالف
كلام الكشف الذي ذكر بعضهم أنه الصحيح ، ووجهه بأن الأصل
في باب أفعل عدم المطاوعة ، وإن أمكن إخراج ما أوهدها عنها
بالمحمل الصحيح ، لم يجعل منها موافقة للأصل ، ولا دليل فيها طارقه
الاحتمال .

الثالث : أن عبارته توهم أنه لم يذكر ذلك أو نحوه إلا صاحب
انصاح والقاموس ، وليس كذلك ، وقد رأيت وأعلم أنه قد شاع
التمثيل للتعدي بأكروم .

قال اللقاني : التمثيل به يقتضى أن المراد به صيرته كريماً كما
مر ، والمراد إنما هو أو صلت المعروف إليه .

قلت : لعل كرم المجرى يرد بمعنى الجود النفسى ، فتعديته صيرته
كريماً أى جواداً ، ويرد بمعنى تناول المعروف ، وتعديته صيرته آخذاً
له ، وأوصلته إليه ، وهو انشأ في الاستعمال ، ومما زيدت فيه
الهمزة للتعدي : (فأجاءها المخاض) بزيادة الهمزة على جاء ، أى
أوصلها المخاض كذا لصاحب فتح الأقفال ، وظاهره أن الهمزة دخلت
على جاء فعده انشأ انضمير مع بقاء جاء على معناه .

قلت : الحق أن جاء يتمدى بدون الهمزة ، وما دخلت عليه
الهمزة إلا بعد لزومه وكونه بمعنى الانتجاع بقاء ، وحيث دخلت
عليه ، حته وصيرته بمعنى الإلجاء بدون التاء ، فالمعنى فالجأها
المخاض ، ولعل هذا مراد فتح الأقفال .

ومن معانى أفعل : سلب الفاعل وإزالته أصل الفعل عن المنفعل

نحو : أفضيت زيدا وأشكيت ، أى أزلت القذى عن عينه ، وأزلت عنه
شكواه قال :

تمد بالأغناق أو تلويها
وتشتكى لو أننا نشكيها
مس حوايا قلما نخفيها

أى نرفعها عنها ومن ذلك أعجمت الكتاب أى أزلت عجمته ، أى
نيسه بنقط ما ينقط واهمال ما يهمل ، وأشكته أى أزلت إشكاله
بالضبط تقول : أهملت الحرف وعجمته بشديد الجيم ، ولا تقول
عجمته محققاً عند الجوهري ، وغلطه صاحب القاموس .

قال المبرزى : قد جوز الشارح معنى السد ، كون معنى الاعجام
إزالة العجمة بالتلفظ ، وهذا إنما يتم اذا جصل كون الهزة للسلب
مقيساً أو مسموماً فى هذه الكلمة .

قال اللقانى : ومن هذا الباب حروف المعجم أى الخط
المزال عجمته بالتلفظ .

قال ابن قاسم : ظاهره أن جميع الحروف أزيلت عجمتها بالتلفظ ،
ولا مانع أما ما نقط فظاهر ، وأما ما لم ينقط ، فمقابلته للمنقوط سبب
فى إزالة عجمته ، فللفظ سبب فى إزالة عجمة ما لم ينقط ، وبعض يجعل
المعجم بمعنى الاعجام مصدراً ميمياً أى من شأن هذه الحروف أن
تعجم أى تنقط .

ونقل الأزهري عن الليث : أن الحروف المقطعة سميت معجمة .

لأنها أعجمية أى لا بيان لها ، وإن كانت أصلاً للكلم كهما ، ومن معانى أفعال سلب الفعل عن الفاعل ، أعنى سلب الفاعل الفعل عن نفسه كأقسط زيد ، أى أزال عن نفسه النقسط بفتح القاف ، أى الجور ويشمل السلبين فى قولنا يجىء أفعال لسلب ما اشتق منه الفعل ، وبه عبر الصواب .

قال : الطبرانى : ويجوز أن يلحق أقسط المذكور من باب اللام أى أتى بما هو عدل كقوله تعالى : (قائماً بالقسط) أى بالعدل ، أو أتى بالجور .

ومن معانى أفعال الاحواج : الى الشئ وهو ضد السلب ، ذكره اللغويون وأبو حيان وغيره ، وحكوا أنه يقال : أشكيتك إذا أوجبتك الى الشكرى ، وهو يرجع إما الى التعدية وإما الى الجعل .

قال صاحب التحقيق : فلا يقال : إن المصنف أسقطه فى التسهيل ، وفيه نظر .

ومن معانى أفعال الكثرة : كأظبي المكان كثرت ظبأؤه ، وأضب كثرت ضبابه ، وأعال الرجل كثر عياله ، وأذاب المكان بهمة أو ألف كثرت ذنابه .

ومن معانى أفعال الصيرورة : كأغد البعير صار ذا غدة ، والمراد ما يشمل صيرورة الفاعل كالمثال ، وهى أن ينسب الفعل الى الفاعل ، وإيس فعله ، ومن هذا أجرب البعير صار ذا جرب ، وأعشرت الدراهم وألفت وأتسمت ونحوها ، أى صارت عشراً وألفاً وتسماً ، وأشرقت الشمس أى صارت ذات شروق أى ضوء ومنه : (وأشرقت الأرض بنور ربها) خلافاً للناظم فى الأعداد ، ولابن عصفور فى المثال الآخر ،

وما يشمل صيرورة متعلق الفاعل إما بأن ينسب الفعل الى الفاعل وهو فعله كالألم الرجل وأيمن وأنجد ونحوهما أى صار ملتبساً باليمن ، ونجد اقامة أو واوجأ أو قصداً خلافاً للناظم ، وأشرع وأبطأ خلافاً لابن عصفور ، وإما بأن ينسب اليه ، والمراد غيره كأجرب الرجل صارت ماشيته جرباً ، وأبخر صار ذا إيل أصابها بخار ، وهو داء يصيب الإبل في رئاتها ، ويوجد سعالاً كثيراً قاله الغزى .

وعبرة الرضى : وقد يكون للصيرورة أى صيرورة ما هو فاعل فعل صاحب شئ ، وهو على ضريين : إما أن يصير صاحب شئ هو صاحب ما اشتق منه نحو : أجرب الرجل أى صار ذا إيل ذات جرب ، ومنه : أحصد الزرع ، وأهل التصريف جعلوا مثله قسماً آخر ، وذلك لأنهم قالوا : يجبى أفعل بمعنى حان وقت يستحق منه فاعل أفعل أن يوقع عليه أصل الفعل ، فمعنى أحصد الزرع حان أن يحصد .

وعند صاحب الشافية : هو فى الحقيقة بمعنى صار ذا كذا أى صار الزرع ذا حصاد ، وذلك حينونة حصاده ، ومنه دخول الفاعل فى المشتق منه أفعل نحو : أصبح وأمسى وأفجر وأشور ، أى دخل فى الصباح والمساء والفجر والشهر ، وأصبى وأجنب وأدبر أى دخل فى أوقات ، ريح الصبا وريح الجنب ، وريح الدبور ، وأنجد وأخيل أى وصل الى نجد والخييل ، وأعشر وأتسع وألف بمد الهزمة ، ونحو : الصدة والصباح اسم لا مصدر ، فالمراد بالاستتقاق منه الأخذ وهو أوسع أى دائرة منه ، ومثله أورك الشجر أخذاً من الورق وهو اسم عين ، ولك أن تقول أفعل مشتق من تلك الأسماء بواسطة اشتقاق المصدر ، أى أخذه منها .

وعبرة السعد : ولصيرورة الشئ منسوباً الى ما اشتق منه

الفعل نحو : أغد البعير اذا صار ذا غدة ، ومنه : أصبحنا أى دخلنا
في الصباح لأنه بمعنى صرنا ذوى صباح ١٠٠ هـ .

وانما فصل هذا المثال بقوله : ومنه لأن مفهومه الصريح ليس
للمصورة ، بل بمنزلتها ، وليس كالأول في حصول المعنى ، وتحققه
كأحصد الزرع ، فان مضاه قارب وقت حصاده ، فنزلت مقاربه منزلة
حصوله .

قال الجاربردى : ألا ترى أنك تقول : أصرم النخل وأحصد
الزرع ، وهو لم يصرم ولم يحصد ، بخلاف الأول ، فانه على معنى
حصول ذلك الشيء ، واذا جعله بعضهم للجينونة ١٠٠ هـ ، قاله
العلامة الطبرلاوى .

ومن معانى أفعل الاعانة على ما اشتق الفعل منه : كأخذت
زيداً أى أغنته على الحلب ، وأقريتته أى أغنته على قراه ، وأرعيت
فلان أغنته على الرعاية .

ومن معانى أفعل التعريض : سَأَبَت الثوب عرضته للبيع ، وأقمتت
زيداً عرضته للقتل ، وأبعت العبد عرضته للبيع ، فإراد التعريض لما
اشتق الفعل منه ، وعبرة السعد وللتعريض للأمر .

قال الطبرلاوى : هو أن تجعل المفعول معرضاً لأصل الفعل ،
وعبرة الرضى في شرح الشافية همزة باب الأفعال أى بكسر الهمزة
قد تكون للتعريض ، أى تفيد أنك جعلت ما كان مفعولاً للثلاثى ،
معرضاً لأن يكون مفعولاً لأصل الفعل سواء صار مفعولاً له أم لا نحو :
أقبلته أى عرضته لأن يكون مقبولا قبل أولاً ، وأسقيته أى جعلت
له ماء وسقياً شرب أو لم يشرب ، وأباع الجارية عرضها للبيع يبيع

أولا ، وجعلها منتسبة اليه ، فالتعريض للشيء ، النصب له وفي شرح
المفصل التعريض نوعان :

أحدهما : التعريض لفعل منسوب الى الفاعل كالقفل والبيع .

وثانيهما : التعريض لما ليس كذلك كأقبرته ، أى جعلته ذا قبر ،
وهذا ليس مثل عرضته لئبيع ، لأن القبر ليس فعلا له متعلقا بالمفعول .

ومن معانى أفعال : إلقاء الشيء بمعنى ما صيغ منه ، وإن شئت
فقل وجدان الشيء على معنى ما صيغ منه ، وإن شئت فقل وجدان
المفعول متصفا بما اشتق منه الفعل كأبخلت زيدا وجدته بخيلا ،
وأحمدته وجدته محمودا ، أى متصفا بما يوجب حمده ، وأعظمته وجدته
عظيما متصفا بما يوجب له العظمة ، ومنه : (فلما رأيته أكبرنه)
أى وجدته كبير الشأن ، وقيل أكبر بمعنى حضن ، والهاء للسكت
تسكن ، وجعل منه أبو الفتح : (ولا تطع من أغلنا قلبه)
أى وجدناه غافلا .

قال الكشاف : كأجبنته وأفحمته وأخجلته ، إذا وجدته كذلك ،
قال صاحب التحقيق : وهى نزغة اعترأليه .

قات : لا اختصاص بذلك لاعتقولة إذا فسرنا الوجود بالصلم
أو نحوه ، نعم يختصون عن القوم يمنع إسناد الإغفال الى الله ،
لأن الإغفال جبر مسقط للمدح والذم ، وهذا فى حد ذاته صحيح عندنا
معرض الإباضية ، ويجوز أن يكون المعنى من جعلنا قلبه غافلا عن
الذكر ، ولا جبر أو تركاه ولم نوفقه للإيمان كأغفل أبله أى تركها
بلا سيمة ، وقرئ (أغفلنا قابه) بفتح اللام ورفع القلب ، أى حسبنا
بفتح الباء قلبه بالرفع ، غافلين من أغفلته إذا وجدته غافلا ،
ومنه قوله :

فأصممت عمرا وأغفنته

عن الجود والمجد يوم الفخار

أى وجدته أصم غافلا ، قول عمر بن معدى كرب : والله يا بنى سليم لقد قاتلناكم فما آخيناكم ، وسألناكم فما أبخلناكم ، وهاجيناكم فما أفحمناكم ، أى ما وجدناكم اخوانا لنا ، وما وجدناكم بخلاء ، وما وجدناكم مفحمين ، وعبرة السعد ولوجود الشئ على صفة .

قال الجاربردى : أى أن الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل وتلك الصفة فى معنى الفاعل للفعل اللازم ان كان أصل الفعل لازما نحو : أبخلته أى وجدته بخيلا ، وفى معنى المفعول ان كان متعديا نحو : أحمدته أى وجدته محمودا ، فالمحمود هو مرجع الهاء .

وفى بعض حواشيه قال الشريف : معنى قوله : ليرجود الشئ على صفة أن فاعله وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من فعله الثلاثى « وفيه بيان لأصل الفعل فى كلام الشارح ، يعنى الجاربردى (وح) فمعنى أبخلته وجدته بخيلا « ولا شك أن بخيلا صفة مشتقة من بخل وهو فى معنى الفاعل ، لأن البخيل من قام به البخل « ومعنى أحمدته وجدته محمودا والمحمود بمعنى المفعول لوقوع حمد عليه ، ويتأس عليه جانب النفى كما مر فى قول ابن معدى كرب .

ومن معانيه جعل صاحب الشئ بمعنى ما نحو : سقيته أى جعلته ذا ماء « وقد مر أقبرته جعلته ذا قبر ، وعبرة الغزى « ولجعل المفعول صاحب شئ بموجه ما : كأقبرته وأسقيته وأعبدته اذا جعلت له قبرا ، وأعطيته دلوا يستقى به « وعبداء ذكره ابن مالك .

ومن معانى أفعال : بلوغ عدد كامات الدراهم صارت مائة على وزان

أعطت وآلفت بالمدة صارت ألفا ، ومر الكلام على ذلك ، فإن أصول مائة الميم والمهزة فوق صورة ياء ، والياء المحذوفة المعوض عنها التاء ، فهو من باب سنة ، ولذلك يجمع جمع المذكر السالم ولو لغير العاقل كسنة ، وأما الألف فزائد في الخط ولا حظ له في النطق ، لأنه بعد كسرة زيد فرقا بين منه أو منه علما أو مصدرا أو جارا ومجرورا ، وذلك العدد .

ومن معاني أفعل بلوغ زمان : كأمسينا وأصبحنا ، أى بلغنا المساء والصباح ، ومر الكلام على ذلك ، ومن معانيه بلوغ مكان : كأنجد وأيمن وأعرق وأشأم ، أى بلغ نجدا واليمن والعراق والشام ، ومر ذلك ، ويعبر عن ذلك كله بالادخول ، أى يفسر به ، ومن معانيه القصد كأنجدت بمعنى قصدت نجدا .

ومن معاني أفعل : معنى ثلاثيه المجرد ، فيستعمل بمعنى الثلاثي المجرد من تلك المهزة ، فيتوافقان معنى مثل له الجاربردى بأقلت البيع بمعنى قلته ، ومنه : أشغلته بمعنى شغلته ، وأحزنه بمعنى حزنه ، وأحبه بمعنى حبه ، وأنعظ ذكره بمعنى نعظ ، وأشكل الأمر بمعنى شكل أى التبس ، وأذعن بمعنى ذعن أى انقاد ، وأعذر بمعنى غدر أى أظلم ، وأظلم بمعنى ظلم ، وأشجن بمعنى شجن بكسر الثلاثيات ، من أنعظ الى هنا وأوحى بمعنى وحى ، وأوعى بمعنى وعى ، وأوكى القربة بمعنى وكأها ، وأزرى بمعنى زرى ، وأسرى بمعنى سرى ، وأسقاه بمعنى سقاه ، وأشجاه بمعنى شجاه ، وأقرى الضيف بمعنى قراه ، وأمنى بمعنى منى بالفتح عيناً والإعلال لآما .

وأضه الجرح بمعنى مضه بالفتح والتضعيف ، وأصابه بمعنى صابه ، وأرده بمعنى رده ، وأنار بمعنى نار بالفتح والإعلال عيناً ، والحد بمعنى لحد ، وأسعر النار بمعنى سمرها بفتح الحلقى عيناً ،

وأثمر الشجر بمعنى ثمر وأجبر بمعنى جبر على الأمر ، وأدبر بمعنى دبر ، وأنظر غريمه بمعنى نظره ، وأركسه بمعنى ركسه ، وأغضض بمعنى غضض ، وأخذف فم الصائم بمعنى خلف ، وأشرقت الشمس بمعنى شرقت ، وأبقت الأرض بمعنى بقلت ، وأنجمت السماء بمعنى نجمت . وأعتم قراه بمعنى عتم بالفتح وعدم الحلقى ومن ذلك : (فأتبعه الشيطان) بالتخفيف بمعنى تبعه ، وهو أولى من كونه بمعنى استتبعه كذا ظهر لى .

ثم رأيت الكشاف جاريا عليه ، فالحمد لله ، وكذا : (فأتبعه شهاب ثاقب) .

ومن معانى أفعال الإغناء عن الثلاثى : فلا يكون له ثلاثى أصلا ، أو يكون له نادراً ، ومعنى الاستثناء عنه إذا لم يكن قطعا عدم الإتيان به رأسا ، ومعناه إذا كان له نادراً ترك استعماله مع وجوده : كأذنب أى أثم ، فإنه لا ثلاثى له ، وكذا أعنق وأرقل بمعنى أسرع وأقسم أى حلف ، وأفلح فاز ، وألفى أى وجد ، وأما أقل بمعنى حمل ، وأناب بمعنى رجع ، فقد قيل فيهما قل وناب بالمعنيين .

ومن معانى أفعال : مطاوعة استفعل ، كاستفتيته فأفتى ، ومنها مضادة فعمل كأنشدت بمعنى عرفت ، ونشدت بمعنى طلبت ، وأنشط العقدة حلها ، ونشطها عقدها ، وأخفى ستر ، وخفى أظهر كذا ، قيل : وفيه نظر اذ يحتمل التعريض كأنشدت الضالة عرضتها إلتناشد أو السلب أى أزلت نشدانه ، وكذا فى أنشطت أى أزلت الأنشطة ، وأخفى عرض للمخفاء أو جملته فى مكان خفى .

ومن معانى أفعال : الهجوم ذكره سيبويه قال : يقال : طلعت الشمس بدت ، وأطلعت هجمت ، وأشرقت بدت ، وأشرقت هجمت

بالشروق ، وأضاعت ، وقيل : ان أشرقت وشرقت للفرق ، قال صاحب التحقيق : وهو أصوب .

ومن معانى أفعل مطلوعة فعل بالتشديد : كفطرتة فأفطر ، ويشرته فأبشر ، قال سيبويه : وهذا النحو قليل ، ويقال أيضا : أفطره بالهمزة متمديا .

ومن معانى أفعل الدعاء كأسقيته دعوت له بالسقى ، قال ذو الرمة :

وقفت على ربيع لمية ناقتى
فمازلت أبكى حوله وأخاطبه
واسقيت حتى كاد مما أبثه
تكلمنى أحجاره وملاعبه

وناقتى مفعول وقف ، لأن يتعدى ويأزم .

قال الرضى : والأكثر فى باب الدعاء فعل أى الثلاثى كجدعه وعفره .
أى قال جدعه الله وعفره .

ومن معانيه التكرير ، قال سيبويه : قالوا : غلقت الباب ، وغلقت الأبواب حين كثروا العمل يعنى بالتشديد والتخفيف قال : وأن قلت : أغلقت الأبواب كان عربيا جيدا قال الفرزدق :

مازلت أعلق أبوابا وأفتحتها
حتى أتيت أبا عمرو بن عمار

قال صاحب التحقيق : شرك أفعل أى بالهمزة فى هذا فعل

أى بالتشديد كما شرکه فی التعدية ، قال سيويوه : ومثل : فرحت
وأفرحت نزلت وأنزلت ، قال الله عز وجل : (لولا نزل عليه آية من
ربه قل إن الله قادر على أن ينزل آية) وقال أيضا : زعموا أنه
في قراءة ابن مسعود : (وأنزل الملائكة تنزيلا) لأن معنى أنزل ونزل
واحد ، وهذا صريح أن أنزل ونزل للتعدية ، ومثله عن أبي على ،
وذكر سيويوه عن أبي عمرو أنه فرق بينهما فقال : ومثل غلقت وأغلقت
أجودت وجودت وأنسباهه ، وكان أبو عمرو أيضا يفرق بين أنزلت
ونزلت . . .

ويرد على أبي عمرو (ولولا نزل عليه القرآن جملة واحدة)
إذ لا تكثير هناك إنما هي مرة ، وكذا (لولا نزل عليه آية من ربه قل
إن الله قادر على أن ينزل آية) فانهم قرعوه بالتشديد إلا ابن كثير
إلا أن يقال : المحلل للتكثير ، وآية في موضع آيات ، لأن السياق
في مكان الرد على الكفار ، والإعلام بأن الله على كل شيء قدير ،
وزيادة التثريف والاعتناء بالنبي صلى الله عليه وسلم غيظا لهم ،
وغما ، ومما يرد عليه قوله تعالى : (إن نشأ ننزل عليهم من السماء
آية) وقوله تعالى : (ما نزل الله من شيء) إذ هي سائبة كلية
فهى للسلب عن كل فرد فرد .

أو قيل : أن من معاني أفعال التعظيم ، ويستدل بالآية لكان
وجهاً لأن معاني أبنية الأفعال أمر استقراره أئمة اللغة ، قال أبو على :
وقد عمل في هذا الفن أهل اللغة كتباً .

ومن معاني أفعال المجيء بالشئ : كأكثر أتى بكثير ، وأقل أتى
بقليل ، وأعرب أتى بولد عربي اللون ، وأكرم أتى بولد كريم
أو بوادين أو بأولاد ، وعبر عنه بعض بإتيان الفاعل بالوصف
بالأصل .

ومن معاني أفعل إتيان الفاعل الشيء كأخس أى أتى شيئاً خسيماً .

ومن معانيه التسمية : كأكفروه سماء كافراً ، وأثبتته ابن عصفور .

قليل : ومن معانيه الغفلة : كأغفلته وصلت غفلتى اليه ، والوجود كإبصره دله على وجود البصر ، تقول : أبصرت الأعمى بمعنى قلت : إن للناس أبصاراً يرون بها ما تقل ، والاستحقاق كأحصد الزرع ، ولجعل المفعول (متمكناً) من معنى المصدر كأحفرته البئر أى أمكنته من حفرها ، ولحمطه على الأصل كأكذبته أى حملته على الكذب .

قال السعد : وللزيادة فى المعنى ، قال اللقاني : أى المعنى المدلول عليه بالفعل الأصل بناء على أن الزيادة فى الحروف تتبعها الزيادة فى المعنى غالباً .

ويحتمله اتبعه الشيطان و (أتبعه شهاب ثاقب) أى تبعه تبعاً عظيماً قال ابن قاسم : وقد يمنع كونه مثلياً على ذلك لجواز وضع الهمزة فى هذا الباب لزيادة المعنى ، وإن لم تغب تبعية زيادة الحروف زيادة المعنى نحو : شعلت الفضاء وأشغلته ، أى ملأته فالامتلاء المدلول عليه بالثلاثى دون المدلول عليه بالرباعى ، قال بعض : يجوز أن يكون النقل فيه الى أفعل مجرد توسع البناء لا لزيادة المعنى ، قيل : ويجبى لفنى الغريزة كإسرع وأبطأ أى أزال البطء وأزال المرعة .

قال الغزى : وليست هذه المعانى تفاد بهذه البنية اطراداً وقياساً بل سماعاً ، وكذا زيادة تلك الهمزة ، وكذا سائر الأبينية الآتية .

قال : وقد يجيء أفعل لغير المعانى ولا ضابط له كأبصره أى رآه ،
واوغرت اليه تقدمت والله أعلم .

تعليمات :

الأول : ألغز بعض بناء على أن نحو : أقشع مطاوع نحو :
قشع ، وأكب مطاوع كب ، فيتعدى مع التجريد من الهمزة ، ويلزم
مما قال :

يا عالم النحو أى فعمل

إن حله الهمز لم يعمده

ثم هو بالعكس أن يفسر منه ، فأبن يا نسيج وحده آخر ،
انظر الأول من البيت الأول لام فعل ، وآخر الشطر الثانى من
البيت الأول هاء لم يعمده ، وآخر الشطر الأول من البيت الثانى
نون منه ، وآخر الثانى منه هاء وحده ، وهاء يعمده ، وهاء وحده ،
ساكتان وهاء هو ساكنة ، وأبن بكسر الباء بمد همزة مفتوحة ،
وبسكون النون أمر من الإبانة ، ونسيج مضاف اوحد على القلة
والندور ، والبيتان من البسيط المجزوء عروضاً وضرباً أى المحذوف منه
فاعلن الآخر فى الشطر الأول والثانى ، فيبقى كل شطر على : مستفعلن
فاعلن مستفعلن ثلاثة أجزاء ، وهو أيضا مقطوع الضرب والعروض ،
أى محذوف من آخر ما بقى من الشطر الأول آخر الولد المجموع ،
وسكن ما قبله ، وكذا من الشطر الآخر وذلك أن الباء الثانية من
قوله : أى فعل أول سبب خفيف من الجزء حذف ثانيه الساكن ،
أى لم يؤت به ، وذلك خبن والفاء والعين سبب خفيف ، واللام أول
الوئد ، والنتوين وسطه أصله التحريك ، وجيء به ساكناً ولم يؤت
بآخره والمجموع عروض ، وباء يعمده أول السبب الخفيف من الجزء
حذف آخره الساكن أى لم يؤت به ، وفلك خبن ، والعين والدال

الساكنة المدغمة سبب خفيف ، والدال أول الوجد المجموع ، والهاء وسطه ، وأصله التحريك ، وجيء به ساكنا ، ولم يؤت بآخره والمجموع ضرب .

فذلك عروض وضرب مجزوان مقطوعان مخبونان ، وياء يمر وعينه سبب خفيف وراءه أول سبب خفيف لم يؤت بثانيه ، وثانيه هو رابع الجزء ، فذلك طى أى حذف الحرف الساكن الرابع فى الجزء ، والميم أول الوجد المجموع ، والنون وسطه وأصله التحريك ، وأتى به ساكنا ولم يؤت بآخره ، والمجموع عروض مقطوعة مجزوة مطوية غير مخبونة ، وجيم نسيج أول السبب الخفيف لم يؤت بثانيه وثانيه حرف ثان فى الجزء ، فعدم الإتيان به خبن ، والواو والحاء سبب خفيف ، والدال أول الوجد المجموع ، والهاء وسطه ، وأصله أعنى أصل وسطه التحريك ، وأتى به ساكنا ولم يؤت بآخره ، والمجموع ضرب مخبون مقطوع مجزو ، وبطل قول أبى يحيى أن العروض مخبونة فى البيتين ، فان العروض التى قوله يتعرض من غير مخبونة .

الثانى : أن أمر الثلاثى المجرد « ومضارعه كقتل واضرب ، ويقتل ويضرب من القسم الذى أصوله ثلاثة ، والزائد حرف واحد ، ومضارع فاعل كيقاثل من القسم الذى أصوله ثلاثة ، والزائد حرفان ، وقس على ذلك » ولكن عادة الصراف أنهم يعتبرون فى معرفة المجرد والمزيد الماضى الذى للواحد الغائب المذكر .

الثالث : شرط زيادة همزة القطع ، وهمزة الوصل أن يتأخر عنهما ثلاثة أصول ، وأن تتصدر كأعم ، وأفضل وأفكل ، فان تأخر عنهما أكثر من ثلاثة أصول لم تكن زائدة كإصطبل ، وكذا إن تأخر عنها أصلا فقط نحو : أكل وكذا إن لم تتصدر همزة القطع نحو : كتابيل بضم الكاف وفتح النون ، وسكون الهمزة ، وكسر الباء الموحدة بعدها مثناة تحتية ولا تكون

همزة الوصل إلا متصدرة ، فمعنى اشتراط التصدير لها الإخبار بأنها لا تتراد إلا أولاً وهي دائماً زائدة .

الوزن الثانى : فعل بفتح العين مشددة : بزيادة احدى العينين على الخلاف السابق فى قوله : باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه قيل الزائد العين الأولى لسكونها ، وقيل الثانية لحصول التكرير بها ، ولأنها قريبة من الآخر ، وقيل : بجواز الوجهين .

قتل الصبان : وهذا خلاف فيما قيل فى الزائد من كل مكرر ، وهو من مزيد الثلاثى على وزن الرباعى ، وليس ملحقا به ، بل معانلله .

قلت : بل الخلاف فى كل مشدد سواء كان رباعيا أم أكثر إلا ما كان لللاحاق ، ومثل له الناظم بولى بتشديد اللام ، وبدون ألف بين الواو واللام ، وأصله ولى بتشديد اللام وبياء مفتوحة تحركت ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا بعد سلب فتحها والزائد احدى اللامين على الخلاف ، وذلك التشديد يكون فى كل حرف إلا الألف ، فلا تشدد لأنها لا تحرك فلا تدغم فيها ألف ولا همزة ، فانها لا تشدد ولا تضعف ، ثلثا يؤدى الى إدغام همزة ، والإدغام فيها قيل وإلا غيرها من حروف الطق كذا فى التسهيل وشرحه ، والحق جوازه فى غير الألف والهمزة ، بل الهمزة تشدد لكنه يصعب : كسأله أى حمله على السؤال ، وسأل صفة مبالغة .

وولى فى البيت يحتمل أن يكون للتعدي أى جعله تاليا لغيره . أو للتصير أى جعل والياء كأمره جعله أميرا أو لموافقة الثلاثى من المعنى الأول ، أو لموافقة تفعل ومعناه أدبر ، وأصل وضع فعل بالتشديد للتكثير ، وأكثر وروده واستعماله للتعدي ، فله معان منها التعدية

كفرحت زيدا وخوفته عمراً وكرمته وعلمته ، وأدبت الصبى ، وزكيت
انشاده (قد أفلح من زكاها) وسيرت اندابة هو الذى يسيركم .

وقال الطبرلاوى : عن ابن قاسم فى تمثيل السعد بفرحته أى صيرته
فرحاً ان أريد بالتعدية الإيصال الى المفعول ، فالمراد أن المقصود
الأظهر ، ذلك وإلا فيمكن أن يجعل فرحته للنسبة ، أن المقصود الأظهر
فى نحو : فسقته النسبة كما مثل به السعد للنسبة ، وإلا ففيه التعدية
أيضاً ، وان أريد بها التصير فكذلك ، وحينئذ المراد بالتصير فى
فسقته التصير نسبة ، أو أنه حمل على الفسق أ . ه .

وزعم أبو على الفارسى أن التضعيف فى سير للمبالغة لا للتعدية ،
لأن سار متعد بنفسه قالوا : سرت زيدا ، قال الشاعر :

✽ فأول راض سنة من يسيرها ✽

قال ابن هشام : وفيه نظر ، لأن سرتة قليل ، وسيرته كثير
بل قيل : أنه لا يجوز سرتة وأنه فى البيت على إسقاط الباء
توسماً أ . ه .

قلت : أو على إسقاط فى أو مفعول مطلق لأن السنة بمعنى
السيرة ، والتعدية بالتضعيف فى فعل كالتعدية بالهمزة فى أفعل نحو :
(نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه) (وأنزل التوراة
والإنجيل من قبل هدى للناس) .

وتال الزمخشري والسهيلي : إن بين التمديتين فرقاً التضعيف
يقتضى التكرار ، التمهل بخلاف الهمزة ، ولذلك قال : (نزل عليك
الكتاب) بالتضعيف لأن القرآن نزل منجماً وقال : (وأنزل التوراة
والإنجيل) بالهمزة لأن التوراة والإنجيل نزلا جملة ، وقال : (إننا

أنزلناه في ليلة القدر) وقال : (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن) لأن القرآن جملة في رمضان في ليلة القدر من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا •

وأما قول القفال : المعنى الذي أنزل في شأنه أو في وجوب صومه القرآن فتكلف بدون داع ، يرد عليهما وعلى من قال بقولهما : (لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة) فقرن نزل المضعف بقيه : (جملة واحدة) المنافي للتمهل والتكرار ، وقد نزل عليكم في انكباب بالتضعيف مع أن المراد بالمتزل آية واحدة هي : (وإذا رأيتم الذين يخوضون) الآية ، وكذا في (لولا نزل عليه آية من ربه قل إن الله قادر على أن ينزل آية) •

ويجاب بأنهما قالوا ما ذكر حيث لا قرينة ، وجملة واحدة ، وآية واحدة قرينة على عدم التمهّل والتكرار ، وقد صرح الزمخشري نفسه بهذا في قوله تعالى : (لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة) بأن نزل هاهنا بمعنى أنزل لا غير كخبر وأخبر وإلا كان متدافعا أي لأن نزل لو أبقى على التمهّل والتكرار نافي جملة واحدة ، وصرح في (كهيص) في (ما تنزل إلا بأمر ربك) بأن التنزيل على معنيين النزول على مهل ، ومعنى النزول على الإطلاق وقال فيه نزل يكون بمعنى أنزل وبمعنى التدريج والنقل بالتضعيف سماعى في القاصر كفرحته والمتعدى لواحد كنهته المسألة ، ولم يسمع في المتعدى لاثنتين ، ولا يقاس وهو ظاهر سيويه •

قال في المعنى : وزعم الحريرى أنه يجوز في علم التعدية الى اثنين أن تنقل بالتضعيف الى ثلاثة ، ولا يشهد له سماع ولا قياس ، وقيل قياس في القاصر المتعدى الى واحد ، ومن معانى فعل

بالتضخيف التكرير نحو : (ومزقناهم) ، (وقطعناهم) ، (وغلقت الأبواب) وفتحت أبوابها كذا قال الشراح .

قلت : التكرير إما في الفعل بأن يفيد أن الفصل كثير في نفسه مع قطع النظر عن كثرة الفاعل وقتلته : كجولت وطوفت أى أكثرت الجولان والطواف ، وإما في الفاعل بأن يفيد أن الفاعل من حيث تعلق الفعل به كثير في نفسه ، ويلزمه كثرة الفعل المتعلق كموتت الإبل أى كثر موتها ، وإما في مفعول بأن يفيد أن الفعل الذى وقع عليه الفعل كثير في نفسه ، ويلزمه كثرة الفعل الواقع لا كثرة الفاعل نحو : (غلقت الأبواب) .

وأما مزقناهم وقطعناهم فالأظهر أنهما من الأول ، ولو احتمل الثالث ، وأما موتت الشاة بالرفع فليس من تكرير الفعل ، ولا من تكرير الفاعل ، لأن الموت واحد والشاة واحدة ، ولا من تكرير المفعول لأنه لا مفعول ، وأما غلق زيد الباب ، وقطع الثوب فمن الأول لا من غيره ، لأن الثوب واحد ، والباب واحد ، والمقطع بكسر الطاء واحد ، كما يدل له ما فى شرح المفصل ، وبينه الجاربردى ، ولخصه شيخ الاسلام .

قال فان قلت : الباب أو الثوب خففت على الأصح إلا أن يكون الفعل كثيراً فتشدد للتكرير فى الفعل .

قال الطبرائى : وقد علم أن التكرير فى الفاعل أو المفعول يستلزم التكرير فى الفعل ، ولا عكس .

قلت : ولعل مراد شيخ الإسلام بقوله على الأصح الاحتراز عن القول بجواز التشديد المبالغة فى الفعل الواحد نحو : قطع زيد الثوب اذا قطعه فى موضع واحد قطعاً فاحشاً .

قال صاحب التحقيق : ومن التكثير : (وفتحت أبوابها)
 (وفجرنا الأرض عيونا) قلت : هما مثل مزقناهم وقطعناهم ، ولا حاجة
 هنا الى ذكره أن عيونا بدل من الأرض على حد ابدال الأبواب
 من مفتحة في (مفتحة لهم الأبواب) لا تمييز على الصحيح ، من حيث
 كون التمييز في الفاعل لا في المفعول ، وأن مثل : (أحصى كل شيء
 عددا) فعددا بدل من كل يعنى بدل اشتغال ، أى عدده ، وكذا
 الأولى ان أريد بالعين الماء ، وبديل بعض إن أريد موضعه ، وأن من
 قال : التمييز يكون بالمفعول جمل منه (أحصى لما لبثوا أمدا)
 فأحصى عنده أملا من ، يعنى اسم تفضيل لأفعل ، وجعله الفارسي
 فصلا ، وأمدا مفعوله مانعا للتمييز بالمفعول .

وأقول : في ذلك مبحث ذكرته في النحو ، وذكر بعضه في المعنى
 في الباب الخامس ، وذلك استطراد كما في قوله : واما فرق بين الفاعل
 والمفعول لتعذر البدلية في الفاعل ، وامكانها في المفعول ، فلا يعدل
 عنها ، وقيل : ان الأصل في هذا النوع من التمييز أنه خارج
 من باب الصفة المشبهة ، ولا ينتصب فيه إلا الفاعل .

ومن معاني فعل بالتضعيف : السلب كقردت البعير وحلمته ،
 وقذيت عينه ، وجلدت الشاة ، أى أزلت عنه القراد والحلم ،
 وأزلت القذى عن عينه ، وأزلت الجلد عن الشاة .

ومن معانيه التوجه : كشرق وغرب وكثرف وغور ، أى توجه
 الى الشرق والعرب والكوفة والغور ، ولجعل الشيء بمعنى ما صيغ
 منه : كأمريته وعدلته ووليته ، أى جعلته أميراً وعدلاً ووالياً ، وذلك
 أولى من تعبير فتح الأقفال بالتصيير ، وجعل من أمثله فسقته أى
 جعلته فاسقا وهو : باطل .

قال الجاربردى : وليس المعنى صيرته فاسقا ، وقال شيخ الاسلام :

لا يكون بمعنى صيرته فاسقاً إلا بتجاوز إلا ان أجيب بأن المراد بالجعل والتصيير ما يشمل الجعل بالقول ، أى قلت له : يا فاسق ونسبته الى الفسق كما مر ، والجعل بالاعتقاد أى اعتقدته فاسقاً ، والجعل بالفعل ، ولا يجب بالتجاوز المذكور ، لأن الكلام في التحقق له في التجاوز .

ومن معانى فعل بالتضعيف : النسبة أى نسبت المفعول الى أصل الفعل نحو : فسقته أى نسبته الى الفسق ، صرح به السعد ، وكذا الجاربردى قال : معناه قلت له : يا فاسق ، أو نسبته الى الفسق ، وجعله اللقاني للتعدية جوازاً ، قال : أى جعلته فاسقاً ، والجعل إما بالقول ، وإما بالاعتقاد ، وإما بالفعل ، وكذا جعله ابن الحاجب في الشافية ، قال : ومنه فسقته .

قال الجاربردى : إنما فصله لأنه مخالف لفرحته في أنه لم يصيره فاعلاً للفعل المشتق هو منه ، وإنما جعله منسوباً اليه ، وعبر الناظم في التسهيل عن الجعل والنسبة ، بجعل الشيء بمعنى ما صين منه .

قال بعض : ومن معانى فعل بالتضعيف : التسمية كسمقه سماه فاسقاً . هـ .

ومن معانيه : الصيرورة كمجزت المرأة صارت عجوزاً ، ومن معانيه معنى تفعل مع الاغناء عن تفعل كمجزت المرأة أى تعجزت ، ومن دخل ظفار حمر أى تكلم بالحميرية ، وجربت الشيء إذ لم يسمع تتعل من ذلك بتلك المعانى ، أو مع عدم الاغناء : كفكرت وتفكرت ، وبين الشيء وتبينه ، ومعنى عجزت بهذا المعنى ادعت العجز أو المعجوزية ، أو فعلت فعل ذلك أو تشبهت بذلك .

ومن معانى فعل بالتضعيف : اختصار الحكاية فيصاغ من

مركب : كسوف أى قال : سوف ، وهلك إذا قال : لا إله إلا الله ،
وأمن إذا قال : آمين ، وآيه إذا قال : إيه يارجل أو أيها الرجل ،
وكبر إذا كان بمعنى قال : الله أكبر ، وسبح إذا كان بمعنى قال :
سبحان الله ، وحمد إذا كان بمعنى قال : الحمد لله .

ومن معانى فعل بالتضعيف : موافقة معنى الثلاثى المجرد نحو :
(ففقدنا فنعم القادرون) فى قراءة التشديد ، وشمر ذيله بالتشديد
بمعنى شمر بعمد التشديد ، وكذا صفق وخمنه وقطب وجهه وأبر
النخل وتبرّز وفتكس بالتشديد فى معنى عدم التشديد .

ومن معانيه الاغناء عن المجرد كذكيت الشاة إذ لم يسمع مخففا ،
وعرد ترك القتال جنبا ، وعيرت الرجل وعولت على الصبر ، ومن
معانيه : القيام على الشيء كمرضه قام عليه فى مرضه ، ومن معانيه
ضد معنى المجرد كرمى الحديث بالتخفيف نقه على جهة الفساد ،
وفصله نقله على جهة الإصلاح مشددا معتلا بألف أصلية ،
والزائد أحد الميمين ، ومن معانيه الدعاء بالخير أو بالشر : كبركته
أى دعوت له بالبركة ، ونخدعته أى دعوت عليه بالخدع .

ومن معانيه : الرمى بالشيء : كشجعت أى رميته بالشجاعة ، ومن
معانيه المتمهل والتكرر : كنزل على ما مر ، ومن معانيه الحينونة كظهر
الوقت أى حان وقت الظهر ، والحمل كحل الكتاب إذا حمّله على
الحفظ .

تلمة : انما تكون زيادة اللام قليلة فى غير التضعيف نحو :
طيسل بدليل سقوطها فى طيس وهو العدد الكثير ، أو كل ما على وجه
الأرض من القرب ، أو هو خلق كثير كالذباب والنمل والهوم ، وسها
الناظم فى التمثيل لها فى الخلاصة بلام البعد ، لانها كلمة برأسها

لا جزء من الكلمة ، ولا كالجزء على حد ما مر في الهاء السكتية .
وجواب شيخ الاسلام فيهما بأنه لا يسلم أن كلامهم مختص بزيادة
ما هو جزء من غيره باطل ، لانه قطعاً مختص بهما ، كما لا يخفى
وأما زيادتهما في التضعيف فغير قليلة نحو : قلل وعلل وعلق وملق .

الوزن الثالث : فاعل بزيادة ألف بين الفاء والمين ، مع فتح
العين ، وهو ثلاثى مزيد فيه مماثل للرباعى ، غير ملحق به ، ومثل
له بوالى بألف بين الواو واللام ، وأصله والى بفتح الياء ، أبدلت
ألفا بـمـد حذف فتحها لتحركها بعد فتحة ، وهو من الموالاة ضد
العداوة ، أو بمعنى تابع بفتح الباء أى جعله تاليا لكذا ، فهو على
الأول للاشتراك فى الفاعلية والمفعولية ، وعلى الثانى للتسدية .

وكان اقتصار أبى يحيى على الثانى اختيار له ، وأصل وضع
هذا الوزن لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً ، والاشتراك فيهما
معنى ، وهو أيضاً أشهر معانيه نحو : جاوز زيد عمراً (وأزره
فاستظن) بهمة فألف من المؤازرة أى المعاونة ، بناء على أصالة
الهمزة وزيادة الألف ، وأما ان عكس الأمر فوزنه أفضل كأعلم ،
فيجمع معنى القراءة المذكور ، ومعنى قراءة أزر بهمة قراءة مشددة
أى قواه ، وضارب زيد عمراً بفتح راء ضارب وبائه ، فان زيدا وعمراً
قد اقتسما الفاعلية والمفعولية لفظاً ، فصار أحدهما فاعلاً ، والآخر
مفعولاً ، وليس أحدهما أولى من الآخر فيهما ، فأيا منهما جعلت فاعلاً ،
والآخر مفعولاً جاز ، واشتركا فى الفاعلية والمفعولية معنى ، فان
كلا منهما ضارب للآخر ، ومضروب له ، ولهذا جوز الناظم اتباع
المرفوع فى ذلك بمنصوب ، والمنصوب بمرفوع ، وخالف فى ذلك
مذهب البصريين والكوفيين .

واستدل بقول الحجاج :

قد سالم الحيات منه القديما
الأفعوان والشجاع الشجعما

ينصب الأفعوان بدلا من الحيات ، وهو مرفوع فاعل سالم ،
ونصب الشجاع المعطوف عليه ، والقدم مفعول به مفرد ، وألفه
للاستبصار ، أو تثنيته على لغة قصر المثني ، حذفته نونه للضرورة ،
وروى بنصب الحيات ففعل : من باب اعطاء الفاعل اعراب المفعول
به ، والقدم مفعول به ، وقيل : الحيات مفعول به ، والقديما فاعل
وهو مثني حذفته نون للضرورة .

قال الطبراني : فاعل لنسبة أصله وهو مصدر فعله الثلاثي الى
أحد الأمرين متعلقا بالآخر صريحا ويجيء عكس ذلك ضمنا وهو
نسبته الى الأمر الآخر متعلقا بالأول ، كما اذا قلت : ضارب زيد عمرا ،
فانه يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا بعمرو ، وضمنا على
نسبة الضرب الى عمرو متعلقا بزيد ، ولأجل تعلقه بالأمر الآخر
كان اللازم إذا نقل الى فاعل متعديا نحو : كارهته فان أصله
لازم ، وقد تعدى هاهنا .

والمتعدى الى واحد ان لم يصلح مفعوله لأن يكون مشاركا
للفاعل في المفاعلة ، بل يكون مغايرا للفاعل ، وهو المشارك يكون متعديا
الى مفعولين نحو : جاذبته الثوب ، فان مفعول جذب وهو الثوب
مثلا لما لم يصلح أن يكون مشاركا للفاعل في المجاذبة احتيج الى
مفعول آخر يكون مشاركا له فيها فتعدى الى اثنين ، وأما ان صلح
مفعوله للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفى بمفعوله كما في شامت
زيدا ، ويشير الى ما ذكر قول السعد وهو أى فاعل تأسيسه أى أصل
وضعه على أن يكون من اثنين فصاعداً يفعل أحدهما بصاحبه ما فعل

الآخر به ، والبادى هو المرفوع ، قيل : والحق انه المنصوب
وسياتى ان شاء الله .

قال الطيلاوى : وقد تفرق بين فاعل أى بفتح العين ، وتفاعل من
حيث المعنى بأن البادى فى فاعل معلوم دون تفاعل ، يعنى معلوم
من العبارة وهو المرفوع كما رأيت ، أو المنصوب ولذلك يقال
أضارب زيد عمراً ، أم ضارب عمرو زيداً ، ولا يقال ذلك فى تضارب
هذا ، ومثل ابن الحاجب فى الشافية بشاركته .

ويبحث فيه بأن الاشتراك ليس مستغداً من هيئة شارك ، بل
من المادة وهى الشين والراء والكاف ، ولا يجوز أن يراد الاشتراك
فى الشركة ، لأنه تحصيل الحاصل ، فشارك لموافقة المجرد
الثلاثى .

ويجاب : بأن شرك الثلاثى وهو المادة الأصلية إنما يدل على أن
أحدهما بحسب النطق شريك ، وأما دلالته على الآخر فبالانترام ،
وبمنع لزوم تحصيله الحاصل ، لأن المستفاد من شرك معنى لا يتصور
إلا بين اثنين ، اذ هو مفهومه ، وأما تثبيته الى الأول وتعلقه بالثانى
صريحاً وبالعكس ضمناً فانما هو مستفاد من صيغة فاعل ، اذا بنيت
منه ، ويأتى ذلك فى تمثيل صاحب التحقيق : بقاسمت شريكى ،
وتمثيل بعضهم : بخاصمته .

ومن معانى فاعل بفتح العين معنى ثلاثية المجرد : كجاوزت
الشيء بمعنى جزته ، ورافعت الحجر بمعنى رفعته ، وسافرت بمعنى
سفرت ، وهاجرت بمعنى هجرته ، فهو نسبة الفعل الى الفاعل
لا غير ، وإنما عدل فى ذلك الى صيغة فاعل ، لأن الزنة فى الأصل
للمغالبة والمباراة . والفعل متى غلب فيه فاعله جاء أبلى وأحكم

منه اذا زاوله وحده من غير مغالب ، ولا مبار لزيادة قوة الداعى اليه .

قال صاحب التحقيق : قيل ومنه : (يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم) .

قلت : وجهه أن الله لا يخدع خلقه ، والمؤمن لا يخدع غيره ، والخادع انما هو الكافر فقط ، فليس يخادع للمفاعلة أما خدعهم الله فمبنى على زعمهم أنه يمكن خدعه بأن يخفى عنه شئ يخدع به وحاشاه ، وأما خدعهم المؤمنين فممكن قطعا ، ولك أن تجعله للمفاعلة أما خدعهم الله والمؤمنين فعلى ما ذكر ، أو على مشابهة صورة صنمهم مع الله والمؤمنين ، حيث تظاهروا بالإيمان صورة صنع الخادع .

وأما مخادعة الله والمؤمنين لهم فلان صورة صنعه معهم من اجراء أحكام المسلمين عليهم ، وهو عالم بكفرهم تشبه صورة الخادع ، وكذا صورة صنع المؤمنين معهم ، حيث أجروا أحكام المسلمين عليهم لجهلهم حالهم ، ولك أن تجعله من باب المجاز الاسنادى ، أو المجاز بانحذف ، بأن يكون المراد يخادعون رسول الله وهو الخليفة فى الأرض ، والناطق عن الله ، ومخادعة المؤمنين ، ورسول الله مع الكفار على ما سبق .

ولك أن تقول : أراد يخادعون الذين آمنوا بالله ، كما تقول : أعجبني زيد وكرمه ، أى أعجبني كرمه ، وقد مثل ابن الحاجب فى الشافية : سافر ، ونص فى شرحه على الفصل أنه لا ثلاثى له ، واستدرك عليه الجاربردى فى شرح الشافية أن الجوهرى أثبت له ثلاثيا قال : سمرت أسفر سفورا إذا خرجت للسفر ، ورد على الجاربردى والجوهرى بعض من حشى على الجاربردى بقول القاموس : انه لا فعل أسافر بكسر الراء ، وبأن عدم استعمال المجرد لا يمنع التمثيل بسافر لفاعل بمعنى فاعل كما فعل

المصنف ، يعنى اين الحاجب ، نعم الأحسن التمثيل بدافع ، وجاؤا
وواعد ونحوها .

ويجاب : بأن الجوهرى مثبت والقاموسى ناف ، والمثبت يقدم
على النافى كما تقرر فى الأصول ، ولكن يبحث فى ذلك بما قاله الناصر
اللغاني فى اثبات معنى فعل لفاعل بالمثاليين ، سافر ودافع الله الناس
نظر ، لأن الدفع من الله على يد بعض الناس وعادته جارية بمقالته
بدفع أيضا من المدفوع ، وإن كان دون الدفع الأول ، فلم يخرج
عن معناه الأصلي ، وسافر يمكن أن يكون من السفور بمعنى
الظهور ، كما صرح به فى الصحاح ، بأن ذلك مصدره ، ولا يضر
تصريحه فيه بقوله إذا خرجت للسفر ، إذ يقال ذلك أى لفظة فى الظهور
حيث كان .

قال الطبرلاوى : وإيضاح نظره فى دافع أنه لما استدل على
استعمال دافع فى معنى دفع بقوله تعالى : (إن الله يدافع عن
الذين آمنوا) ولولا دفاع الله الناس كما قرئ يدفع ودفع أشكل
الاستدلال ، بأن الدفع عن الذين آمنوا قد يكون بواسطة بعض
الناس ، كما يكون بلا واسطة ، وعلى التقدير الأول يكون يدافع ودفاع
على بابه ، إذ العادة جارية بمقابلة الدفع أيضاً بدفع من المدفوع ،
وإن كان دون الدفع الأول ، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط
به الاستدلال .

قال البخارى : ولك أن تقول فى الجواب : إنه قد علم بما تقرر
أن الدفع من الله تعالى لا ينحصر فى الدفع بواسطة من الناس
ونحوهم ، ممن يتصور معه دفع من المدفوع ، بل يعم الدفع
أيضاً بلا واسطة ، كذلك بأن لا يكون هناك واسطة أصلاً ، أو واسطة
لا يتصور معها دفع من المدفوع كما فى إرسال الريح والجنود

على الأحزاب ، المنتفى دفعهما من الأحزاب بكه وجه ، وإذا عم الدفع
الشيئين صح الاستدلال به على أحد التقديرين وهو الدفع بلا واسطة ،
فتأمل .

ومما جاء فيه فاعل بمعنى الثلاثي : باعد بمعنى بعد ، ومن
معاني فاعل بفتح العين التعدية كأفعل بدون الإغناء عنه نحو :
باعدته وأبعدته ، وعاليت رحلى على الناقة وأعليته ، وعفاك الله
وأعفاك ، ويقال أيضا عفاك ثلاثياً تعدى بعد لزومه ، لأنه بمعنى أعفى ،
وقد لزم في عفا الله عنك ، وفاعل هذا يتعدى بآلفه ، فان بعد لازم ،
فلما زيدت الالف بعد الباء تعدى .

قال في المعنى : والثاني أى من الأمور التي يتعدى بها الفعل
الناصر ألف المفاعلة ، تقول في جلس زيد ، ومضى وسار : جالست
زيداً ومائسته ، وسائرته ، وأما قول الأشموني الثالث المفاعلة ،
فإما سهو لأن المعدي بكسر الدال ليس المفاعلة ، بل ألفها ، وإما أن
يريد ألف المفاعلة أو دلالاته ، أى دلالة الفصل على المفاعلة ، واشتقاقه
من المفاعلة .

وقول الحفنى أى المشتق من المفاعلة سهو عن كون المعدود في كلام
الأشموني الأشياء التي يصير بها اللازم متمدياً لا الأعمال المتعدية ،
ومن معاني فاعل التكرير كفعل بالتشديد نحو : (باعد بين أسفارنا)
وقرى : (بعد) بالتشديد ، ومثل السعد وأبو يحيى بضاعفته
أى أكثرت من ضعفه بفتح الضاد مصدراً ، أى أكثرت من تكريره
فهو للتكرير في الفعل مثل : ضعفته بالتشديد ، فتكرير الشيء مرة واحدة
لا يستعمل فيه ضعف مشدداً ، لأنه لا يقال في المرة الواحدة : إنها
تكرير في التكرير ، لأن التكرير وقع مرة ، بل يستعمل فيه ضعف غير
مشدد أو أضعف ، والمراد من التكرير غير التكرير من الكثرة المقابلة

للوحدة ، فإن الكلام في إفادة الصيغة التكرير صيغة فاعل ، وصيغة
فعل بالتشديد لا في إفادة المسادة الشيء ، والمستفاد من فاعل وفعل
التكرير الأول من هيئتهما وصيغتهما ، لا من مادتهما والمفاد بمادتهما
التكرير الثاني .

ون معاني فاعل : معنى أفعل اللازم نحو : شارفت على البلد
وأشرفت عليه ، ومن معانيه : معنى الثلاثي المجرد مع الإغناء عنه :
كبارك الله في أعمالنا ، ومن معانيه : معنى أفعل مع الإغناء عنه :
كوأريت الشيء أى أخفيته ، وقاسيته أى صبرت عليه ، واجتهدت فيه ،
وآراه أى أراه غير ما يقصد ، أى ما يقصد الذى أرى لغيره .

وقال أبو يحيى : وأريت وقاسيت للإغناء عن المجرد ، ومن معانيه :
إتيان الفاعل الى مكان صله نحو : يأمن أى أتى الى اليمن ، ومن
معانيه : موافقة تفاعل كأسرع بمعنى تسارع .

تتمة : وقع في أكثر النسخ تقديم والى بالالف بعد الواو
بوزن فاعل بفتح العين ، على ولى بتشديد اللام وعدم الالف قبلها
بوزن فعل بتشديد العين ، وعليه أكثر الشراح ، وتتراد الالف بشرط
أن يصحبها أكثر من أصلين : ثانية : كضارب ، وثالثة : كتضارب ،
ورابعة : كسلقي وأدارك ، وخامسة : كتسلقى ، وسابعة نحو :
اسلنقى ، وسابعة : فى الأسماء بردرايا ، ومثال ما مرّ فى الأسماء
ضارب بكسر الراء سما ، وعماد وغضبي ، وسلامى الشاهد فى التى
بعد اليم ، وقبعرى إلا إذا صحت أكثر من أصلين من مضاعف
الرباعى ، فإنها أصل نحو : ضوضى فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة ،
وليس زائدة فى نحو : قال وباع وغزا ورمى ، لأنها لم تصب أكثر
من أصلين ، ولا تتراد أولا لأنها ساكنة .

الوزن الرابع : استفعل وهو من مزيد الثلاثى الذى ليس مماثلاً للرباعى ، أى ليس على وزنه ، وهو سداسى ثلاثة أحرف زوائد وهى : الأول والثانى والثالث همزة ، والسين والتاء ، وثلاثة أصول : الفاء والعين واللام ، وتلك همزة همزة وصل ، ومثاله : استقام أصله استقوم بسكون القاف وفتح الواو ، ونقلت فتحة الواو للقاف ، وسكنت فقلبت ألفا ، ومثله : استدعى أصله استدعى بياء مفتوحة ، ولو كان أصله الواو من دعا يدعو تحركت الياء بعد فتحة ، فقلبت ألفاً ، ومن ذلك استحق أصله استحقق بسكون الحاء وفتح القاف الأول ، نقلت فتحتها الى الحاء فسكنت ، فأدغمت فى القاف بعدها .

ويكون لمعان منها : الطلب ، وهو الأصل الأكثر الأشهر فيه قال السعدى : وهو لطلب الفعل أى الفعل اللغوى ، وهو معنى المصدر الثلاثى هنا .

قال الجاربردى : ومعناه نسبة الفعل الى فاعله لإرادة تحصيل الفعل المشتق هو منه ، وهكذا فى شرح المفصل ، والمراد بالفعل المضاف اليه تحصيل المصدر ، والضمير فى معناه للفعل للطلب ، والمنفصل للفعل الأول المراد به الفعل الصناعى ، وهاء منه للثانى المراد به المصدر ، وفى التفسير (ح) نسخ والتقدير ومعناه إرادة تحصيل الفعل بالنسبة المذكورة كذا فى حاشية بعض على الجاربردى .

قال ابن قاسم : ولا يخفى أن المناسب أن يراد بالمفعل الثانى الحدث الذى هو معنى المصدر ، لأنه الذى يطلب ، وحينئذ يشكل قوله المشتق هو منه ، لأن الاشتقاق من اللفظ ، إلا أن يراد المشتق هو من لفظه ، فهو على حذف المضاف ، وقوله : الى فاعله أراد به مفعوله ، لأن فاعله مفعول به .

قال الجاربردى : وذلك قد يكون صريحاً نحو : استكتبه أى طلبت منه الكتابة ، وقد يكون تعديراً نحو : استخرجت الوتد من الحائط ، فليس هنا طلب صريح ، بل المعنى لم أزل أتلطف وأتحيل حتى خرج ، ونزل ذلك منزلة الطلب أ . . *

ومحل الأول العاقل لأنه إنما يطلب من العاقل ، ومحل الثانى غير العاقل كذا قالوا . *

قلت : قد يكون الثانى من العاقل ، كقولك : استخرجت زيدا إذا فعلت له ما يتسبب فى خروجه مثل الانتقباض عنه ، أو ضربه ، وأمثال ذلك ، وذلك الطلب التقديرى مجاز ، ومنه استطفه الحمار ، أى طلب منه العلف ، أى فعل ما هو كالطلب كنهيقه له ، إذ لا فرق فى استحالة الطلب بين الطالب والمطلوب كما يأتى إن شاء الله . *

ومنه : (استوقد ناراً) إذا كان بمعنى طلب الوقود من النار ، أى احتال لها لتتقد (واستهوت الشياطين) فان الشياطين لم يطلبوا منه صراحاً أن يهوى ، بل وسوسوا وخياوا له حتى هوى ، واستغزز من استطعت فإنه لا يطلب منهم الفز ، بل يوسوس ويزين ، فشبه وسواسه وتريينه بمن يطلب الفز صراحاً ، وليس من التقديرى : فاستخف قومه ، لأن المعنى طلب منهم الخفة فهو من الحقيقى فبطل قول فتح الأفعال أنه من التقديرى . *

قال صاحب التحقيق : وقد يكون الطلب مجازاً كاستمجل زيد الى كذا أى طلب العجلة من نفسه الى كذا ، وما تقدم من أنه لطلب الفعل هو الغالب فى الطالب ، وقد يكون لطلب الذات نحو : استخيرتهم ، واستحمرتهم أى طلبت خيرهم وأحمرهم ، وليس منه استخف قومه ، أى طلب الخفيف ، لأن معنى الآية طلب منهم الخفة كما مر لا طلب

الخفيف ، لأنه طلب الخفة منهم عموماً ، فبطل ما يظهر من فتح الأحفال أن الآية منه ، ويطل ما صرح به من أن المعنى طلب الخفيف .

ومن معانى استعمل : النسبة الى شيء كاستصفت زيدا . واستقبت الظلم ، وصوغ الفعل للطلب أو للنسبة المذكورة من أسباب تعديه كما صرح به في المعنى ، وأشار اليه الأسموني بقوله : الرابع استعمل أى الرابع مما يتعدى به الفعل استعمل ، أى صوغه استعمل ، أو كونه عليه فينقل اللازم الى التعدية لواحد كالأمثلة المذكورة ، فالأصل مثلاً حسن زيد ، فلما صيغ على استعمل تعدى لواحد ، وقد ينقل المتعدى لواحد الى اثنين نحو : استكتبته الكتب ، ولستغفرت الله الذنب أى طلبتهما الكتابة والغفران ، الأصل كتب الكتاب وغفر الله الذنب ، فنقلهما الصوغ على استعمل لاثنين ، وقد لا ينقل اليهما مثلاً استغفرت الله من الذنب ، واستغفرته الذنب ، أو ذنباً بتقدير من ونحو : استغفمت الخبر أى طلبت فهمه ، وكذلك التضعيف قد ينقل المتعدى كعلم ، وقد لا ينقله ككر .

وأما الهمزة فتنتقل كلما دخلت ، وأما رتج الباب وأرتجه أى أغلقه فلا يرد علينا توافقهما ، لأن الهمزة ليست للنقل .

قال في المعنى : وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استعبت ، ولو استعمل على أصله أى طلب الغفران لم يجز فيه ذلك قال : وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور ، وأما قول أكثرهم : أن استغفر من باب اختار ، أى في كيفية التعدى لا في الوزن ، لأن استغفر استعمل واختار افتعل فعردود ، أى بان صوغ الفعل على استعمل للطلب مثلاً من أسباب تعديه لواحد إن تعدى لواحد ، وجعل استغفر من باب اختار خروج عن هذا الأصل لأن باب اختار ما يتعدى للأول

بنفسه ، وللثانى بحرف جر دائماً حتى إنه لو تعدى اليه بنفسه فتومع .

وصرح ابن الحاجب فى أماليه ، وصرح غيره أيضاً بأن استغفر يتعدى للثانى بنفسه تارة ، وبالحرف تارة .

ومن معانى استعمل : الإصابة ويعبر عنها بإلقاء الشيء على معنى ما صيغ منه ، ويوجد أنه كذلك ، والمراد بالشيء المفعول ، وبمعنى ما صيغ منه الصفة اللغوية التى هى معنى مصدره الثلاثى ، كما أشار اليه قول السعد ، ولإصابة الشيء على صفة نحو استعظمت أى وجدته عظيماً ، ونحو : استجدته أصبته جيداً ، واستصفرته أى وجدته صغيراً ، واستويأت الأرض وجدتها ذات وباء .

ومن معانى استعمل : عد الشيء متصفاً بمعنى ما صيغ منه ، مع أنه غير متصف به كاستستمنت زيداً أى حسبته سميناً ، وليس سميناً ، واستعظمت واستحسنته أو استصفرته أى حسبته عظيماً وحسبته حسناً ، أو حسبته صغيراً وهو بخلاف ذلك ، ويجوز عندى ذلك مع كونه متصفاً به ، ولكن هذا يغنى عنه ما قبله .

ومن معانى استعمل : جعل مفعوله متصفاً بأصله كاستهامه أى جعله هائماً ، ومن معانيه : موافقة الفعل كاستخلف لأهله ، وأخلف لهم واستعجلته إذا أريد معنى أعجلته ، لا معنى طلبت منه العجلة ، واستجاب أى أجاب ، واستقر أى أقر ، واستيقن أى أيقن ، واستبان أى أبان ، واستحصد الزرع بالرفع أى حصد ، أى حان وقت حصاده ، أما على معنى طلب الحصاد فمن الطلب المجازى .

ومن معانيه : الحينونة كاستحفر النهر أى حان له أن يحفر ، ومن معانى استعمل : موافقة المجرى الثلاثى كاستغنى بمعنى غنى ،

واستهزا بمعنى هذا يستهزون الله يستهزا بهم « وجعل منه أبو يحيى استهان أى بان « واستئيس بمعنى يئس « ومثل سيويه وأبو حيان فى التذليل والسعد باستقر بمعنى قر « ومثل سيويه أيضا باستعلا بمعنى علا ، وقال أبو حيان فى الإعراب : إن الموافقة للثلاثى إنما سمعت فى المكسور العين ويرده قر « واستقر « وعلا واستعلا « فان الثلاثى فيهما مفتوح العين »

قال أبو سعيد : هذه الموافقة للثلاثى مطلقا تحفظ ولا تقاس ، وقد قيل : إن حكام الباب كلها الى السماع ، وقال بعضهم : إن استقر للطلب المقدر لا الصريح ، كأن فاعله يطلب القرار من نفسه ، وإنما قال من نفسه لأن ، قر لازم وضعفه السعد حيث حكاه بقليل بمد تمثيله به لموافقة الجرد الثلاثى »

قال اللقاني : ووجه تضعيفه أن استقر يصح إسناده الى ما يتمتع منه الطلب كاستقر الحجر ، وهذا القول هو ما قرره الجاربردى فى استخرجت الوند من الحائط ، وقد مر إذ لا فرق فى استحالة الطلب بين الطالب والمطلوب ، ولهذا أسقطه من معانى استعمل أ . ه .

قلت : الحق فى وجه التضعيف اتحاد الطالب والمطلوب منه ، مع أن قضية الطلب تغايرهما وزيادة امتناع تعلق الطلب حقيقة بهما ، وإلا فمجرد صحة إسناده الى ما يتمتع من الطلب لا يقتضى تضعيفه عند السعد ، لأنه أراد بالطلب ما يشمل التقديرى ، وطلب ما يتمتع طلبه تقديرى كما مر غير مرة .

ومن معانى استعمل : الإغناء عن الثلاثى نحو : استبد واستأثر واستصحب إذ لم يسمع منها ثلاثى ، وكذا استعبر وجعل منه أبو حيان فى الإعراب « وأبو يحيى وغيرهما استعان بمعنى حلق

عانتة ، ومن معانيه : الاغناء عن فعل بالتشديد كاسترجع أى قال :
إنا لله وإنا اليه راجعون ، والأصل رجع بالتشديد ولم يسمع
كما يقال : سبح أى قال سبحان الله ، وأمكن قال : آمين .

قال صاحب التحقيق : ومنه استعان خلق عانتة ، الأصل أن
أن يقال فيه فعل بالتشديد لأنه للسلب والطرح كقرّذ وحلّم ونحوهما
مما مر ، وعليه أبو حيان في التذييل ، ومن معانيه مطاوعة أفعل
كأراحه فاستراح ، وأبنته فاستبان ، وأحكمه فاستحكم .

ومن معانيه موافقة تفعل : كاستكبر أى تكبر ، واستمتع أى تمنع
واستعظم أى تعظم ، واستيسر أى تيسر فعا استيسر من الهدى ،
واستبدل أى تبدل (استبدلون الذى هو أدنى) وقد يجعل هذا للطلب .

ومن معانيه : موافقة افتعل كاستعصم ، أى اعتصم واستعذر أى
اعتذر ، واستراح أى ارتاح ، واستراب أى ارتاب ، ومن معانيه
الاتخاذ : كاستعبد واستأثر ، واستأخر كذا فى التسهيل ، ومن معانيه
العمل المكرر فى مهلة كاستدرجته ، ومن معانيه التمعية كاستذله ، ومن
معانيه مطاوعة فعل بالتشديد كوسمته فاستوسع .

ومن معانيه : الاستسلام كاستقبل أى استسلم لأقبل ذكره السعد
فى حاشية الكشاف ، ومن معانيه التصيير والتحويل بالياء بعد الواو ،
وتمثيل بعضهم له باستحجر الطين بالرفع سهو لأنه بمعنى صار حجراً
وتحول حجراً ، لا بمعنى صيرته حجراً وحولته الى الحجرية ، بل
المثال نحو : استحجرت الطين بالنصب ، واستبويت الأعواد أى صيرت
الطين حجراً ، والأعواد أبواباً .

ومن معانيه : الصيورة والتحول بضم الواو كاستحجر الطين
بالرفع ، واستيسيت الشاة صارت تيساً ، واستتوق الجمل أى صار

ناقة ، والمقصود في ذلك كله الصيورة الى اشكال ما ذكر وصفاته
لا التحول حقيقة ، وعبرة الجاربردى وستحول الى أصل الفعل
نحو استحجر الطين أى تحول الى الحجر أ . ه .

والأولى الى الحجرية كما قال السعد ، أعنى كما عبر السعد ،
قال الجاربردى : ومعناه أنه صار حجراً ، وأن البغاة بأرضنا
تستنسر أى تتحول الى صفة النسر ، والبغاة بتثليث الباء الموحدة
طائر دون الرحمة أى من جاورنا عربنا أ . ه .

وفي بعض حواشيه معنى قوله : ولتحول الفاعل الى أصل الفعل
أن يصير متصفاً بصفة الأصل الذى اشتق منه ، كقولك : استحجر
الطين فإنه بمعنى صارت صفة الطين صفة الحجر ، لا كونه صار حجراً
أو كالحجر أ . ه .

قلت : الأولى إسقاط قوله : أو كالحجر ، والمراد بالاستتقاق الأخذ
بواسطة اشتقاقه من المصدر ، فإن الحجر لا يشتق منه شيء ،
فاستحجر مأخوذ منه بواسطة اشتقاقه من الاستحجار ، وفي تلك
الحاشية استتيست الساة ، واستنوق الجمل ، صارت الشاة لقوتها
متصفة بصفة التيس ، والجمل لضعفه متصفاً بصفة الناقة ، وهذا
تحول معنى ، والأول يعنى استحجر الطين حقيقى أو صورى أ . ه .

قلت : لعل كونه حقيقياً مبنى على أن إطلاق الحجر على المصدر
حقيقة ، ومن ذلك استأسد زيد أى صار أسداً ، أى اتصف بصفة الأسد
حقيقة أو ادعاء .

تنبيه : قال الطبرلاوى : وهاتان فائدة وهى أن قاعدة التصريف
أن يؤخذ أبواب المزيد فيه من الثلاثى المجرد ، أو من الرباعى المجرد ،

وقد يؤخذ استقل من أفعل ، وهو اذا كان متمديا الى واحد وزيد فيه السين ليتعدى الى اثنين كأنجح الله حاجتى ، واستججته إياها ، وأرضعت المرأة الطفل واسترضعتها إياه .

تتمة : همزة استقل وصلية ، فتحذف فى السدج ، وثبتت مكسورة فى الابتداء وللضرورة ، وهكذا فى همزات الوصل إلا همزة آل ، فإنها مفتوحة حيث ثبتت ، وإلا همزة آل من الله فإنها تثبت مفتوحة فى النداء جوازاً ، وإلا همزة اسم فيجوز ضمها وفتحها حيث ثبتت والكسرة الأصل ، وكذا فى همزة أيم ونحوه ، والكلام على ذلك بسطته فى محله .

وتراد السين فى الاستعمال وغروعه باطراد ، وقيل : بدون اطراد ، قال الناظم فى بعض كتبه : لم تطرد زيادة السين ، لعله أراد لم تطرد فى غير باب الاستعمال ، وأما فى باب الاستعمال فالصحيح اطرادها ، ومثال زيادتها فى غيره : قدموس بضم القاف والميم وسكون الدال المهمله بينهما ، وقيل بفتح القاف وهو ملحق بعصفور حيث ضم ومعناه القديم ، ودليل زيادتها سقوطها فى التقدم بكسر القاف وفتح الدال ، قاله ابن هشام .

قال خالد : وكان حقه أن يقول فى التقدم ، ففى كتاب الترتيـص لمحمد بن المعلـى الأردى : القدموس السيد المتقدم قومه ، وجمعه قداميس ، وقيل القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الخيل أ . ه .

كما يستدل على زيادة همزة أعلم وآلف والى الأولى وإحدى اللامين فى ولى بالتشديد بسقوطهن فى علم وولى الثلاثين ، وأما استطاع بفتح فزيادة السين فيه مقبسة ، لأنه استقل حذفت منه التاء ، وقيل : هو بفتح الهمزة ، وهى همزة قطع وسينه زائدة

بدليل سقوطها في الطاعة ، أصله أطوع كأكرم ، نقلت فتحة الوار الى الطاء ، فقلبت ألفا ، وزيدت السين عوضاً عن الفتحة المذكورة ، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، ويدل له قولهم : يستطيع بضم حرف المضارعة ، فهو رباعى زيادة السين فيه مثل زيادة تاء التانيث الساكنة ، لم تجعل من حروفه فلم تؤثر فيه بأن تجعله خماسياً ، فيفتح حرف المضارعة •

قلت : قد يقال : لا يحسن التعويض عن الفتحة ، لأنها مذكورة لكنها نقلت ، وقلت : قد يقال يستطيع بالضم لا دليل فيه ، لأن مضارع ما ذكر ، ومن قال استطاع استعمل حذف التاء كسر الهزة وفتح حرف المضارعة ، بل مذهب الكوفيين أن أصل يستطيع بالضم يستطيع ، حذف التاء تخفيفاً فأشبهه أطاع ، فضموا أوله ، قاله صاحب بغية الآمال ، وتراد التاء اطراداً في نحو : قائمة وقامت وتقوم وتعلم بتشديد اللام ، وتخرج وتراد في الاستعمال والتفعل والافتعال وفروعهما ، وفي التفعيل والتفعال ، وسماعاً في نحو : رهوت وملكوت يفتح الأوائل والثواني ، وضم الثوالت ، وعفريت بكسر العين والفاء ، وقيل قياساً في رهوت وما بعده •

ودليل زيادتها سقوطها في الرهبة والملك والرغبة والعطري أى التراب بفتح العين ، وتاء الرهبة والرغبة زائدة للتانيث ، وتاء رهوت ورهوت زائدة للتعظيم لا للتانيث ، فهن متغايرات ، واستقام في النظم مطاوع أقامه بمعنى أدامه في الشيء ، أو جعله قوياً أو أزاله من المكان ، أو مواقف فمثل بالتشديد قومت السلعة واستقمته ، أو مواقف المجرد ، أو موافقاً ، أو للطلب أو لتفسير ذلك مما يصلح له من المعانى المذكورة ، فاقصر فتح الأقفال والصغير على المطاوعة إما اختيار لها ،

وإما قصور وتحكم ، ومؤلفهما من العلماء المحققين ، لكن أى جواد لا يـكـبو ، وعلى كل حال فـجـعـله متعنياً للمطاوعة باطل .

الوزن الخامس : افعلنك بزيادة همزة الوصل ، وسكون الفاء ، وفتح العين ، وزيادة نون ساكنة بين العين واللام الأولى ، وتكرير لام الكلمة وأصوله أربعة : الفاء والعين واللامان ، وهو من مزيد الرباعى ، وهو لا يتعدى ، كما لا يتعدى ما الصيورة ، وما ألحق بافعلنك أيضاً لا يتعدى وهو افعلنك بزيادة احدى اللامين كاقعنسس ، وافعلنك بالهمزة بعد اللام ، وافعلنى بالألف ، وقيل : يتدى وسيأتى ان شاء الله .

قال فى بغية الآمال : افعلنك لا يكون متعدياً أبداً ، لأنه نظير انفعلت ، ألا ترى أن فيه نوناً وهمزة ، كما أنهما فى انفعلت نحو : ابرنشق وابرنسق بالشين والسين ، والأوضح أن يقال فى عدم تعديه : إنه لا يتعدى ، لأنه لا يكون إلا مطاوع المتعدى الى واحد .

ومن ذلك اخرنطم ، أى غضب ، واتعنجع أى سال ، واسحنك الليل اشئتت ظلمته ، واسحنك الشئ اشئت سواده ، واسحنك الكلام عليه تعذر ، وافرندع عن الشئ تقبض عنه بالذال المهملة وبالدال المعجمة ، واسلنطح طال وعرض ، واسلنطحت الأرض اتسعت ، وكذا اسلنطح الوادى ، واسلنطح وقع على وجهه ، واستحنفر مضى فى كلامه أو اتسع فيه ، واسحنفر مضى فى الأرض مسرعاً ، واسحنفر الطريق استقام ، واسحنفر المرض كثر ، واستحنفر البلد اتسع ، واسحنفر الرجل حقق ، واهرنجم انعم اجتمع فى موضع واحد ، حرجمته فاهرنجم ، وهو كأمثاله مطاوع الرباعى المجرد ، ومعنى هرجم : جمع ورد بعضاً على بعض ، أنشد الفراء :

الدار أقنوت بمهـ مخرنجم

من ممرب فيها ومن معجم

وقال أبو زيد : اهرنجم الرجل فهو مخرنجم ، يريد الأمر ثم يكذب فيرجع .

قال صاحب التحقيق : فكأنه والله أعلم يجمع أمره على شيء ، ثم يرد نفسه عن ذلك ، وزعم الضرير أن ابن الناطم انفرد بكون اهرنجم المعتل ، ويرده أنه يسبقه اليه سيويه وأبو علي وغيرهما ، وزعم أنه افعلتم بزيادة الميم من حرج الى كذا أى انضم ، ويرده أنه لم يثبت افعلتم ، وموافقة الكلمة لا يلزم منه أن تكون أصلاً كسبت من سبط ، والراء ليست من حروف الزيادة ، وكذا منجنيق على الأصح ، لا يدل على زيادة ميمه جنقونا ولقلق فانه رباعى أخذ منه في النسب ما تحدى الهمزة الآخرة ، مع أن زيادة الميم في غير الأول قليل .

وأبو عثمان يمنع الزيادة في غير الأول ، ومثل اهرنجم اخرنظم ، وزعم أن ميمه زائدة من خرط بالطعام غص ، أو من خرط بمعنى ساطه ، أو وقع في الأمر على جهل أو من الاستخراط في البكاء ، والانخراط أى الازدراء في القول القبيح والاندفاع ، ويلزم عنه ثبوت معلوم إذ قبل خرطوم وإنهم لم يستعملوا اخرنظم بتلك المعانى ، ومن مزيد الرباعى : اخرنظم غضب وتكبر مع رفع رأسه والمطاوعة تكون فيه تحقيقاً كاهرنجم ، وتقديراً كابرنشق انبسط فرحاً ، لأن برشق لم يستعمل أى لم يستعمل بذلك المعنى .

وأما برشق اللحم أى قطعه ، وبرشق فلاناً ضربه به فموجودان ، ومثل ابرنشق بمعنى فرح وسر ابرنشق الشجر أزهر وابرنشق النور تفتق .

ويفسر السعد اهرنجم أولاً بازدهم ، وثانياً بارتد ، قال : وافعل

بزيادة الهزة والنون كاحرنجم أى ازدحموا اهرنجاماً ، ويقال : حرجمت
الإبل فاحرنجمت ، أى رددت بعضها الى بعض فارتدت .

قال الناصر : وهذا المعنى أخص من الأول .

وقال ابن قاسم : الازدحام ليس معنى الاهرنجام ، بل لازم
لمعناه ، يعنى لمعناه الذى هو الارتداد ، فالتفسير به أو لا تفسير
بالإزم . . .

وفى انصراح : اهرنجم القوم ازدحموا ، قال الفراء المحرنجم
المدد للكثير ، وهرجمت الإبل فاحرنجمت رددتها فارتدت بعضها الى
بعض واجتمعت . . .

وظاهره أن له معنيين ليس أحدهما لازماً للآخر ، فليحمل عليه كلام
السعد ، وجمع ذلك كله قول القاموس : حرجم الإبل رد بعضها
على بعض ، واهرنجم أراد الأمر ثم رجع عنه ، والقوم أو الإبل
اجتمع بعضها على بعض وازدحموا ، والمحرنجم العدد الكثير . . .

ومن ذلك فرقت فافرنقع أى نويت عنقه فالتوى ، وفرقت
الأصابع فافرنقت أى نفضتها ، وافرنقع انكشف ، وتأتى زيادة الكلام
على افنعل المذكور عند قوله : اسنلقى ان شاء .

تنمية : شرط زيادة للنون متوسطة أن يتقدمها أصلان أو أصل ،
وأن تكون ساكنة ، وأن تكون غير مدغمة كاحرنجم ويحرنجم واهرنجام ،
واقنسس واسلنقى وفروعها ، وكذا احببطاً وفروعه ، وغضفر
وعقنقل وقرنفل وورنفل ، وهو النسب ، وأما انطلق فمن قبيل ما زيدت
أوله ، لأنه لم يسبقها إلا همزة الوصل ، وتأصلت نون عنبر لأنها

سبقت بأصل واحد ، ونون غرنيق لتحركها وهو بضم الغين المعجمة وسكون الراء ، وفتح النون وسكون الياء ، طير من طيور الماء طويل العنق ، ونون عجنس للإدغام وهو الجمل الضخم بفتح الميم المهملة والجيم والنون المشددة ، تعارض فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف ، فطلب التضعيف لأنه أكثر ، وجعل وزنه فعل بفتح الفاء والميم ، وفتح اللام الأولى مشددة .

وقال أبو حيان : بزيادة النونين ، وأن وزنه فعل بتشديد النون ، وتتراد النون آخرأ بشرط أن يسبقها ألف بعد ثلاثة أصول فصاعداً في اسم كعثمان ، أو صفة كغضبان ، وتتراد متأخرة في المثني والمجموع على حده ، وما حمل عليهما وتأصلت نون أمان وسنان ، لكون الألف قبلها مسبوقه بأصلين فقط ، وتتراد النون متصدرة في المضارع ، وثانية في نحو حنظل ، وثالثة في نحو غضنفر ، ورابعة في نحو ضيفن ، وخامسة في نحو سرحان ، وسادسة في نحو زعفران ، وسابعة في نحو عيثران .

ونون انطلق ومنطلق ان راعينا الزائد قبلها عدت ثانية ، وهذا في سائر الزيادات أولاً وثانياً فصاعداً قبل النون ، والظاهر المراعاة كما في سرحان وما بعده ، ودليل زيادة نوني حنظل : كسنبل سقوطها في حظلت الإبل أكلت الحنظل ، وأسبل الزرع والله أعلم .

الوزن السادس : انفعل بزيادة همزة الوصل والنون ، ويسمى باب الانفصال ، وهو من مزيد الثلاثي الذي ليس على وزن الرباعي ، وهو خماسي ، ولا يكون إلا لازماً لأنه للمطاوعة كذا قيل ، ويأتي ما فيه .

قال صاحب التحقيق : وأشار بانفصل الى أن هذا البناء لا يكون غالباً إلا مطاوعاً ، ولولا ذلك لقال بدل انفصل انفعل أ . ه .

قلت : ليس لازماً أن يقول : انفعل بدل انفصل لو لم يرد الإشارة الى ذلك ، قال : وأشار مع ذلك الى شروط المطاوعة ، لأنه طاموع ثلاثيا دل على معالجة وتأثير أ . * . *

قلت : لم يقيد الثلاثي بفتح العين لأنه يكون مطاوعا له ، ويكون مطاوعا للثلاثي المكسور نحو : خطفته بكسر الطاء فانخطف ، وللهبني للمفعول نحو : قطع فانقطع ، وفصل فانفصل ، ومثال الناظم يحتمل مطاوعة المبني للفاعل ، ومطاوعة المبني للمفعول ، والأصل الأول . *

قلت : بناء على إشارة صاحب التحقيق ، وأشار بالتمثيل بانفصل أيضا الى أنه إنما ينبني من المتعدى « فان فصل متعد ، والإشارتان بعد تسليمهما إنما تصنفان من حيث أن غالب انفعل المطاوعة ، وإلا فقد يجيء لغيرها ، ويفهم اشتراط التعدى من تعريفهم المطاوعة بحصول الأثر من تعلق الفعل المتعدى لمفعوله « ومن تعريفهم بها بقبول الأثر الناشئ من تعلق فعل الفاعل بمفعوله « فلا يبنى انفعل للمطاوعة من غير الثلاثي إلا قليلا نحو : أقحمته فانقحم « وأفردته فانفرد ، وأغلقت فانغلق ، وأزعجت فانزعج ، وأسفقت الباب فانسفق ، والتعبير بالقلة للجاربردى . *

قال : وقد جاء مطاوع أفعل قليلا ، وعجارة السعد ومجيئه لمطاوعة أفعل نحو : أسفقت الباب أى رددته فانسفق ، وأزعجت فانزعج من الشواذ ، وتمثيل المصنف بأوكأته فاتكأ فهو فيما قال صاحب التحقيق ، ونقول : لا داليل لكون انغلق وانسفق مطاوعى أغلق وأسفق لجواز مطاوعتهما لغلقت وسفقت الثلاثين لورودهما كما نص عليه ابن مالك صاحب النظم بلا دليل فيهما ، ولا فى انقحم وانزعج وغيرها مما فوق الثلاثى لجواز كونها مطاوعة لثلاثيات من معانيها ، لجواز

ذلك نحو : قطعتة فأنفصل ، ووصلته فانتقطع ، وهشمتة فأنكسر ،
وهكذا •

واختُف في قول أبي الأسود :

ولا أقول نقد القوم قد غليت
ولا أقول لباب الدار مغلوق

ف قيل : قصد بالسطر الأول أنه معرب غير لجان لأن غليت لم
يثبت وإن نقله بعض المتأخرين ، وبالثاني كذلك أنه فصيح لا يقول
مغوق ، لأن غلق لحن ، وقيل أراد بالأول الامتداح بعدم التجسس
والشره للاكل ، وبالثاني الكناية عدم البخل فيثبت أبو الأسود غلق
فهو لغته وهو قليل ، ويثبت غليت •

ولا ينبغي انفعل للمطاوعة مما لا يدل على علاج وتأثير ، فلا يقال :
انكرم من كرم ، ولا من أكرم ، ولا انعدم من عدم ، ولا من
أعدم ، لأن الإكرام إعطاء شيء لآخر ، والإعدام إفناء الشيء .
فلا يبقى ثمت علاج وتأثير ، فقولهم : انعدم لحن كما في القاموس •
وأما قول بعضهم : لما شاع استعمال انعدم في كلام المحدثين ،
وكتب المصنفين صار استعماله أولى من غيره ، لأنه أقرب الى الفهم ،
وكذا قيل الخطأ المستعمل أولى من الصواب النادر ، وكذا قيل اللفظ
إذا تعارفه العامة صح التكلم به على ما فيه من الخلل ، بقصد
تفهمهم ، لأنه أبلغ في تحصيل مقصودهم ، فغير مقبول عندي ، ولو
سلم فلا يخرج من اللحن ، أعنى من الخطأ في ألفاظ العرب •

ولا يقال : انطم وانفهم ، لأنه لا علاج ولا تأثير في علم وفهم ،
كما لا يقال : انكرم وذلك أن الكرم لا أثر فيه بالمكرم بالفتح ، لأن

المكرم اذا تعلق به لا تحصل منه له صفة محسوسة ، بخلاف نحو الكسر والقطع ، فان فيه أثراً ظاهراً بالمتكسر والمنقطع ، وهو الكسر والانقطاع ، والمدوم ليس بموجود حتى يقوم به أثر .

وأما العلم والفهم فكل منهما انفعال أى تأثير ، ولو سلم فآثرهما وهو العالمية والفاهمية غير ظاهر للحس ، بل هو معقول .

قال الطبرلاوى : قال بعضهم : وإنما جاز علمته فتعلم ، وإن لم يكن فيه علاج مع أنه وضع لمطاوعة فعل بالتشديد يجىء للعمل المكرر ، فتكريره يجعله كالمحسوس ، وإنما جاز علمته فاعتم ، لأن باب افتعل لم يكن موضوعاً للمطاوعة ، فجاز أن تجىء مطاوعته فى غير العلاج ، ولما فى القول من العلاج جاز : قلته فانقال .

قال فى شرح الفصل : وقالوا قلته فانقال ، لأن القول معالج بتحريك اللسان والنشفتين ، وأخراج الصوت ، وكل ذلك من باب المحسوس للمخاطب والمخاطب ، قال فان أطلق قلته فانقال على إرادة المعنى المعقول المفهوم من القول ، أى مراد به ذلك المعنى غير أن يقصد الى ألفاظ محققة أو مقدرة ، كان فى الامتناع نظير انعدم . . .

والعلاج : إيجاد فعل الجوارح الظاهرة ليتولد عنه فعل آخر ، وهو أثره كالقول والضرب والتأثير إيجاد أثر ، والمراد أثر ظاهر كما رأيت أى للحواس الظاهرة ، قائم بالمفعول قاله الطبرلاوى ، فلا يقال : علمت المسألة فانعلمت ، ولا ظننت ذلك حاصلًا فانظن ، لأن العلم والظن مما يتعلق بالباطن ، وليس أثرهما محسوساً .

قال صاحب التحقيق : ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمراً ما فيساعدك بفعل ما تريد منه إن كان الفعل يصح منه ، أو يصير

الى مثل حال الفاعل الذى يتأتى منه الفعل ، ومنه : قطعت الجبل فانقطع ، وكسرت الحب فانكسر ، وقوله : ولا يدى فى حميت السمن تتدخل ، ومحسوت الكتاب فانمضى ، وقسمت المال فانقسم .

قات : المطاوعة فيما يصح منه الفعل حقيقة ، وفيما لا يصح منه مجاز ، وكذا من المجاز ، فلان منقطع الى الله ، وانكشفت لى حقيقة المسألة ، وكذا حديث : « أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلى » لأن الأثر غير محسوس .

قال الصبان : سلمنا أنه حقيقة ، لكن لا نسلم أنه مطاوع ، بل هو من باب انطلق زيد ، وانما لم يبينوا انفعال للمطاوعة إلا مما فيه علاج ، لأن الصرفين لما خصوه بالمطاوعة الموهودة ، وقصروه عليها التزموا أن يكون أصل فعله من المصدر الذى يظهر أثره ظهوراً واضحاً يعرفه من عند الفاعل ، أو حواليه بالحق ، وهو علاج تقوية للمعنى الذى هو أن المطاوعة حصول الأثر ، فقوى الأثر بكونه ظاهراً .

وما مر من أنه لا يقال انكرم وانعدم من كرم وأكرم . ولا من عدم وأعدم ، إنما هو لأن كرم وعدم لازمان ، ولأنهما لا علاج ولا تأثير فيهما ، وأكرم وأعدم ربايعيان لا تأثير ولا علاج ، وتخصيص السعد انتفاء انكرم وانعدم ، من أكرم وأعدم ، بكونهما لا أثر ولا علاج ، إنما هو لأن مطاوعة أفعل قد تثبت فى الجملة شذوذاً ، فنفى مطاوعتهما شذوذاً وقياساً إنما هو لعدم العلاج ، وتأثير وتعلم من قولى تقوية للمعنى أنه قد تتحقق المطاوعة ، ولو لم يكن أصل الفعل مما يظهر أثره ، ولا يبنى انفعال للمطاوعة من اللزوم خلافاً لأبى على الفاسى قاله أبو يحيى .

وعبارته ربما توهم أنه يجيز بناء من اللازم قياساً ، وليس كذلك ، فإنه لا يقول بقياسه ، بل يخصه بالضرورة ، فإنه قال : وقد جاء من غير متمد ، وأنشد :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى
بإجرامه من قنة النيق منهوى

قال : وفي هذه القصيدة منغو من غوى ، وإنما ذلك لضرورة الشعر فأشار الى أن منغويًا ومنهويًا من الضرورات ، لأن غوى لازم بمعنى ضل ، وهوى كذلك بمعنى سقط .

قال أبو الفتح : ولا يكاد يكون فعل منه إلا متعديا ، وكذا قال الغزى ، وقد يقال : لا دليل فى القصيدة للفارسي لجواز كون منغو ومنهو من هويته وغويته ، فلا شذوذ لتعديهما ، كما لأبى يحيى ، وأجاز ابن عصفور كونهما من أغويته وأهويته ، كأدخلته فاندخل ، قال : ولا يكون ذلك فيهما شاذًا .

قلت : هذا منه تصريح ، بأن بناء انفعل من الرباعى غير شاذ ، وهو مخالف لما مر ، وقد يجمع بين القول بالشذوذ وقوله بعدمه ، بأنه أراد بعدم الشذوذ عدم مخالفة الاستعمال ، وأراد من قال بالشذوذ مخالفة القياس كما للقانى ، وقد يقال : هذا الجمع ضعيف ، لأن ابن عصفور أراد نفي الشذوذ استعمالاً ، فلا حاجة الى ما قاله ، لأنه لو جعلهما مطاوعى هوى وغوى كان كذلك كما لابن قاسم ، وقد مر جعلهما مطاوعى هوى وغوى المتعديين ، فلا يكون كذلك .

وعلى كل حال يبحث فى كلام ابن عصفور بأن الشاعر لم

يرد أهواءه فانتهى ، لأن المنهوى هنا الجبل ، وبأنه لم يرد أنه
رد ٥٠٤ هـ .

ويدل عليه تصريحه بهوى أى هوى من شأنه أن ينهوى ، تأمل ،
وجعل الجوهرى منهوى فى البيت بمعنى هوى ، فيكون الموافقة الثلاثى
لا للمطاوعة ، وإنما جعله الفارسى مطاوع اللزوم ، لأنه يرى أن
انفعل لا يكون إلا مطاوعا ، ويأتى خلافه ان شاء الله .

قال السعد : ولكن انفعل للمطاوعة لا يكون إلا لازما ، أى لأن
المطاوعة كما قال الجاربردى تقتضى اللزوم ٥٠٥ هـ .

قلت : وفى كلامهما نظر قوى ، لأن اللزوم إنما هو فى مطاوع
المتعدى لواحد ، كما قال الفاضل ، أو طالع المعدى لواحد : ككسرت
فانكسر ، ومنه فى باب افتعل مده فامتد ، وأما مطاوع المتعدى
لاثنين فيتعدى لواحد نحو : كسيت جبة فانكساها ، وتكلم على ذلك
شراح الألفية وغيرهم ذكر فى المعنى أن من أسباب الأزوم صوغ
الفعل على انفعل لغير المطاوعة ، أو لمطاوعة التعدى لواحد ، أو على
أى وزن كان كان لمطاوعة التعدى لواحد كانطلق وانكسر ، وضاعفت
الحساب فتضاعف ، وعلمته أى عرفته بالتشديد فتعام ، وثلمته فثلم ،
قال : وأصله أن المطاوع ينقص درجة عن المطاوع كالبسه الثوب فلبسه ،
وأقمته فقام .

وزعم ابن برى أن الفعل ومطاوعة قد يتفقان فى التعدى لاثنين
نحو : استخبرته الخبر فأخبرنى الخبر ، واستفهمته الحديث فأفهمنى
الحديث ، واستعطيتيه درهما فأعطاني درهما ، وفى التعدى لواحد
نحو : استفتيتيه فأفتاني ، واستنصحتيه فنصحتنى ، والصواب ما قدمته
لك وهو قول النحويين ، وما ذكره ليس من باب المطاوعة ، بل

من باب الطلب والإجابة ، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ، ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير أ . هـ .

وهو حسن سوى تعريفه المطاوعة ، فقد ينتقض بنحو ضربت زيدا فتألم ، فإن الضرب عنده للإيلام كما في خاتمة الحذف من الباب الخامس ، فليقل أن يدل أحد الفعلين المتلاقين في الاشتقاق الخ فيخرج المثال ونحوه ، ومما مثل به صاحب فتح الأقفال : (فإذا النجوم انكدرت) قلت : هو باطل لأنه لا فعل له ثلاثي من معناه ، مستعمل يطاوعه ، لأن معناه انقضت وتناثرت فهو فاعل للفاعل على الحقيقة ، فمن عن الثلاثي ، منسلخ عن معنى المطاوعة كأنطق وانقض ، وانسلخ الشهر صرح بذلك المبرد والفسري ، وبعض من حشى على الجاربردى وغيرهم .

وقد يجاب : بأنه مطاوع لفعل من معناه ثلاثي ، وقد يبطل هذا الجواب ، بأنه غير مراد لهم في باب المطاوعة ، وإلا لم يكذب فيثبت فيها شاذ ، وهم أثبتوه .

وقد يجاب أيضا : بأن انكدرت مطاوع لأنكدرت الشيء المقدر الوضع ، كما صرح به ذا المعنى اللقاني ، وصرح أيضا بأن انطلق مطاوع لأنطق ، وانقض مطاوع لنقض لاستعماله في قض اللؤلؤة مثلا ثقبها ، وانسلخ الشهر مطاوع لسلخ ، لاستعماله في سلخ الشاة مثلا ، وبأن قول بعضهم لا فعل لها باطل ، ويبطل هذا الجواب أنه أعنى صاحب فتح الأقفال إنما مثل بانكدرت النجوم لمطاوعة الثلاثي ، لا لمطاوعة أفعل الرباعي ، وأكثر رباعي ، فلا يكون تقدير أكثر جوابا له .

ويبحث في كلام اللقاني المذكور بأن انطاق بمعنى ذهب ، فيحتاج

الى إثبات أن أطلق بمعنى أذهب ، وأن انقض المتكلم فيه بمعنى سقط ، فلا يلائمه قض اللؤلؤة لاختلاف معنييهما فلا مطاوعة بينهما ، وأن انسلخ الشمر أى فرغ غير سلخ النشأة أزال جلدها إلا بتشبيهه وتجوز وتكلف ، فصح قول البعض : إنها لا فعل لها ، أى لا فعل لها مستعمل بمعنى يكون معناها أثراً لذلك المعنى ، كما هو قضية المطاوعة ، وتلك الأفعال ليست كذلك ، وأطلق يتوقف كونه بالمعنى المذكور فى المطاوعة ، على أن معناه معنى أذهبت ، لأن انطلق معناه التمس بالذهاب ، ولم يثبت ذلك .

قال سيبويه فى باب ما لا يجوز فيه فعلته : إن من ذلك انقطعت نحو : انطلقت وانكمنت ، وانجردت وانسلت ، قال : وهذا موضع قد يستعمل فيه انقطعت ، وليس مما طواع فطعت نحو : كسرت فانكسر ، ولكنه بمنزلة ذهب ومضى .

فأنت خير أن انفعل يخرج عن المطاوعة عند سيبويه والمبرد وغيرهما ، فقد يكون لمعنى فعل ثلاثى ويعنى عنه : كانطلق أى ذهب إذ لم يستعمل طلق الثلاثى بمعنى ذهب ، فهو لمعنى أصل الفعل ذكره المبرد وسيبويه وغيرهما كالصبان ، وقد يكون معناه موافقاً لمعنى فعل ثلاثى من لفظه نحو : انطفأت نار بسكون التاء ورفع النار ، بمعنى طفت بكسر الفاء وسكون التاء ذكره فى القاموس ، ويقال أيضاً : أطفأتها فانطفأت من مطاوعة الرباعى .

وذكر الطبرلاوى عن بعضهم : انطفأت النار وأطفأت بينائهما للفاعل . لزومهما فيكون من موافقة انفعل للرباعى انلزم فى معناه ، وأما (انبعت أشقاها) فعناه أسرع ، والأولى أن يكون مطاوع بعته

على القياس « وقد يجيء انفعال لبلوغ الشيء كانهجز أى بلغ الحجاز ، ذكره الصبان ، ويغنى افتعل عن انفعال في المطاوعة فيما فاؤه لام : كلوتيه فالقوى ، ولمته فالتهم ، أو راء : كرفعته فارتفع ، وردعته فارتدع ، أو واو : كوصلته فاتصل ، ووكلته فاتكل ، ووضعته فانتضع ، ووسمته فاتسم ، أو ميم : كملاته فامتلا ، ومددته فامتد ، ومزته فامتاز ، ومطلته فامتطل ، أو نون كتقلته فانتقل ، ونبذته فانتبذ ، ونفيتها فانتفى ، ونسأته فانتسى .

وقد لا يغنى عنه في الميمى الفاء نحو : محوته فانمحي . ومزته فانماز ، وسمع محوته فامحي ، ومزته فاماكز ، بتشديد ميمى امحي واماكز ، والأصل انمحي وانماز ، قلبت النون ميماً وأدغمت في الميم ، ونقول إنما أغنى افتعل عن انفعال فيما فاؤه أحد هذه الأحرف ، لأن النون تدغم فيها فيخاف اللبس ، ويخرج المثال عن شكله الذى قصر وضعه عليه ، وذكر بعض ذلك الطبرلاوى ، وبعضه الصبان ، وبعضه صاحب التحقيق ، وفي بعض نسخ التسهيل أو همزة أى ، أو كانت فاؤه همزة فيغنى عن انفعال فيه افتعل ، وهو صحيح نحو : أمرته فائتمر ، لأن ما فاءه همزة فيه توصل إلى التسهيل ، لأنه قد تبدل عن الهمزة ياء ، ثم عن الياء تاء ، فتدغم في تاء الافتعال كاترر أصله اتترر بكسر همزة الوصل ، وهى الأولى ، وسكون همزة القطع وهى الثانية ، وهى فاء الكلمة ، وفتح التاء قلبت الثانية ياء لسكونها بعد همزة مكسورة ، وأبدلت الياء تاء ، فادغمت في التاء المفتوحة ، ويأتى مزيد على ذلك قوله : اتصلوا إن شاء الله .

وإذا لم تكن تلك الحروف فقد يستغنون بافتعل عن انفعال : كسقرته فاستقر ، وشددته فاشتد ، وبللته فابتل ، وغررته فاعتر

وعززه فاعتر وكفيته فاكثى ، وقد يشاك افتعل انفعل كحجبه
فانحجب واحتجب ، وفصلته فانفصل وافتصل ، وفتته فانفت وافتت ،
وأطرت الرمح أو نحوہ فانأطر بوزن انفعل وانطر بتشديد التاء
بعدها طاء مفتوحة ، فالتاء الأولى منقلبة عن الياء المنقلبة عن همزة
أطراً التى هى فاء الكلمة ، والثانية تاء الافتصال ، والطاء عين الكلمة ،
فهو من باب اترر .

وشويت اللحم فانشوى أى قبل الشوى ، نقله سيبويه وغيره
فنقله حجة على ثعلب المانع لاشتوى ، بذلك المعنى القائل أن اشتوى
بمعنى شوى ، فالاشتوى بالكسر عنده الشاوى لا بمعنى اللحم
القابل للشوى . ويحضر ذلك لى ويحضر للدمايىنى فى شرح التسهيل ،
وظاهر قول الطبرائى عن بعضهم أنه قد يغنى افتعل عن انفعل فيما
فاؤه لام أو واو أو نون أو ميم ، أن ذلك الإغناء قليل ، وأيسر
كذلك فإنه لازم غير الميم غالب فيها كما للدمايىنى ، وقد فى عرف
المصنفين واستعمالهم للتقليل إذا دخلت على المضارع كما نص
عليه خالد ، إلا إن قيل لم يستعملها ذلك البعض للتقليل بل للتحقيق
أو غيره .

قال صاحب التحقيق : وإذا كان الاستغناء فى هذه الحروف
جارياً كان قوله تعالى : (يريد أن ينقض) مضارعاً لأفعل لا لا نفعل ،
وكذا هو عند أبى على من النقض .

وقال غيره : هو انفعل ينفعل - هو من القضيض قضضته دققته ،
ومنه أسد قضقاض كاسر لمظام فريسته ، والعادة أن الجدار
إذا انهدم صار قضيضاً ، أى حجارة صفاراً ، والقضة أرض ذات
حجارة صفار فى تراب أو رمل ، ومنه : « جاعوا بقضهم وقضيضهم »
أى لم يبق منهم أحد ، قيل : القض كبار الحصى ، والقضيض

مضاره ، ومما ييمد كونه أفعل أنه لا يكون غالباً إلا في اللون ، ولكنه أقرب الى المعنى والحقيقة أ * * بلفظه .

قأت : بيان ذلك أن (ينقض) في الآية إما مضارع ماضيه على وزن افعل بتشديد اللام ، وهو انقض بتشديد الصاد ، زيدت ضاد على نقض فوقع الإدغام ، وزيدت همزة الوصل فهو معادل للرباعي ، وحذفت همزة الهمزة في المضارع على القاعدة ، فانقض وزنه افعل بالتشديد ، وينقض وزنه يفعل كذلك ، ونونهما أصلية مقابلة فاء افعل ويفعل بالتشديد ، وهى نون نقض ينقض بدون تشديد ، ويضعف هذا أن افعل بالتشديد لغير الألوان والعيوب شاذ ، وقد يقال : هذا من العيوب الظاهرة ، ومجيئه لها غير شاذ .

وإما مضارع ماضيه على وزن انفعل بتخفيف اللام وهو انقض بتشديد الصاد ، الضاد الأولى عين الكلمة نظير عين انفسل ، والثانية لامها نظير لام انفعل ، وهما ضاد قض يقض بقاء هى فاء الكلمة ، وضادين إحداهما عين ، والأخرى لام ، وفاء انقض بالتشديد هى القاف أيضا ، والنون زائدة تكون انفعل فافهم .

تتمة : قال بعضهم عن سيبويه : وربما استغنى عن الفعل في هذا الباب ، لم يستعمل وذلك قولهم : طردته فذهب ، ولا يقولون فانطرد ، أى بوزن انفعل ، ولا فاطرذ أى بوزن افتعمل ، استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه أ * * . وبسطة الكلام على اطرذ في غير هذا والله أعلم .

الإعراب : كأعلم على القول بتعليق الكاف ، سواء جئت للتشبيه أو للاستعلاء ، أى على اعلم ، أى على وزنه يتعلق بىأتى لجواز

تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ على الأصح ، ولا سيما في
الضرورة ، ولا سيما أنه ظرف أو يتعلق بمحذوف حال من ضمير يأتى ،
وهذا أولى من تطبيقه بمحذوف حال من الفعل ، لأن الفعل مبتدأ ،
ومجىء الحال من المبتدأ ضعيف ، ولو أجازوه (س) ويأتى مضارع
مستقر الفاعل جوازاً ، والجملة خبر المبتدأ .

وبالزيادة ، أى مع الزيادة متعلق بيأتى أو بمحذوف حال من
ضمير يأتى ، وهذا أولى من جعله حالا من المبتدأ .

ومع بالسكون ضرورة أو لغة ظرف مكان مجازى أو ظرف زمان
متعلق بمحذوف حال من أعلم ، أى كأعلم مصاحباً لوالى فى مجرد
الإتيان ، أى يأتى كوالى كما يأتى كأعلم ووالى مضاف إليه ، وولى
معطوف على والى أو على أعلم وما بعده معطوف عليه أيضاً أو كل
على مثله بحاطف محذوف هو الواو .

وأفعال ذا ألف في الحشور أربعة

وعاريا وكذاك أهبيخ اعتدلا

اشتمل هذا البيت على أربعة : اثنان منها وزنان أفعال وأفعال ،
واثنان مثالان أراد بهما ما كان على وزنها أهبيخ واعتدل .

الوزن الأول : أفعال بزيادة همزة الوصل ، بزيادة الألف بعد
المين ، وبتشديد اللام ففيه لآمان : إحداهما زائدة قيل الأولى وقيل
الثانية ، وقيل بجواز الوجهين على حد الخلاف المذكور في فعل
بتشديد المين .

قال اللقاني : ان قلت القول بأن ازائد أول المينين في فعل
لكونه ساكنا لا يجرى هنا في اللام الأولى هنا ، لكونها في الأصل
متحركة ، بدليل أنه لو سكنت لزم التقاء ساكنين عند اتصال
الضمير الذي سكن له الفعل ، وهذا الدليل جار هنا ، والتقاء اللام
ساكنة مع الألف في الوزن المذكور جائز لجواز التقاء ساكنين : الأول
حرف علة ، ونقول في القول باجازه الوجهين أن إمكان كون الزائد
أول المينين عند الصحة دليله ومكافاته لدليل مقابله ، مع أنه
لا يصح هنا لعدم السكون ، وكونه في الأصل متحركا كافلا يتأتى التعليل
بالسكون ، فلا يتأتى فيه التحكم لعدم تكافؤ الأدلة .

قلت : لما علم أن وضعه متحرك اللام الأولى عملا بالدليل
السابق ، يفرض الى وجوب سكونه للإدغام في مماثله ، نزل هذا
السكون العارض لوجوبه منزلة السكون الأصلي ، فيجرى فيه
القولان المذكوران . . .

وتقول : افعالات بفتح اللام الأولى ، وهو من السداسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق ، ولا تعتل لاهه إلا فى شذوذ ، ولا تضاعف عنه إلا شذوذاً ، والغالب مجيئه للألوان ، وكثر مجيئه للمعيوب الحسية ، وقل مجيئه لغير الألوان والمعيوب نحو : املأ الشئ من الملاسة ، وأرماق ضعف ، وأصمال اشتد ، وأبهار الليل انتصف أو كثرت ظلمته ، وانقاص الحائط ، واقطار التبت إذا أخذ يجف ، وقد يرد هذا الى اللون أو ما يدل عليه ، ويستلزمه ، وكذا فى ابهار إذا فسر بشدة الظلمة ، وأكثر مجيئه للمعانى العارضة غير اللازمة من الألوان غير الثابتة نحو : احمرار وجهه ، بالشمس أو بالخبث ، واصفار للخوف ، فإن الاحمرار بالشمس أو الخبث عارض غير لازم ، وكذا الاصفرار للخوف يقال : يحمر مرة ويصفر أخرى وقل مجيئه للزخم كاشهاب وادهام ، كقوله تعالى : (مدهامتان) فى وصف الجنة ، فإنه اسم فاعل فعله ادهام بتشديد الميم بعد ألف .

قال فى الكشف : قد ادهامتا من شدة الخضرة ، ومثال دلالتيه على عيب حصى اعوار ، واصياد ، وعن بعض أنه قليل أى أصابه عراء فى عنقه مخصوص ، وإنما لا يصاغ من معتل ، ولا مضاعف لم يلزم من الثقل بالمد فى الإعلال ، وباجتماع حروف فى التضعيف ، ولو فصل الألف فلا يقال من ألى ألتياً ، ولا من حم احمام ، وشذ احواوى بالاعتدال ، والأكثر مجيئه مدغماً ، وقل أو ندر فكه نحو : احمرار رَجَ الرجل برائين بعد الألف مفتوحتين وقبلها أخرى ، ومضارعه يحرار بكسر الراء بعد الألف ، وهو شاذ من حيث الفك ، ومن حيث مضاعفة العين ، وأغنى بالمضاعفة فى هذا المقام كون العين واللام من جرى واحد .

وأصل ذلك الوزن الفك ، أصل أفعال بالتشديد أفعال بفتح اللامين يفعل بكسر الأولى ، فكره جمع مثلين متحركين ، فسكن الأول وأدغم للتخفيف ، إلا إذا وجد موجب الفك نحو : أفعالت واحماررت ، فإنه يفك ويفتح ثلثا يلتقى ساكتان ، والإدغام دليل عدم الإلحاق ، لأن المنصق لا يدغم نحو : جلبب ، لأن الإدغام ينافي الإلحاق ، لأنه لا يوازن الملحق به بإدغامه ، ولا يكون إلا لازما غير متعد ، لأنه غالبا لآون ، وما دل على اللون لا يتعدى ، وحمل عليه غيره وهو للمبالغة في الوصف .

الوزن الثاني : أفعاله بزيادة لهزة الوصل ، وإحدى اللامين من اللام المشددة بعد العين ، على الخلاف المذكور في أفعال وفعل ، وليست ألف بين العين واللام في ذلك الوزن الثاني ، وهو من مزيد الثلاثي لغير الإلحاق خماسي ، نحو : احمر واصفر ، واسود ، واشهب وابيض ، بتشديد أواخرها مدغمة لاجتماع المثلين ، وأصل الحرف الأول من المثلين الفتح ، بدليل أنه إذا زال الإدغام نحو : احمررت وابيضت ، تحرك بالفتحة فهي حركته قبل الإدغام ، ولكمهم لما كرهوا اجتماع مثلين متحركين ، سكتوا الأول وأدغموه في الثاني ، فلو لم يعاقل الأول الثاني لفتح الأول مطلقاً ، ولم يدغم : كارعوى واجاوى فإنهما من هذا الوزن ، إلا أنهما لم يدغما لانقلاب حرف اللين ألفا للفتحة قبله .

ولو بنيت مثله من الرمي لقلت ارميا بفتح الياء مخففة بعدها ألف ، وهذا الوزن إذا لم يدغم بمنزلة انفعل وافتعل في عدد الحروف والسكتات ، والغالب مجيئه للألوان كالأمثلة ، وكثر مجيئه للعيوب الحسية : كاعور واعوج واصيد بتشديد آخرها ، وقل مجيئه لغير الألوان والعيوب الحسية : كارمق أى ضعف ، وأصل أى اشتد ، وأبهر الليل أى انتصف ، أو اشتدت ظلمته ، وانقض الحائط ،

واقطر النبات اذا أخذ في الجفون ، واملس وارقد في المدو ، وابهر القمر إذ قوى ضوءه كذا مثل الناظم بابهر القمر ، وغيره بابهر الليل بالمعنيين المذكورين ، واقطر النبات .

وفى ذلك نظر لأن ابهر القمر بمعنى اشتد ضوءه ، وابهر الليل اشتدت ظلمته ، وازور النبات أخذ في الجفوف ، وترك الخصرة الى غيرها من اللون بالييس هي من الألوان ، فلا قلة ولا شذوذ ، وقيل : مجيئه للعيوب الحسية قليل ولغيره ، وغير الألوان شاذ ونادر ، وقد يقال لا منافاة ، لأن الشذوذ والقلة قد يترادفان ، وكذا النحور والشذوذ والقلة ، ولأن القلة والكثرة نسبيان ، فلمل قلته للعيوب الحسية انما هي بالنسبة للألوان ، وكثرته بالنظر الى مجرد ما ورد منه لها ، وكذا في أفعال بالألف وهو الوزن الأول ، وأكثر مجيئه أعنى أفعال بدون ألف للمعاني اللازمة ، وقل مجيئه للمعارضة نحو : احمر خجلا ، واصفر وجلا ، كقوله :

سألته قبلة منى على عجل

فاحمر من خجل واصفر من وجل

قال الشيخ أبو البركات هبة الله محمد المعروف بالوكيل ، وكان شخصاً ظريفاً أديباً حضر من بستانى كثير من ورد وياسمين ، جطت دائرة من الورد تقابلها أخرى من ياسمين ، فدخل علينا شاعران : أحدهما يعرف بالمهذب ، والآخر بالحسن ، فقلت : لهما اعملا في هاتين الدائرتين شيئاً ، ففكرا ساعة ، ثم قال المهذب :

يا حســــــنها دائــــرة

من ياسمين مشــــرق

والسود قد قابلها
في حيلة من شفق

كعاشق وجبّه
تغامزا بالصدق

فاحمر ذا من خجل
واصفر ذا من فرق

قال : فقلت للحسن : هات فقال :

يا حسنفا دائرة
من ياسمين كالملحلى

والسود قد قابلها
في حيلة من خجل

كعاشق وجبّه
تغامز بالمقلل

فاحمر ذا من خجل
واصفر ذا من وجل

قال : فتعجبنا من اتفاقهما مع سرعة الارتجال والمبادرة الى
حكاية الحال .

قلت : والنظم من مجهزو الرجز والشاهد لنا في احمر
واصفر ، فان حمرة الخجل وصفرة الوجل ، عارضتان غير لازمتين ،
ومن ذلك ترور بسكون الزاى وتشديد الراء في قراءة ابن عامر ،
وقول غنّرة :

فازور من وقع القنـا بلبـانه

وشكا الى بعصرة وتمحـمـح

فان الازورار عرض لا يلزم لأنه الميل ، وفيه قلة أخرى وهي عدم الدلالة على لون ، وأما قراءة تزوار بألف بعد الواو فلا قلة فيها إلا من عدم الدلالة على اللون ، لأن أفعال بالالف الأكثر فيه العروض ، وأما قراءة : (تزاور) بتشديد الزاء بعدها ألف فمضارع ازاور بالتشديد ، أصله تراور كتخافل ، أبدلت التاء زايأ بعد سلب فتحها فأدغمت في الزاي وجيء بهمة الوصل على حد ما مر في أدارك بالتشديد ، وحذفت الهمة في المضارع .

ولا يصاغ من معتل ولا مضاعف ، أغنى معتل اللام للزوم الثقل كما مر في أفعال ، فلا يقال في : حم والى احمم بتشديد الميم الثانية والميا ، والأحم الأسود ، والألمى من الرجال ، واللميا من النساء ، ومن في شفته حمرة مع سواد أو سمرة ، صفة تستحسن ، وشذ أرعوى فانه من باب أفعال بتشديد اللام كما مر ، وهو معتل وشذ أيضا من حيث إنه لا يدل على لون وشذ أيضا من حيث إنه للمطاوعة ، والمطاوعة في هذا النوع نادرة ، وإنما حققه أن يكون مقتضبا كاحمر وابيض أو موافقا لفعل وفعل بالكسر والضم كاسمر وسمر وسمر .

وأما أحوى وأجوى فلا شذوذ فيهما إلا من حيث الاعتلال لأنها لغير المطاوعة وهما للالوان ، لأن الأول لمعنى حمرة في سواد ، والثانى لمعنى سواد في غبرة وحمرة ، وشذ اقتوى للاعتلال ، ولعدم اللون ، وللمطاوعة ، حيث جعل لها قال :

تبدل خيلاً في كسكك شـ بـ
فإنى خليل مـ الح بك مقتوى

وقال :

✽ وما كنا لأمك مقتوينا ✽

كذا قيل ، وأقول الحق إن اقتوى افتعل لا افعل ، ولا يكون
افعل إلا لازماً لأنه للالوان والميوب ، وحمل غيرها عليها ، أو لأن
معناه لا يجاوز فاعله فيعم ذلك ، وكذا يقال في افعال بالالف ، وهو
أولى ، وهو للمبالغة في الوصف ، وافعال بالالف أشد منه ، لأن
فيه حرفاً زائداً عليه وهو الالف ، وقيل : هما سواء ، واختلف
في أيهما الأصل فقيل : الأصل افعال بالالف وهو مذهب ابن عصفور ،
والخليل ، وصاحب بغية الآمال .

قال ابن عصفور : افعل مقصور من افعال لطول الكلمة ،
ومعناه كمناء ، بدليل أنه ما من شيء يقال بالالف إلا يقال بدونها ،
لكن قد يكثر أحدهما في لفظ ، ويقل الآخر ، وكثرة افعل كاحمر
واخضر ، وكثرة افعال كاسهاب وادهام أ . . .

وكون افعل مقصور من افعال هو مذهب الخليل كما مر .

قال صاحب بغية الآمال : وهذا المثال أعنى افعلت مقصور من
افعلت لطول الكلمة ، ومعناها كمناء ، وزعم سيبويه أنه ليس من
شيء يقال فيه افعل إلا ويقال فيه افعال وبالعكس ، إلا أنه قد
تكرر إحدى اللغتين في الشيء ، وتقل في الآخر ، فيةـ ولون : احمر

واحمار ، واصفر واصفار ، وابيض وابيض . واخضر واخضر .
واسود واسود ، إلا أن طرح الألف من هذا أكثر ، قال الله
عز وجل : (فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم) وقال :
(وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله) وقرأ بعضهم : (يوم
تبيض وجوه وتسود وجوه) ، وذكر عن ابن عباس : لا تشتروا
الفضل بالتمر حتى يحمار ويصفار . قال الفراء : وهي لغة قضاة
قال : وربما أخذ بعضهم من لغة بعض .

قال سيبويه : ولا يكون إلا لازماً ، لأنه ليس في الكلام
أفعالته .

ومرح صاحب فتح الأقفال أنه سمع : ارقد وارعى واقتوى
بدون ألف رابعة ، ولم يسمع بالألف ، وقد يقال بالألف قياساً وقيل :
الأصل افعل بدون ألف ، وزيدت الألف في افعال الزيادة المعنى ، كما
أنه يجوز لمن قال بأصالة افعال بالألف أن يقول : نقصت الألف
في افعل لينقص المعنى .

تتمة : تقدم تعريف الكلمة المتضيئة بأنها ما وضع على مثال
لم يسبق بأصل أو مثل أصل مع خلوه من زيادة لمعنى ، أو لإلحاق ،
فخرج بقولنا : غير مسبوق إلخ نحو جلب ، فانه ملحق بدخرج ،
ففاعل من غير تضعيف أصل للمضعف ، ويقولنا : أو مثله أصل
نحو : اقضس فإن إهدى سينيه زيدت للإلحاق بأحرنجم ،
وأحرنجم من مزيد أرباعى ، وكان كالأصل لا قعسس ، لما ألحق هو به ،
وكتجلب فانه للإلحاق بتسريل المزيدة تاؤه للمطابقة ، ويقولنا : مع
خلوه إلخ أعلم وعلم ونحوهما ، فان الهمزة والتضعيف فيهما للتعدية ،
ويقولنا : أو لإلحاق نحو : جهور وكوثر وبيطر ، بزيادة الواو والياء
للإلحاق بفعل .

تنبيهان :

الأول : أشار الناظم الى الوزن الأول وهو افعال بالالف يهين العين واللام ، وتشديد اللام بقوله أول البيت : وافعال ، بدليل قوله : اذا ألف في الحشو رابعة ، ولكنه لم يشدد اللام بل خففها للضرورة ، فان من الضرائر تخفيف المشدد ، وتشديد المخفف .

وأشار الى الوزن الثانى وهو : افعل بتشديد اللام وعدم الألف بقوله : أو عاريا ، ولا يقال : إن تخفيف اللام أول البيت يومهم أن الوزن افعال بتخفيف اللام أصانة لا ضرورة ، لأننا نقول : ليس في الأوزان افعال بتخفيف إلا في أوزان الأسماء ، ويجوز أن يكون افعل أول البيت بالتشديد ، وعدم الألف أسقطها للضرورة ، ويدل عليها قوله : ذا ألف إلخ ، ويجوز كونه كذلك لا للضرورة ، ولكنه وضعه بدون ألف .

وقال بعد ذلك : سواء كان ذا ألف إلخ أى سواء زيدت عليه ألف أو أبقي كذلك عارياً ، كما تقول : يعرب فو بالحركات متصلة به الميم ، وبالحروف عارياً عنها ، وهذا الأوجه أولى من الأول ، لأن الأول ربما أوهم المبتدئ أن من أوزان الأفعال افعال بـمـم التشديد .

الثانى : قال صاحب التحقيق لو قال : المص واحضر ذا ألف أو وادهم ذا ألف أى ونحوهما مما دل على لون لكان أبين في اندلالة على اللون ، نعم يفوته منه ما دل على غير لون من العيب الحسى ، فعدل إلى الوزن الجامع .

الوزن الثالث : افعيل بزيادة همزة الوصل وياعين بين المين واللام ، أدغمت الأولى في الثانية وهو سداسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق ، وهو من الأوزان النادرة ، بل قيل غير الثابتة ، ومثاله : اهيخ بسكون الهاء وفتح الباء الموحدة بعدها ، وتشديد الياء المثناة تحت مفتوحة بعدها خاء معجمة ، وهو عند من أثبتته بناء مقتضب ، لأنه لم يسبق بمثال هو له أصل ، أو كأصل وذا-لا من حروف الزيادة لمعى ، أو إلحاق كذا يقال ، وأقول ، قد يجمع-ل ملحقاً باحرنجم ، والياء والهمزة من حروف الزيادة للإلحاق ، ولكنه يضمه لحوق الإدغام ، لأن الإدغام لا يلحق الملحق كما مر ، ومعناه تبختر ، على ما فسره صاحب بغية الآمال ، فسره الصبان كصاحب التحقيق ، وأبو يحيى بامتلا الصبى وسمن ، والوصف هبيخ في المذكر ، وهبيخة في المؤنث على غير قياس .

وفي القاموس : الهبيخة بفتح الهاء والباء والياء المشددة : الجارية والرضعة ، والناعمة التارة ، والهيخ كذلك الأحمق المسترخى ، ومن لا خير فيه ، والوادی العظيم ، والنهر الكبير ، وواد واللام الناعم ، والهبيخة مشية في تبختر وقد اهيخ أ . ه .

واهيخ انتقخ وتكبر ، ولا يقلل مهبيخ ولا مهبيخة ، وسيأتى الكلام على زيادة الياء .

الوزن الرابع افتعل : بزيادة همزة الوصل والتاء ، وهو خماسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق ، وله معان :

منها : مطاوعة العثلاثى المفتوح والمكسور ، سواء كان علاجاً نحو جمعته فاجتمع ، أو غير علاج نحو غمته فاغتم ، أى حدثت فيه الغم ، وإنما يجىء للمطاوعة في الأغلب فيما فاؤه لام ، أو واو أو ميم أو نون ،

نحو لويتة ولففته ، وردعته ورفعته ، ووضعته ووصلته ، ومددته ومطلته ، ونقلته ونفيتها .

ويأتى كثيراً للمطاوعة فيما فاءه غير تلك الحروف : كجمعت المال ، وغمت زيدا ، وشويت اللحم ، وعجبت الشيء ، وقد يأتى لمطاوعته أفعل كأنجرته فانتجر ، وأنصفته فانتصف ، وأشعلت النار فاشتعلت ، وأضرمتها فاضطربت ، وأوقدتها فأتقدت ، أصل اضطربت أضطربت ، بضاد فتاء ، قلبت لكونها حرف همس بعد حرف إطباق طاء ، وأصل اتقدت اتقدت بكسر همزة أوصل ، وسكون الواو ، قلبت ياء لسكونها بعد كسرة ، وثم قلبت تاء وأدغمت في التاء ، وبسط هذا ونحوه لا مصل له هنا .

ومن معانى افتعل : مطاوعة فعل بالتشديد : كمطلت الرمح فاعتدل ، واعتدل في النظم منه ، أعنى من هذا النوع من المطاوعة ، لأنه يقال أيضاً عدلت فلاناً فاعتدل ، وعدلت الميزان فاعتدل ، وعجبت شيئاً ما فاعتدل ، ويصطلح اعتدل في النظم جل معانى افتعل أو كلفها . بتكلف في بعضها .

ومن معانى افتعل : اتخذ فاعله شيئاً كاختبز . أى أخذ الخبز لنفسه ، واصطب الماء إذا كان بمعنى اتخذ لنفسه ، واستعده وأصله اصتب قلبت التاء طاء لما مر في اضطرم ، واذبح بتشديد الذال أى اتخذ دبيحة ، وأصله اذ تبج ، قلبت التاء ذالا فأدغمت فيها الذال ، وبسطته في غير هذا : واشتويت اللحم اتخذت سواء .

ومن معانى افتعل : الاختيار كانتقاء واصطفاء ، واعتماء واختاره ، وانتخبه بالخذاء المعجمة : وانتصى بالصاد المهملة أصل انتصى . وانتقى واعتمى ، واختار انتصى ، وانتقى واعتمى بتحريك الياء

آخرأ ، واختير بتحريكها وسطاً ، قلبت ألفا لتحركها بعد فتحة ، وأصل
اصطفى اصططفى بتحريك الياء ، وبين الصاد والفاء تاء قلبت الياء ألفا
لتحركها بعد فتح ، والتاء طاء لأنها همسية بعد إطباقى ، ولا يقال :
إن الاختيار فى الأمثلة مستفاد من أصولها وموادها ، لأننا نقول :
المستفاد من أصولها وموادها كون الشيء فى نفسه حسناً ، واستفيد
من هيئة افتعل فى تلك الأمثلة اختيار غيره له والاطلاع على
حسنه .

ومن معانى افتعل : موافقة الثلاثى : ككسب واكتسب ، وكصل
واكتحل ، ورقى وارتنى ، ومثل سيبويه بقرأت واقتراأت ، قال : يريدون
شيئاً واحداً كما قالوا : علاه اعتلاه ، ومثله خطف واختطف ، وجذب
واجتذب ، وحمله واحتمله ، وكون اكتسب بمعنى كسب هو ما لصاحب
فتح الأقفال ، والحق أنه للمبالغة فى المعنى كما للسعد ، ويعبر عنها
أيضاً بالتسبب والسمى كما فعل الصبان ، وبالطاب والتصرف والاجتهاد
كما لصاحب التحقيق ، وكلهم مثلوا لذلك باكتسب ، إلا إن كان صاحب
فتح الأقفال مثل به على أن معناه ومعنى كسب واحد ، حيث
لا اجتهد ككسبت ثمرة واكتسبتها إذا لم يكن فى كسبها عسر ، وهكذا
فى اختطف واحتمل ، واجتذب وارتنى ، والخطفة كأنها فطة واحدة
لأفيعها القوة والسرعة .

قال سيبويه : وأما انتزع فإنه خطفة : كاستطب ، وأما نزع فإنه
تحويلك إياه ، وإن كان على نحو الاستلاب ، وكذلك قلع واقتلع ،
وجذب واجتذب ، وتمثيل جماعة للمفتحة بمعنى فعل بنزع وانتزع ،
وقلع واقتلع ، وجذب واجتذب ، مخالف لكلام سيبويه ، ومن مثل
باجتذب السعد ، وحكى الأصمى : حمل واحتمل .

قال النغزى قيل : ومنه نزع وانتزع ، وقلع واقتلع ، وفيه نظر ،

لأن الانتزاع الأخذ بسرعة ، والنزع التحويل ، وكذلك القمع
والاقتلاع ، والجذب والاجتذاب ، قاله ابن عصفور .

قال الناظم : ومنه اقتدر واستمع ، واقترب . قلت : يجاب بأن
ما فيه خطفة واحدة للقوة والسرعة ما كان كذلك إلا باجتهاد فهو
للمبالغة ، والحق أن استمع لكسب السمع فهو من باب الاجتهاد
والمبالغة ، فلذا لا يقال : إذا وصل سمعه كلام للجهر به ولقربه
من المتكلم ، ولم يضع اليه لیسعه أنه استمع ، بل يقال :
سمع وتسوية الصحاح بين جذب وحيد ، واجتذب واجتبد في المعنى
دليل على صحة التمثيل باجتذب .

ومن معانى افتعل : معنى تفاعلوا نحو : اختصموا أى تفاصموا ،
واشتركوا أى تشاركوا ، واجتوروا أى تجاوزوا ، وازدوجوا أى
تزاوجوا ، لكن قلبت التاء دالا لوقوعها بعد الراء كما بسطته في
في محله ، ويدل على أن اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوزوا وتزاوجوا
عدم الإعلال فيهما ، مع وجود علته فيهما تبعاً لعدمه في تجاوزوا
وتزاوجوا ، لما كان في معنييهما . وبسطت ذلك في محله ، ومن ذلك
قوله تعالى : (يختصمون) بفتح الياء وتشديد الصاد أصله
يختصمون ، نقلت فتحة التاء للهاء ، وأبدلت صاداً لما مر في أصله
من اجتماع حرف همس وحرف إطباق ، وأدغمت في الصاد .

ومن وزن افتعل : استكان من السكون ، أشبعت فتحة الكاف
فتولدت الألف ، والأولى أن يكون استفعل من الكون ، فألفه هي
واو الكون . والإشباع في الإشباع أنه ضروري ، وقد خرج بعض على
الإشباع قوله تعالى : (فما استكانوا) ومن وزن افتعل يهdy بفتح
الياء والهاء ، وتشديد الدال أصله يهdy بسكون الهاء ، وفتح

انتفاء وعدم تشديد الدال ، نقلت فتحة القاء للهاء ، وأبدلت دالا ، وأدغمت في الدال .

ومن معانى افتعل : التسبب والسعى فى الشيء ، ويعبر عنه بالمبالغة فى المعنى وغيرها مما مر ، وتعبير السعد بزيادة المبالغة فى المعنى مشكل ، لأن المبالغة لم توجد فى أصل افتعل حتى يزداد فيها مبالغة فى افتعل ، فإنه مثل باكتسب أى اضطرب فى الكسب ، والمبالغة مدلول اكتسب لا مدلول أصله ، وهو كسب ، فالأولى أن يقول للمبالغة فى المعنى لا لزيادة المبالغة فى المعنى .

ويجاب : بأن الإضافة للبيان ، أى لزيادة هى المبالغة ، فالزيادة بمعنى الزيد أو بأنه من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله ، أى لزيادة المتكلم المبالغة على أصل المعنى ، أو من إضافته لفاعله ، لأن زاد يلزم ويتمدى ، أى ولحصول المبالغة أو زاد بمعنى ازداد تأويلا ، أى لازدياد المبالغة ، وأشار بالمثال الى قوله عز وجل : (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) .

قال جار الله : فإن قلت : لم خص الخير بالكسب والشر بالاكْتِسَاب ؟

قلت : فى الاكْتِسَاب اعتمال ، فلما كان الشر مما تشتبه النفس وهى منجزة اليه ، وأمارة به كانت فى تحصيله أعمل وأجد ، فجعلت لذلك مكتسبة فيه . ولما لم يكن ذلك فى باب الخير ، وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال والتصرف أ . هـ .

قال الجاربردى : فالكسب تحصيل الشيء على أى وجه كان ، والاكْتِسَاب المبالغة والاعتمال فيه ، ففى الآية تنبيه على لطف

الله تعالى بخلقه ، أثبت لهم ثواب الفعل على أى وجه كان ، ولم يثبت عليهم عقاب الفعل إلا على وجه مبالغة واعتمال فيه أ . . .

قال الأتقنى : ما لجار الله هو مبنى ما ذكره الجاربردى من تعريف الكسب والاكساب ، والتبني على سر الآية ، فقول الغزى إنها متخالفان ، وإن قول جار الله ومن تبعه لما كان إلخ أولى من قول الجاربردى سهو ، وقد يقال : لا سهو بل متخالفان ، فإن الجاربردى ذكر أن الشر يقع على مبالغة وعدمها ، وجار الله ذكر أنه يقع على مبالغة ، والجاربردى صرح بأنه لا عقاب على المعصية ، إلا أن فعلت بمبالغة ، وليس كذلك ، وجار الله ذكر أن المعصية على الإطلاق تستهينها النفس ، وتعلمها أكثر من عمل الخير فيفيد أنه يعاقب على المعصية مطلقا ، وهو الحق إلا الصغيرة ، فإنه لا يعاقب عليها من اجتنب الكبائر ، وأما من مات بالكبائر فلا صغيرة عنده إلا وقد رجعت كبيرة يعاقب بها ، كما هو مذهبنا معشر الإباضية .

ولكن الحق غدى أن الصغيرة لا ترجع كبيرة على الحقيقة بل الإصرار عليها يكون كبيرة ، ومن معانى افتعل الإغناء عن الثلاثى فيفيد معناه ، كالتحى أى طلعت لحيته ، واستلمت الحجر أى قبضته ، وهو افتطت من السلمة ، ويقال أيضاً ، استلمت الحجر بلام ساكنة بعدها همزة مفتوحة .

وقال بعض الكوفيين : همزته زائدة ، وأن وزنه افتعالت بسكون العين وفتح الهمزة بعدها ، ويرده إنه ليس من أبنية المزيد هذا الوزن ، بل همزته أصل ، ووزنه استطلعت فسينه زائدة من اللامة ، وهى آلة الحرب ، واستلمت الحجر تحصنت به ، فهو فى المنى كاللامة بجامع التحصن .

ومن معانى افتعل : فعل الفاعل بنفسه : كادهن واكتحل ، واضطرب قاله صاحب التحقيق والغزى * قلت : ادهن واكتحل داخلان في موافقة الثلاثي ، واضطرب للمبالغة والاجتهاد ، وإنما قالوا ذلك تبعاً للناظم في شرح التسهيل ، كأنه يريد لا ثلاثي من معناه ، وقد يقال هو من قولهم ضرب إلى كذا أى مال إليه ، من معانيه معنى تفعل كابتسم واغتدى ، أى تبسم وتغدى .

ومن معانيه : معنى استفعل كارتاح واعتصم ، واختفى واحتفى ، أى طلب الراحة والصمت والحفاة والحمى .

ومن معانيه : التثخم والتولج ، كأدخلوا وأتلجوا أصلهما ادخلوا واوطجوا ، قلبت التاء دالا ، وأدغمت فيها الدال ، والواو ياء لسكونها بعد همزة وصل مكسورة ، وقلب التاء تاء ، وأدغمت في ائتاء ، وعبر عنه بعضهم بموافقة تفعل بتشديد الميم أى تدخلوا وتولجوا بتشديد الخاء واللام .

قال صاحب التحقيق : وهذا المعنى في تفعل أمكن من غيره ، ولذا يجبر عنه بموافقة تفعل ، وزاد في شرح التسهيل الناظم من معاني افتعل قبول فاعله أصله كافتضح ، أى قبل الفضيحة ، قلت : هذا داخل في مطاوعة الثلاثي .

قيل : ومن معانيه التثقر والخطف ، ومثل لهما باستناب ، فانظر ما مر .

تلمة : ما مر من أن مراد الناظم باعتدل افتعمل وزناً من الأوزان هو ما عليه أبو يحيى ، وصاحب فتح الأقفال وغيرهما ، ولك أن تقول لم يرد به وزن افتعل ، وإنما أشار إلى افتعل بقوله في

البيت الآتى : اتصلا ، وإنما أراد باعتدلا تفسير أهبىخ ، لأن الهبىخ تستوى أعضاؤه وتعادل وهو الظاهر لكمال الاستفادة فيهما ، أحدهما أفاد التفسير ، والآخر أفاد الوزن ، بخلاف ما إذا جعلنا اعتدل مراد به الإشارة الى افتعل ، فإنه لا يبقى لاتصلا إلا تتميم البيت وزناً وقافية ، فيكون زائداً ، والتأسيس أولى من الزيادة ، وأما جعل اتصلا خبر الخلبس وسنبس ، وألفه للثنين أو خبر السنبس وألفه للإطلاق أو حالا منهما أو منه كذلك ففي منزلة الزيادة للتميم لأنه يغنيه عن ذلك عطف خلبس وسنبس مع أنه الأظهر .

هذا ولو قصد باعتدلا الوزن والتفسير تصريحاً في أحدهما وإشارة في الآخر لكان فيه نوع تورية ، سواء جعل اتصلا للوزن أو للتميم ، وذلك أنه يحتمل اعتدله الوزن والتفسير ، فإن جعل المعنى المتبادر الوزن كانت إرادة التفسير تورية ، وإن جعل المتبادر التفسير كانت إرادة الوزن تورية ، واتصلا إذا جعل للوزن مع جعل التورية في اعتدلا للإيضاح .

الإعراب : فعل أول البيت معطوف على اعلم أو على ما أضيف إليه مع أو على انفصلا ، وهكذا ما يأتي بالعطف كل واحد معطوف على متلوه أو على ما أضيف إليه مع أو على أعلم .

وذا حال من أفعل مضاف لألف ، وفي الحشو متعلق لمجذوف نعت لألف ، أو متعلق برابعة ، أى متربعة في الحشو لا في الآخر ، والأول أولى .

ورابعة بالجذر نعت لألف أيضاً أو بالنصب حال من ضمير الاستقرار في الحشو لا حال من الألف ، ولو وصفت لأنها مضاف إليها ، والمضاف اليه لا يأتي الحال منه إلا إن كان جزء المضاف

أو مثل جزئه ، أو كان المضاف يصح عمله عند الناظم والجمهور وهو الصحيح ، فبطل جعل صاحب التحقيق رابعة حال من ألف ، لأنه لم يوجد واحد من ذلك ، اللهم إلا أن قيل بأن ذو بمعنى صاحب تعمل كالوصف ، وهو قول من أقوال .

وعارياً معطوف على ذا بالواو ، وفي بعض النسخ أو عارياً بأو ، جعل بعض الواو للتقسيم ، وأجاز أن تكون للتخيير ، ويناؤه على أن أفعل مقصور من أفعال ، ويجوز أن يبينه على اتفاق معناها ، بل أو على اختلافهما أى قل أفعال مريداً المبالغة ، أو أفعل مريداً مبالغة دونها ، ولكن في إثبات التخيير والتقسيم للواو بحث ذكرته في غير هذا ، والواضح إبقاء الواو على حالها ، ويجوز كون عارياً حالاً من محذوف أى وأفعل عارياً .

وكذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، والكاف الآخرة حرف خطاب .

واهبيخ مبتدأ ، والجملة مستأنفة إن جعل ما يأتى من الأوزان معطوفاً على اهبيخ أو كل على متلوه ، ومعتزلة إن جعل العطف على ما قبل اهبيخ على القاعدة ، أو متعلق بمحذوف حال من اهبيخ متقدم هو وظرفه عليه أو ظرفه فقط لأن صاحب الحال ولو كان مجروراً بالعطف حينئذ ، لكن لم يتصل به الجار ، وعليه بما يأتى من الأوزان كل معطوف على متلوه ، أو على متلوه ، أو على ما مر .

واعتدلاً معطوف على الكيفية المذكورة إن جعل وزناً ، وإن جعل تفسيراً الأهبيخ كان حالاً منه على حد ما مر في قوله : مثل جلا ، أو قدرت له أى التفسيرية فيكون على حد ما مر في قوله : أى ذملاً ، والله أعلم وله الحمد .

تدحرجت عذيط أحلولى اسبطرتوا

لى مع تسولى وخلص سنهس اتصلا

تضمن هذا البيت ثمانية أوزان إن لم نجد اتصالاً ، واستغنينا عنه باعتدلاً فى البيت قبله أربعة ، وإن عدنا اتصال فى هذا البيت ولم نجد اعتدلاً كان فى البيت الذى قبله ثلاثة ، وفى هذا تسعة •

الوزن الأول : تنقل ، بزيادة التاء مفتوحة أولاً ، وفتح الفاء وسكون العين ، وفتح اللام الأولى ، وحروفه أصول إلا التاء ، وهو خماسى من مزيد الرباعى •

قال صاحب تحقيق المقال : المزد فى الرباعى إما نون : ثالثة ، وتجتلب همزة الوصل لسكون أوله كاحرنجم وقد تقدم ، أو تاء كدحرج وهو الذى فى هذا البيت أولاً ، أو حرف تضعيف كاقشمر وسيأتى ان شاء الله بزيادة إيضاح منى •

والظاهر أن إما واو فى كلامه لنسج الخاو ، وهى أيضاً قطعاً لنسج الجمع ، فيوجب ذلك حصر مزيد الرباعى فى تلك الثلاثة ، وهو صحيح ، وعليه السعد ، وزاد بعضهم رابعاً من مزيد الرباعى وهو افعلك بتشديد اللام الأولى ، كاجرمرمر بتشديد الميم ، واخرمش كذلك •

قال السيوطى : قال أبو حيان : ويظهر لى أنه من مزيد الثلاثى غير الملحق وغير المائل • • •

وهو أعنى الوزن الأول الذى هو تنقل لمطاوعة الرباعى غالباً كدحرجته فتدحرج ، وسريلته فتسريل ، وتدحرجت فى البيت أصلاً تاء

التأنيث الساكنة ، حكيت في الكلمة ، المخرج المدود ، ودحرجه فتدحرج أيضاً تتابع في حدود . وقد تكون المطوعة في فعلك تقديراً كتبختر وتمسكن وتمدرع ، إذ لم يسمع بختر ومسكن ومدرع ، ولو قال الناظم : تقطعت بدل قوله تدحرجت لكان أشمل لأنه يضم تدحرج ما الحق به مثل تجلبب أى لبس الجلباب ، وتجورب لبس الجورب ، وتفقيق أكثر في كلامه ، وترهوك أى تبختر وتمسكن أى أظهر الذل والمسكنة ، وهذه ملحقة بتدحرج ونحوه من قولهم : تشرجف أى تهيب للقتال ، وتجترثم سقط من علو . وتجرجم وتغرغر على ما مر في مثلهما ، وتدريس تقدم ، وتبرقت الجارية إذا لبست البرقع .

والإلحاق في تلك الكلمات بواسطة تكرير الباء ، وزيادة الواو والياء والميم لا بالتاء ، لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة ، والتاء إنما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج ، والميم في تمسكن زائدة كالتاء ، ومن قال : أصل فقد سها ، وعن بعضهم كأنهم اشتقوا من نطق الاسم كما يشتقون من الجمل كبسمل .

قال القزويني : شرط الملحق بالرباعي أن يتصرف تصرفه ، ويوازنه في جميع الأحوال كجلبب يجلبب جليبة وجلباباً كدحرج يدحرج دحرجة ودحرجاً ، وإن فقدت الموازنة في بعض لم يكن ملحقاً . مثل : فاعل وافعل وفعل بتشديد العين ، فإن أوزانها كدحرج لكن لا توازنه في مصدره .

واعلم أن نحو : تمسكن يعمده من يعد مجرد الأوزان وزنا من الأوزان ، ومن لا يعد الملحق لم يعمده ، ومثله تمدرع ، ويقال : لنحوهما تمفعل .

قال سيبويه : وهو قليل .

قال في بغة الآمال : وقالوا أيضاً تمندل وتمخرق وتمنطق وتمغفر وتمشر ، وهذه ألفاظ شاذة ، وإنما الكلام تدرع وتسكن وتتدل وتنطق ، والميم زائدة ، لأن تدرع من الدرع وتمسكن من السكون ، وهكذا .

وأما تمعدد فالميم أصل لقولهم « فوزنه تفعل » ، وإنما كانت شاذة لخروجها عن القياس بزيادة الميم ثانية ، وحكمها أن تزداد أولاً في الموضع انذى لا تراد فيه الواو ، لأنها صارت خلفاً عنها أ .

ولذلك قيل : لم تمعد زيادة الميم أولاً إلا فيما ذكر ، قلت : لعل ذلك في غير الأوصاف والمصادر ، وأسماء المكان والزمان والآلة ونحوها ، فإن زيادتها ، أولاً في ذلك مقبولة كثيرة : كمكرم بفتح الراء وكسرها ، ومضرب ومضروب ، ومقتل بفتح الميم أى قتال ومقاتلة ، ومدخل بالفتح للميم والخاء أى زمان الدخول أو مكانه ومفتاح .

قال صاحب التحقيق : ولما ذكر في التسهيل فوعل وفعل وفعلل والزيادة ، وفعل وفعل وفعل ، وأنها ملحقات بفعل قال : ونزاد التاء قبل متعدياتها للإلحاق بتفعل ، وهذا كما تراه ، لأنه جعل التاء للإلحاق ، ولو كانت له ما اشترط التعدى ، لأنها إذ ذاك للمطاوعة والإلحاق بغيرها وقع بغيرها ، ولو قال قبل لازمها الإلحاق بتفعل لكان صواباً لأنها لا فائدة (ح) إلا للاحاق فتأمله ، وقد قال غير واحد : إن التاء تدخل عليها كلها أ .

قلت : وما ذكر الناظم من أن التاء للإلحاق مخالف لما مر أنفساً .

الوزن الثلاثى : فعيل بفتح الفاء وسكون العين بهــدا ياء مفتوحة زائدة ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى للإلحاق بالرباعى المجرد نحو : عذيط بالعين المهملة ، والذال المعجمة ، فهو عذيوط بضم انعين والياء وسكون الواو سكوناً ميتاً وعذيوط بكسر العين وفتح الياء وسكون الواو سكوناً حياً ، والمرأة عذيوط بالوجهين كذلك ، وبالتاء وهنّ صفات على غير قياس ، والقياس معذيط بضم الميم وفتح العين وسكون الذال وكسر الياء كمدحرج ، والمعذيط الذى يحدّث عند اجماع ، وعبرة بعضهم الذى يسبقه الحدّث عند الجماع ، قال الشاعر :

انى بليت بعذيوط له بحدّـر

يكاد يقتل من ناجـاه إن كسرا

والمصدر المعذيطه كالدرجة ، والاسم العذط بفتح العين والذال مثناة بالطاء ، ويقال فى الوصف أيضاً على غير قياس عذووط بضم العين والواو الأولى ، وعذووط بكسر العين وفتح الواو مثناة بالطاء ، والجمع عذيوطون وعذائط وعذاويط ، وعن بعضهم : إنما يقال عيظ بالياء بعد العين وهو غريب مرادف لعذيط فى الوصف وغيره ، قال بعضهم لا يشق عذيط ولا عيظ ، لأن العذط خلقه ، ومن وزن عذيط رهياً العمل وشطيأه بالهمز ، أى لم يحكمه قاله أبو يحيى .

وطشياً رايه بتقدـديم الطاء أفسده ورهياه وشطيأ وزهياً ضعف أو توانى ، أو جعل أحد العدلين أثقل من الآخر أو اغرورقت عيناه بالدموع جهداً أو كبراً أو حمل حملاً ولم يشده وهو يميل ، ورهياه حركة أو كفتاه بتشديد الفاء ورهياً السحاب تهيأ للمطر ، ورهياً فى أمره هم به ، ثم أمسك

عنه « وهو يريد فعله فهو متحير متردد ، أو خلط فيه ، ورهياً عنه لم يفرم عليه « ورهياً اضطرب ولم يثبت على رأى ، وكذلك شطياً ، وقيل : هو بمعنى لم يحكمه أو أفسده غلط ، وذلك وزن نادر »

قال الناظم فى شرح التسهيل : وفعل مما أغفله سيمويه أ . *

قال أبو حيان : قال بعض أصحابنا : يعنى العلماء الأندلسية قولهم شطياً رأيه ورهياً لا حجة فيه على إثباتات فعل ، بل يحتمل أمرين :

أحدهما : أن تكون الياء أصلاً فى بنات الأربعة لئلا يؤدى إلى بناء لم يستقر فى كلامهم وهو فعل .

الثانى : أن يكون أصله رهياً أى بالالف زائدة ، والياء أصل فهو على وزن فعلى ، ثم أبدلت الهمزة من الألف أى فوزنه بعد الإبدال فعلاً بالهمزة بعد اللام نظراً للفظه .

وأقول : من ذلك شريف الزرع قطع ورقه إذا كثر وطال حتى يخاف فساد « فهو من اشرف أى العلو الحسى ، وذلك الوزن كما مر ملحق بدحرج ، ويلحق به أيضاً فوعل كجورب ، وفعلول كهـرول ، وفعل كجلبب ، وشمل أى أسرع ، وفعل كبيطر ، وفعل ككلس ، وفعل كسلى زاد بعضهم فعل كرهزق وكهلقم ، وفعل كرهمس ، وفعل كقطرن ، وفعل كترمس ، وفعل نحو ككتب ، وفعل كجلمط ، وفعل كخلم ، وفعل كسنب ، وفعل كرمق ، وفعل كخبس وسفل كسنبس .

تممة : تراد الياء بشرط أن يكون معها أكثر من أصلين ، وأن لا تكون في مثل سمس ، وأن لا تتصدر قبل أربعة أصول في غير المضارع نحو : صيرف وقضيب وحدرية بكسر فسكون أرض غليظة قطعة فهي أصلية في بيت وبيع ، لأن معها أصلين فقط ، وفي يؤيؤ بضم الياء بينهما واو ساكنة مهموزة ، وآخره واو مهموزة لطائر ذى مخب يشبهه الباشق ، لأنه من باب سمس ، وفي يستمر بفتح الياء وسكون السين وفتح التاء ، وضم العين المهملة لتصدرها قبل أربعة أصول ، ووزنه فعلول ، والزائد الواو وهو شجر يستاك بعيدانه ، قانه خالدا تبعا للمرادى ، وذكر أنه الصحيح ، لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله إلا في المضارع نحو : يدحرج فإن ياءه زائدة ، ولو تصدرت قبل الأربعة لدلالة الاشتقاق كدحرج ودحرجة وداحرجاً ومدحرج .

وقال الجوهري : اسم موضع عند حرة المدينة ، وكساء يجمل على عجز البعير ، واسم من أسماء الدواهي ، ويقال ذهب في يستمر أى في الباطل حكاه خالد عن الجاربردى .

الوزن الثالث : افوعول بزيادة همزة الوصل والواو الساكنة بين العينين الزائدة إحداهما على الخلاف المفتوحتين ، وهو سداسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق ، وهو مضاعف العين ، لكن فصلت بينهما الواو ، والغالب فيه القصر نحو : اغودون النبت طال ، وكذا غير النعبت ، واغودون تنعم أو لان أو حسن واسترخى أو فتر ، ونحو : اغرورقت عيناه بالدموع كأنها غرقت في دمعها ، واحضوضل ابتل ، واخزلق السحاب استوى ، وصار خليقاً للمطر ، واخلوق الرسم استوى بالأرض ، واخلوق بطن الفرس امس ، اخلوق يفعل كذا ،

وادرنتع الرجل بالقاف فر من الشدة ، واحقوق الرمل أو القمر
اعوج ، واعشوب المكان كثر عشب ، واعشوبت الأرض أنبتت
العشب ، واعشوب القوم أصابوا عشا .

واقلولى إذا كان بمعنى طاب وصار طوياً ، أو عظمت حلاوته ،
واقلولى زيد جـد في السير أو رحل أو قلق أو تجافى أو انكش ،
واقلولى في الجبل صعد أعلاه فأنشرف ، ومثله اقلولى الطائر وقع
أعلى الشجرة ، وادلولى مرّ سريعاً ، واخدودق الليل أرخى سدونه ،
واغدودق المطر كثر قطره .

وقد يجيء متمدياً نحو : اقلوليته أى استطيعته واسطيطته
قال الشاعر :

لو كنت تعطى حين تسأل سامحت
لك النفس واحلولا لكل خليب—ل

أجل لا ولكن أنت الأم من مشى
وأسأل من صماء ذات صليل

وقال حميد بن ثور : فلما أتى علما بعد انفصاله عن الضرع ،
واقلولى دماً يرودها ، وهكذا حيث كان بمعنى استقطع الدال
على الفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه ، ونحو : اعرورى زيد البيعر
أو أى دابة أى ركبها ، وهو أعنى زيدا عريان ، واعرورى قبيحاً
أثاء ، وأما اعرورى بمعنى سار في الأرض وحده ، فلازم .

وظاهر قول الجاربردى ، وقد جاء في افموعل لفظان متعديان
نحو : اقلوليته استطيعته ، واعروريته ركبته عريانياً أنه لم يجيء

غيرهما فلا نسلمه ، أو أنه لم يطلع إلا عليهما فلا غبار ، ولا فموعل
معان منها المبالغة ، ومثل لها السعد ، وصاحب التحقيق باعشوشبت
الأرض كثر عشبها ، وقد مرّ أنه يقال أيضاً اعشوشب وجد العشب
وأصابه ، فهو لوجود الشيء ، واعشوشبت الأرض أنبت العشب ،
فهو الإيجاد •

ومثل الطبلوى باعشوشن مبالغة في الخشن ، ومثل به صاحب
التحقيق أيضاً ، وباعدودن الشمر أى طال وتم ، ولان ، قال
حسان :

وقامت ترائيك مـعدودنا

إذا ما تنوء به آداها

واغودن النبات اخضر حتى ضرب الى السواد من شدة ريه ،
وجعل سيويوه من المبالغة اطولى انتهى أى حـلاً جداً ، وجعل
منها اخلاق أن يفعل ، واخلولج التوى وتعسر ، وجعل الجوهري
احلولى بمعنى حلا مخالف لكلام سيويوه ، وهى أعنى المبالغة
غالب معانى افموعل •

ومنها الصيرورة كاحلولى اذا كان بمعنى صار حلواً ، واحقوقف
الجسم صار أحقف منحنيًا ، واحقوقف الرمل صار أعوج ، والحقف
بكسر الحاء وسكون القاف الموج من الرمل ، والجمع أحقاف وحقاف
وحقوف ، وجمع الجمع أحقفة وحقفة ، أو الرمل العظيم المستدير
أو المستطيل المشرف ، واحاولى الشراب اذا كان بمعنى زادت حلاوته
ليس للصيرورة كما زعم في فتح الألفـال وصغيره بل للمبالغة •

ومن معانيه : معنى المجرد نحو : اخلولق أن يفعل أى خلق أن يفعل واخلولى بمعنى خلا ، واخلولج بمعنى خالج أى التوى وتسرى ذكر الثلاثة الجوهري ، وأصل اخلولى اخلولو ، تحركت الواو الآخرة وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، وقيل : ياء ثم ألفا وكذا ما أشبهه .

ومن معانى افمعل : مطاوعة المجرد نحو : ثنيته فاثنوني ، ومنها قراءة (تثنون صدورهم) بفتح تاء المضارعة وهى الأولى وسكون الذاة المثلثة وفتح النون وسكون الواو وكسر النون الآخرة ، لأنها فى المضارع .

واعلم أن الصيرورة وإن كانت أعم من موافقة المجرد ترجع إلى معنى الموافقة ، لأن كل ما كان على صفة يقال فيه صار كذا ، واخلولق والخلولج قابلان للمبالغة ، فلا يعدل عنها ما أمكنت ، وكذا مطاوعة فعل فإن تثنوني قابل للمبالغة كذا قال صاحب التحقيق .

وأقول : الحق أنه لا يقال على الحقيقة صار كذا إلا إذا كان قبل ذلك على غير تلك الصفة ، وأنه إذا قيل فى غير ذلك صار كذا فهو مجاز .

ومن معانى افمعل : موافقة معنى المجرد مع إغناؤه عنه نحو : اعروريت واداولى أى جد فى السير أو انطلق مستخفياً ، والذى يدل عليه كلام سيويه أن افمعل للمبالغة والتوكيد ، أو الإصـابة كاحلولى دماً ما يرودها أو الإغناء عن المجرد ، ولزم الزيادة له ، وبناء الفعل عليه ، قال : وربما بنى عليه الفعل فلم يفارقه ، كما أنه قد يجيء الشئ على افعلت وافتملت ونحو ذلك لا يفارقه بمعنى قاله صاحب التحقيق .

قلت : المراد بالمبالغة والتوكيد واحد ، وبالإغناء عن المجرد
وازوم الزيادة أى زيادة الحروف ، وبناء الفعل عليه واحد ،
وقد مرّ أنه يجيء افعول بمعنى استفعل الدال على إلغاء الشئ بمعنى
ما صيغ منه نيتعدى لذلك •

واعلم أن جعل تلك الأمثلة ونحوها من باب افعول متعين ، لأنه
لا تجمل من باب افعلل لأنه وزن مفقود فى الأفعال ، ولا يقال إنما
أن نقول إنها افعلل وأنه غير مفقود ، وأيس افعول لأننا نقول
الدليل على أنها افعول ثبوت الواو زيادة فى نحو اعشوشب ،
ولا دليل على أنها افعلل ، والمعتل محمول على الصحيح ، والتردد
دائما هو فى المعتل ، ولعل من قال : افعّل مفقود أراد أنه مفقود
فى الصحيح ، فكيف يدعى وجوده فى المعتل من غير دليل ، وذلك أن
الواو تثبت فى الواوى نحو : اطلولى ، وفى الياثى نحو : اثنوى ،
ولو كان افعلل لقلل اثينى ، ولا موجب لقلب الياء الأولى واو •

قال صاحب التحقيق : ولما عارض سيويه هذان فى الفعل ،
لم يدع أن وزن اقطوطى أى أسرع افعلل وهو افعول من القطو ،
أصله اقطوطو ، فقلبت الواو الآخرة ياء فقلل اقطوطى بفتح الياء
بعد الطاء ، لانقلابها كذلك فى المضارع ، وهذا هو الموجب لقلب
كل واو رابعة فصاعداً بدون أن يعد حرف المضارعة ، فقلبت الواو
ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقيل تقلب الواو أولا ألفا لا بعد
قلبها ياء ، وإن لم يجمل الائمة تلك الأمثلة من باب افعلل بتضعيف
العين واللام ، مع أن مضعفهما أوسع وأكثر مما ضعفت عينه فقط
وجعلوها من باب افعول المضعف العين فقط ، لفقد افعلل فى الفعل
كما مرّ •

وجعل سيبويه اقطوطى مرة افموجل لتكون الواو بعد الطاء زائدة
فى الاسم والفعل ومرة فعمل لكونه أوسع البابين لأن ما ضعفت
عينه ولامه كصمصح أكثر مما ضعفت عينه فقط كمشوئ كما مر
والله أعلم .

تتمة : شرط زيادة الواو أن يكون معها أكثر من أصلين ،
وأن لا تكون كلمتها من باب سسم الرباعى المضعف على هذه الكيفية ،
وأن لا تتصدر الواو نحو : جوهر وعجوز ، وافموجل وعرقوة
بفتح فسكن فضم الخشبة المعترضة على رأس الدلو ، فهى أصل فى
نحو سوط ، وقول : لأن معها أصلين فقط ، وكذا فى تقول بالتشديد
ونحوه ، وأصل فى نحو : وعوة لصوت السبع ، لأنه من باب سسم ،
وفى وورنتل بفتح الواو والراء والتاء وسكون النون بينهما للنسر ،
لأنها تصدرت قبل أربعة أصول وذلك هو الصحيح .

وزعم قوم أنهـا زائدة وهو ضعيف ، لأنه لا نظير له ، وكون
لاميه جميعاً أصلين قول بعضهم وهو الصحيح ، وقال الناظم كالفارسي :
زائدة ، فعلى كلام القولين وزنه فعنل ، واللام على الأول أصل ،
وعلى الثانى زائد .

الوزن الرابع : فعل بزيادة همزة الوصل واللام الثانية ، وهو
بلام مفتوح غير مشدد بعده لام مشدد ، وعينه مفتوحة وهاؤه
ساكنة ، وهو سداسى من مزيد الرباعى للإلحاق باحرنجم ، وقيل
لغير الإلحاق ، وتقدم أن ما ليس للإلحاق يقال له المقنضب ، وتقدم
تعريف المقنضب نحو : اسبطر بشدد الراء أى اضطجع وامتد ،
واسبطر الشعر وغيره طل ، واسبطرت الإبل مدت أعناقها لتسرع فى
سيرها ، واسبطرت البلاد استقامت ، واسبطر اضطجع وامتد ، وغير
ذلك من معانى اسبطر .

واسبكر اعتدل أو استقام ، والمسبكر الشاب المعتدل انتام ،
قال الشاعر :

الى مثلها يرنو الدليم صبابة
إذا ما اسبكرت بسين درع ومجدول

واسبكر الشعر استرسل ، واشمعل بالشين المعجمة أسرع
أو أشرف ، واشمعلت الإبل مضت وتفرقت مرحاً ، واشمعلت الغارة
في العدو انتشرت ، واشمعل القوم في الطلب بادروا فيه وتفرقوا ،
واشمعلت الناقة نشطت ، واشمعل الرجل خف وظرف أو طال ،
واشمعل اللبن حمض .

واشمعل بالمهمل الشعر استرسل ، واسمار الشيء بالمهمل والمهزة
أى ورم ، وابذعروا أى تفرقوا أو فروا ، وابذعرت الخيل ركضت تبادر
شيئاً تطلبه ، وكذلك ابذفر ونحو : اقشعر أى أخذته قشعريرة
أى رعدة ، واقشعرت السنة امطت ، واشملز بالمهزة انقبض وجهه ،
واقشعر واشمازت القلوب ، واطرغش من مرضه برىء أو تمايل منه ،
واطرغش تحرك أو قام أو مشى ، واطرغش القوم غيثوا وأخصبوا
بعد الجهل ، واطرغش الفر تحرك في الوكر .

واسمهر الأمر اشتد ، واسمهر صلب ، واسمهر اعتدل ، واسمهر
قام ، واسمهر الظلام تنكر وتراكم .

واسجهر النبات ظل وانبسط ، واسجهر السراب تريبه ، واسجهرت
الرياح أقبلت ، واسجهرت السحابة تفرق فيها الماء .

واسمدر ضعف بصره ، واشمخر علا ، واسمهل تم طوله ، والمسمهل
والمسمهل الطويل من الإبل والضامر .

واسبغل الثوب ابتل بالماء ، واسبغل الشعر ابتل بالدهن ، واسبغل
الشيء اتسع .

واكفر الرجل تجهم ، وفي الحديث : « اذا لقيت الكافر فلقه
بوجه مكفر » أى غير منبسط ، ونحو : اطمان وغير ذلك ، وهو
أعنى ذاك الوزن الرابع بناء لازم كما فى المعنى ، وشروح الألفية .

قلت : قد يجىء متمديا ، رأيت فى القاموس : والشيء كرهه
بنصب الشيء ، أى واشماز الرجل الشيء بمعنى كرهه ، ورأيت
التصريح به المرودانى فى حاشية التصريح ، وتقدم مرارا الكلام فى
أنه بناء مقتضب ، أو ملحق باحرنجم ، وممن صرح باقتضابه الفارسى
فى إيضاحه ، ونصه .

ومما ألحقته الزيادة من الأربعة قولهم : اطمان واقتشر واشماز ،
وهذا غير ملحق بشيء ، ألا ترى أنه ليس من الخمسة فعل كهـا أن
احمر أى بتشديد الراء كذلك ؟ . هـ .

قلت : بل لاحمر فعل ثلاثى وهو حمر كعلم كما مر ، وعدم
الإلحاق ظاهر سيبويه .

قال صاحب بغية الآمال : الأصل افعللك بسكون اللام الأولى
وفتح الثانية والثالثة ، فكهروا جمع مثلين محركين ، فنقوا ففتح الثانية
للأولى ، وأدغموها فى الثالثة ، فأصل اقتشر اقتشعر بسكون العين
وفتح الراءين ، نقلت فتحة الأولى إليها وأدغمت فى الثانية ، ويدل على
ذلك الرجوع إليه فى نحو : اقتشعرت ، وإنما أدغموها لأنها غير
ملحقة بشيء ، ألا ترى أنه ليس فعل مثل اسفرجل ، حروفه أصول
كلها سوى الهمزة الوصلية ، فيلحق به ذلك ، وقد جاء على الأصل

قالوا : اسمادَدَ بالفك أى ذهب ، وقد يخفف نحو اصطخم بتخفيف الميم ، ويقال أيضاً بتثقيلا ، ومثله فى الاستدلال على عدم الإدغام الإلحاق .

وقول صاحب التحقيق : ويدل على عدم الإلحاق الإدغام ، لأنه لو كان ملحقا لم يدغم !

قلت : مرّ الجواب وصرح الناظم فى التسهيل باقتضابه ، ومثله صنيعه فى النظم حيث صرح به بعد ما صرح باحرنجم ، وهو ظاهر قواه فى الخلاصة كذا افعل ، إلا إن قيل راعى وزنه على ما صار إليه ، وما تقدم عن صاحب بغية الآمال من أن الأصل افعلل بسكون اللام الأولى وفتح الثانية والثالثة هو الحق ، سواء قلنا بالاقتضاب أو بالإلحاق ، بدليل ظهور سكون الأولى وفتح الثانية عند اتصال التاء ونحوها ، وبدليل ظهور ذلك فى اسمادَدَ كما مرّ ، فبطل قول صاحب تحقيق المقال : إن حركة اللام الأولى على الاقتضاب أصلية ، والسكون فى الوسطى أصل ، وعلى الإلحاق بالعكس ، وقد يطاوع فعلل كما يطاوعه تفعلل نحو : طأمنته بالهمزة فاطمان بالهمزة ، والأصل اطمأن بتقديم الهمزة على الميم فقلب قلباً مكانياً ، وهو مذهب سيويه ، لأن المجرى الذى هو طأمنَ بسكون الهمزة وتقدمها الميم وخفة النون أصل للمزيد فيه .

وقال الجرمي : طمان هو الأصل بسكون الميم مقدمه على الهمزة ، وفتح الهمزة والنون الخفيفة ، وطأمنَ مقلوبه بسكون الهمزة وتقدمها على الميم ، وفتح الميم وخفة النون لكثرة تصرف طمان ، وكثرة التصرف دليل لأصالة قيل ، والإلحاق به نادر كأبيض بضد شديد الضاد الثانية .

الوزن الخامس : تفاعل ، بفتح التاء والعين بزيادة هذه التاء والألف بعد الفاء ، وهو فاعل بفتح الميم زيدت عليه ائتاء وهو خماسى من مزيد الثلاثى لغير الإلهاق ، وقيل للإلهاق ، وبفتنعل بتشديد العين نحو توالى أصله توالى بفتح الياء قنبت ألفاً لتحركها بعد فتحة ، ونحو : ادارك بتشديد الدال أصله تدارك ، سكت التاء وأبدلت دالا ، وأدغمت فى الدال وجى بهمزة الوصل لئلا يبتدأ بالسكان ، وله معان أشهرها وأصلها المغاظة بين اثنين ، أو أكثر ، ويعبر عنها بالاستتراك فى الفاعلية لفظاً ، وفيها وفى المفعولية معنى ، نحو : تضاربوا وتضاربا ، وتضارب زيد وعمرو ، فإن هذه المرفوعات هى الفاعل ، والمعطوف على الفاعل فاعل ، والكل ضارب ومضروب .

وعبارة السعد هكذا وهوى أى تفاعل لما يصدر من اثنين فصاعداً نحو : تضاربا وتضاربوا ، قوله : لما يصدر إلخ أى للفعل الذى يصدر من اثنين فصاعداً من حيث إنه يصدر منهما ، فيوافق أنه للمشاركة المذكورة ، وبها عبر ابن الحاجب ، والمراد المشاركة على وجه مخصوص ، بأن كان فعل كل منهما متعلقا بالآخر ، فيخرج ما إذا ضربا أو ضربوا بكرة مثلاً .

قال الطبرلاوى : قال بعضهم : فإن قيل صدور الفعل من الجانبين لا يتحقق فى بعض المواضع كاللئدخال ، لأن الأكثر غير داخل فى الأمل .

قائدا : ان قبول الفعل منزل منزلة نفس الفعل كما فى قوله تعالى : (وواعدنا موسى) وقولهم : عالج الطبيب المريض ٢٠ ١٠ هـ .

قال اللقانى : وعجاجة السعد تصدق بنحو : القرب والبعد ، ولا يتعين فيه تفاعل لجواز قرب زيد من عمرو ، وبعد عنه ، فالأولى

قول ابن الحاجب : وتفاعل المشاركة أمرين فصاعداً في أصله ، أى في
مـ...در فعله الثلاثى صريحاً •

قال أنجاربردى : وإنما قال صريحاً ، احترازاً عن فاعل بفتح
العين ، ولأجل أنه يتشارك فيه أمران صريحاً نقص معمولاً عن فاعل
بفتح العين •

وحاصله : أن وضع فاعل بالفتح لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقاً
بغيره ، مع أن الغير فعل ذلك مثلاً ، ووضع تفاعل لنسبته الى
المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق به ، فلذلك جاء الأول زائداً على
الثانى بمفعول أبداً ، فان كان تفاعل من فاعل المتعدى الى مفعول كضارب
لم يتعد ، وان كان من المتعدى الى مفعولين كجاذبته الثوب تعدى
الى واحد ، وقد يفرق بينهما من حيث المعنى ، بأن البادى فى فاعل معلوم
دون تفاعل ، ولذلك يقال أضارب زيد عمراً أم ضارب عمرو زيدا ،
ولا يقال ذلك فى تضارب أ • • كلام اللقانى •

قال الطبرلاوى : ولعل وجه الأولوية أن فى عبارة ابن الحاجب
التصريح بالمشاركة بين الاثنين فصاعداً ، وان تلك المشاركة فى أصله
لا فيه ، فخرج القرب والبعد ، فان الدال على المشاركة هو لا أصله ،
إذ لا أصل له •

قال البخارى : وقد يجاب عن أصل السؤال بأن الكلام فى الدلالة
بحسب الهيئة ، فلا يرد القرب والبعد ، فإن دلالتها على ما ذكر بحسب
المادة لا الهيئة أ • •

قال ابن قاسم : لا ينبغي أن يفهم أن مراد الشيخ الاعتراض ،
لأن عدم التعين فيما ذكر لا ينأى ذلك ، إذ قولنا : هذا اللفظ لهذا

المعنى لا يدل على انحصار ذلك المعنى في ذلك اللفظ ، فكونه لما يصدر من اثنين إلخ لا يقتضى حصر ما ذكر فيه ، بل غاية ما يقتضى حصره فيما ذكره ، ولهذا يصدق قوله ، وهو لما يصدر من اثنين بنحو الضرب ، مع أنه لا يتعين فيه تضارب ، نجواز ضارب زيد عمراً فليتأمل .

قال السعد ، واللغاني ، وصاحب التحقيق وغيرهم : إن كان تفعل مأخوذاً من فاعل المتعدى الى مفعولين تعدى لواحد نحو : نازعت زيدا الحديث ، وتنازعنا الحديث ، قال الله عز وجل : (يتنازعون فيها كاذباً) قال امرؤ القيس أبعد الله :

فلما تنازعنا الحديث وأسمحت

همرت ببغض ذي ثمار يخ ضيال

وان تعدى لواحد فتفاعل لازم كضاربت زيدا ، وتضاربنا .

قال السعد : وإنما نقص تفاعل مفعولاً عن فاعل ، لأن فاعل وضع لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغير الفاعل ، وهو المفعول الصالح للمشاركة في نحو : ضارب زيد عمراً ، ونازعته الحديث ، مع أن غير الفاعل وهو المفعول المذكور فصل ذلك الفعل بالفاعل المذكور .

قلنا : ولذلك كان فاعل دالاً على المشاركة كتفاعل لكن لا مريحاً ، وتفاعل وضع لنسبة الفعل المذكور الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق ذلك الفعل بغير الفاعل وهو المفعول .

قال اللغاني : ووجه دلالة ذلك على أن تفاعل ينقص عن فاعل بمفعول أن المفعول الذى تعلق به الفعل على وجه المفعولية في فاعل نسب إليه الفعل في تفاعل على وجه الفاعلية ، أى والذى تعلق به الفعل

على وجه المفعولية في فاعل قد يتمدد كما مرّ في نازعته انحديث ،
فالماء والحديث مفعولان لنزاع ، والذي ينسب اليه الفعل في تفاعل
أحدهما فقط ، وهو مرجع الماء ، ولذا نقص مفعولا وما عدا ذلك
الواحد باق بحاله وهو الحديث ، فقوله : مع أن غير الفاعل
إلخ قيد لقوله : بغير الفاعل ، فالمعنى المتعلق بغير الفاعل على وجه
أن غير الفاعل فعل ذلك الفعل أيضاً ، فلا يرد على قوله ، لأن فاعل
وضع لنسبة الفعل إلخ أنه موضوع لنسبته الى الفاعل المتعلق بغيره ،
أى بغير الفاعل المذكور ، وبغيره هو المفعول كالحديث في نازعته
الحديث ، لأن قوله : وضع لنسبة إلخ لا ينافى وضعه لزيادة على ذلك
تأمل .

وربما وجد في اطلاقات الأئمة مثل ثعلب أن تفاعل لا يتعدى .

قلت : مرادهم تفاعل المأخوذ من فاعل المتعدى لواحد ، وهو
الأكثر ، فإطلاقهم جار على الأكثر ، ومن أراد أن تفاعل مطلقاً لا يتعدى
سها ، ويأتى مزيد كلام على ذلك .

ومن معانى تفاعل : مطاوعة فاعل الموافق لأفعل في التعدى ،
كضاعت الشيء فتضاعف ، وباعدته فتباعد ، وواليت الصوم فتوالى ،
وتابعته فتتابع .

ومن معانيه : تخييل اتصاف الفاعل بأصل الفعل ، وإن شئت فقل
تخييل تارك الفعل كونه فاعلاً ، وإن شئت فقل : إظهار الفاعل خلاف
ما هو عليه ، وعبر السعد بالتكلف نحو : تجراهل زيد ، فإن الفاعل
وهو زيد خيل نفسه متصفاً بالجهل ، وهو أصل الفعل ، فإن الجهل
أصل لجهل وتجاهل أو أصل لجهل ، والتجاهل وتجاهل أصله

التجاهل ، وقد خيل زيد وهو الفاعل التارك للفعل الذى هو الجهل كونه فاعلاً للجهل ، متصفاً به ، وقد أظهر الفاعل الذى هو زيد الجهل الذى هو خلاف ما هو عليه من العلم ، وأظهر الجهل من نفسه ، والحال أنه منتف عنده وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم : « ولا تجاهل فى الإسلام » ونحو : تمارض أى جعل نفسه كأنه مريض ، وتعارض أى جعل نفسه كأنه أعرج ، وتعالى جعل نفسه كأنه أعمى وفعل أفعال من ذكر ، ويعبر عن ذلك أيضاً بالإيهام بالمتنائة تحت ، وباتخيل والإيهام سماه ابن عصفور كما فى بعض الحواشى على الجاربردى .

قال فى بعض الحواشى : والإيهام أن يرى أنه فى حال ليس فيها وأنشد :

إذا تخازرت وما بى من خـزـر
ثم كسرت الطرف من غير عـور

ويمعد :

الفيتنى ألوى بعيـبد المستقر
أبـزى إذا بوزيـت من كـلاب

ذكر أحمل ما حملت من خير وشر ، وقوله : وما بى من خـزـر كاشف عن أن مراده إظهار ما ليس فيه من الخـزـر ، وهو ضيق العين مع صغرها ، أى ضيقت جفن عيني ، وليس فيها ضيق ولا صغر ، وعبرة الجاربردى فى شرح ابن الحاجب ويجيء أى تفاعل ليدل على أن الفاعل أظهر أن المعنى الذى اشتق منه تفاعل حاصل له ، مع أنه ليس فى الحقيقة كذلك فمعنى تجاهل أنه أظهر الجهل من نفسه ، وليس بجاهل

في الحقيقة ، و مراده بالمعنى الذى اشتق منه تفاعل هو معنى مصـدر فعله المجرد ، كما يفيده قوله : فمعنى تجاهل أنه أظهر الجهل ، فإن لفظ الجهل مصدر جهل المجرد •

قلت : ومثل قوله اذا تخازرت وما بى من خزر بيت المعانى الذى هو قوله :

✽ تعالت كى أشجى وما بك علة ✽

أى أظهرت العلة وليست فيك •

ومن معانى تفاعل : موافقة المجرد فى المعنى نحو : تواقى اذا كان بمعنى وقى ، وتعالى الله بمعنى عـلا ، وتعاضم بمعنى عظم ، وتوانى اذا كان بمعنى ونى ، ولا يوافق المجرد المتعدى إلا فى المعنى ، ولا يوافقه فى التعدية ، فتواقى موافق لوقى فى المعنى ، لا فى التعدى ، فهو بمعنى تحصن وتحرز •

ومن معانى تفاعل : موافقة أفعال كتبـا قـط وأسقط ، وتغـمـل كتباعد ، وتمهد ، ومطاوعة فعل كتفتت الدراهم فتتافتت ، وموافقة المجرد مع الإغناء عنه كتثائب ، فإنه ليس منه ثلاثى ، وكذا تمارى وتوانى فى النظم ، قابـل لتلك المـعـانى كلها خلا الآخر لا المطاوعة فاعل فقط ، كما هو ظاهر فتح الأقفال •

نعم الأقرب أنه للمطاوعة كما فى تحقيق المقال ، ونص فى الصغير على أنه يحتمل المطاوعة والاشتراك ، وما مر من أن تفاعل ينقص مفعولا عن فاعل ، سراء فيه كان للمطاوعة أو غيرها ، واذا كان فاعل لازما كان لازما إن أمكن ذلك ، وما مرّ ظاهر فى أن لابد من مفعول فى الجملة •

الوزن المصاحف : تفعل بفتح الحاء وتشديد العين ، نعم العين المدغمة ساكنة ، وهو خماسي من مزيد الثلاثي لغير إلحاق ، والزائد فيه التاء . واهدى العينين على الخلاف المذكور ، وقيل للإلحاق بتدحرج وهو الحق عندي ، وعليه أبو يحيى ولم معان : منها مطاوعة فعل بتشديد العين وهو الأصل الأكثر فيه نحو : علمته فتعلم ، وأدبته فتأدب ، وكذلك عبر الشراح وغيرهم : ومثلوا وفي ذلك بحثان :

الأول : أن إضافة المطاوعة لفعل إضافة مصدر لمفعوله بعد حذف فاعله واستتاره على الخلاف ، وهو تفعل وفي ذلك تجوز بإسناد المطاوعة لتفعل ، وإيقاعها على فعل ، وحقيقة الإسناد أن يقال لمطاوعة فاعل : تفعل فاعل فعل لأن المطاوعة قبول الأثر الناشئ من تعلق فاعل الفاعل بمفعوله كقبول الإناء للانكسار الناشئ من تعلق فصل الكاسر وهو الكسر بذلك الإناء في قولك مثلاً : كسرت فانكسر ، فالمطباوع اسم فاعل هو المؤثر ، إذ هو للقابل للأثر ، وهو الإناء لا الانكسار ، والمطباوع اسم مفعول هو المتكسر لا الكسر الذي هو التأثير ، لأن المطاوعة حقيقة بين الفاعل والمفعول ، لا بين المفعول والفعل ، كما حقق ذلك اللقاني .

وقد يصل قولهم : مطاوعة فاعل على تلك الحقيقة الإسنادية بأن يكون المعنى لمطاوعة تفعل من حيث فاعله فعل من حيث فاعله ، أي لمطاوعة فاعل تفعل فاعل فعل ، على أنه يمكن أيضاً أن يدعى أن ذلك الإسناد حقيقي اصطلاحاً كما قال ابن قاسم ، وقد أسند الجاربردي أيضاً المطاوعة للفعل .

قال : ويجيء أي تفاعل للمطاوعة ، ومعنى كون الفعل مطاوعاً كونه دالاً على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد به كقولك :

باعدته فتباعد ، فقولك : تباعد عبارة عن معنى حصل عن تعلق
فعل متعد وهو باعد ، أى بهذا الذى قام به تباعد ، وقد يتكلم
بالمطاوع بالكسر ، وان لم يكن مع مطاوع بالفتح كقولك انكسر
الإناء .

قلت : بل هو كثير ليس ذكر المطاوع بالفتح معه أكثر .

قال عبد القاهر : معنى كون الفعل مطاوعاً أنه قبيل الفعل ولم
يتمتع ، والثانى مطاوع لأنه طاع الأول والأول مطاوع لأنه
طاوعه .

الثانى : قال بعض من حشى عليه أعنى على الجاربردى قوله :
ومعنى كون الفعل مطاوعاً إلخ هذا التعريف ذكر المصنف فى شرح
المفصل والضمير فى به للمعنى بتقدير مضاف ، أى بمطه أى بما قام
به ذلك المعنى كما أفاده الشارح بقوله : أى بهذا الذى قام به
تباعد أى أصله وهو التباعد وأراد بالمصنف ابن الحاجب ، وبالشارح
الجاربردى وفى شرح المفصل بعد التمثيل للمطاوع بانكسر ما لفظه .
فقولك : انكسر عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو الكسر
به أى بهذا الذى قام به أثر الكسر ، وهو الانكسار ، قال اللقمانى :
وأراد بقوله : عبارة عن معنى أنه دال عليه كما لا يخفى .

البحث الثانى : تقدم تعريف المطاوعة مراراً ، وعرفها السعد
بحصول الأثر عن تعلق الفعل المتعدى بمفعوله ، فإنك اذا قلت : كسرتة
فالحاصل له الكسر .

قال اللقمانى : وأراد المطاوعة المجازية ، وحصول الأثر هو مدلول
تعلق مثلاً ، والفعل المتعدى هو فعل مثلاً ، قال : ولو أراد المطاوعة

الحقيقية نسد التعريف ، لأن حصول الأثر للمفعول في نفس الأمر ،
ناشئاً من تعلق الفعل المتعدي الذي هو -و الفعل الاصطلاحي الحاكى
عن الفعل اللغوي ، الذي هو الإيجاد الصادر منه ، وتفعل وفعل
مثلا يخبران عن ذلك الحصول ، وعن ذلك التعلق السابق كل منهما
على الفعلين المذكورين .

قال ابن قاسم : ويمكن حمل كلام الشارح يعنى السعد على هذه
الحقيقة بتكلف ، بأن يراد بحصول الأثر حصـوله في مداه الذي هو
المفعول ، وهو المراد بقبول المفعول له ، ويراد بالفعل في قوله عن
تعلق الفعل المتعدي الحدث ، وبتعلقه بمفعوله وقوعه عليه ، لا مجرد
نسبة الفعل الاصطلاحي الى المفعول الاصطلاحي ، وقد نبه اللقاني
على أن الحصول من التعلق ليس لازماً بل غالباً يتخلف كما في كسرتة ،
فلم ينكسر ، وعلمته فلم يتعلم صرح به القاضى أعنى البيضاوى في
(وعلم آدم الأسماء كلها) ، قال : والتعلم فعل يترتب عليه العلم
غالباً ٠٠٠ .

ويأتيك كلام الصبان إن شاء الله ، ولأجل كونه غالباً يكفى في الإعلام
بحصول الأثر بالإعلام بالتأثير كهولك كسرتة ، وبما قررنا ينبغى أن
يفهم قول السعد ، فانك اذا قلت كسرتة فالحاصل له الكسر على أن
الحصول غالب لا واجب ، هذا ما أشاروا اليه وأوضحته وبينته ، فاصح
لما أقوله وهو الحق إن شاء الله .

وهو : أن علمته في قولك علمته فلم يتعلم ، وكسرتة في قولك كسرتة
فلم ينكسر ، لم يرد بهما حقيقتهما وإلا ناقضهما قولك فلم يتعلم ولم
ينكسر ، وانما المراد معنيهما المجازيان ، أى فعلت ما يؤدي الى تعلمه
ولم يتعلم ، وفعلت ما يؤدي الى انكساره ولم ينكسر ، وكذا المراد

في كسرتة فانكسر ، وعلمته فتعلم ، وإلا لم يكن للترتيب معنى كذا
ظهر لي ، رأيت بعضه لابن قاسم ، فالحمد لله على موافقة عالم .

فلقائل أن يقول : إن الحصول من تعلق معنى الفعل الحقيقي لازم
لا غالب ، وأنه لا حاجة إلى أن يفهم قوله : فإنك اذا قلت : كسرتة
فالحاصل له الكسر ، على أن الحصول غالب لازم . بل يمكن فهمه
على أنه لازم بناءً على أن المراد قول ما ذكر على وجه الحقيقة
قولاً صادقاً كما هو وضع الخبر ، بقى شيء وهو أن تفعل هل هو
مطواع انقطع بمعناه المجازي أولاً ؟

يكون مطواعاً له حينئذ قاله ابن قاسم ، قال الطبراني : والظاهر
أنه مطواع له اصطلاحاً .

قال الصبان : المطاوعة قبول فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً ،
وإن شئت قلت : حصول الأثر من الأول للثاني مع التلاقي اشتقاقاً ،
والقيد الأخير لإخراج نحو : ضربته فتألم ، وقد يتخلف معنى الثاني عن
معنى الأول لتوقعه على شيء من جانب فاعل الثاني لم يحصل ،
كعلمته فيجوز أن يقال فما تعلم ، بخلاف كسرتة فلا يقال فما انكسر
لعدم توقفه على شيء من المنكسر ، كذا قالوا ، وهو مبنى على ما زعموه
من كون علمته موضوعاً عاماً هو من جانب المظم فقط .

وفيه بحث لأنه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم
مطواع علم ، لأنه (ح) مثل : أضجعتة فنام مما يقتضى ترتب
الثاني على الأول ، للثاني بلا مطاوعة أي مما يطلب كثيراً الأول فيه
الثاني ، وكذا علمته فما تعلم يلزم أن يكون مثل : أضجعتة فما نام ،
لأن الحقيقة المنفية ليست (ح) لازمة المثبتة والإجماع ، على أن

تعلم مطاوع علم إثباتاً ونفيًا ، فالوجه أن علم لما هو من جانب المعلم والمعلم معاً ، ولا يلزم التناقض في علمته فما تعلم ، لاحتمال التجوز بعلمته في عالجت تعليمه ، وأنه يجوز أن يقال كسرتة فما انكسر على هذا التجوز ، ولا وجه لمنعه فلا فرق (ح) بين علمته وكسرتة في صحة المعنى المجازي في النفي دون المعنى الحقيقي ، فاحفظه
١٠ • كلام الصبان •

وهو حسن جداً وافقه ما ظهر لي فيما مرّ ، وأقول وجه التجوز إنه أطلق لفظ الفعل الحقيقي وهو للكسر مثلاً في كسرتة فانكسر أو لم ينكسر ، وأريد سببه وهو فعل ما يكون سبباً للكسر المذكور ، فالمجاز ارسالي ، أو يكون شبه السبب المذكور بالفعل المذكور ، فأطلق لفظ الفعل وهو كسر عليه ، فالمجاز استعاريّ تفهّمه إن شاء الله تعالى •

ومن معاني تفعل التكلف : كتحلم وتشجع ، وتسخر وتتدى وتصبر ، قال صلى الله عليه وسلم : « ومن يتصبر يصبره الله » قال حاتم :

تحلم عن الأدنين واستبق ودهم

ولن تستطيع الحلم حتى تحلم

أي تعاظم وتكلف من نفسه ، وحملها أن يكون حليماً وشجاعاً ، وسخياً وكرهما ندياً ، وصابراً ولن تستطيع الحلم الذي هو سجية أو كالسجية حتى تكسبه ، بأن تحمل نفسك عليه ، فالتكلف كما قال الصبان معاناة الفاعل على الفعل ، أي اجتهاده فيه ليحصل ، فتشجع مثلاً معناه تكلف الشجاعة وعاناه لتحصل فهو مجرد عنها ، يريد حصولها ، بخلاف التكلف في الوزن الخامس ، وهو تفاعل فان التكلف

بكسر اللام مجرد فيه عن المتكلف بفتحها ، غير مرید حصوله ، فإن تجاهل معناه أظهر الجهل ، وتكلف أن يكون على هيئة الجاهل ، مع أنه ليس بجاهل ، وأنه غير مرید حصول الجهل ، وكذلك قال الجاربردى فى شرح ابن الحاجب ، والسعد فى شرح الزنجانى .

قال الجاربردى بعد ذكره ما ذكره الصبان : ولما كان هذا أى تفعل ملتبساً بتفاعل من حيث إن كل واحد منهما غير ثابت ، لمن ينسب إليه فرق بينهما ، بأن معنى التفعّل ممارسة الفعل ليحصل ، ومعنى التفاعل إظهار الفعل على خلافه لا لتحصيله ، بل ليظهر أنه عليه ، وأن الفاعل فى تطم زيد يطلب أن يكون حليماً ، والفاعل فى تجاهل زيد لا يطلب أن يكون جاهلاً ، وكذا ذكره اللقانى عنه فى حاشية السعد ، وهو أصل لما للصبان ، إن قال وإرادة حصول الأصل هنا أى تعمل وعدمها فى تفاعل هى الفارقة بينهما ، مع كون كل لإظهار الأصل .

قال ابن قاسم ، صاحب الآيات البينات : كلام الجاربردى قد يقتضى أن تفاعل مطلقاً حيث كان للتكلف ، لا يكون غاعله طالباً لأن يحصل له الفعل ، وإن نحو : تعالِم زيد لا يطلب زيد فيه أن يكون عالماً ، بل يظهر العلم ، على خلاف ما هو عليه .

قلت : ومثل كلام الجاربردى قول السعد ، والفرق بين التكلف فى هذا الباب معنى تفاعل وبينه فى باب تفعل أن المتعلم يريد وجود العلم من نفسه ، بأن يكون حليماً بخلاف المتجاهل ، أى فإنه لا يريد من نفسه أن يكون جاهلاً ، بل يظهر أنه على الجهل ، مع أن الأمر بخلافه . واعترضه اللقانى بأن الأولى أن يقول يطلب كما قال الجاربردى . لا يريد إذ وجود العلم غير مقدور له ،

فلا تتعلق به الإرادة إلا بتأويل تطلقها بأسبابه العادية ، بخلاف
الطلب فإنه متعلق بالمقدور مطلقاً * * *

قلت : الحق أن الإرادة منا تطلق كثيراً على ميلنا الى شيء أوجبنا
إياه ، وأو كان غير مقدور لنا فهي تعلق بالمقدور وغيره .

وقلت : الأولى أن يعبر في باب تفاعل بغير التكلف من المبارات
السابقات فيه ، وأولاهما التعبير بإظهار الفاعل خلاف ما هو عليه .

ومن معاني تفاعل : جمل الفاعل المفصول هو أصل الفعل ،
ويعبر عنه بالاتخاذ نحو : تبني زيد الصبي أى اتخذته ابناً
فالفاعل زيد ، والمفعول الصبي ، والفعل تبني ، وأصل الفعل الابن ،
ومثل السعد بتوسدته أى اتخذته وسادة ، والهاء عندى راجعة للشيء
مثل الثوب والذراع وغيرهما ، لا للتقارب كما قيل .

ومن تفاعل : الدلالة على أن الفاعل جانب الفعل أى ترك الحدث
المدلول عليه بالمجرد ، الذى هو أصل تفاعل ، فالدال على المجانبية
هو الهيئة في تفاعل لا المادة لأنها لا تدل على المجانبية ، بل هي
التلبس بالحدث والاختلاط به ، ومثل السعد بتهجد أى جانب
المجود وهو النوم ليلاً ، وكذا مثل فتح الأقفال تبعاً له أو للبيضاوى ،
وفيه عندى بحث لتصريح بعضهم ، بأن تهجد يكون أيضاً للسهر ،
وكذا هجد الثلاثي وتصاريقهما ، فتعجد مشترك بين النوم وإيلاً وتركه ،
فليس للدلالة بهيئته على المجانبية ، بل مادته وضعت للدلالة على المجانبية
كما وضعت لفظة العين ومادتها لجرم الشمس ، والباصرة وغيرهما .

وفي القاموس بعض ذلك إذ قال : المجود أى بالضم النوم

كالتهجد ، قال : وتهجد استيقظ كهجد ضدّ : وأهجد تام وأنام ، قال :
وهجده تهجيذاً أيقظه ونومه ضدّ أ . . .

وهو صريح في أنه يستعمل تهجد وهجد في النوم ، وفي ترك النوم
بعد النوم ، وما تقدم صريح في استعمال مثل ذلك في النوم مطلقاً وفي
السهر ، قيل : النوم أو بمده ، أو مع عدم النوم أصلاً ، وعلى
كل حال فالأولى التمثيل بتائم أي ترك الإثم ، وكذا تحوب وتعرج ،
أي جانب التعرج ونحو ذلك دون تهجد ، فإن تهجد بحسب ما ذكرته
لموافقة المجرد ، ثم رأيت السمين ذكر في إعرابه أنه قيل : الهجود
النوم ، وقيل : مشترك ، فلهل من مثل بتهجد بنى على القول بأن
الهجود النوم ، فيكون تهجد بمعنى جانب النوم ، كما أن أثم بمعنى
أذنب ، وتائم بمعنى ترك الذنب وجانبه ، والله أعلم بما هناك .

ومن ذلك فأخبر بها معاذ عند موته تائماً أي تركاً للإثم ومجانبة
له ، فإن التائم مصدر تائم .

ومن معاني تفضل : الدلالة على حصول الفعل مرة بعد مرة ،
ويجبر عنها بمواصلة العمل في مهلة ، ويجبر أيضاً عنها بالتكرار ،
ومثل السعد بتجرعته أي شربه جرعة بعد جرعة ، ومثل ابن الحاجب
بتفهمته ، وكذا أبو يحيى ، ومثل صاحب التحقيق به ، وبتبصرت
وبتخوفت إذ قال : ومنه أو يأخذهم على تخوف .

قال الجاربردى في شرح ابن الحاجب بعد التمثيل بتفهمته : كأنه
حصل له فهمه شيئاً بعد شيء ، قال بعض : من حشى عليه فيه تجوز ،
لأن المسألة شيء واحد ، لا يتصور التدريج في فهمها نفسها ،
وإنما هو في مقدماته أي مقدمات الفهم ، وهى الانتقالات والأفكار
الموصلة اليه ، كان يلتفت الذهن لها في الأول ، ثم يخالط في الثانى ،

ثم يصح له في الثالث بالترتيب المقتضى ، لكن لما حصلت المهمله والتدريج في طريق الفهم ، جعل كائن ذلك واقعه فيه ، وإلى ذلك أشار الشارح يعنى الجاربردى أى تبعاً لشرح المفضل بقوله : كأنه حصل له فهمه شيئاً بعد شئ .

قلت : مشى على ذلك الفسزى ، وحصى المصنوى ، والحق أن المسألة تكون مركبة وهو الغالب وبسيطة فيمكن حمل المثال على المركبة ، إذ هى الغالب ، فيمكن التدريج في فهمها بفهم أجزائها واحداً بعد واحد ، كما أسلف إليه ابن قاسم ، وليس من ذلك قوله تعالى : (يتجرعه) بل للتكلف أى يتكلف جرعه .

ومن معانى تعميل : الطلب نحو تكبر اذا كان لا بمعنى طلب ، أن يكون كبيراً بذا مثل السعد ، ومنه تنجز حوائجه ومواءمه ، وتنجحها أى طلب انجازها ونجاحها ، وتعظم اذا كان بمعنى طاب أن يكون عظيماً ، وتعجل أى طلب العجلة ، وتبين وتثبت أى طلب البيان والثبات ، قرئ : (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) وقرئ : (فتثبتوا) قيل : ومنه ليس منا من لم يتخذ بالقرآن .

قال صاحب التعميق : والظاهر أنه من موافقة المجرد .

قلت : الحق أنه من موافقة فعل بالتشديد ، وهو غنى بتشديد اللون ، لأنه لا يقال غنى بالتخفيف .

والجواب : بأنه أراد المجرد من التاء فقط خلاف الظاهر من اطلاقاتهم المجرد ، مع أنه يرده أيضاً فعليه وتنظيره بتعدى وعدا ، وتحمى وحجا ، وأما قوله : وتهجد وهجد ، فهجد فيه مخفف .

قال الناصر اللقاني : ان قلت : ما الفرق بين الطلب والتكليف ؟
قلت : هو حصول أصل الفعل صورة في التكليف دون الطلب أ . ه .

فالفعل حقيقة منتف عن كل منهما ، وأما صورة فموجود في
التكليف دين الطلب ، وسواء الطلب تصريحاً أو إشارة ، ومنه
تعطى وترحم أى سأل العطاء والرحمة ، ويعبر عنه بسؤال
أصله .

ومن معانى تعطل : معنى فعل المشدد : كغنى أى غنى ، وتواى
أى ولى .

ومن معانيه : الصيرة نحو : تأيئت المرأة أى صارت أيماً ،
وتثيئت صارت ثيباً ، وتحجر الطين صار حجراً أو كالحجر ، وتجبين
اللبن صار جبناً ، وتقيس وتنزر أى صار من قيس ، وصار من نزار ،
أو صار بالانتماء اليهم كواحد منهم : وهو الذى ذكره الناظم ،
وأدرج الزمخشري وابن عصفور باب تقيس فى التكلف ، ومن معانيه
معنى المجرد : كنفكر بمعنى فكر بالتخفيف ، وتبسم أى بسم ،
وتبين اذا كان بمعنى بان ، وتعجب بمعنى عجب ، وتمدى الشيء
وعداه بتخفيف دال الثانى أى تجاوزه ، وتحجى بمعنى حجا
أى قام .

ومنه قول ابن دريد : حيث تحجى المازمان ، وهى بفتح الراء
والجيم مشددة ، وقوله : فهن يفهن له اذا حجا ، يعنى أن حجا
هذا وتحجى بمعنى ، والشاهد فى تحجى فقط ، وتهجد بمعنى هجد
بالتخفيف ، وأما هجد بالتشديد فموافق للمجرد المخفف أيضاً ،
وهكذا فى مثله ، وتأذى بمعنى أذى أو أذى بالفتح والكسر .

ومن معانيه : معنى المجرّد مع الإغناء عنه ، كتكلم وتصدر ،
وتصدى وتأتى : فإنها ليس لها ثلاثيات بمعانيها •

ومن معانيه : اختصار الحكاية مغنياً عن فعل بالتشديد كتويل
أى قال ياويله قال الشاعر :

تويل إذ ملأت يدي وكانيت
يميني لا تمــــل بالقليل

وكان حقه أن يقول : ويل بتشديد الياء أى قال : ياويله ، كما
يقال : أنفك بتشديد الفاء أى قل أف ، لأن الأصل فى اختصار الحكاية
فعل بالتشديد ، لا تفعل كما مر •

ومن معانى تفعل : التلبس بسمى ما اشتق منه أى الاختلاط به
نحو : نقص وتعمم ، وتأزر وتغرى ، أى لبس القميص والعمامة
والإزار والغرو •

ومن معانيه : العمل فى مسمى ما اشتق منه نحو : تغدى

وتعشى ، وتضحى وتسحر ، أى أكل فى تلك الأوقات ، أو فعل فيها
فملا غير الأكل •

ون معانى تفعل : التكثر كنعطينا أى أكثرنا العطاء •

ومن معانيه التوقع : كتخوف ، والانتظار كتغفر أى انتظر
الغفران ، والختل كتغفلته وتغلته ، وتشبه الفاعل بالمتصف بأصله :
كتهجر فلان أى تشبه بالمهاجرين ، ويمكن إدراجه فى التكلف •

قال الطبرلاوى : ومطاوعة أفعل كأعقدته فتعقد ، وفعل كصاده

فتصيد •

قلت : هو داخل في إطلاق المطاوعة ، حيث أطلقها بمضمهم ،
قال : ومعنى تفاعل نحو : تعهد بمعنى تعاهد ، ودخل في بعض ما مر ،
وتولى في البيت يصلح لتلك المعاني إلا الإغناء عن المجرد ، والأقرب
أنه لمطاوعة فعل بالتشديد ، أو موافقته .

تتمة : ذكر ابن هشام : في آخر الأمور التي لا يكون
الفعل معها إلا قاصراً أن ثعلباً ذكر في فصيحه ، في باب التشدد : فلان
يتمهد صنعة ، وأن ابن درستويه قال : لا يجوز عند ثعلب يتعاهد ،
لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين أي فصاعداً ، ولا يكون متمدياً ،
ويرده أنه قد يكون من واحد ويتمدى كقوله وهو امرؤ
القيس :

✽ تجاوزت أحراساً إليها ومعثراً ✽

وأجاز الخليل يتعاهد وهو قليل ، وأن الحكم ابن قنبر سأل
أبا زيد عنها فمنعها ، وسأل يونس فأجازها : فجمع بينهما ، وكان
عذره ستة من فصحاء العرب فسئلوا فامتنعوا من يتعاهد ، فقال يونس :
يا أبا زيد كم من علم استفدناه كنت سببه ، وأن ابن عصفور نقل
عن ابن السيد أنه قال في قول أبي ذؤيب :

بيننا تمنائقه الكفاة وروغبه

يومما أتيج له جرى سلفع

أن من رواه بجر التماثق فخطأ ، لأن تفاعل لا يتعدى ، ثم رد
عليه بأنه كان قبل دخول التاء متمدياً إلى اثنين فانه يبقى بعد
دخولها متمدياً إلى واحد نحو : عاطيته الدراهم ، وتعاطينا
الدراهم ، وإن كان متمدياً إلى واحد فانه يصير قاصراً نحو :

تضارب زيد وعمرو إلا قليلا ، نحو : جاوزت زيدا وتجاوزته ،
وعانقته وتعانقته أ . . .

وأنة إنما ذكر ابن السيد أن تعانق لا يتمدى ، ولم يذكر أن
تفاعل لا يكون متعدياً ، وأن ابن السيد لم يخص التخطئة برواية
الجسر ، ولا معنى لتخصيصها بها ، وأقول هذه التخطئة باطلة ،
وتفاعل في البيت متعدد سواء جر التعانق على الإضافة أو رفع
على الابتداء ، والخبر محذوف بضم القاف وفتح التاء ، لأنه مصدر
مضاف لمفعوله وهو الهاء ، رافع لفاعله وهو الكماة بالرفع ،
أو مضاف لفاعله وهو الهاء ناصب لمفعوله وهو الكماة بالنصب ،
أو جعل تعانق فعلا مضارعا فتفتح التاء والنون جميعاً ، وتضم
القاف ، لأنه مضارع حذف منه تاء المضارعة أو تاء تفاعل أو فعلا
ماضياً ، فتفتح التاء والنون والقاف .

فعلى الفعلية مطلقاً فالهاء مفعوله ، والكماة فاعله ، وإن ضمت
التاء وكسرت النون وضمت القاف فهو مضارع ناصب للهاء رافع
للكماة على ما ذكر ، ولا شاهد فيه لأن (ح) من باب المفاعلة ،
وهو متمد قطعاً كخاصم يخاصم ، وقاتل يقاتل ، لا من باب
التفاعل كضارب يتضارب ، وتخاصم يتخاصم ، ويقاتل ويتقاتل ،
هذا ما ظهر لى .

الوزن السبع : فطس بزيادة السين ، وهو رباعى من مزهد
الثلاثى للإلحاق بالرباعى المجرد ، وهو من نادر الملحق نحو :
خلبس زيد عقل عمرو ، أى خلبه أى سلبه وخدعه وفتقه ،
مأخوذ من خلب بمعنى ما ذكر ولامه مفتوحة ، ثم سكنت وزيدت
عنه السين يقال : برق خلب بالإنضافة ، وبرق خلب بالنعت ، والهاء
مضمومة ، واللام مشددة مفتوحة ، أى مطمع فى المطر ، ولا يمكن

مطر والخلب أيضاً السحاب المطمع ، واليه أضيف برق ، وذلك مذهب الناطم .

قال بعضهم : ويحتمل أن تكون السين في خلبس أصلاً ، واللام زائداً ، فوزنه فلعل والأصول خلبس أى أخذ ، وخبسه حقه أخذه وظلمه ، وغشمه وهو عار هذا الاحتمال نادراً أيضاً ملحق بالرباعى المجرد ، ومذهب الناطم أولى ، لأن زيادة السين أحق لتطرفها ، ولأنها في موضع الزائد من قلبي الملحق بالرباعى المجرد ، ولأن زيادة السين أكثر من زيادة اللام ، وظاهر انقاموس أن سينه أصلية ، لأنه أورده في باب السين .

قال : وخبسه وخبس قلبه فتنه وذهب به ، وظاهره أن لامة أصل أيضاً ، لأنه أورده في عين اللام ، فهو على هذا رباعى مجرد كدحرج ، وزنه فعل ، وسبب سكون اللام على مذهب الناطم مع أنها في الأصل مفتوحة التخفيف ، لأنهم لما زادوا السين ثقلت الكلمة ، وسكن الناطم السين للضرورة ، فيجوز إدغامه في السين بعده ، ولم يجب لأن كل واحد في كلمة ، والباء مفتوحة ، وقد يقال سكنت لأنه أمر ، فالباء مكسورة ، وأشار به الى الماضى لأنه معلوم أن ماضى خلبس الذى هو أمر بكسر الباء ، وسكون السين خلبس بفتحها كدحرج ودحرج .

الوزن الثامن : سفل بزيادة السين ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى للإلحاق بالرباعى المجرد ، وهو نادر الملحق نحو : سببس بزيادة السين الأولى ، وسكون النون ، وأصلها الفتح ، ولما زیدت السين سكنت النون لما مر في خلبس ، ومعناه أسرع ، وأصله نبس ينبس ، كضرب يضرب ، ومعناه تكلم وأسرع وتحرك ، وأكثر ما يستعمل

نبس في أنفى ، وعن ابن النماظم : عن أبى عمرو الزاهد : السنبس
السرير وسينه زائدة لسقوطها في نبس أ . *

والسنبس صفة على غير قياس ، والياس مثنى سنبس كدهرج . *

تقييه : سكن لام خلبس ونون نبس . لأنه لو فتحتا لاجتمعت
أربعة متحركات في كلمة واحدة ، وخص التسكين بهما لأنها ثانيان .
كما سكن الثانى فيما ألحقا به نحو : دهرج لأنها ملحقان بنحو :
دهرج ، ولو سكن ضميرهما لفاتت موازنة دهرج ، وأما اتصل
فقد تقدم الكلام عليه ، وأن أصله أو اتصل بكسر همزة الوصل
وسكون الواو قلبت ياء لسكونها بعد كسرة . وقلبت الياء تاء ، وأدغمت
في التاء ، وقيل : قلبت أولا تاء ، وأدغمت وهو مذهب النماظم ،
فليحمل عليه وهو أولى ، لأن فيه إعلا لا واحداً مع الإدغام ،
وعليه ابن الحاجب ، قال : لم تقلب الواو ياء مثناة تحت لأنها
لو قلبت ياء أزم قلب الياء تاء فيجىء إعلان . *

ويحث فيه السعد بأنه لو قلبت مثناة تحتية لم يجر قلب هذه
التحتية تاء ، وأجيب بأنه قد يجوز الفرق بين الياء المنقلبة عن
الواو ، والمنقلبة عن الهمزة ، لأن الهمزة تقلب ياء تحية ، وتبقى الياء
نحو : ايتتر ولشد إبدال الهمزة ياء والياء تاء نحو : اترر ،
وقاسه البغداديون من ذلك اترر ، واتمن واتهل واتكل ، من الإزار
والأمانة والأهل والأكل . *

مسألة : آخر الشطر الأول الألف المتصلة بسواو توالى ، واللام
أول الشطر الثانى . *

الإعراب : تدهرجت وتوالى وما بينهما معطوفات بمحذوف على
حد ما مر ، وقول أبى يحيى تدهرجت وما بعده الى قوله مع تولى

معطوفات إلخ ، ليس مراده دخول الغاية ، لأن قوله : مع ظرف متعلق بمحذوف حال من توالى ، أو منه ومن تدحرج وما بينهما ، أو من ذلك وغيره .

وتولى مضاف اليه ، ولو كان عدم تعرضه لإعراب قوله مع تولى دليلاً على إدخال الغاية ، دلالة ما ، ولعله لم يتعرض له اعتماداً على تعرضه لفظه فيما مر ، وخلص وسنبس معطوفان على حد ما مر ، أو خلبس معطوف على تولى ، وسنبس على خلبس أو كلاهما على تولى ، واتصلاً بالآل الاثنين حال منهما ، أو بالآل الإشباع حال مع مستتره من سنبس ، وذلك على جواز الحال جملة ماضوية متصرفاً فعلها مجرداً ، أو خلبس مبتدأ عطف عليه سنبس ، واتصلاً بالآل الاثنين خبره كما مر .

واحنبطاً احوصل اسلنقى تمسكن سـ

سقى قلنسـت جوربت هروات مرتحلا

اشتمل هذا البيت على ثمانية أوزان ، بل ثمانية أمثلة مشيراً
بها النماذج الى ثمانية أوزان .

الوزن الأول : افغمتلاً بزيادة همزة الوصل أوله ، وزيادة اننون
بين العين واللام ، وزيادة همزة قطع في آخره بعد اللام وهو
سداسى من مزيد الثلاثى للإلحاق باخرنجم من الملحق النادر ،
هذا مذهب النماذج في شرح التسهيل ، وقيل : غير ملحق نحو : احنبطاً
بهمز الألف همزة زائدة لسقوطها في حنبط وحبط على غير قياس ، لأن
قياس الهمزة الزائدة أن تكون أولاً أو آخراً بعد ألف ، وليس احنبطاً
كذلك .

وقيل : إن احنبطاً وزنه افغمتلى مثل : اسـلنقى بالألف ، وأبدلت
الألف همزة ، فالهمزة بدل من ألف الإلحاق ، وذلك لأن افغمتلاً
بالمهمزة بعد اللام بناء مفقود ، ولم يذكر في الصحاح احنبطاً بالهمزة
بعد الطاء ، بل ذكر احنبطى بالألف بعد الطاء ، وهو المشهور ،
وذكرهما في القاموس معاً ، فاحنبطاً بالهمزة بعد الطاء من زيادات
القاموس على الصحاح ، ذكره في فتح الأقفال في الصغير .

قلت : ذلك غلط عجلة ، فانهما جميعاً مذكوران في الصحاح ، لكن
ذكر احنبطاً بالهمزة بعد مادة خطأ بالهمزة ، ولكن وهم في إيراد
بعد مادة خطأ بالهمزة لأنه يوهم أن همزته التى بعد انطاء أصل
مع أنها زائدة ، كما قال ابن برى في حاشية الصحاح ، والحق
أن يذكره بعد حاحاً كما فعل في القاموس ، ومعنى احنبطاً بالهمزة

أو بالألف عظم بطنه من وجع ، يسمى الحبط بفتح الحاء والباء ،
واحبطا بضم الحاء ومد الباء وهو التخمّة ، واحبطا بالهمزة عظم
بطنه لذلك ، واحبطا امتلا غيظاً ، أو انتفخ بطنه بالخاء المعجمة ،
وقيل انتفخت بطنه بالحاء المهملة متصلة بالثناة فوق قبلها .

قال المازني : سمعت أبا زيد يقول : احبطاً بالهمزة امتلا بطنى ،
واحبطيت بغير همزة فسد بطنى .

قال المبرد : وإنّذى نعرفه وعليه جملة الرواة أحبط بطن الرجل
انتفخ ، واحبطاً انتفخ بطنه لطعام ، أو غيره ، واحبطاً امتنع ،
وأجاز فيه أبو عبيدة ترك الهمزة ، ورجل حبطاً وحبطاً وحبطى
بهز الكل ، ومحبطى بالهمز أو بالياء الثناة تحت قصير سمين عظيم
البطن ، ويقال أيضاً حبطى بالألف ، ويقال : مثل ذلك فى المرأة وفى
الحديث : « وإنّ مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم » أى يقرب
من ذلك .

وقيل : الحبطاً بالهمز المتغضب ، وبتركه العظيم البطن ، وقيل هو
بالهمز الملقى بنفسه الى الأرض .

وقال الكسائى المحبطى بالهمز وعدمه الممتنع ، وفى المحكم وغيره
المحبطى اللارق بالأرض ، قال بعضهم : ومن معنى عظم البطن
قوله :

فظل محبطاً ينزول له جبن

إما بحق وإما كما هو موصوف

وفى الحديث : « ان السقط يظل محبطاً على باب الجنة فيقال
له ادخل فيقول حتى يدخل أبواى » أى ممتلا غيظاً .

قال أبو عبيدة : متغضبا متغيظا ، مستبطا لأبيه •

قلت : أو مضاء ممثنا أو ملقيا بنفسه الى الأرض •

وقال أبو زيد : قلت لأعرابي ما المحبظ ؟

قال : المتكأي •

قال : المتكأ •

قلت : وما المتكأي ؟

قال المتأزف •

قلت : وما المتأزف ؟

قال : أنت أحقق •

قلت : أراد الأعرابي بقوله : أنت أحقق التثنية على أن مضاء
الأحقق ، والإشارة الى أن أبا زيد أحقق حيث لم يفهم بعد عدة
تفاسير ، ففيه نوع تورية •

تتبعه : شرط زيادة الهزة آخرأ أن يسبقها ألف ، وأن يسبق
الألف بأكثر من أصلين كحمراء بفتح الحاء ، وعلباء بكسر العين ،
وقرفصاء بضم القاف ، فهزة ماء وشاء أصل لسبق الألف بأصل
واحد ، وكذا بناء وأبناء ، لأن الألف سبقت بأصلين فقط ، وكذا نبأ
بالحزة متصلة بالباء لعدم الألف •

الوزن الثاني : افونعل بهزة الموصل زائدة ، ففاء فواو زائدة ،
فنون زائدة ، فعين فلام ، وهو سداسي مزيد فيه الواو والنون

للإلحاق باحرنجم ، وهو من مزيد الثلاثى ، وهو من الملحق النادر
كما للناظم فى شرح التسهيل .

وقيل : هو لغير الإلحاق نحو : حوصل الطائر ثنى عنقه
وأخرج حوصلته ، وهى مستقرة الطعام منه كالكرش من غيره ،
وقيل : هو مجرى الطعام كالحلقوم ، والذي فى القاموس الحوصل
والحوصلاء والحوصلة ، وتشدد لامها من الطير كالمقعدة للإنسان ،
واحوصل ثنى عنقه وأخرج حوصلته أو الحوصلة أسفل البطن الى
العانة من كل شئ ، أى وقيل الحوصلة أسفل البطن إلخ ، والحوصلة
من الحوض مستقر الماء فى أقصاه كالحوصل ، والمحوصل
والمحوصل من يخرج أسفله من قبل سرتة كالحبل ، والحوصل ثاة
عظم من بطنها ما فوق سرتها ، قال : وحوصل ملاء حوصلته أ . . .

وقيل : لا يصح احوصل لأنه لم يسمع إلا من كتاب العين
ولا يعمل بما انفرد به .

الوزن الثالث : افعلنى بزيادة همزة الوصل أولاً ، والنون بين
العين واللام ، والألف آخرأ بعد اللام ، وهو سداسى من مزيد الثلاثى
لغير الإلحاق ، وقيل : للإلحاق باحرنجم ، وهو من الملحق النادر .

قال صاحب التحقيق : والحق باحرنجم بزيادة أحد المثليين
اقعنس من القص وهو التأخر والامتناع ، واستحكتك اسود
والصحيح أن الزائد هو الثانى ، لأن التضعيف حصل بعد كمال الأصول ،
ولأن النون إنما تقع فى هذا البناء بين أصليين كاحرنجم ، وفى مثل هذا
الأصل فى نحو سلم خلاف فى زائده ما هو .

والحق باحرنجم بزيادة الياء أخيراً اسلفنى أبدلت الياء ألفا ،

ومعناه استلقى على قفاه وظهره واهرنبي الديك انتفش للقتال ،
واحبنتى بالآلف ، واهرندى واسرندى ، ومعناها الاعتلاء والغلبة
والحقاق ما سوى اقعنسس واسلنقى وبابهما بافعلنك نادراً ، ومأول
أو غير صحيح ، وسين اسلنقى ولامه وقافه هى الأصول ، وإن لاهى
استلقى فى بعض الحروف ، وآلف اسلنقى ونصوه أصـنه ياء مفتوحة
تحركت وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا .

ومن ذلك اخلنقى أى نام على أحد جنبيه ، واطلنقى بالآلف
أى نام على ظهره ، ويقال أيضا اطلنقى بالهمزة كاجنبتا بالهمزة ،
ويقال : اهرنبي الرجل إذا تهيأ للغضب والشر ، وكذا الديك إذا انتفش
وبره وأراد الوثوب .

ويقال أيضا اهرنبا بالهمزة واجلندى الرجل وابلندى اشد
وطلب ، وابلندى صار عريضا ، واباندى كثر لخصه ، واعلنبي الديك
أو الكلب تهيأ للشر ، وكذا الهمزة ، واهرندى الرجل رفع صوته بالسب ،
واهرندى واسرندى بالمهملات غلظ ، واعينقى ساء خلقه أو صار
داهيته .

وفى القاموس : اهرندى بالعين المعجمة عليه واهرنده ، علاه
بالشتم والضرب والقهر ، وغلبه وذلك الوزن هو لطاوعة فعلى نحو :
سلقاه فاسنقى أى اضطجع على قفاه نام أو لم ينم ، وما تقدم
من أن ألقه للإلحاق هو ما عليه صاحب فتح الأقفال ، وأقول :
لا يصح على الحقيقة ، وإنما يصح على التجوز ، لأنها بدل من ياء
الإلحاق نص فى شرح الفصل أن المحققين أن المزيد فيه للإلحاق الياء ، ثم
قابت ألفا لتحركها بعد فتح ، ولا ينطلى الإلحاق بهذا الإبدال . وكذا
نقل ابن الحاجب عن المحققين . وما يقال : لا يجوز الإدغام ولا الانحلال

في الملحق لوجب كونه مثل الملحق به لفظاً قد مرّ ما فيه من حيث الإدغام .

وأما من حيث الإعلال فظاهر ابن الحاجب منعه في غير الآخر ، ذكر أنه إن ألحقت حشواً متحركة بعد فتحة قلبت ألفاً ، فيزول الإلحاق أو حشواً لا على غير تلك الصفة التي هي التحرك بعد فتح بقيت ، وصح الإلحاق بخلاف الآخر فإن حركته عارضة غير معتد بها في الزنة ، أي فلا يزول عن الإلحاق بالإعلال ، وفي التسهيل يحكم للمالحق بحكم مقابله غالباً .

قال الدماميني : ومن غير الغالب حبنطى ، فإن المزيد للإلحاق الياء على الصحيح ، ثم إنها لم تصح بل قلبت ألفاً ، فام يحكم لها بحكم متابلهما وهو اللام في سفرجل .

قال السعد : افغئل بزيادة إحدى اللامين كاقغنسس ، وافغئلى كاسلنقى منحقان باحرنجم . وانفرد بين بابى اقغنسس واحرنجم أنه يجب في الأول تكرير اللام كالسين في اقغنسس تقابل لام افغئل ، وتكرير اللام يحقق كونه من الثلاثى لأن إحدى اللامين لازمة ، ويحقق كونه ملحقاً دون الثانى ، فإن الحرف الذى فيه بعد الفاء والعين كالجيم في احرنجم أصلى ضرورة أنه رباعى ، فيعبر عنه باللام مماثلاً كان أولاً بخلاف الزائد ، فإنه لا يعبر عنه باللام إلا إن كان مماثلاً للحرف الأملى .

قلت : يرد عليه نحو : احنطى واسنقى ، فإنهما من الأول ولم تتكرر فيه اللام إلا إن أراد الوجوب غالباً أو فصيحاً ، ومذهب سيويى أن افغئلى لا يتعدى وعليه الناظم .

وقال أبو عبيدة ، رضى الله عنه ، وأبو الفتح : قد يتمدى لقول
الراجز :

قد جعل النعاس يغرندينى
اطرده غنى ويسررندينى

ولا يرد هذا البيت على انفاظ لأنه شاذ .

قال ابن هشام : ولا ثالث لاغرندى واسرندى فى القعدى .

قال أبو حيان : لم يسمع تعدى افعلنى إلا فى هذا البيت .

قال صاحب التحقيق : القول بتعدى افعلنى منكر .

قال أبو بكر الزبيدى : أحسب البيتين مصنوعين يعنى الرجز- ز
المذكور ، وجعل كل شطر منه بيتاً مسطوراً ، ومعنى كونهما مصنوعين
أنهما قائلهما مولد أو عام لشأن أراداه ، أو ليثبت دعواه من تعدى
افعلنى ، ويعبر أيضاً عن ذلك بالوضع ، وادعاء الزبيدى أنهما
مصنوعان باطل ، لأنهما نقلهما أبو عبيدة واللحيانى ، واستشهدا بهما
كما أشار اليه الطبرلاوى .

قال صاحب بغية الآمال : ليس كما قال الزبيدى قد ذكرهما غير
واحد من أئمة اللغة ، كان دريد ، وأبى عبيد ، وكراع وابن جنى ،
وذكرهما أيضاً أبو على القانى عن أبى عبيدة واللحيانى أيضاً .

قال اللحيانى : يقال اسرندى فلان فلاناً ، واغرنده ، وأنشد
البيتين ومعهما واحد أعنى اسرندى واغرندى . وهو إذا غلب
وعلا . . .

وتقدم عن القاموس أن اغرندي يتعدى بنفسه ويعاى .

الوزن الرابع : تمفل بزيادة التاء والميم ، وهو خماسى من مزيد الثلاثى للإلحاق بتدحرج فيما قتل ، وقيل : لغير الإلحاق ، وعلى القول بإلحاقه هو من نادر الملحق ، نحو : تمدرع وتمسكن وتمنل أى لبس الدرع والمنديل بفتح الميم وكسرهما ، وأظهر المسكنة ، والمسكنة من السكون ، والمنديل من ندل أى سلب ، والدرع من درع أى دفع ، وهن مطاوعات مدرع ، ومسكن ومندل مقررات ، بل سمعن شواذ وتستعمل طاوعة لها أيضاً ، والأكثر تدرع وتسكن وتنسدل وهو الفصحح ، ومن ذلك تمرأى ، وفي الحديث : « لا يتمراً أحدكم فى الماء » وفي القاموس : الدرع من الحديد ، والمدرعة بكسر الميم وفتح الراء ثوب ، ولا يكون إلا من صوف ، وتمدرع لبسره ، وتمنل تمسح بالمنسدل ، وتمسكن صار مسكينا . . .

ومعنى تمرأى فى الماء رأى وجهه مثلاً فى الماء كما يراه فى المرأة ، وتمرأى نظر فيها ، وتقدم كلام على ذلك الوزن .

تقصة : تراد الميم بثلاثة شروط : أن تصدر ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ، وأن لا تلزم فى الاشتقاق كمسجد لموضع السجود مطلقاً ، ومنبج بفتح الميم ، وسكون النون وكسر الباء وبالجيم اسم موضوع فهى أصل فى نحو ضرغام الأسد ، لم-دم تصدرها وشذ نحو : ابنم وسعدم إلا إن قيل : ميم ابنم كلمة مستقلة للمبالغة ، وفى نحو : مهد لتأخر أصلين فقط ، وفى نحو : مرزجوش ومردقوش بفتح ميمهما وسكون راعيمهما وفتح زاي الأول ودال الثانى المهملة ، وضم جيم الأول وقاف الثانى ، كلمتان عجميتان فارسيتان عربتا لبقلة طيبة الرائحة ، لتأخر أكثر من ثلاثة أصول .

وفي مرعز بكسر الميم والعين المهملة وآخره زاي لما لان من الصوف ،
وللزغب الذي تحت شعر العنز ، وتفتح الميم أيضاً وذلك للزومها في
الاشتقاق إذ قالوا : ثوب مرعز ، ولم يقولوا مرعز بإسقاطها ، فبطل
قول الناطم بزيادة ميمه ذكر ذلك ابن هشام ، وبقي عليه شرط آخر
ذكره خالد وهو أن لا تكون الكلمة مضممة ، أعنى أن لا تكون رباعية
مؤلفة من حرفين مكررين ، وإلا كانت أصلاً : كمرمر ومهمم ولملم
وسسم ، لكن الآخران يحكم بأصالتها فيهما لعدم تصدرها ، ودليل
زيادة ميم ابنم ودلامص بضم الدال وكسر الميم ، وهو ملحق بملايط
ستوطها في الابن والبنوة ، وفي الدلاصة والدليص ، وفيه لغات ست :
دلامص ، ودمالص ، ودلمص ، ودملص ، ودلاص ككتاب ، ودليص
كامير وهو الشيء البراق واللين .

وقال الأخفش والمازني إن ميمهن أصل وان ذوات الأربع وافقت
ذوات الثلاث ، والكلام على اجتماع أربع متحركات في دلمص ، ودملص
ذكرت جوابه في النحو اختصار أن الأصل دلامص ودمالص خففاً
بإسقاط الألف وفيه بحث هنالك .

الوزن الخامس : فعلى بزيادة الألف آخراً وهو رباعي من مزيد
الثلاثي للإلحاق بدحرج أصله فعلى بياء مفتوحة بسد اللام ، قابت
ألفاً لتحركها بعد فتح ، فزيدت اليه للإلحاق ، وقلبت ألفاً نحو-
سلقى ، تقول : سلقاه أى ألقاه على قفاه ، وأصله سلق بفتح
اللام ، وعدم الألف ، ولما زيدت الألف سكنت اللام للتخفيف ، وليوافق
دحرج يقال سلقه أى ألقاه على قفاه ، ويقال سلقه وسيقاه أى آذاه
بالكلام ، أو طعنه ، أو عزل اللحم عن العظم ، وكلام الناطم محتمل
لهذا .

قال الجرمي : سلقاه يسلقيه رماه على قفاه ، واذا أرادوا فعل الرجل بنفسه قالوا : استلقى يستلقى ، واسلنقى يسلنقى ، وأنكر هذا أبو بكر بن الفوطية في كتاب المقصور والمدود وقال : هذا القول لا يصحبه قياس ، وأظنه غلطاً من ناقله أعنى أنه لا يقال استلقى بالتاء ، والصواب ما ذكره سيويه اسلنقى بالنون بعد اللام ، وذلك الوزن على نوعين متعد ولازم ، فالمتعدى كسلقى وقلسى ، يقال قلساه أى ألبسه قلنوسة وجعباه قابه أو جمعه أو صرعه ، واللازم كحنطاً وعنطى بالالف تقول : حنطى زيد أى انتفخ أو أكل الحنطة حتى سمن ، وعنطى طال مطلقاً أو طالت عنقه أو حسنت .

الوزن السادس : نعل ، بزيادة النون بين العين واللام للإلحاق بدحرج هو رباعى من مزيد الثلاثى ، وهو من المصدق النادر ، قال سيويه : هذا فى الكلام قليل أ . هـ نحو : قلنسه أى ألبسه القلنسـوه ، وهى لباس الرأس ، وقلنست المرأة ابنها ألبسته قلنوسة ، وتقدم أنه يقال : قلسى كسلقى ذكرهما فى القاموس ، قيل : ويقال قلسته أيضاً بتشديد اللام ، وهو يتعدى ويلزم أعنى ذلك الوزن ، فالمتعدى كقلنس وزهنح يقال : زهنح المرأة زينها وغسب الماء ثوره ذكرهما فى القاموس واللام كهرنقت المرأة أى بكت .

الوزن السابع : فوعل ، بزيادة الواو بين الفاء والعين للإلحاق بدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى كجوربه ألبسه الجورب ، وهو لباس الرجل ، وفى القاموس : الجورب لفافة الرجل ، وتجورب لبسه ، وجوربته ألبسته إياه نص على إلحاقه صاحب التحقيق كالسعد .

قلت : إن جعل الجورب عربياً فلا اشكال وهو ظاهر القاموس .
وان قلنا عجمى عرب كما نص عليه اللقانى والطبلاوى ، فقد يمح

فيه بأن الإلحاق فرع عن زيادة الواو فيه ، وألهم بزيادتها فرع
عن الاشتقاق ، والاشتقاق يختص بالعربية ، ويجب كما للقانى بأنه
لما استعملته العرب على سند لغتهم ، أعطته حكم نظيره من جواهر
وكوثر ونحوها ، مما زيدت فيه الواو ، فكانه من الجرب •

ومن ذلك حوقل الرجل أى صار شيخاً أى كبير السن وضعف ،
سواء ضعف عن الجماع أم لا ، ولكن الضعف عنه من لوازم كبير السن ،
والحوقل الشيخ الضعيف ، قال الراجز :

يا قوم قد حوقلت أو دنوت

وبعد حيقال الرجال الموت

ويروى : وبعد حوقال ، والقياس الأول ، لأن الواو الساكنة بعد كسر
تقلب ياء ، وحوقل أسرع في المشى ، أما حوقل بمعنى قال لا حول ولا قوة
إلا بالله فهو رباعى مجرد أصلى الواو ، لأنها في أصله وهى
واو ح-ول ، وأصله لا حول ولا قوة إلا بالله وقد تقدم ، ويجوز
أن يقال فيه حقول فالقاف والواو من قوة ، ومن ذلك الوزن المزداد
الواو حوقل بتقديم اللام على القاف ، أى صار داهية ، أو وجع
في حلقه وحيقال صار داهية •

وصومع الرجل إذا طول البناء أو غيره على هيئة الصومعة ، وقال
الجرمي : إذا أدبر عن النساء ، وقد يستعمل في كل مدبر ، وصومت
الشيء وقفت رأسه كراس الصومعة ، وصومت الشيء جمعه ، ودوقل
الشيء أخذه أو أكله ، ودوقل المرأة جامعها ، ودوقلت خصيائه خرجتها
من خلفه وضرمتا أدبار فضديه واسترختا ، قاله في القاموس •

تتمه وتنبیه : قال الصبان : الإحراق جعل مثال أنتقص من آخر موازناً له ليصير مساوياً له في عدد الحروف والحركات النفسية والسكتات ، وفي التفسير والتصغير ، وغيرهما من الأحكام ، وربما اختلف المعنى بالزيادة للإحراق كما في حوقله وكوثر ، فإنهما مخالفان لمعنى حقل وكثر ، وقد لا يكون لأصل الملحق معنى كما في كوكب وزينب ، فإنه لا معنى لكعب وزنب ، وإنما كان غوعل للإلحاق زيادة حرف فيه غير ألف ، وهو الواو فالألف لا تتراد للإلحاق على ما مر ، ويأتى ان شاء الله .

وذلك الوزن أعنى فوعل يتعدى ويازم كما رأيت في الأمثلة .

الوزن الثامن : فحول بزيادة الواو بين المين واللام للإلحاق بحصرج وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحو : هروله أسرع في مشيته ، أو ذهب بين الحو والمشى ، أو بعد العلق ، وجهور بتقديم الهاء على الواو في كلامه رفع صوته أى جهر به ، فالواو مزيدة على جهر ، وذلك الوزن يتعدى ويلزم ، فاللازم كهول وجهور المذكورين ، وروهوك بالكاف أى استرخت مفاصله في المشى ، ويوافقه في المعنى تروهوك كأنه يمشى في مشيته ، وروهوكوا اضطربوا .

وزعم اللقائى وأقره ابن قاسم أن رهوك متعد لواحد ، وليس يترهوك بالمعنى المذكور مطاوعاً لروهوك ، حتى يلزم من لزوم تروهوك المطاوع بكسر الواو ، تعدى رهوك لواحد كما فهمه اللقائى عن الصحاح ، بل موافق له ، نعم يقال : أمر مرهوك بفتح الواو أى ضعيف مضطرب ، وسروك أى مشى ردياً وأبطى في مشيه من عجب أو إعصاء ، وهزورمات ، وغرورمات ، والمتعدى نحو هروكت الأمر أضعفته ، وجهورمت المتعاقب ، وما تقدم من أن هروله مزيد فيه للإلحاق ، وأن الواو زائدة هو ما عليه الشراح .

بعض صرح بزيادة الواو كتصاحب فتح الإقفال ، وبعض بها وبالإلحاق كتصاحب التحقيق ، وأبى يحيى ، وكذا السعد فى بعض نسخ شرحه على الزنجانى .

قال اللقانى : وما أدرى ما وجه زيادة الواو فيه ، وإن صرح بها بعضهم إلا أنه قيل : دل الاشتقاق فى جهور ونحوه على زيادتها ، فيحمل عليه ما لا دليل فيه ، فلذا قالوا : إذا صاحب ثلاثة أصول فصاعداً غير مصدر كانت زائدة ؟ .

تنهية : سكنت العين فى هذا الوزن الثامن ، وأصاها التصريك ليوافق الملحق به ، وكذا فى الوزن السادس ، وكذا جىء بالواو فى السابع ساكنة ، وكذا يقال فى زهق وهلقم ورهس وقطن ، وترمس وكبت ، وجلط وغلصم ويبطر ، وسنبل وزملق ونحوها .

الإعراب : اشتمل البيت على معطوفات بحذف العاطف على حدّ ما مرّ الأول فإنه ذكر عاطفه وتاء قلنست وجوربت ساكنة لاتأنيث فى الأصل ، وتاء هرولت متحركة مفتوحة أو مضمومة ضميراً فى الأصل ، ومرتبلاً بكسر الحاء حال من تاء هرولت إن قلت الأصل ، وهرول من قولك هرولت مرتحلاً أو نحو ذلك .

أما إذا جعلنا هرولت كله اسماً فمرتحلاً حال منه أى ولفظ هرولت حال كونه مرتحلاً على سبيل المجاز ، بل فيه ما مرّ فى قول مثل جلا إذا جـ ل مثل حالاً فانظره ، وإن جعلنا مرتحلاً بفتح الحاء فهو مصدر ميمي بمعنى الارتحال فيكون مصدراً أو مفصلاً به لهرولت ، على شرط ما مرّ فى قوله : علته غلا ، وقوله : وبت قطعاً . فانظر ما فيها أو فى نحوهما فهو فى مرتحلاً بفتح الحاء ويجوز كسر التاء فى هرولت إذا فتح الحاء ، وعلى كل حال فقوله : مرتحلاً قصد به مع تفسير هرولت تنميم البيت .